

تجلىد صالح الدقر

تدوينه

354,62:D22A

V.1

درويش و حسن محمد

البنات المصبة في ظل حكم الأسرة

354.62

D22A

V.1

J. LEB

1 OCT 1985

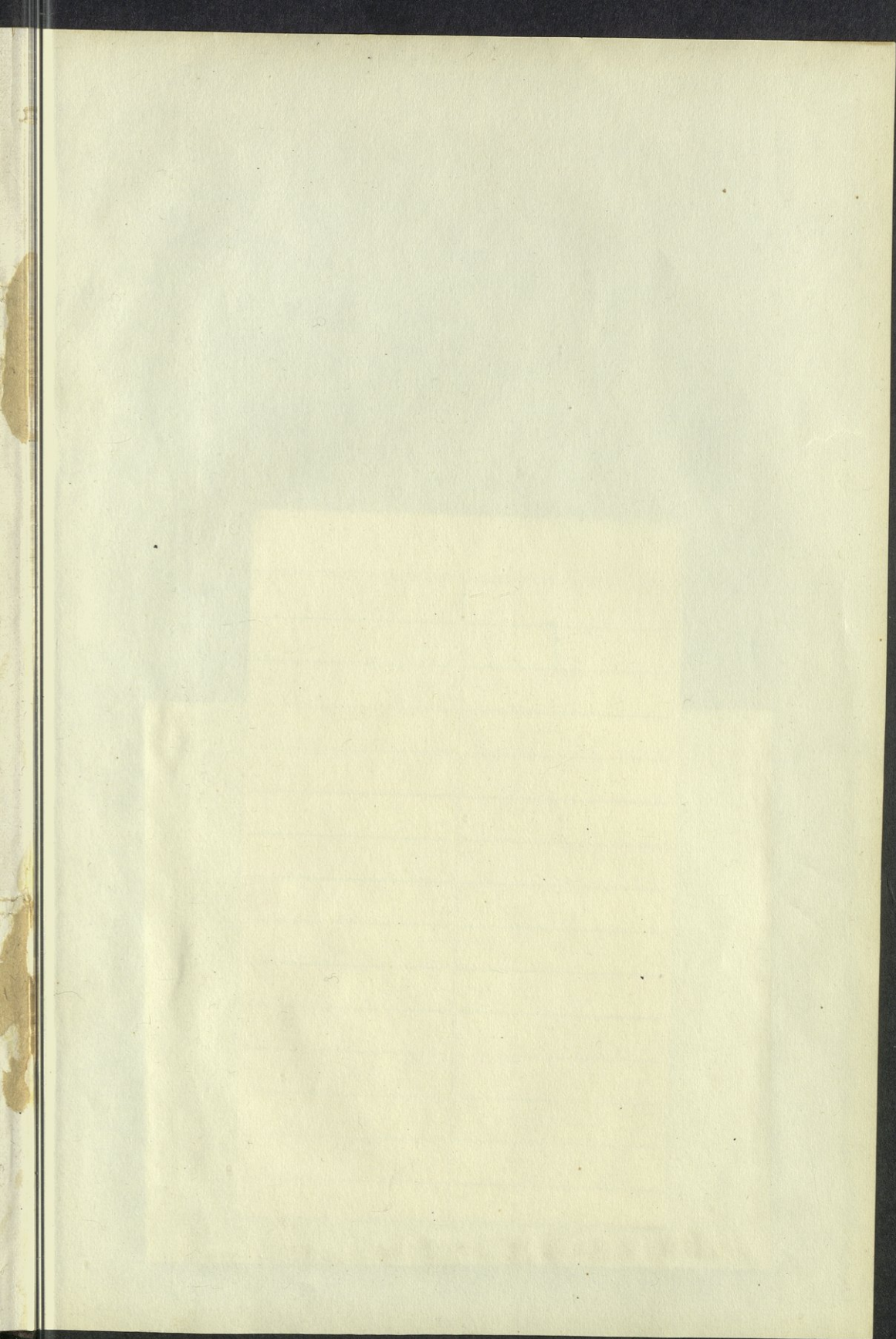
Jun 66

17 Dec 68

51 JUL 1974

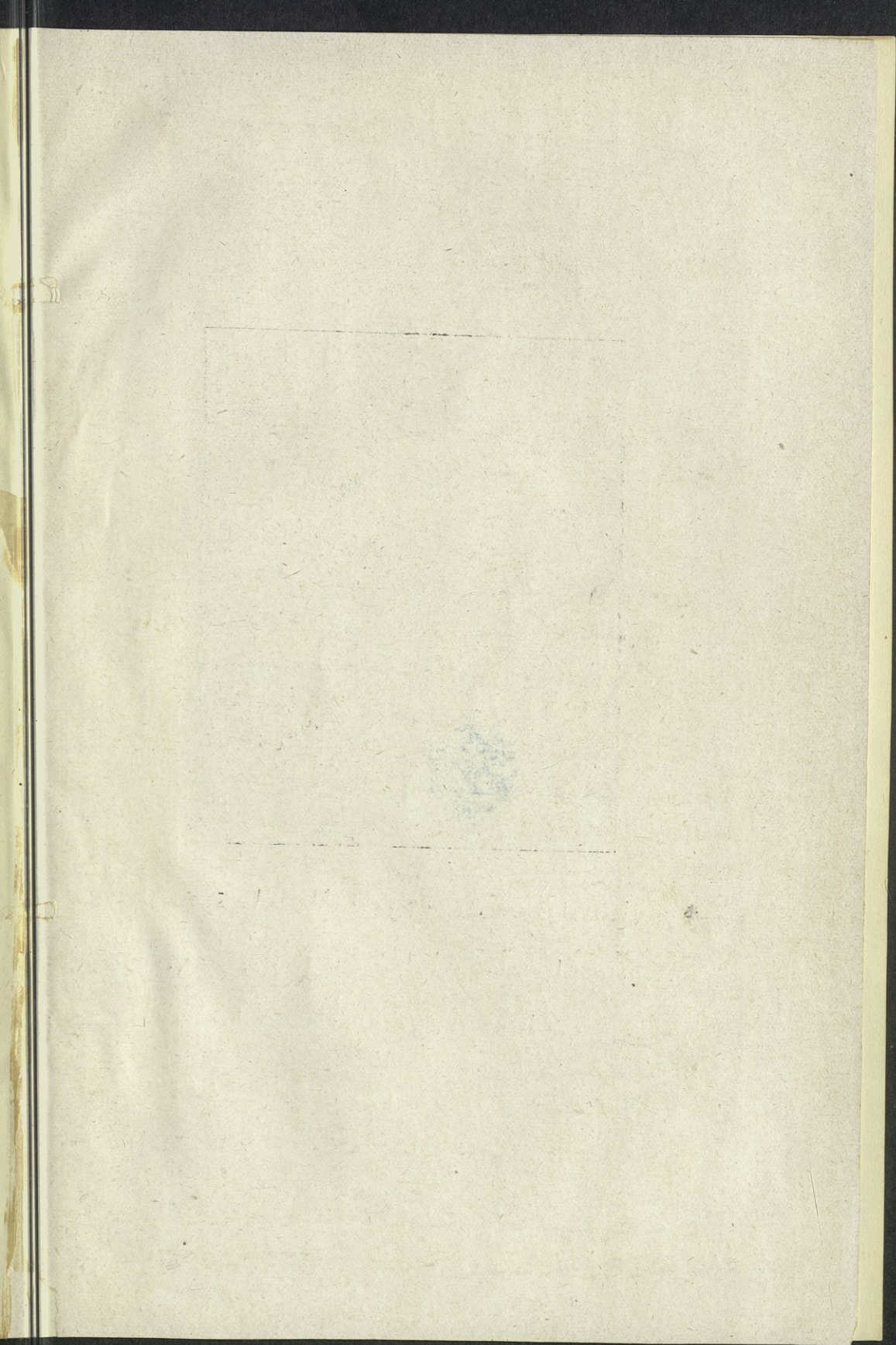
1 FEB 1975

5 JAN 65





حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك احمد فؤاد الاول
حامى مصر ورافع لواء نهضتها المباركة أعزه الله عزاً أبدياً
وأبقاه ذخراً لامته الملتفة حول عرشه المتفانية في حبه



الوزاراة المصرية

في

ظل حكم الأسرة العلوية

من

ابتداء تشكيل أول نظارة (وزارة) مسئولة إلى عهد افتتاح البرلمان المصري

من ٢٩ شعبان سنة ١٢٩٥ هـ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ م)

إلى ٩ شعبان سنة ١٣٤٢ هـ (١٥ مارس سنة ١٩٢٤ م)



تصنيف

حسن محمد درويش

الجزء الأول

الطبعة الأولى

«لا شك أن مصر كانت في
قديم الزمان سيده ممالك
العالم وعلمها الذي يمتد به
أما الآن فقد أخذت أوروبا
هذه المكانة . وأني لا مل أن
يأتي يوم تنهض فيه إلى مآتها
الأولى في التمدن والعمران
وما هذه الدنيا إلا صعود
وانخفاض»

المغفور له

ساكن الجنان محمد علي باشا
مؤسس الأسرة العلوية الكريمة

١٣٤٢ هـ — ١٩٢٤ م

مطبعة الانبهاج بشارع محمد علي بدرب القصاص رقم ٢ مصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

وبه نستعين

تعددت الوزارات المصرية خصوصاً منذ قيام النهضة الوطنية المباركة التي ابتدأت في مارس سنة ١٩١٩ في عهد حكم المتربع على الأريكة المصرية مولانا حضرة صاحب الجلالة الملك أحمد فؤاد الأول أيده الله ولقد رأيت أننا بحاجة لأن نعرف تلك الوزارات التي نالت على حكم مصر والذين ولوها والذين تألفت منهم حتى نكون على علم بتاريخ وزارات بلادنا لهذا رتبنا في هذا السفر المسمى (الوزارات المصرية في ظل حكم الأسرة العلوية) ويعلم الله مقدار ما تكبدته من البحث والتنقيب في الرجوع إلى المصادر الموثوق منها والمراجع التاريخية الثابتة ليصبح هذا السفر مضبوطاً ضبطاً تاماً بحيث يمكن الاعتماد عليه والرجوع إليه في تواريخ الوزارات المصرية

ولقد ذكرت أعمال كل وزارة بقدر ما وسعته الذاكرة وما توفقت عليه من طريق البحث والاستقصاء وذكرت أيضاً ما عملته في البلاد من خير وشر وما استحقته من الأمانة ثناء وضم متوخياً في ذلك الصدق في القول وبدون تحيز إلى فئة معلومة أو حزب معروف مع تحديد مسؤولية كل وزارة أمام التاريخ ونعم التاريخ من حكم عدل يذكر للمسيء إساءته وللمحسن إحسانه وما المناصب الاتقيد لا تحلبد وخير من يتولاها من يخلد له فيها أثراً مشكوراً وذكر محموداً يذكر به إلى الابد

كذلك لم أشأ أن أمر بالحوادث المهمة ذات الشأن في تاريخ مصر دون ذكرها بشيء من التفصيل لتكون عظة وذكرى للمصريين

على أننا كثيراً ما نشاهد أو نسمع من الأفراد والجماعات أنهم يخشون رئيس الوزارة وحده بلمدح أو الذم دون أن يكون لحضرات زملائه نصيب من ذلك مع أنهم لو عرفوا أن أعضاء أى وزارة متضامنون ويقرون بالأغلبية ما يصدر منهم من التشريع والأوامر وغيره وذلك بموجب الأمر العالي الصادر من الخديوي اسماعيل باشا إلى دولتو نوبار باشا في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ بتأليف أول هيئة للنظارة حيث يقول (يجب على مجلس النظار أن يتفاوض في جميع الأمور المهمة المتعلقة بالقطر ويرجح رأي أغلبية

أعضائه على رأى الأقل عدداً فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب الأغلبية وبتصديقي عليها أقرر الرأى الذي تكون عليه الأغلبية ﴿ لوراجعوا ذلك لأنصفوا التاريخ ولا يسعنا فى هذا المقام إلا أن نثبت بأعجاب أمر انعده كسب الأمة ألا وهو نزول حضرات وزرائها على إرادتها فقد أصبح متوسط عمر الوزارة لا يزيد عن خمسة شهور بعد قيام النهضة الوطنية المباركة بل أن إحداها وهي الوزارة الرشدية الثالثة لم تعمّر أكثر من إثني عشر يوماً ورجع ذلك الفضل إلى يقظة الأمة وثباتها وشديد حرصها على مطالها بينما كان الأمر قبل هذا بالعكس فقد كان متوسط عمر الوزارة أكثر من سنتين وأن إحداها وهي الوزارة الفهمية الثالثة مسكت فى الحكم ثلاث عشرة سنة وهذا أجل طويل بالنسبة لأعمار وزارات الأمم الراقية وفق الله وزراءنا العظام إلى ما فيه خير البلاد والمحافظة على حقوق الوطن كذلك رأيت لتكون هذه المجموعة كافية على قدر الاستطاعة أن تزينها بالمراسم والأحكام والأوامر العالية الصادرة بإنشاء رتب ونياشين وألقاب المملكة المصرية على آخره نديل لها وإن شرفها بذكر أعضاء الهيئات النيابية السابقة واللاحقة كل ذلك لأهميته فى الحياة النشيطة الراغبة فى الطمّوح ولرغبة الأمة فى معرفته وما أردت من ذلك إلا النفع ما استطعت وما توفيقى إلا بالله

وختاماً أرجو المعذرة إن وجد ذلل والمغفوة إن ظهر تقصير فالعصمة لله

حسن محمد درويش

المعروف بحسنى



طريقة الحكم قبل إنشاء أول مجلس للنظار «الوزراء»

من منذ تولية المغفور له محمد علي باشا الكبير على الديار المصرية في ربيع الثاني سنة ١٣٢٠ (يوليو سنة ١٨٠٥) إلى عهد تشكيل أول نظارة مسؤولة في ٢٩ شعبان سنة ١٢٩٥ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٢٩)

بإيجاز

نشأ المغفور له ساكن الجنان محمد علي باشا مؤسس الأسرة العلوية السعيدة في مدينة قوله من أعمال تركيا وقد حضر إلى مصر مرتين أحدهما في سنة ١٧٩٩ والأخرى في سنة ١٨٠١ وكان وكيلاً لفرقة المنظوعين تحت قيادة القبطان حسين باشا قائد الجيش التركي الذي جاء إلى مصر وانضم إلى الجيش الإنجليزي للعمل سوياً على إجلاء الفرنسيين عن مصر ومن ذلك الوقت بقي محمد علي باشا بمصر فأحبته الرعية حباً جماً لما كانوا يشاهدونه منه من شديد المحبة ومتين الأخلص لمصر والمصريين الذين طلبوا من الباب العالي أن يوليهم عليهم فثبته والياً على مصر في يولييه سنة ١٨٠٥ فلم يذخروا معها في خدمتها ووهب لها روحه ومواهبه في سبيل رفعتها فساوي بين جميع الطوائف وجعل الوظائف العامة مفتوحة أمام الجميع وترك المذاهب في حرية تامة ثم أنشأ الطرق وحصن الشواطئ ونظم الحصون والأستحكامات وحفر الترعة وأهمها ترعة المحمودية وأصلح ميناء الاسكندرية وأبني القناطر الخيرية وأبني الزراعة وأدخل زراعة القطن التي أصبحت الآن الثروة الوحيدة للقطر واعتنى بالصناعة فشيّد المعامل وأسس المدارس وجلب إليها كبار الأئمة من الغربيين وانتشل البلاد من الفوضى والفتنة التي كانت سائدة في حكم المماليك فنظم حكومة عادلة شورية متبعة في ذلك الأنظمة الأوروبية فأنشأ الديوان الخديوي بالقلمة وكان يجتمع برئاسته وينوب عنه الكتبخدا بك وكانت وظيفة هذا الديوان النظر في القضايا البسيطة التي يحقها ضابط القاهرة (كالحكماء الآن) في مراكز البوليس ثم يرفعها إلى الديوان لصدور الحكم فيها وأما القضايا الكبيرة فكانت تُقدم للقاضي الشرعي لفحصها وصدور الحكم فيها

ثم أسس مجلسين «مجلس المشاورة الملكي» وكان أعضاؤه بين ثلاثون وأربعون عضواً يُنتخبون بواسطته من العلماء والأعيان وكان يرأسهم السكرتير «كرئيس الوزراء الآن» وكانت وظيفتهم النظر في الشؤون العامة للبلاد وكانوا يجمعون بين السلطة القضائية والتشريعية والتنفيذية فلما كثرت أعمال هذا المجلس قسّم إلى سبعة دواوين سُميت بدواوين العموم

والمجلس الخصوصي وكان عدد أعضائه سبعة وهو شبهه بمجلس الوزراء الآن وإن لم يكن عليه شيء من المسؤولية السياسية وكان أعضاؤه يُنتخبون من كبار رجال الأمة المحنّكين والوالى أن يضم إليهم من ذوي الخبرة والدراية بشؤون البلاد ما يشاء وكان رأي هذا المجلس استشارياً وكانت وظيفته النظر في الأمور النافعة للبلاد وتقديم التقارير عنها للوالى وكذلك تحضير القوانين ورفعها للوالى لإصدار أمره بإفادها ومن ضمن اختصاصاته أيضاً توقيع العقوبات على الموظفين المذنبين

ثم أنشأ عدة دواوين تُظهر أسماؤها اختصاصاتها (كمجلس المشاورة العسكرية) ودewan دار الصناعة (الترسخانة) أو البحرية ودewan التجارة وكان يرأسه كبير التجار (شهبندر) ونظّم الطوائف وجعل لكل منها رئيس يُعرف برئيس الطائفة التابعة له ثم قسّم القطر إلى سبع مديريات والمديرية إلى عدة مراكز بلغت ٦٤ مركزاً وقسّم المراكز إلى أخطاط يتولى أمورها موظف يُعرف بالناظر وإلى قري يدير شؤونها مشايخ البلاد والعمد وبالرغم من ذلك فقد كان يُشرف بنفسه على كل هذه الأقسام

أما من الوجهة الاقتصادية فقد بلغت ميزانية الحكومة في سنة ١٨٣٨ ٤ مليوناً من الجنيهات المصرية مقدار الدخل و٣ مليوناً من الجنيهات المنصرف لأن المغفور له محمد على باشا جعل موارد الأرض من زراعة وصناعة وتجارة تحت سيطرته مباشرة فانتزع ملكية الأراضي وجعلها من ممتلكاته وجعل ممتلكات الأوقاف تحت إشرافه أيضاً واستخدم الأهالي في زراعة الأراضي التي كانت تُوزع عليهم حسب اختيار العمدة من قبل المدير من قبل والى ومادام الفلاح قادر على دفع ضريبة الأرض التي استلمها يبقى فيها وذريته من بعده وكانت الحكومة تجمع المحصولات في مخازنها يُقدّر ثمنها

رجالها في خصمون منها الضريبة ويبادلون بالباقي من أثمانها مصنوعات الحكومة ترويحاً لها
أما من الوجهة العلمية فكان رحمه الله من أكبر مشجعي العلم والتعليم لعلمه
أن البلاد لا ترقى إلا بالتعليم فوجه إليه شطراً عظيماً من عنايته فأسس كثيراً من
المكتاب الأولية والمدارس الابتدائية والتجهيزية والخصوصية وفتح كلية لتعليم نجبة
أبناء الأمة مع أبنائه وأحفاده وأسماها (كلية الأمراء) ومن المدارس الخصوصية التي
أسسها (الطب الآدمي) (والبيطري) (ومدرسة الألسن) (ومدرسة الزراعة) وقد جلب
إليها مشاهير الأساتذة من الغربيين للتدريس بها هذا فضلاً عن البعثات الملكية والحربية
المتتالية التي كان يرسل بها إلى أوروبا وخصوصاً فرنسا رغم معارضة أولياء أمور الطلبة
بسبب الجهل الذي كان فاشياً في ذلك الوقت وقد فتح في عام ١٨٢٦ مدرسة خاصة في
باريس عاصمة فرنسا وأرسل إليها ما يقرب من الأربعين طالباً وخص كل واحد منهم بدراسة
علم خاص ولا شك بأن هذه الرسائل نبغت نبوغاً عظيماً ورجحت كثيراً من الكتب
الأجنبية إلى العربية فكان ذلك مدعاة إلى ظهور الحركة العلمية الحديثة وإلى
محمد علي باشا يرجع الفضل في اكتشاف الآثار القديمة ومعرفة ما عليها من النقوش
والكتابة فقد سهّل لعملاء الأفرنج مأمورية البحث والتنقيب ونخص بالذكر منهم العالم
الفرنسي «شمبليون» الذي خص كل حياته لفك رموز اللغة المصرية القديمة وقد خدم
بذلك التاريخ خدمة جليلة فظهر للعالم من علوم أجدادنا ومدنيتهم ما يحق لنا أن نفتخر
به على سائر الأمم

أما من الوجهة الحربية فقد نظم جيشاً من المصريين على أحسن طراز وأكمل
عدة فبلغ تعداد الجيش المصري في سنة ١٨٣٢ (٢٧٦.٠٠٠ جندي) منهم ١٣٠.٠٠٠
من الجنود النظامية يستعملون مائة مدفع ميدان و ١٩.٠٠٠ بحري و ٤١.٠٠٠ من
الباشيزق والباقي من المهندسين وغيرهم وقد ابنت أسطولاً ضارحاً أساطيل الدول
العظمى وقد بلغ عدد قطعه ثلاثين قطعه تحمل ١٣٠٠ مدفعاً وبذلك انتصر على الوهابيين
واستولى على مكة المكرمة والمدينة المنورة لغاية الدرعية (الحجاز ونجد) في سنة ١٨١٨
وفتح السودان في سنة ١٨٢٣ وأخضع المورة (بلاد اليونان) في سنة ١٨٢٥
وحارب الدولة العلية واستولى على سوريا ومعظم الأناضول وانتهت بصلح كوتاهية

في مايو سنة ١٨٣٣ (ومضمونه أن يكون محمد علي باشا والياً من قبل الباب العالي على إقليم سوريا ويكون إنه إبراهيم باشا محصلاً لولاية أطنه) ثم أعلن استقلال مصر في سنة ١٨٣٨ واشتبك مع الأتراك في حرب أخرى فانتصر انتصاراً ميبناً حتى وصل الجيش المصري إلى أبواب القسطنطينية وكان على وشك فتحها لولا قيام الدول العظمى (روسيا والمانيا والنمسا والمجترا) في وجهه وذلك خيفة من تداخل نفوذ روسيا في تركيا التي استنجدت بها لتنفيذاً لمعاهدة سرية بينهما فجردت الدول العظمى المذكورة جيشاً عظيماً انتصر بطبيعة الحال على الجيش المصري وأرجعه عن البلاد التي وصل إليها وعزموا على ضرب الأسكندرية إن لم يخضع محمد علي باشا للباب العالي فقبل ذلك واعترف بسيادته فتحه الباب العالي بناء عن رغبة الدول ولاية مصر له ولورثته من بعده وأن يكون والياً على السودان طول ولايته في الحكم وأن يقدم عنها حساباً للباب العالي سنوياً وتم ذلك بموجب التقليد الشاهاني الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ومضمونه

تحرير نفوذ الوالي

أولاً - أن الولاية تكون لمن يختاره الباب العالي من أولاد محمد علي باشا المذكور ثم لأولاد أولاده الذكور وهم جراً بحيث لا يكون لأولاده البنات الحق في الحكم مطلقاً ثانياً - يجب على من يختاره السلطان والياً على مصر أن يسافر بنفسه إلى القسطنطينية لتسلم تقليد التولية بيده

ثالثاً - إن الذي ينتخب والياً مصر يُعتبر كأحد وزراء الدولة في مخاطباته مع الباب العالي وفي المقابلات السلطانية بحيث لا يكون له أدنى امتياز عنهم من هذه الوجهة مطلقاً رابعاً - إن والى مصر يكون ملزماً باتباع أمر التنظيمات العالي الذي أصدره السلطان عبد المجيد عند توليته وكل ما أصدره أو يصدره الباب العالي من القوانين والوائح ويكون الوالي ملزماً أيضاً بالسير في ولايته طبق المعاهدات المبرمة أو التي تُبرم بين الباب العالي والدول الأجنبية أي كانت بلا تغيير ولا تبديل إذ الحكومة المصرية لم تخرج عن كونها ولاية عثمانية كباقي الولايات

خامساً - إن سائر الضرائب على إختلاف أنواعها يكون تحصيلها باسم الخناب

السلطاني ويكون تحصيلها وتوزيعها بحسب القواعد المتبعة في باقي ولايات الدولة العلية
سادساً - إن رُبع المتحصل يُدفع للخزانة الشاهانية وثلثه الأرباع الباقية يُصرف
منها ما يلزم لنفقات الإدارة وجباية الأموال وما يلزم أيضاً للوالي وأسرته وثمان البر
الذي يرسل سنوياً إلى مدينتي مكة والمدينة المنورة

سابعاً - إن هذه الضرائب تُدفع بقيمة واحدة مدة خمس سنين تبتدىء من سنة ١٢٥٧هـ
وبعد انقضاء هذه المدة يمكن تعديلها إما بزيادة أو نقصان حسب ما تستدعيه ثروة
الحكومة والأهالي

ثامناً - إنه لضبط المتحصل من الضرائب ومعرفة ما يخص الدولة بالتحقيق يلزم
أن تُعين لجنة من الدولة تقيم في مصر لهذه الغاية وينظر في تعيينها بعد كما تقتضيه
الارادة الشاهانية

تاسعاً - يكون لمصر الحق في ضرب العملة من فضية وذهبية ونحاسية بشرط أن
يكون ذلك باسم السلطان المعظم وأن لا تختلف العملة المصرية عن العملة العثمانية
لا في الشكل ولا في الهيئة ولا في العيار

عاشراً - عدد الجيش المصري يجب أن لا يتجاوز ثمانية عشر ألفاً في مدة السلم
وأما في أيام الحرب فيزداد هذا المقدار إلى الحد الذي تقرره الدولة إذ أن العساكر
المصرية تكون ملزمة حينئذ بالاشتراك والمساعدة في القتال مع باقي الجنود الشاهانية
حادي عشر - أن مدة الخدمة العسكرية يجب أن لا تتجاوز خمس سنين ويكون جميع
العسكرية بطريق القرعة كما هو المتبع في الدولة ومن حيث أن الجيش المصري يبلغ
(في ذاك الوقت) زهاء ثمانين ألفاً يؤخذ منهم عشرون ألفاً ويرجع الباقي إلى بلادهم
ويرسل أيضاً من هذا المقدار الفان إلى دار السعادة كي لا يبقى في مصر الا ثمانية
عشر ألفاً المقرر

ثاني عشر - من حيث أن مدة الخدمة العسكرية خمس سنين يؤخذ من أفراد القرعة
أربعة آلاف شاب يرسل منهم إلى دار الخلافة أربعائة ويبقى الباقيون في مصر
ثالث عشر - إن من أدى مدة الخدمة المطلوبة من الجند يعود إلى بلده ولا يجوز
إدخاله في الجيش مرة أخرى

رابع عشر - إن ملابس العساكر المصرية وعلامات رتبهم تكون مشابهة لجنس ولون ملابس العساكر الشاهانية

خامس عشر - كذلك ملابس البحارة وضباط البحرية وبيارق المراكب تكون مماثلة لما هو متبع في بحرية الدولة العلية

سادس عشر - لا يكون لوالي مصر الحق في منح الرتب العسكرية للضباط البحرية والبرية إلا لغاية « صاغ قول أغاسي »

سابع عشر - لا يكون لوالي مصر الحق في إنشاء سفن حربية إلا بعد الحصول على إذن صريح من الدولة العلية

ثامن عشر - من حيث أن حق الوراثة على ولاية مصر لم يُمنح لمحمد علي باشا وأسرته إلا بهذه الشروط فلو أخذوا بأحدها سقط حقهم وصار لجلالة السلطان الحق في تولية من يشاء

رأى محمد علي باشا أن هذه الشروط لا تليق بمركزه وإن كان قبلها على غير إرادته فطلب من الدول أن تساعد في تخفيفها فقبلت الدول ملتزمة وأرسلت إلى الباب العالي تطلب منه ذلك فتنازل بمقتضى تقليد شاهاني في أبريل سنة ١٨٤١ وهالك أهم ما عدل من الشروط السابقة

أولاً - إن حق الوراثة يكون للأكبر سنًا بين أولاده الذكور مع بقاء الشرط الملزم لمن يستحق الولاية بهذه الكيفية بالسفر إلى مقر دار الخلافة العظمى لتسلمه التقليد بيده

ثانيًا - إن ما تدفعه الحكومة المصرية للدولة العلية (صاحبة السيادة) من الخراج لا يكون ربع دخل الحكومة قبل أخذ نفقات الحياة والادارة بل يصير تقديره فيما بعد مع مراعاة حالة الحكومة المصرية

ثالثًا - أن يكون للوالي حق في منح الرتب لغاية « أمير ألي » أما ما فوق ذلك فلا يكون إلا بأذن من الباب العالي

وفي شعبان سنة ١٢٦٤ هـ (يولييه سنة ١٨٤٨ م) تنازل محمد علي باشا لابنه ابراهيم باشا عن الملك فأصدر الباب العالي لتقليدًا بتوليته على الدّيار المصرية ولكنه

لم يمكث أكثر من أربعة شهور حيث عاجلته المنية فذهب الى جوار ربّه في ١٣ ذي الحجة سنة ١٢٦٤هـ (١٠ فبراير سنة ١٨٤٨م) ولا يفوتنا أن نذكر باعجاب عند وفاة هذا البطل العظيم والمجاهد الكبير. أنه كان قائداً مدرباً حكيماً قاد الجيوش المصرية في عدة مواقع فأوصلها الى ساحة النصر ودوخ كبرى الممالك (في الفتوحات التي أشرنا اليها) فعُدّ من القواد العظام كما لا ننسى حايقه في النصر الكولونيل « سيف » القائد الفرنسي العظيم الذي التحق بالجيش المصري وترقى الى أعلى رتبة فيه واعتنق الدين الاسلامي وصار يدعى بعد إسلامه « بسايمان باشا الفرنساوي »

ثم لحق محمد علي باشا بولده ابراهيم باشا في ١٣ رمضان سنة ١٢٦٥ هـ (٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ م) ودفن بمسجده بالقلعة

تولى الملك عباس باشا الأول (ابن طوسن ابن محمد علي) في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٦٤هـ (٢٤ نوفمبر سنة ١٨٤٨ م) فهدم كل ما عمله جدّه من جلائل الأعمال غير انه ترك لئلا هالى حرية بيع محصولاتهم فبسبب بذلك زيادة الإنتاج ومات قتيلاً بينها . فورث الملك سعيد باشا (ابن محمد علي باشا) في ذي الحجة سنة ١٢٧٠ هـ (١٢ يولييه سنة ١٨٥٤م) فانفرد بالحكم وفضّ المجلس الخصوصي فاعتل بذلك نظام الحكم ودب روح الفساد في البلاد وسوء الادارة في الاعمال ومن حسناته سن قانون الأراضى الشهير في سنة ١٨٥٨ م القاضي بحق امتلاك الفلاح للاراضى التي في عهده ونظّم الضرائب بطرق عادلة ومد السكك الحديدية وأذن لفرنناند دلسبس بحفر قناة السويس في سنة ١٨٦٢م ومات وهو تارك من الدين عشرة مليون من الجنيهات المصرية

فاعتلى الأريكة بعده اسماعيل باشا (ابن ابراهيم ابن محمد علي) في ٢٧ رجب سنة ١٢٧٩ هـ (١٨ يناير سنة ١٨٦٣ م) فنهج على منهج جدّه فأصبح يُعرف بأنه المتمم لأعمال المغفور له محمد علي باشا وقد كان ذكياً قوياً الملاحظة أظهر كفاءة نادرة في حكم البلاد ورغبة شديدة الى رفع شأنها وترقيتها وجعلها في مصاف الدول الاوربية بادخال كل الاصلاحات المؤدية لذلك . عرف منه الباب المالى ذلك فسرّ منه ومنحه لقب خديوي معناه (أمير عظيم) وجعل وراثته العرش في أكبر أولاده الذكور وهلم ثم رأى الخديوي اسماعيل باشا انه لا يتم لبلاده التقدم المرغوب الا اذا

استقل بوطنه فعمل للوصول إلى ذلك حتي منحه الباب العالي استقلالاً داخلياً تاماً في سنة ١٨٧٣م وأذن له أن يعمل بدون استشارته في قرض الديون وعقد المحالفات التجارية والسياسية وغيرها مع الدول الأجنبية ما دامت هذه المحالفات والمعاهدات لا تضر بمصلحة الدولة العلية وأن يزيد جيشه حسب ما يراه صالحاً على شرط ألا يكون في أسطوله مدرعات وقد زادت الجزية نظير ذلك إلى ٦٦٥٠٠٠ رجبياً (غير أنه من الأسف أن رأت الدولة العلية عند تولية الحديوي محمد توفيق باشا أن تقلل من أهمية هذين الشرطين فاشتربت على الحديوي بمناسبة الشرط الأول أن يكون عقد المحالفات باستشارتها وبخصوص الشرط الثاني ألا يزيد عدد الجيش المصري في وقت السلم عن ١٨٠٠٠ جندي)

ولما أصبح الحديوي اسماعيل باشا صاحب السطوة والنفوذ في البلاد أخذ ينظم إدارته الداخلية فأعاد النظام الإداري الذي كان متبعاً في عهد جده بعد أن أدخل عليه كثيراً من الإصلاحات النافعة فرتب نظام المكوس ترتيباً دقيقاً حتى بلغت الضرائب ١١ مليون رجبياً واشترى إدارة البريد من شركة أجنبية وقسم القطر إلى ١٤ مديرية وأصلح الري وأكثر من الطرق الحديدية ومد الأسلاك البرقية وأنار أمهات المدن بنور الغاز وحفر الترع وابتنى الفنارات والمنارات وأصلح الموانئ وأنشأ الشوارع وغرس بها الأشجار ونشر العلم لذاته فزادت المدارس والمعاهد زيادة عظيمة حتى بلغت ٤٨١٧ خلاف المدارس الحربية التي أنشأها لتعليم الجيش الذي كان يبلغ ٦٠٠٠٠ جندي وضم إلى أملاكه في السودان إقليم «دارفور» و«وهر» وحارب تجارة الرقيق وأنشأ دار الكتب المصرية ودار الآثار المصرية (العاديات) وأسس الجمعية الجغرافية ثم حسن القضاء فنشر العدل وأمنت الناس وشكّل الحاكم المختلطة ليتساوى الوطني والأجنبي أمام القانون ففتحت أبوابها في فبراير سنة ١٨٧٦ وفي مدته تم فتح قناة السويس في نوفمبر سنة ١٨٦٩ بعد أن انفتحت عليها الحكومة ١٦ مليوناً من الجنيهات المصرية في حين أن مجموع نفقاتها بلغت ١٧ مليوناً من الجنيهات المصرية وقد كان رحمه الله ميالاً إلى الحكم النيابي فرأى أن يشرك الأمة معه في الحكم فأنشأ مجلس شورى النواب في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦م كما أنه قبل أن

يُساعده في تسيير أمور البلاد رجال مسؤولون مؤخذون فشكّل أول مجلس للنظار في ٢٩ شعبان سنة ١٢٩٥ هـ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ م) وما زال هذا المجلس في ازدياد في رجاله واتّسع في نفوذه حتى أصبح كما نراه في وقتنا هذا

السبب في تشكيل وزارة مؤمنة

إن ما قام به المغفور له الخديوي اسماعيل باشا من جليل الأعمال التي لا تزال ظاهرة بين ظهرانينا وكثرة ما أنفقه بسخاء في سبيل رفعة البلاد وقيامه بعدة مشروعات كبيرة في وقت واحد وما تطلبته من النفقات الباهظة كل هذا أوجد ارتباكاً خطيراً في المالية المصرية خشيت منه دول أوربا علي أموال رعاياها التي استدانها الحكومة المصرية لانفاقها فيما تقدم ذكره من الأعمال فطلب منهم الخديوي وأصدر أمره في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بإنشاء (صندوق الدين) وهو مكوّن من لجنة تشكل من مندوبي الدول ويُعهد إليها في إدارة شؤون الدين المصري وتدير ما يجب لانتظام تسديده فجدّت اللجنة في عملها ووحدت جميع الديون وجعلتها ديناً واحداً مقداره ٩١ مليون جنيه مصريةً ويُسد في مدة ٦٥ سنة بسعر ٧ ٪ ثم اقترحت علي الخديوي إدخال موظفين أجانب من أصحاب الكفاءة الكبيرة في الشؤون المالية لضبط موارد الحكومة فوافق علي تعيين مراقبين عموميين لحساب الحكومة وتُعرف هذه « بالمراقبة الثنائية » وكان أحدهما انجليزياً لمراقبة الإيرادات والثاني فرنسياً لمراقبة المصروفات ولمّا لم يكن هذا العمل بكاف لضبط موارد الحكومة ضبطاً تاماً لأن نفوذ هذين المراقبين كان محدوداً ازدادت الحالة المالية تعسراً لذلك طلبت لجنة صندوق الدين من الخديوي وعضدتها الدول الأوروبية أن يصدر الخديوي أمراً بتشكيل لجنة للتحقيق بحيث يكون لها الحق المطلق في اجراء كل ما تريده من التجريبات والتحقيقات فقبل الخديوي ذلك بعد تردد وفي ٤ ابريل سنة ١٨٧٨ تشكلت اللجنة وعهدت برئاستها الي الميسو (ديلسيس) وجُعِل رياض باشا والسير رفرز ولسن وكيلين لها وجُعِل مندوبو الدين أعضاء فيها وعندما شرعت اللجنة في عملها وجدت انه لا يتسنى لها القيام بما عهد إليها الا اذا قبل الخديوي اسماعيل باشا أن يتنازل عن أملاكه وأملاك عائلته

للحكومة المصرية . ويُجعل له نظير ذلك راتب سنوي مناسب له . والأمر الثاني أن يُشرك معه في الحكم وزراء مسؤولين فيما يصدر منهم بشؤون الدولة فأجاب الخديوي طلبهم وفي ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ أصدر أمراً بالتنازل قال فيه :

«إنائب النيابة عن أعضاء عائلتنا جميع عقاراتهم التي تحت تصرفهم إلى الحكومة المصرية بحالة دائمية الخ»

وأما عن الأمر الثاني وهو قبوله تأليف وزارة مسؤولة فقد أجاب لجنة التحقيق في شخص وكيلها المسيو رفرز ولسن بهذه المقالة الجليلة : « قد اضلعت على تقرير مجلس التفيتش الأعلى الذي تحت رئاستكم ووقفت على حقائقه فاذا عباراته مفصلة تفصيلاً والوقت وإن كان غير مساعد لكم في استيعاب جملة من المسائل فأنا شاكر لكم ولرفقائكم كل الشكر وقد ساءنى سفرهم قبل أن أقابلهم وأشكرهم مشافهة وأؤمل منكم أن تبلغوهم الشكر عنى

أما النتائج التى تضمنتها هذا التقرير فقد قبلت لدى غاية القبول لأنى أنا الذى عينتها لتعود على هذا القطر بالفائدة التامة وقد بقي الآن الاهتمام فى تنفيذها والعمل بها وقد عزمتم على إجراء مفعولها عزمًا قويًا لا تردد فيه حيث أن هذا القطر لا نعتبره الآن من أفريقيا بل هو قسم من أقسام أوروبا فلا بد أن نسلك الآن طريقًا جديدًا تناسب حالتنا الاجتماعية ونطرح الطريقة الأولى القديمة . وعما قريب ترون ما يحدث من التغييرات المهمة مع السهولة فوق المأمول فإن هذا لا يخرج عما تقتضيه العدالة والقوانين وهو غاية مرامنا ولا نعمل فى ذلك على القول دون الفعل فقد صممت تصميمًا أكيدًا على البحث فى حقائق الأمور للوقوف عليها وأخذت فى ذلك لاثبات صدق عزمى بتكليف نوبارباشا بتشكيل وزارة جديدة . وربما يرى أنه ليس لهذا الأمر الخطير أهمية فى الظاهر إلا أنه إذا أمعن النظر فيه بغاية الدقة يرى منه نتيجة عظيمة وهى استقلال الوزارة وهذا ليس يسيرًا لأن عليه المدار فى تغيير الحالة الحالية من أصلها بحالة مرغوبة وهذا على حسب رأي أقوى دليل كافل فى اثبات عزمى وتصميمى على تنفيذ نتائج ما قدمتموه من هذا القرار . وحيث عزمتم على الرحيل أؤمل أن تعودوا إلينا عما قريب ولتكونوا على يقين فى أن ما أبرزتموه من النتائج التى كابدتم فيها المشاق

والعناء يثر ثمرّاً نافعاً فان كل ما يُغرس في أراضى هذا القطر القديمة يُثمر ويبدوا
اصلاحه بغاية السرعة» اهـ

وفعلاً أصدر الخديوي اسماعيل باشا أمراً بتشكيل وزارة مستقلة مؤخذة برياسة
نوبار باشا في ٢٩ شعبان سنة ١٢٩٥ هـ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ م) وأدخل نوبار باشا
في عداد وزارته المراقبين السير «رفرزولسن» والمسيو «دي بلنير» بصفة وزراء وأن
يكون لهما جميع الحقوق الخولة لباقي الوزراء وان يكون مربوط راتب كل منهما سنوياً
٦٠٠٠ جنيهاً مصرياً بخلاف النظار المصريين فقد كان ٣٠٠٠ جنيهاً مصرياً سنوياً
واستمرت هذه النظارة على هذا النحو ما يقرب من السنتين استعمالاً في أنشائها
الوزيران الأجنبيان السلطة التي تعودوها في بلادها فأصبحت الوزارة لا تعمل
إلا بإشارتهما فوجد الخديوي اسماعيل باشا أن نفوذه قلّ وهو لا يريد ذلك فأسقط
هذه الوزارة وأمر بتشكيل غيرها برياسة ابنه الامير محمد توفيق باشا ودخل في
عدادها الوزيران الأجنبيان السابقان أيضاً ولم يرغبان يقللا من نفوذهما فعزّ على
الخديوي أن يرى ذلك فأصدر أمره بتأليف وزارة مصرية وطنية يكون أعضاؤها
جميعهم من المصريين واختار لرئاستها شريف باشا فاغتازت الدول الاوربية من هذا
العمل وتجنبوا لدى الباب العالي حتى تمكنوا من اصدار امر بعزله فقم لهم ذلك
في ٦ رجب سنة ١٢٩٦ هـ (٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ م) فأبحر الى ايطاليا وبقي خارج
البلاد إلى أن لبيّ نداء مولاه في القسطنطينية في ٣ مارس سنة ١٨٩٥ م فنقلت جثته
إلى مصر ودفن بمسجد الرفاعي في ١٣ مارس سنة ١٨٩٥ بعد أن احتفل بتشييع
جثته احتفالاً مهيباً

ولما تولى توفيق باشا الحكم تم الاتفاق بينه وبين الدول الاوربية على ان تُجدّد
المراقبة الثنائية الاولى بشرط أن تكون أعمال المراقبين قاصرة على الفحص والتحقيق
دون التدخل في الاعمال الادارية فعينت كل من انجلترا وفرنسا مراقباً لهما واشترطت
حكومتاهما ألا يعزل أحدهما الا بعد موافقة دولته فقسّم المراقبان أعمالهما وشرعا في
العمل سوياً مع رجال الحكومة المصرية واستعمالاً المجاملة فخازا رضاها وتيسّر لهما
الاصلاح الكبير في مالية البلاد وشؤونها وأذن لهما بحضور جلسات مجلس النظار

ومازالا على ذلك حتى احتلت الجنود الانجليزية مصر في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ فلم يكن هناك داع للمراقبة الثنائية لحلول الدولة الانجليزية محل الدول فأصدر الخديوي توفيق باشا أمراً عالياً في ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ بالغائها رغم معارضة فرنسا وعين المراقب الانجليزي مستشاراً مالياً للحكومة المصرية وصار يحضر جلسات مجلس الوزراء ويعارض فيها وفي ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ اعترفت انجلترا باستقلال مصر فأصبح المستشار المالي لا يحضر جلسات مجلس الوزراء وان كان لا يزال باقياً في منصبه بالحكومة المصرية

المستشار المالي

من أول فبراير ١٨٨٣ إلى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢

عرفنا أن وظيفة المستشار المالي إبتدأت بالظهور منذ سنة ١٨٨٣ بعد الغاء مناصبي المراقبين الفرنسيين والبريطانيين وكان ذلك عقيب بلاغ رسله اللورد غرنفل رئيس وزارة انكلترا في ٣ يناير سنة ١٨٨٣ الى الدول بالغاء الرقابة الثنائية وفي ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ قدّم شريف باشا رئيس الوزارة المصرية الى الخديوي توفيق باشا تقريراً يطلب فيه تعيين مستشار انجليزي للمالية بناء على طلب اللورد غرنفل واليك نص تقرير شريف باشا بتاريخ اول فبراير سنة ١٨٨٣ لتعرف كيف كانت مهمة مستشار المالية في البداية والى ما انتهت اليه بعد ذلك

« تفضلتم سموكم بالموافقة على مشروع الأمر العالي الذي تشرفت بعرضه في ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ لالغاء الاوامر العالية الصادرة في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ و ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ وأولهما في تقرير الرقابة الثنائية والثاني في بيانها ولقد راعت حكومة سموكم بطلب الغاء هذه الرقابة عواطف المصريين وتوطيد سلطة حكومتكم ومهما كانت الخدمات التي أدتها الرقابة فانه لا يغرب عن الذهن ان الضرورة الناجمة من تدخلها في شؤون البلاد تمس سلطة الوزارة وأعمالها وتثقل سلطة الحكومة الى أبدي موظفين غير مسؤولين لا يكون تعيينهم ولا عزلهم معلقاً على إرادة سموكم وإرادة حكومتكم فقط

وفضلاً عن هذه الملاحظات من وجهة إدارة الشؤون الداخلية فان وجود المراقبين العاملين في جلسات مجلس الوزراء أيا كانت المسائل المعروضة للبحث يجمل

للقابة شأنًا سياسيًا يتجاوز ارادة سموكم ومع التجاوز عن هذه الاعتبارات كلها فان حكومة سموكم ترى من الصواب أن تضمن لخدمتها لمدة من الزمن مساعدة أحد الاجانب الذي يعاوننا بمعارفه في حل المشاكل المالية وارى يا مولاي ان هذا الاوربي الذي يكون موظفًا مصرياً يمكن ان يطلق عليه لقب « المستشار المالي » ويكون اختياره وتعيينه محفوظاً لسموكم ويرجع في الامر مباشرة إلى سموكم دون أن يكون له سلطة الناظر ويكنه ان يحضر جلسات مجلس النظار كما دعاه رئيس النظار الى ذلك وله أن يدرس المسائل المالية وان يُبدي فيها رأيه ضمن الحدود التي يعينها سموكم وحكومتم ولا يكون له حق التدخل في شؤون إدارة البلاد فاذا صادف ذلك ارتياحاً من سموكم فاني أستاذن أنا وزملائي مولانا ليصدر أمره الكريم بتعيين السير (أكلند كولفين) مستشاراً مالياً فان الفرصة التي سنحت له بدرس حالة مالية البلاد والمعارف التي اكتسبها في نظام ماليتنا كل ذلك يجعله محل ثقة سموكم وثقة حكومتكم »

كيفية تشكيل هيئة الوزارة المصرية

الحكومة المصرية حكومة ملكية وراثية وللملك حق تعيين الوزراء فأذا مالزم الحال تشكيل هيئة وزارة يدعو جلالة الملك من يقع عليه اختياره السامى ويسند إليه برئاسة الوزارة ويكلفه بتشكيل هيئتها فأذا تم ذلك يرفع رئيس الوزارة الجديد إلى جلالة الملك كشفاً بأسماء حضرات زملائه الوزراء الذين اختارهم لمعاونته في المهمة التي عُهدت إليه مع اسم الوزارة التي أسندت إلى كل منهم لالتماس المصادقة عليه فيصدر جلالة الملك أمراً باعتمادهم في مناصبهم والتقاليد المتبعة في البلاد الدستورية هي أن يُكلف زعيم حزب الاغلبية في مجلس النواب بتأليف هيئة الوزارة وقد اتبعت مصر هذه التقاليد عند تأليف الوزارة السعدية وستجرى عليها في المستقبل ان شاء الله

افنصاص مجلس الوزراء والوزراء

مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة . والوزير هو صاحب السلطة

والنفوذ في وزارته . وعلى هذا الأساس بُنى لإختصاص مجلس الوزراء والوزراء . وقد رأيت أن أكتفى في هذا الموضوع (نحاشياً من التطويل والتكرار) بالأوامر العالية الصادرة بتشكيل النظارات الأولى فأُن فيها الكفاية لذلك أوجه نظر القارئ إليها وإليك نص التوكيلات المعتمد إعطاؤها من جلالة الملك لحضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء عند تقلدهم مناصبهم للعمل بمقتضاها

توكيل نمرة (١) لمعالى وزير الاوقاف

تأييداً لأمرنا السابق صدوره لوزارة الاوقاف بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٢٢ رقم ١٧ وبما لنا من الولاية الشرعية قد اقتضت إرادتنا توكيلكم عنا في إدارة الاوقاف المشمولة بنظرنا وتابعة لوزارة الأوقاف وفي قبول النظر على الاوقاف التي تحال إدارتها على الوزارة من طرف القضاة وتحرير التقارير المقترضة عنها بأسمنا في الأحوال التي تستلزم ذلك وفي المراقبات المختصة بهذه الأوقاف وتوكيل من توكونه عنكم في ذلك مع توكيلكم أيضاً في إدارة سائر الأوقاف المنسوب نظرها لنا على الوزارة لأدارتها ورخصنا لكم في جميع ما هو مرخص للوزارة من قبل مع زيادة ما ترون زيادته على مرتبات الخدمة المرتبين بالمساجد ولوازمات المساجد والأضرحة والزوايا وغيرها أو رُميمات أو نحوه أو صرف على الفقراء وسائر ما يماثل ذلك بالصورة التي تستحسنونها بغير توقف في الاجراء على استقلال إيراد الجهة أو عدم إيرادها وكذلك وكلناكم لا جراً ما يلزم لاستبدال أعيان الاوقاف التي يرى استبدالها وتأجير ما يرى تأجيرها من أعيان تلك الأوقاف وشرء ما يلزم شراءه للأوقاف وأذنناكم أيضاً في توكيل من ينوب عنكم في توقيع الصيغ الشرعية فيما توضح وبالجمل رخصنا لكم في اجراء سائر الترخيصات الصادر عنها قرارات وأوامر للوزارة من قبل

كما أننا بما لنا من الولاية العامة الشرعية قد أقمناكم ناظراً موقتاً على الأوقاف الأهلية المحال إدارتها على الوزارة موقتاً حتى يثبت استحقاق النظر إليها لمن يستحقه بمقتضى شروط وإقفيها سواء كانت إقامتكم كما ذكر على وجه الاستقلال أو بالأنضمام لناظر الوقف الأصلي أو ناظراً حسيبياً أو مشرفاً

وقد أصدرنا أمراً بهذا المعاليكم بذلك لا تباع منظوقه وإجراء مقتضاه

توكيل نمرة (٢) لمعالى وزير الأوقاف

إنه بعد ما علمنا بما تضمنه الأمر العالى السابق صدوره لنظارة الأوقاف العمومية بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٧ نمرة (٢) وبما تضمنته مكتابة وزارة الأوقاف الواردة لديواننا العالى بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩١٥ نمرة ٢٩ وتأيداً لأمرنا العالى السابق صدوره لوزارة الأوقاف بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٢٢ رقم ١٦ قد أجزنا وأذنكم فى إعطاء الأذن بالنيابة عنا لمن يتعين مجدداً أو خلفاً لسلف من الخطباء بالجوامع المعدة لأقامة صلاة الجمعة والعيدين بمصر والاسكندرية وسائر الثغور والبنادر وجميع الجهات الداخلة فى دائرة حكومتنا بعد معرفة كونه أهلاً لأقامة صلاة الجمعة والعيدين بالخطبة فيها تطبيقاً للاحوال الشرعية ويتصرح فى المأذونية التى تعطى لكل من الخطباء الموما إليهم بأن له الاستنابة عند الاقتضا كما أننا أذنكم أيضاً أن تنيوا بدلاً عنكم فى إعطاء هذه الرخصة من تليو به بحسب ما تقتضيه دواعي الاحوال بحيث لا يقم أحد هذه الشعائر غير المأذونين بذلك إذناً صحيحاً على هذه الكيفية ولا يتقرر شيء للوزارة على هذه القاعدة

وأصدرنا أمرنا هذا لمعالكم كما ذكر لا تباع منطوقه وإجراء مقتضاه م فؤاد

توكيل نمرة (٣) لمعالى وزير المالية

اقتضت إرادتنا توكيلكم عنا فى كل ما تقتضيه الحال من شؤون وزارة المالية من بيع ما برخص فى بيعه من الأطين والأمالك والأراضى ملك الحكومة لجائز بيعها وفى تملك ما عساه يكرن بافياً الآن بغير أن تعطي عنه حرج شرعية من أطين الحكومة البور الخارجة الزمام السابق إعطاؤها لبعض الأفراد بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٢٨٤ وفى تملك الأطين الأواشي التى تم فيها استبدال فرائض الالتزام التابعة لها عملاً بأحكام الامر العالى الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وفى شراء ما يلزم شراؤه من أملاك الأفراد لمصلحة الحكومة أو المنافع العمومية وعلى العموم فى كل ما يستلزم النيابة عنا فى الشؤون المالية العمومية ورخصنا لكم فى توكيل من ينوب عنكم فى جميع ما ذكر

وقد أصدرنا أمرنا هذا لمعالكم للعمل بمقتضاه م فؤاد

توكيل نمرة (٤) لمعالي وزير الاشغال العمومية

اقتضت إرادتنا توكيلكم عنا في توقيع المسوغات الشرعية اللازمة لتحرير حبيج تملك الأراضي السابق إعطاؤها لأشخاص بوجه الإيعام بمدينة حمامات حلوان بموجب الشروط الجديدة أو القديمة والتي تعطى بعد الآن ويتم بناؤها على الشروط المقررة والأوامر السابق صدورها في هذا الخصوص كما أننا صرحنا لكم بتوكيل من ينوب عنكم فيما ذكر

وأصدرنا أمراً بهذا المعاليكم بذلك للاجراء بمقتضاه مكي فؤاد

مسؤولية الوزراء

جلالة الملك هو رئيس الدولة الأعلى ويتولى سلطته بواسطة وزرائه وهو لا يصح أن يُسأل عما يصدر منه من الأوامر التي يستصدرها الوزراء الخاصة بشؤون الدولة بالنسبة لجلال مركزه السامي لذلك أوجبوا من قديم توقيع رئيس الوزراء والوزراء المختصة على المسائل التي يستصدرون بها أمر الحاكم لتنتقل اليهم مسؤولية هذه الأوامر وقد نص على ذلك في القانون النظامي الصادر في سنة ١٨٨٣ المادة ٥١ وهي (لا يسري قانون أو أمر منا ما لم يوقع عليه رئيس مجلس النظار والناظر الذي يختص بنظرته ذلك القانون أو الأمر) وفي القانون الصادر في سنة ١٩١٣ المادة العاشرة وهي (لا يجوز إصدار قانون أو أمر عال الا اذا كان موقعاً عليه من رئيس مجلس النظار ومن النظار المختصين به) وأيد ذلك الدستور المصري الصادر في ٩ أبريل سنة ١٩٢٣ المادة ٦٠ وهي (توقيعات الملك في شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون) غير أن هناك أوامر عالية تنفذ بدون توقيع رئيس الوزارة والوزراء المختصة وهي الأوامر المعروفة بالأوامر السكرية أو الارادات السنوية : كالامر الصادر بتعيين رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس الديوان الملكي وتعيين شيخ الجامع الأزهر وأمير الحج والامر الذي يصدر باعتماد ميزانية الاوقاف

وقد كان الوزراء يُسألون سياسياً أمام الأمير الحاكم وإدارياً أمام المحكمة الادارية العليا التي شكلت بموجب الأمر العالي الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧

من رئيس الوزراء رئيساً للمحكمة أو أكبر الوزراء سنّاً عند غياب رئيس الوزراء ومن الوزراء الذين لا علاقة لهم بالدعوى والمستشار المالي ومستشار ملكي آخر بصفة أعضاء وأما في المسؤوليات المدنية والجنائية فيحاطكون أمام المحاكم الاعتيادية

أما الآن بعد صدور الدستور فقد صار الوزراء مسؤولين بالتضامن لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسؤول عن أعمال وزارته وقد نص على أن أواخر الملك شفوية وكتابية لا تخلي الوزراء من المسؤولية بحال وصار لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء وقد أنشئ مجلس يعرف «بالمجلس الخصوصي» لمحكمة الوزراء وهو يتكون من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيساً ومن ستة عشر عضواً ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها ثم من قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك وقد خول للمجلس تطبيق القوانين المتبعة بشرط أن يكون صدور الأحكام بالعقوبة بأغلبية إثنى عشر صوتاً ويقوم بتأييد الاتهام أمام المجلس من يعينه مجلس النواب من أعضائه

الأسباب التي تدعو لسقوط الوزارة

كانت الوزارة تسقط إذا لم تحز ثقة الأمير الحاكم أو إذا فشلت في سياستها . أو إذا انتقلت السلطة من يد أمير إلى آخر . أو لوفاة الأمير الحاكم . أو لوفاة رئيس الوزراء

أما الآن فاصبحت تسقط الوزارة إذا لم تحز ثقة النواب وقد نص على ذلك في المادة ٦٥ من الدستور المصري وهي (إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل . فإذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة) وعند سقوط الوزارة يقدم رئيس الوزارة صورة الاستقالة ممضاة من جميع زملائه إلى جلالة الملك بالأسباب التي دعت لسقوطها فيصدر الملك أمره بقبولها ويبعث إلى رئيس الوزارة المستقيل صورة أمر القبول

تقسيم النظارات بين مهنرات النظار ووظيفة كل منهم

ترجمة الدكتور كريتو الصادر من الحضرة الخديوية في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨
بناء على ما عرضه علينا مجلس النظار أصدرنا أمراً هذا ليجرى العمل بمقتضاه

وظائف رئيس مجلس النظار

وظيفة رئيس مجلس النظار هو أن يجتمع المجلس تحت رياسته وعليه أن يعرض
للحضرة الخديوية قرارات المجلس خصوصاً ما يكون مستلزماً لصدور أمر الحضرة
الخديوية عليه

وظائف نظار الدواوين

هي تنصيب وعزل الموظفين بجميع المصالح التي تحت إدارتهم مع مراعاة المواد
المذكورة في دكرتو ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ونوفمبر سنة ١٨٧٦ والامر الخديوي الذي
بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

النظار لهم الامر في جميع المصاريف الخاصة بالمصالح التي تحت رئاستهم ولا يرخص
لاحد المأمورين أن يصرف شيئاً إلا بعد أن يستحصل على الاذن من الناظر على
مقدار المبلغ المقتضى صرفه

وظيفة ديوان الخارجية

الادارة العمومية بمركز النظارة. ادارة مصلحة منع الرقيق والمصلحة الصحية
المالية فيما يختص من ذلك بالمعاهدات الدولية. المطابع والمطبوعات الأوروبوية المحلية

وظيفة ديوان المالية

الادارة العمومية بمركز النظارة. الدين العمومي ومرتبات الحضرة الخديوية
وعائلتها. المعية السنوية. صندوق الدين. إدارة المالية بالاقاليم والمحافظات. الشؤون
والتخازن. عموم البوستان المصرية ووابورات البوستان الخديوية. الجمارك. الضريبة
حلقات السمك. المطرية. قلم المعاشات. ميناء الاسكندرية. وأيضاً جميع المأمورين
في مواد تحصيل الإيرادات الميرية بأى مصلحة كانت يكونون تحت أوامر ناظر المالية

وظيفة ديوان الجهادية

الادارة العمومية بمركز النظارة . ماهيات العساكر البرية والبحرية . المهمات العسكرية . المأكولات والذخائر والعلف . الملبوسات . ملاحظة القشلاقات . المخازن العسكرية . الاسبتيالية العسكرية . ملاحظة السفن الميرية . المدرسة البحرية . قومندانة السويس

وظيفة ديوان المعارف والاعواقف

الادارة العمومية بمركز النظارة . المدارس الميرية ماعدا المدارس الحربية والمدرسة البحرية . الارساليات المصرية . المدارس والمسكاتب الاهلية وما يلزم لها من الاعانة
وظيفة نظارة الداخلية

الادارة العمومية بمركز النظارة . مجلس شورى النواب . إدارة الاقاليم والمحافظات . الضبطيات . الطلومبيخانات . أقلام منع الرقيق . مصلحة الصحة والاسبتياليات . الدفترخانة المصرية . قلم الاحصائية . المطبوعات والمطابع الاهلية الروزمانجة . عساكر الباشيزق المعدة لخدمة الحج الشريف وضبطيات الاقاليم . بيت المال . الحبسيخانات

وظيفة ديوان الحقانية

الادارة العمومية بمركز النظارة . المحاكم المختلطة . المحاكم الشرعية . المجالس المحلية . ملاحظة الحبسيخانات

وظيفة ديوان الاشغال

الادارة العمومية بمركز النظارة . العمارات البرية وحفظ وترميم جميع أماكن الحكومة والتي تكون مؤجرة من طرفها . المحافظة على الاتيكخانة . مصلحة الحفر والآثار القديمة . مجالس الزراعة . المهندسون بالأقاليم . مصلحة الري العمومي من ترع وقناطر وهويسات . الكوبريات . المين ماعدا ميناء الاسكندرية . الجسور والطرق . مصلحة الأورناتو والشوارع . النظر في الطلبات الختصة بامتياز الأراضي والمعادن وورش الاحجار وأما أمر إعطاء الامتيازات فهو منوط بمجلس النظار .

سكك الحديد والتمغرافات . تشغيل المساحات والمعادن وورش الاحجار وأما بيع محصولاتها فذلك من خصائص المالية . ملاحظة مصلحة مياه اسكندرية . الانجرارية ملاحظة التيارات .

المصالح القائمة بذاتها التابعة لمجلس النظار

مصلحة الفنارات ومصلحة أملاك الميري

هكذا كانت أقسام النظارات عند تسكيل أول هيئة للنظار في سنة ١٨٧٨ ثم استمرت هذه الاقسام في ازدياد في أعمالها وعملها فترتب على ذلك ادخال كثير من النظم الادارية والفنية واشراك مجالس استشارية اختصاصية حتى أصبحت على الشكل الذي تراه الآن وهالك هي الاقسام الحديثة لكل وزارة تارकिन اختصاص كل منها لأن أسماءها تتم عن اختصاصاتها

(ملحوظة) عند ما تولى المعفور له السلطان حسين كامل الاول عرش السلطة المصرية أصدر أمراً في ١٨ ابريل سنة ١٩١٥ بتغيير أسماء النظارات والنظار فاستبدلت لفظة نظارة بوزارة وناظر بوزير ومجلس النظار بمجلس الوزراء وسنظهر ذلك بوضوح في باب الرتب والنياشين والالقب

أقسام وزارة الخارجية

وظيفة وزارة الخارجية النظر في علاقات مصر مع الدول الأجنبية : وقبل أن نذكر أقسام هذه الوزارة نلفت نظر القارئ الكريم الى الأدوار التي مرت بها بقيت هذه النظارة من ابتداء تقسيم النظارات بين حضرات النظار في سنة ١٨٧٨ تحت رئاسة وزيرها الذي هو عضو ضمن أعضاء هيئة النظارة حتى ديسمبر سنة ١٩١٤ فانفصلت هذه النظارة عن النظارات وضمت أعمالها إلى الوكالة البريطانية وألغى منصب الوزير والوكيل الوطنيين واستمرت على هذا المنوال حتى مارس سنة ١٩٢٢ حيث اعترفت انجلترا باستقلال مصر فعادت وزارة الخارجية المصرية الى مركزها الأولى وعُين لها وزير ضمن أعضاء هيئة الوزارة وتعين لها وكيل ومدير عام من المصريين

وتعين لمصر في الخارج سفراء كل منهم برتبة وزير ويُخاطب في المخبرات الرسمية
بمحاضرة صاحب المعالي وزير مصر المفوض لدى حكومة
وأصبحت لمصر سفارة في إنجلترا وثانية (في فرنسا والبلجيكا) وثالثة في إيطاليا
ورابعة في الولايات المتحدة وينتظر أن يُعين لمصر سفراء لدى بقية حكومات الممالك
العظمى الباقية
هذا خلاف القناصل فقد أصبح لمصر قناصل في معظم المدن الكبرى الخارجية
الشهيرة .

وهذه هي الاقسام الحديثة لوزارة الخارجية :

(ديوان الوزير)

- ١ — ديوان معالي الوزير يختص بالقلم الخصوصي والمكاتبات الشخصية والمقابلات
والاعمال المتعلقة بالبرلمان
 - ب — قلم للصحافة والاستعلامات وكتابة تقرير يومي عن الصحافة المحلية
والاطلاع على الصحافة الاجنبية وترجمتها وتلخيصها
 - ج — قلم للرموز الكتابية والكتابة الرمزية والرسائل البرقية
 - د — قلم للصادر والوارد وقيد بريد الوزارة وتصديره
- إدارة الشؤون السياسية والتجارية

١ — القلم السياسي يختص بتحرير التعليمات الصادرة الى المعتمدين السياسيين
وحصر جميع الاستعلامات المتعلقة بالسياسة العامة والمخبرات السياسية والتجارية
والمالية والقضائية والاعمال المتعلقة بها ومسائل القانون الدولي العام والمعاهدات
والاتفاقات السياسية والتحكيم ومحكمة لاهاي وجمعية الامم والامتيازات الأجنبية
وصندوق الدين والمحاكم المختلطة وقنال السويس والسودان وعلاقات مصر بالدولة
الانكليزية والمؤتمرات والبعثات ذات الصبغة السياسية والدعوة وكل ما يتعلق بالملاحقين
العسكريين والبحريين

ب — القلم التجاري يختص بتنظيم وتنمية العلاقات التجارية بين مصر والبلاد

الأجنبية والقطن والمعاهدات والاتفاقات التجارية والمعارض والأسواق والمؤتمرات
والبعثات ذات الصبغة التجارية

إدارة الشؤون القنصلية

١ — قلم القنصليات يختص بالقنصليات المصرية في الخارج وأعمال قلم المحررات
وامتيازات وإعفاءات وسلطات القناصل والمأمورين القنصليين في البلاد الأجنبية
والأحوال الشخصية والعقود الرسمية وسائر العقود الصادرة من قلم المحررات
القنصلية الزواج والطلاق والوصاية والميراث والتحصيلات وأملاك المصريين في البلاد
الأجنبية وإعادة الفقراء والمعتمدين إلى وطنهم والمباحث والتحريات في مصلحة
العائلات وتنفيذ القوانين المختصة بالحيش والبحرية والملاحة والتأشيرات وشهادات
التبعية وجوازات السفر

ب — قلم التبعية يختص بالبحث عن التبعية

إدارة الشؤون الإدارية أو (العامة)

١ — تختص هذه الإدارة بالأجانب في مصر وامتيازات وإعفاءات وسلطات
القناصل والمأمورين القنصليين في مصر ونظام جوازات السفر وقبول الأجانب
والاجراءات اللازمة لمراقبتهم وأملاك الأجانب بمصر والمنشآت الخيرية والمدرسية
والدينية وغيرها والجمعيات الأجنبية والحج

ب — القضاء الإداري يختص بمسائل القانون الدولي الخاص والاتفاقات المبرمة
في هذا الموضوع والتجنس والخروج من الجنسية والمسائل القضائية وتنفيذ الأحكام
والانابات القضائية وتسليم الجرمين

ج — وقلم للمسائل الفنية والاتحادات الدولية واتفاقات البريد والصحة والعمل
والتلغراف السلكي واللاسلكي والسكك الحديدية والطرق الأرضية والهوائية
والموازين والأثقال وحفظ الصحة والعمل والصيد البحري والضبط والربط البحري
والسياحة والسياح والمؤتمرات والبعثات الغير السياسية والتجارية

قسم المراسم

يختص هذا القسم بأصول الحفلات وقواعد الآداب والجماملات السياسية وتعيين الصدارة والتقدم واستقبال الوكلاء السياسيين والمقابلات الدبلوماسية والأوسمة الممنوحة للأجانب والأوسمة الممنوحة للمصريين المقيمين في البلاد الأجنبية والأوسمة الأجنبية الممنوحة للمصريين وطلب الأذن بحملها وإعداد وإرسال أوراق الاعتماد والاستعادة والاعادة وإرسال المماهديات والافتاقات والتصديق على هذه العقود ونشرها وتقديم الأجانب والمكاتب الخاصة بالامتيازات والاعفاءات والمسموحات الدبلوماسية والبراءات والاجازات وقبول القناصل الأجانب بمصر

قسم المحفوظات

١ — يختص هذا القسم بترتيب وصيانة المحفوظات وتوصيل الملفات إلى الأقسام أو إلى الأشخاص المصرح لهم بالاطلاع عليها
ب — ومكتبة خاصة بترتيب وصيانة الكتب والخرائط

قسم الحسابات والمستخدمين

١ — قلم المحاسبة يختص بحسابات المصلحة المركزية وحسابات السفارات وحسابات القنصليات وحصر الإيرادات المتحصلة في البلاد الأجنبية ومراقبة تنفيذ التعريفات وكل ما يقتضيه سائر الأعمال الحسابية

ب — قلم المستخدمين يختص بموظفي الفروع الخارجية وموظفي المصلحة المركزية والتعيينات والترقيات وفحص المسائل الخاصة بالمرتبات الشهرية والمعاشات والاعانات ومصاريف التمثيل وبدل السفر وكل ما يختص بشؤون المستخدمين

أقسام وزارة المالية

وظيفة وزارة المالية البحث في جميع أحوال القطر المالية والضرائب وإصدار الميزانية العامة في أول أبريل من كل عام أما أقسام الوزارة فهي :

الإدارة العمومية بمركز الوزارة برئاسة معالي الوزير وسعادة الوكيل الوطنيين
سكرتير عام المالية . مراقب عام المالية . قسم السكرتاريون الماليون (لوزارة المالية

لوزارة المواصلات . لوزارة الحفانية . لوزارة الأشغال . لوزارة المعارف)

الادارة العمومية تحتوي على الأقسام الآتية . قسم القضايا (المستشار الملكي ومساعدوه ووكلاؤه . القسم الافرنكي . القسم العربي) . مستخدمى الوزارة تفتيش المالية . الميزانية . مراجعة إيرادات ومصروفات الحكومة . المراقبة العامة لحسابات الحكومة . الخزنة العمومية . الرزنامة . (صرف المعاشات) قسم التحرير والترجمة الادارة المالية بالاقاليم والمحافظات . إدارة عموم الأموال المقررة . الدفترانة المصرية . مصلحة التجارة والصناعة . جمرک القاهرة . مصلحة المساحة المصرية (قسم المساحة التفصيلية الخراجية . قسم المساحة الجيولوجية . قسم تحديد ونزع ملكية الأراضي . قسم مساحات الصحراء . قسم محفوظات . تسجيل الأراضي) مصلحة الاحصاء . المطبعة الأميرية . مصلحة الاملاك الأميرية (الادارة القضائية . الادارة الملكية . إدارة الزراعة . إدارة الهندسة . إدارة الحسابات . إدارة البيع . إدارة الايجارات . القسم التجاري) . مصلحة خفر السواحل ومصيد الأسماك (قسم مصر . قسم الأقاليم) مصلحة المناجم والمحاجر . مصلحة السكيميا (المعمل الكيماوي . قسم دمغة المصوغات) . مصلحة التمرين . قسم البنترول

ملحوظة - يوجد بكل مصلحة فوق الأقسام الخاصة بها قلم للقيودات . وقلم للمستخدمين . وقلم للحسابات . وقلم للحفظ والتخازن . ولا يقل متوسط مربوط مرتب مدير أي مصلحة من مصالح الحكومة عن ١٢٠٠ جنيه سنوياً . وأما المصالح الكبيرة كمصلحة السكة الحديد . ومصلحة الصحة فيتناول مديرها راتب وكيل وزارة وقدره (٢٠٠ جنيه شهرياً) وعدد موظفي وعمال كل منها لا يقل عن ثلاثين ألف

قرار بإنشاء مجلس المالية الاقتصادية

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المذكرة التي رفعها وزير المالية باقتراح إنشاء مجلس إقتصادي

وبما أن نفاذ هذا الاقتراح من شأنه أن يعين على رخاء البلاد ورفاهيتها

قرر ما هوآت

مادة ١ — ينشأ في وزارة المالية مجلس يدعى « المجلس الاقتصادي »
 مادة ٢ — يؤلف المجلس المذكور من وزير المالية رئيساً (الوكيل المصري لوزارة المالية . وكيل وزارة المعارف العمومية . وكيل وزارة المواصلات . وكيل وزارة الزراعة . الوكيل المصري لوزارة الأشغال العمومية . مدحت يكن باشا . قليبي فهمي باشا . عبد القادر الجمال باشا . حسن عبد الرازق باشا) (توفي إلى رحمة الله) . حسن سعيد باشا . إبراهيم عداة بك . علي المنزلاوي بك . محمد طلعت حرب بك . يوسف بتشوتو بك . محمود فايد بك . المسيو بيولا كازالي . المستر روسين . المستر هورنسي . نوس بك . المسيو ميريل . المسيو اسكاريس . الدكتور ليفي) (أعضاء) . فإذا غاب وزير المالية حل محله في رئاسة المجلس وكيل وزارة المالية . ويجدد في أول سبتمبر من كل سنة تعيين أعضاء هذا المجلس المذكورين بأسمائهم بقرار من مجلس الوزراء

مادة ٣ — يكون اختصاص المجلس الاقتصادي على الوجه الآتي
 (١) يقوم المجلس مباشرة أو يعهد إلى مصالح الحكومة صاحبة الشأن وفقاً لخطه يرسمها المجلس نفسه مما يكلفه به وزير المالية من الأبحاث والتحقيقات في الشؤون الاقتصادية

(٢) يقوم من تلقاء نفسه بعد موافقة وزير المالية بدراسة وبحث ما يقترحه عليه أعضاؤه أو الجمهور من هذه الشؤون

(٣) يبدي أي اقتراح يبنى على الأبحاث المذكورة من شأنه تنمية موارد البلاد المالية والاقتصادية أو التوفيق بين مصلحة الحكومة ومصاحبة الطبقات المنتجة أو تشجيع الجهود المضروبة أو الإعانة على توسيع نطاق حركة التعاون أو مضاعفة أو تحسين ما تنتجه المصالح العامة التي لها صبغة اقتصادية بحته وترتيب أعمالها وتنسيقها وبالاختصار تعزيد رقي البلاد رقياً اقتصادياً عاماً بكل الوسائل والاسراع في تحقيقه

مادة ٤ — يجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجانا فرعية تقوم بأجراء أبحاث خاصة كما أن له بعد موافقة وزير المالية أن يختار من بين أهل الكفاءة الخاصة

في المسائل التي هي موضع البحث والدرس بدون تمييز بين الجنس أو التبعية عضواً موقتاً أو أكثر ينضم الى هذه اللجان . ويكون وزير المالية رئيساً لجميع اللجان مادة ٥ — يحدد وزير المالية بقرار منه نظام المجلس الاقتصادي وطريقة عمله الاسكندرية في ١٠ محرم سنة ١٣٤١ (٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

رئيس مجلس الوزراء

عبد الخالق ثروت

أقسام وزارة الحربية والبحرية

وظيفة وزارة الحربية والبحرية إدارة شؤون الجيش والبحرية . وقد كانت هذه الوزارة تُعرف قديماً بنظارة الجهادية ويبلغ عدد الجيش المصري ١٨٠٠٠ في وقت السلم ومعظمه في السودان . وأنفجار الجيش يدعون للتجنيد بطريق القرعة متى بلغوا سن التاسعة عشر وينتظمون في سلك العسكرية متى بلغوا سن الحادية والعشرين لمدة خمس سنوات عند ثبوت لياقتهم طبياً وعدم وجود موانع قانونية معافية بأن يكون من حفاظ القرآن أو كبير عائلة أو وحيدها أو ملتحقاً بالخاصة الملكية أو كان موظفاً دائماً بالحكومة أو طالباً باحدى المدارس المتوسطة أو العالية أو بورشة مصر الصناعية فإذا لم يكن من هذا أوزاك فيتعافى من الخدمة العسكرية بدفع البديل وقدره عشرون جنيهاً قبل توقيع فرز القرعة عليه وبأربعين جنيهاً إذا نجح في فرز القرعة وبمائة جنيهاً إذا انتظم في سلك العسكرية . وأما ضباط الجيش فيتخرجون من المدرسة الحربية . وقد كان لوزارة الحربية والبحرية وزير خاص ضمن أعضاء الوزارة من منذ أن تشكل مجلس النظار غير أنه في وزارة مصطفى فهمي باشا الثالثة ألغى منصب وزير الحربية والبحرية وأسند الى وزير الاشغال العمومية واستمرت على هذا المنوال حتى وزارة عدلي يكن باشا فتعين لها وزير خاص . وأما أقسام هذه الوزارة فهي

الإدارة العمومية برئاسة معالي الوزير وسعادة الوكيل

قسم السردارية (معالي السردار) . أركان حرب العموم . أركان حرب

العمليات الحربية . كاتم أسرار الحربية . قسم مساعد الادجوتانت جنرال (القسم
الافرنكي . القسم العربي) . قسم القضايا (المستشار القضائي للحزبية) . ادارة قسم
الحراسة . ادارة السكرتير المالي للحربية . ادارة التعيينات . ادارة الاسلحة والمهمات
ادارة القرعة . ادارة الاشغال العسكرية . ادارة الموسيقىات . القسم الطبي . القشلاقات
المستشفيات العسكرية . وابوات طحين الجيش . المدرسة الحربية .
وكل مصلحة أو إدارة أو قسم في هذه الوزارة يرأسه ضابط عظيم برتبة لواء
أو أمير الای

أقسام وزارة المعارف العمومية

وظيفة وزارة المعارف هي تربية أبناء الامة وترقية معلوماتهم ترقية صحيحة لبشوا
رجالاً أكفاء نافعين لأوطانهم . وأقسام هذه الوزارة هي
الادارة العمومية برئاسة معالي الوزير وسعادة الوكيل والسكرتير العام
الادارة العمومية تحتوي على الاقسام الآتية المستخدمين . الحسابات . التفتيش
القسم الطبي . الامتحانات . اللوازمات والمخازن . مراقبة التعليم الاولى . مراقبة
التعليم الثانوي والعالي . المكاتب الاولية الأميرية . مكاتب ومدارس البنات الأميرية .
ورش مصر الصناعية . الارساليات المصرية . مكاتب ومدارس الاعانة وهي خاضعة
لتفتيش الوزارة . دار الكتب المصرية . مراقبة التعليم الفني والصناعي . المدارس الابتدائية
والثانوية الأميرية والمتوسطة والعليا . الجامعة المصرية المزمع إنشاؤها المكونة من
(كلية الآداب وكلية العلوم وكلية الحقوق وكلية الطب وتشمل فرع الصيدلية) ولهذه
الجامعة مجلس ادارة له سلطة تامة في كل ما يتعلق بشؤون الجامعة ويتكون مجلس
الادارة من (وزير المعارف) بصفة رئيس للجامعة . مدير الجامعة (كبير الموظفين
فيما يتعلق بالسلطة الادارية والتنفيذية والشؤون التعليمية) نائب للرئيس في حالة غيابه
نائب مدير الجامعة . نظار الكليات . عضونائب عن وزارة المالية تحتارده تلك الوزارة
ثلاثة أعضاء من ذوي الكفاءة والدراية يعينون بمرسوم بناء عن طلب وزير المعارف
ولا تكون قرارات مجلس الادارة صحيحة إلا إذا حضر الاجتماع أكثر من نصف
الاعضاء وللجامعة أيضاً مجلس عالي يشكل من (رئيس الجامعة . مديرها) ويكون له

رئاسة المجلس في حالة غياب الرئيس) . نائب المدير . نظار الكليات . ثلاثة أعضاء
أساتذة ينتخبون من كل كلية)

وقد أنشئ بالوزارة مكتب فني يرأسه وكيل الوزارة ويتكون من كبار رجال
التعليم بالوزارة ووظيفته العمل على رفع مستوى التعليم بالمدارس والنظر في المقترحات
التي تؤدي الى ذلك . فضلاً عن ذلك يوجد مجلس معارف أعلى ولا أهمية هذا المجلس
ناتى بالأمر العالى الصادر بتشكيله واختصاصه

مجلس المعارف الاعلى (الفرع سنة ١٩٤٤)

بناء على ما رفعه لنا ناظر المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس نظارنا أمر بما
هو آت

بند (١) قد تشكل تحت رئاسة ناظر المعارف مجلس أعلى للمعارف العمومية متركب
من الوجه الآتى من ستة عشر (وقد عُدد الى أربعة وعشرين) عضواً
من كبار الموظفين والأعيان

بند (٢) يُعطى المجلس المذكور رأيه فى المواد الآتية
أولاً — فى مشروع القوانين واللوائح المختصة بالتعليم وخصوصاً فى
جداول مواد التعليم بالمدارس الأميرية
ثانياً — فيما يتعلق بإنشاء مدارس جديدة
ثالثاً — فيما يختص بتوزيع ما يعطى من النقود على سبيل الإعانة
والتشويق للمدارس الغير الميرية
رابعاً — فيما يتعلق بإنشاء مدارس جديدة (بكتب التعليم التى تستعمل
فى المدارس الميرية

خامساً — فى جميع المسائل المختصة بضبط وربط المدارس الميرية وحساباتها
وإداراتها

سادساً — فى المسائل المتعلقة بحقوق ورتبى المعلمين

سابعاً — فى غير ما ذكر من جميع المسائل التى يقدمها له ناظر المعارف
العمومية

بند (٣) على ناظر المعارف أن يقدم في كل سنة للمجلس الاعلى صورة ميزانية المعارف العمومية عن السنة التالية وعند تقديم هذه الميزانية لمجلس النظر ينبغي أن تكون مصحوبة بما يديه المجلس الاعلى من الملحوظات فيها بعد نظره إياها

بند (٤) يجوز للمجلس الاعلى أن ينتدب واحداً أو أكثر من أعضائه إما لتحقيق المواد التي تعرض عليه أو للتفتيش على المدارس الغير ميرية مربوط لها مرتبات على سبيل الاعانة من طرف الحكومة

بند (٥) على المجلس الاعلى أن يجرر وينشر في آخر كل سنة تقريراً عن حالة التعليم في المدارس الميرية

بند (٦) ينعقد المجلس المذكور بناء على طلب ناظر المعارف العمومية ويكون انعقاده مرة واحدة بالأقل في كل شهر ما عدا مدة البطالة

بند (٧) لا تكون مداوات المجلس المذكور صحيحة ومعتبرة إلا اذا كان حاضراً به تسعة من أعضائه لا أقل وتكون قراراته بأغلبية الآراء

بند (٨) على ناظر المعارف تنفيذ أمرنا هذا.

صدر بمراسي عابدين في (٢٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨) الموافق ٢٨ مارس سنة ١٨٨١ محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظر

رياض

ناظر المعارف

علي ابراهيم

أقسام وزارة الاوقاف العمومية

كانت العادة المتبعة من منذ أن تشكل مجلس للنظار في أغسطس سنة ١٨٧٨ أن يرأس نظارتا المعارف والأوقاف ناظر واحد يُطلق عليه ناظر المعارف والأوقاف ولكن في مارس سنة ١٨٨٤ انفصلت نظارة الاوقاف عن الحكومة وأصبحت ادارة أهلية مستقلة يطلق عليها ديوان عموم الاوقاف ورئيسها يطلق عليه مدير عموم الأوقاف يُعين بأمر عال ويستمد سلطته من الخديوى مباشرة واستمرت الحالة على هذا

النظام حتى نوفمبر سنة ١٩١٣ فتحول ديوان الاوقاف إلى نظارة ثانياً تحت رئاسة ناظر ضمن أعضاء هيئة النظر متضامن مع زملائه عن الأعمال العامة المتعلقة بالنظارات الأخرى وبدون أن يكون لمجلس النظر مسؤولية عن الأعمال الخاصة بنظارته وتكون ميزانية الاوقاف قائمة بنفسها . ولأجل أن يظهر ذلك بطريقة أوضح ثبت الامر الآتي العالى الصادر بإنشاء نظارة الاوقاف بدلاً من ديوان عموم الاوقاف .

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٨٩٥ بالتصديق على لأئحة الاوقاف ومراعاة لرغبتنا في زيادة تحسين السير في جميع المصالح العمومية بحكمومتنا وتمكين رعايانا من الاشتراك في مراقبة مرافق الأمة طبقاً للقوانين النظامية ونظراً للازدیاد الذي طرأ على الأعمال القائم بها ديوان عموم الاوقاف واتساع نطاق الامور الموكولة اليه وتعددتها فضلاً عما هو منظور لها من النماء ونظراً للفائدة التي تترتب حينئذ على جعل هذا الديوان نظارة يتولى شؤونها ناظر بعنوان « ناظر الاوقاف » يدخل في هيئة مجلس النظر ويعطي له توكيل منا بالصيغة المقررة من قديم الزمان ويدير الأعمال التي من اختصاصات ديوان عموم الاوقاف بنفس المسؤولية الملقاة على عاتق سائر النظر في نظاراتهم بحيث يبق لمصلحة الاوقاف استقلالها الذاتي وتكون ميزانيتها قائمة بنفسها على حدتها ويكون على هذا الناظر السهر على حسن سير تلك المصلحة واستعمال أموالها في شؤون الأمة الاسلامية والحفاظة على الاحترام وإقامة الشعائر الدينية والأعمال الخيرية المتعلقة بها كما يجب والرجوع الى المحكمة الشرعية في جميع الأحوال التي نصت اللائحة الحالية على الرجوع فيها إليها

ومنا كان من الضروري دقة البحث في التعديلات والتحسينات التي قد تدعو الحاجة الى ادخالها في نظام مصلحة الاوقاف ومن المفيد أن يضم إلى الناظر المشار إليه مجلس يعاونه في هذه المهمة ويحل محل مجلس الاوقاف الأعلى الحالي بنفس الاختصاصات الخولة له بحيث تبلغ نتيجة هذا البحث الى مجلس النظر كما ان كل تعديل في النظام الحالي يجب تقديمه الى الجمعية التشريعية للمناقشة ثم عرضه علينا لصدوره في صيغة قانون

فبعد موافقة رأى مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

المادة الاولى - تنشأ نظارة للاوقاف يتولى إدارتها ناظر يعاونه وكيل نظارة
ويحل محل ديوان عموم الاوقاف

المادة الثانية - يتألف المجلس الأعلى من ناظر الاوقاف بصفة رئيس ومن شيخ
الجامع الازهر ومن مفتى الديار المصرية ومن ثلاثة أعضاء آخرين
يكون تعيينهم منا بناء على طلب مجلس النظار . فاذا حدث مانع
لناظر الاوقاف تكون رئاسة المجلس الأعلى لوكيل نظارة الاوقاف
وإذا حدث مانع لأحد من العالمين المشار إليهما فيقوم مقامه عالم
آخر يعينه مجلس النظار

المادة الثالثة - تكون ميزانية الاوقاف نافذة المفعول بمقتضى إرادة خديوية
تصدر منا بناء على طلب ناظر الاوقاف وتصب في المجلس الأعلى وبعد
أخذ رأى الجمعية التشريعية ويقدم للجمعية التشريعية أيضاً الحساب
الختامى لكل سنة يعد انقضاءها

المادة الرابعة - تلغى جميع النصوص المخالفة لأمرنا هذا

وفي جميع النصوص الأخرى يكون اسم « ناظر الاوقاف » م
« نظارة الاوقاف » بدلا من « مدير عموم الاوقاف » م « ديوان
عموم الاوقاف »

المادة الخامسة - على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا ويسرى العمل به
بمجرد نشره في الجريدة الرسمية

صدر بمرأى القبة في ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٢١ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣)

الامضاء

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

تعديل مجلس الاوقاف الاعلى

وفي ٥ ذي القعدة سنة ١٣٣٨ (٢١ يولييه سنة ١٩٢٠) صدر أمر سلطاني كريم بتعديل مجلس الاوقاف الاعلى على الوجه الآتى :

بصفة رئيس	وزير الاوقاف
	شيخ الجامع الازهر
	رئيس محكمة الاستئناف الاهلية
	النائب العمومى لدى الحاكم الأهلية
	مستشار من محكمة الاستئناف الاهلية
	رئيس المحكمة العليا الشرعية
	مفتى الديار المصرية
	عضو يكون تعيينه هو ومستشار من محكمة الاستئناف بناء عن
	طلب مجلس الوزراء

فإذا غاب وزير الاوقاف تكون رئاسة المجلس لوكيل الوزارة
وإذا حدث مانع لأحد الأعضاء يقوم مقامه آخر يكون تعيينه بأمر سلطاني
(ملكي) بناء على طلب مجلس الوزراء وتكون مداولات المجلس صحيحة إذا حضره
خمسة من الأعضاء على الأقل خلاف الرئيس

ويكون لمجلس الاوقاف الاعلى بالنسبة لموظفي ومستخدمى الوزارة جميع السلطة
الخولة لمجلس الوزراء فيما يختص بتطبيق القوانين المالية وقوانين المعاشات السارية على
موظفي ومستخدمى الحكومة

وأما أقسام هذه الوزارة فهى :

الادارة العمومية برئاسة معالي الوزير . وسعادة الوكيل .
الادارة العمومية تحتوي على الأقسام الآتية (المستخدمين ، الحسابات ، المراقبة
محاسبة النظار . المحاسبة الخيرية . الايرادات . القضايا (المستشار القضائي) . الزراعة
المباني . الميكانيكا والري . الأعيان . إدارة المدارس . الأوقاف الأهلية . المساجد .

الحفوظات . المقود . التسكيا والملاجي . المستشفيات . المفتشين . وعلى ستة أقسام بجهات مختلفة بالقاهرة . المأموريات بمصر والجهات التي بها تفاتيش زراعية تابعة للوزارة . لجنة حفظ الآثار العربية . متحف الآثار العربية

الأزهر الشريف . المعاهد الدينية . سكرتارية مجلس الأزهر والمعاهد الدينية فضيلة الاستاذ الأكبر شيخ الجامع لأزهر . فضيلة المفتي . فضيلة وكيل الجامع الأزهر والمدير العام للمعاهد الدينية . فضيلة السكرتير العام للمعاهد الدينية

مجلس الأزهر الأعلى

ويوجد مجلس أعلى استشاري للأزهر . وظيفته النظر في ترقية التعليم بالأزهر الشريف وتنظيم إدارته . وقد تألف هذا المجلس بناء عن أمر عالي كريم من إثني عشر عضواً على الوجه الآتي بعد تعديله في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٣٨ (٢١ يولييه سنة ١٩٢٠) من :

شيخ الجامع الأزهر رئيساً

» السادة الحنفية (ويتولى رئاسة المجلس الأعلى في حالة غياب الرئيس)

» » المالكية

» » الشافعية

» » الحنابلة (أو من يقوم مقامه بمقتضى إرادة سنية ملكية)

وزير الأوقاف (وله عند الاقتضاء أن ينيب عنه وكيل وزارته)

المدير العام للجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية

شيخا معلمي الاسكندرية وطنطا

ثلاثة ممن يكون في وجودهم بالمجلس فائدة لترقية التعليم وحسن انتظام إدارته بشرط أن يكونوا من الحائزين للصفات الملائمة لحالة الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى (ويكون تعيينهم بإرادة سنية بناء على قرار مجلس الوزراء)

ولرئيس المجلس أن يدعو شيوخ المعاهد الأخرى لحضور الجلسات التي يحصل فيها النظر في مسائل التعليم المتعلقة بمعهد كل منهم ويكون رأيهم استشارياً . فاذا اجتمعت مشيخة الجامع الأزهر ومشيخة أحد المذاهب الأربعة في شخص

رئيس المجلس الأعلى فيكون وكيله في مشيخة مذهبه عضواً قانونياً في المجلس لتمثيل أهل ذلك المذهب

وفضلاً عن ذلك يوجد لكل معهد من المعاهد الدينية الأربعة (طنطا . الاسكندرية . أسيوط . الزقازيق) مجلس إداري استشاري يرأسه شيخ المعهد ويتكون من ثمانية أعضاء من العلماء وكبار رجال التعليم يُعينون بأمر ملكي كريم ووظيفة هذا المجلس تحسين التعليم بالمعهد وضمان حسن إدارته

لجنة حفظ الآثار

يرجع تشكيل هذه اللجنة إلى عهد المغفور له الخديوي محمد توفيق باشا في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ . وقد أعيدت تشكيلها في عهد حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد في ٢٥ مايو سنة ١٩٢٢ .

وتؤلف لجنة حفظ الآثار العربية تحت رئاسة وزير الأوقاف من

المستر هري فارنل العضو بصندوق الدين العمومي

عبد الحميد سليمان باشا وزير الأشغال العمومية سابقاً (ناظر مدرسة المهندسخانة حالياً)

عبد الحميد مصطفى باشا مستشار ملكي وزارة الأشغال

المسيو بير لاكو المدير العام لمصلحة الآثار

المستر هزويل » » لتنظيم القاهرة

محمود فهمي باشا باشمهندس الأوقاف سابقاً

مرقس سميكة باشا العضو بالجمعية التشريعية سابقاً

باشمهندس وزارة الأوقاف

علي بهجت بك أمين دار الآثار العربية

المسيو جورج دارسي السكرتير العام لمصلحة الآثار

الشيخ محمد شريف المفتش الأول للغة العربية بوزارة المعارف العمومية سابقاً

محمود صبري بك مدير الأعمال بتنظيم القاهرة

ارنستو فيروتشي بك باشمهندس السرايات الملكية

المستر دارك » مصلحة المباني

المسيو باتريكوولو مهندس لجنة حفظ الآثار العربية

المسترفيرث

فاذا غاب وزير الاوقاف أو منعه مانع حل محله في رئاسة هذه اللجنة وكيل الوزارة
أعضاء فخريون

عدلي يكن باشا . المستر ستانلي لين بول . المسيو كازانوفا . السير ويليم جارستين
المستر ديبوي . المسيو باروا . المستر سومرس كلارك

أعمال هذه اللجنة

أولاً إجراء اللازم لجرد حصر الآثار العربية القديمة التي يكون فيها فائدة صناعية
أو تاريخية

ثانياً ملاحظة صيانة تلك الآثار ورعاية حفظها من التلف وإخبار نظارة الاوقاف
بالتصليحات والممرات المقتضي إجراؤها فيها مع إيضاح المهم منها
ثالثاً النظر في الرسومات والتصميمات التي تعمل على الممرات اللازمة لهذه الآثار
والتصديق عليها وملاحظة أجراء تلك الممرات

رابعاً حفظ رسومات جميع الأشكال التي تنتهي بكتبخانة الاوقاف وإعلان
النظارة المذكورة عن القطع التي تتخلف من العمارة ويلزم نقلها للاتيكيخانة
لأجل حفظها بها

أقسام وزارة الزراعة

أمر عال بإنشاء نظارة الزراعة

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بتوزيع
مصالح الحكومة بين النظارات وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٣٤ (سنة ١٩١٠) بإنشاء
مصلحة للزراعة

وبما أن رغائبنا منجهة على الدوام الى البحث والتنقيب عن كل الوسائل التي
تؤدي الى ازدياد الثروة في هذه الديار
ونظراً للحالة الخاصة بهذا القطر الذي هو قطر زراعي بطبيعته بحيث يجب بذل

أقصى الاهتمام بتنظيم أعمال مصلحة الزراعة وتوسيع نطاقها حتى يكون لها أثر فعال في السير بالبلاد في طريق الرفاهة والارتقاء أكثر من ذي قبل وبعد موافقة رأي مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

المادة ١ تكون مصلحة الزراعة نظارة يتولى ادارتها ناظر يعاونه وكيل نظارة
المادة ٢ على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا ويكون العمل به بمجرد نشره بالجريدة الرسمية

صدر بسراي القبة في ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٣١ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

أما أقسام الوزارة فهي : الادارة العمومية برئاسة معالي الوزير وسعادة الوكيل
الادارة العمومية تحتوي على ما يأتي : قسم القضايا (المستشار الملكي ومساعدته) . السكرتارية
المستخدمين . الحسابات . الحفظ والتسجيل . المخازن والتوريدات . تفتيش الزراعة .
الاحصاء . الاقسام الفنية . القسم التجاري . قسم التعليم الزراعي بالاقاليم . قسم المباحث
الزراعية . قسم التعاون الزراعي . ادارة الترجمة والنشر . قسم الحشرات . قسم
الطب البيطري . مجلس مباحث القطن . قسم تربية النباتات . المعمل البيطري . معمل
السيروم . شفيخانات الحكومة . قسم البساتين . السلخانات . مدرسة الطب البيطري
مدارس الزراعة والحقول

قرار بشأن تشكيل مجلس استشاري للزراعة

ناظر الزراعة

رغبة في العمل على ترقية مرافق البلاد الزراعية ونظراً لأن من أنجع الوسائل

المؤدية الى هذه الغاية الاستعانة على فحص المشروعات الزراعية الهامة برأي هيئة تتألف من بعض ذوي الدراية والأختبار من المزارعين والمشتغلين بشؤون الزراعة وبعد تصديق مجلس النظار بجلسته المنعقدة في ٩ يونيه سنة ١٩١٤

قرر بما هو آت

المادة الاولى — يشكل بنظارة الزراعة مجلس بدعي المجلس الاستشاري للزراعة
المادة الثانية — يؤلف المجلس المذكور من

- (١) ناظر الزراعة : رئيس . وعند تعذر حضوره تكون الرئاسة لوكيل النظارة
(٢) الزراعي الاستشاري بنظارة الزراعة
(٣) المدير العام لمصلحة الاملاك الاميرية
(٤) المفتش العام المقيم بنظارة الاشغال العمومية
(٥) مدير القسم البيطري

أعضاء بحكم الوظيفة

(٦) ومن ٢١ عضواً من كبار مزارعي القطر ومديري الشركات الكبرى
ويصدر ناظر الزراعة في أول نوفمبر من كل سنة قراراً بتجديد تعيين أعضاء هذا المجلس المعينين باسمائهم دون المعينين لسبب وظائفهم

المادة الثالثة — يختص المجلس الاستشاري بفحص كافة المسائل التي يعرضها عليه ناظر الزراعة وعلى الاخص مشاريع القوانين واللوائح المتعلقة بالزراعة
المادة الرابعة — للمجلس الاستشاري بناء على طلب أعضائه أن يفحص المسائل المتعلقة بالزراعة وأن يبدي رغبات أو آراء بشأنها

المادة الخامسة — يعقد المجلس كلما رأى الرئيس لزوماً لذلك

المادة السادسة — للمجلس الاستشاري أن يشكل من بين أعضائه لجاناً لفحص بعض المسائل الزراعية وله أن يضم الى هذه اللجان أشخاصاً خارجين عن هيئته من ذوي الدراية الذين يرى فائدة في استشارتهم ويجوز له أيضاً أن يدعو للحضور في الجلسات العمومية كل من يرى ضرورة حضوره لاعطاء الاستعلامات عن المسائل

المعروضة عليه

اسماعيل صدقي

تحريراً بالقاهرة في ١٠ يونيه سنة ١٩١٢

أقسام وزارة الأشغال العمومية

وظيفة وزارة الأشغال القيام بالأعمال الهندسية الخاصة بالري والمباني والتنظيم وأقسامها : الإدارة العمومية برئاسة معالي الوزير وسعادة وكيل الوزارة الوطنى والوكيل الأجنبي والإدارة العمومية تحتوي على الأقسام الآتية (الإدارتان العربية والأجنبية المستخدمين . الحسابات . المحفوظات . تفتيش الانارة والترام . المخازن . قسم القضايا (المستشار المسمى ونوابه ومساعدوه) . مصلحة الري (تفتيش ري الوجه البحرى . إدارة قناطر الدلتا . تفتيش ري الوجه القبلى . قسم مشروعات الري) . مصلحة المباني الأميرية (قسم مباني القاهرة . قسم مباني الشرق . قسم مباني قبلي) . القسم الميكانيكي (الورش الأميرية . الآلات البخارية . الطلمبات الأميرية) . القسم الكهربائى . وابور الكهرباء . مصلحة التنظيم (تخطيط المساكن . مصلحة الطرق) . قسم الاسطبلات . مصلحة المجارى الرئيسية . مصلحة الكنس والرش . قسم الطبيعيات (الموازين والمكاييل) . مرصد حلوان . المتحف المصري . حدائق الحيوانات والحدائق

أقسام وزارة الحفانية

وظيفة وزارة الحفانية تشريع القوانين وتنفيذها . وأقسامها كالآتى :
الإدارة العمومية برئاسة معالي الوزير وسعادة الوكيل
جناب المستشار القضائى الانجليزى . الإدارة القضائية للمحاكم الأهلية . الإدارة القضائية للمحاكم الشرعية . الإدارة القضائية للمحاكم المختلطة . إدارة المجالس الحسبية إدارة المستخدمين والمحاسبة . إدارة الاحصاء . إدارة المباني والأندكس . مفتشوا المحاكم المجالس الحسبية . قسم المحضرين ومندوبيهم .
محكمة الاستئناف العليا (معالي رئيس المحكمة . وكيل المحكمة . المستشارون
غرف الجلسات . غرفة المحامين . المستخدمين)
النيابة العمومية (معالي النائب العمومى . نيابة الاستئناف الأهلية . نيابة مصر
الأهلية . وكلاء النيابة . مفتشوا النيابة . الأطباء الشرعيون . نيابة طنطا .
(م — ٦)

نيابة الاسكندرية . نيابة الزقازيق . نيابة المنصورة . نيابة بنى سويف . نيابة أسيوط
نيابة قنا (وكلاء النيابة بالبراكنز . معانوا النيابة

الحاكم الأهلية . درجتان ابتدائية واستئنافية . ويوجد بمصر ثمانية محاكم ابتدائية
وهي (محكمة مصر . محكمة الاسكندرية . محكمة طنطا . محكمة الزقازيق .
محكمة المنصورة . محكمة بنى سويف . محكمة أسيوط . محكمة قنا) . المحاكم الجزئية
الحاكم المركزية . محاكم الاخطاط

الحاكم المختلطة أربعة واحد بالقاهرة والثانية بالاسكندرية والثالثة بالمنصورة
والرابعة ببورسعيد جزئية . محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية . النيابة التابعة لها
الحاكم الشرعية (المحكمة العليا الشرعية . المحكمة الشرعية الكبرى . محكمة مصر
الابتدائية الشرعية . محكمة الأزبكية الشرعية . محكمة الاسكندرية الشرعية . محكمة
الزقازيق الشرعية . محكمة بنى سويف الشرعية . محكمة طنطا الشرعية . محكمة المنصورة
الشرعية . محكمة اسيوط الشرعية . محكمة قنا الشرعية

اللجنة الاستشارية التشريعية

تشكلت هذه اللجنة بموجب أمر عال صدر في ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٤ وقد
عدلت عدة مرات وأصبحت بعد آخر تعديل لها تؤلف من وزير الحقانية رئيساً
وينوب عنه المستشار القضائي الذي هو ضمن أعضاء اللجنة ومن (المستشارين المكين
لدى وزارات الحكومة) . ناظر مدرسة الحقوق (أعضاء) ووظيفة هذه اللجنة
هي وضع المشروعات التي تعرض عليها من وزارات الحكومة في صيغة قانونية ثم
تعرض بعد ذلك على مجلس الوزراء للمصادقة عليها

أقسام وزارة المواصلات

أمر عال بإنشاء وزارة المواصلات

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بتوزيع مصالح

الحكومة ونظر آ إلى اتجاه رغائبنا على الدوام إلى العمل بجميع الوسائل التي من شأنها
ترقية ثروة البلاد وتوسيع نطاق الحركة الاقتصادية بها
ونظراً لما يعود من المنع عن جلاء حصر جميع المصالح الخاصة بطرق النقل
على اختلاف أنواعها في يد وزارة واحدة مما يؤدي على الدوام إلى تنظيم وترقية وتحسين
جميع وسائط النقل والمواصلات التي هي من أهم وأقوى العوامل في نجاح البلاد
ونماء الثروة العامة بها
وبعد موافقة رأي مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

مادة ١ أنشئت وزارة جديدة باسم وزارة المواصلات يتولى إدارتها وزير يعاونه
وكيل وزارة وتكون هذه الوزارة الجديدة شاملة للمصالح الآتية
مصلحة السكة الحديدية والتلغرافات والتليفونات
» البوستة

» الليمانات والفنارات

قسم هندسة الأشغال البحرية . الملاحة النهرية . النقل الميكانيكي . الطرق
الرئيسية والكباري . النقل بالهواء للأشغال الملكية (الإشراف عليه
والترخيص به ومراقبته ويكون للوزارة الجديدة أيضاً الإشراف العام
على جميع السكك الحديدية الضيقة

مادة ٢ على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون

صدر بسراري البستان (في ٤ رمضان سنة ١٣٣٧) ٢ يونيه سنة ١٩١٩

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

محمد سعيد

أقسام وزارة الداخلية

وظيفة وزارة الداخلية النظر في إدارة شؤون القطر الداخلية وحفظ النظام والأمن العام

وأما أقسام الوزارة فهي : الادارة العمومية برئاسة دولة رئيس الوزراء (عادة) ووكيلين من المصريين .

قسم المستخدمين . قسم اللوازم . قسم القضايا (المستشار الملكي ونائبه ومساعدوه) قسم التفتيش . قسم تفتيش النظام والخفر . القسم الاوربي . القسم السياسي . قسم الباسبوريات . قسم اللوائح والرخص . القسم الفني . قسم المطبوعات . قسم الادارة (الشياخات . مجالس المديريات . المفتشون . الكورتيئات والحج) . قسم البلديات والمجالس المحلية (القسم الفني . التنظيم . التفتيش) . إدارة عموم الامن العام . إدارة تحقيق الشخصية . مخازن عموم البوليس . مدرسة البوليس . مصلحة السجون (اللومانات والاصلاحيات والسجون) . مصلحة الصحة العمومية (قسم الأمراض العقلية . قسم المسائل الصحية . قسم الرمد . قسم البوابيات . قسم الأمراض المعدية . الاسبتليات . القومسيون الطبي . المعامل . المخازن العمومية . تفتيش صحة مصر والأقاليم . المباخر . مكاتب الصحة بمصر والأقاليم)

محافظة مصر . حكمدارية مصر (وبها ثلاثة عشر قسما للبوليس م ١٥ نقطة بوليس) بلوك الخفر . بلوك السواري . البوليس السري . مركز المطافي

محافظة الاسكندرية . حكمدارية الاسكندرية (وبها عشرة أقسام بوليس م ١٩ نقطة بوليس) بلوك الخفر . بلوك السواري . البوليس السري . مركز المطافي) المجلس البلدى . مصلحة الصحة والكورتيئات . مصلحة الجمارك

محافظة القنال (وبها أربعة أقسام بوليس) . مجلس بلدى بور سعيد . المطافي » دمياط . محافظة السويس . محافظة العريش (وبكل محافظة مجلس بلدى مختلط) مديريات الوجه البحري (الغربية وبها أحد عشر مركزاً . الشرقية وبها ستة مراكز . الدقهلية وبها سبعة مراكز . المنوفية وبها خمسة مراكز . البحيرة وبها ثمانية مراكز . القليوبية وبها أربعة مراكز)

مديريات الوجه القبلي (الجيزة وبها أربعة مرا كز . بنى سويف وبها ثلاث
مرا كز . الفيوم وبها ثلاث مرا كز . المنيا وبها ستة مرا كز . أسيوط وبها تسعة
مرا كز . جرجا وبها خمسة مرا كز . قنا وبها سبعة مرا كز . أسوان وبها ثلاث
مرا كز) . مرا كز المطافى

ويوجد بكل مديرية من مديريات الوجه البحري والقبلي مجلس مديرية ومجلس
بلدى مختلط . وللمرا كز مجالس محلية خلاف المجالس القروية التى بالقرى

المصالح القائمة بزارها أقسام ديوان جهيزة الملك

الادارة العمومية برئاسة معالي رئيس الديوان وسعادة الوكيل
الادارة العربية . الادارة الافرنكية (سعادة السكرتير الخصوصى)
التشريفات الملكية (معالي كبير الأمناء . حضرات الأمناء والتشريفاتية .
سكرتارية التشريفات)

ديوان السرايور (سعادة السرايور . حضرات الياوران . سكرتارية الياوران .
الحرس الملكي (البيادة والسواري) . الركائب الملكية . نحت المحروسة . بوليس
السرايات الملكية) . ادارة السرايات الملكية

رئاسة مجلس الوزراء

ادارات السكرتارية العامة لمجلس الوزراء (السكرتير العام) . مكتب المستشار المالى
مكتب المستشار الملكي لمجلس الوزراء

ملحوظة (تتكون هيئة الوزارة الآن من عشرة وزراء) . وقد بلغ عدد
موظفي الحكومة ومستخدميها في سنة ١٩١٨ : ٩٩٠٥٠ وقد درست
رواتبهم السنوية بمقدار ٥٥٢ر٨٨٢ر٥٠ جنهما مصرياً . وفي سنة ١٩٢٣
بلغ عددهم ١٣٩ر٦٣٦ . وقد درست رواتبهم السنوية بمقدار ١٤ مليون
جنهما مصرياً . (في حين أن ميزانية الحكومة لم تتجاوز ٣٤ مليون
جنهماً) . وقد لاحظت الوزارة السعدية أن عدد الموظفين والمستخدمين
زاد زيادة عظيمة مضطردة وصارت رواتبهم عبئاً ثقيلاً على الميزانية

فشرعت في إلغاء الوظائف التي تخلو كما إنها أوقفت إنشاء الوظائف الجديدة والترقيات لمدة سنة (من ابريل سنة ١٩٢٤ إلى ابريل سنة ١٩٢٥) . لحفظ التوازن بين الرواتب والميزانية

تطور نظام الدولة المصرية

١- كان تغير نظام أى دولة يوجب تغيير نظام حكمها لذلك ثبتت هنا التطورات التي مرت على مصر فأوجبت تغيير مركزها وحكومتها من ابتداء عهد ساكن الجنان المغفور له محمد على باشا الى الوقت الحاضر

أولاً — من يوليو سنة ١٨٠٥ الى يوليو سنة ١٨٧٣

كانت مصر ولاية تركية وراثية في أسرة محمد على باشا وحكمها يطلق عليه « الوالى » ويحمل لقب « باشا »

ثانياً — من يوليو سنة ١٨٧٣ الى ديسمبر سنة ١٩١٤

كانت مصر مستقلة استقلالاً داخلياً تماماً تحت السيادة التركية ووالها يطلق عليه « الخديو » معناه « الأمير العظيم » ويحمل لقب « باشا » ويطلق على الحكومة المصرية « الحكومة الخديوية »

ثالثاً — من ديسمبر سنة ١٩١٤ الى مارس سنة ١٩٢٢

كانت مصر سلطنة تحت الحماية البريطانية المؤقتة وحكمها يطلق عليه « السلطان » ويطلق على الحكومة « الحكومة السلطانية »

رابعاً — فى مارس سنة ١٩٢٢

زالت الحماية البريطانية عن مصر واعترفت انجلترا باستقلال البلاد وأصبح سلطانها يطلق عليه « الملك » ويطلق على الحكومة « الحكومة الملكية »

وهؤلاء هم الامراء الذين حكموا مصر من سلالة البيت العلوى السكريم وقد ذكرنا ما علمناه عن تاريخ من مضى منهم فى حينه وسنذكر ما نعلمه عن تاريخ من يمر بنا عند المناسبة

العهد	له ————— امير الحاكم	تاريخ التولية —————	تاريخ الانتهاء —————
١	المغفور له الوالى محمد على باشا	ربيع الثانى سنة ١٢٢٠ هـ (يوليه سنة ١٨٠٥ م)	شعبان سنة ١٢٦٤ هـ (يوليه سنة ١٨٤٨ م)
٢	» » ابراهيم باشا	» » ١٢٦٤ هـ (يوليه ١٨٤٨ م)	١٣ ذى الحجة ١٢٦٤ هـ (١٠ نوفمبر ١٨٤٨ م)
٣	» » عباس باشا (الاول)	٢٧ ذى الحجة ١٢٦٤ هـ (٢٤ نوفمبر ١٨٤٨ م)	ذى الحجة ١٢٧٠ هـ (يوليه ١٨٥٤ م)
٤	» » سعيد باشا	» » ١٢٧٠ هـ (١٢ يوليه ١٨٥٤ م)	رجب ١٢٧٩ هـ (١٧ يناير ١٨٦٣ م)
٥	» » الخديوى اسماعيل باشا	٢٧ رجب ١٢٧٩ هـ (١٨ يناير ١٨٦٣ م)	٦ رجب ١٢٩٦ هـ (٢٦ يوليه ١٨٧٩ م)
٦	» » محمد توفيق باشا	١٩ شعبان ١٢٩٦ هـ (٨ اغسطس ١٨٧٩ م)	٧ جمادى الثانية ١٣٠٩ هـ (٧ يناير ١٨٩٢ م)
٧	سمو الخديوى عباس حلمي باشا (الثانى)	٨ جمادى الثانية ١٣٠٩ هـ (٨ يناير ١٨٩٢ م)	٢ صفر ١٣٣٣ هـ (١٩ ديسمبر ١٩١٤ م)
٨	المغفور له السلطان حسين كامل (الاول)	٢ صفر ١٣٣٣ هـ (١٩ ديسمبر ١٩١٤ م)	٢٢ ذى الحجة ١٣٣٥ هـ (١٩ أكتوبر ١٩١٧ م)
٩	حضرة صاحب الجلالة الملك احمد فؤاد الاول	٢٢ ذى الحجة ١٣٣٥ هـ (١٩ أكتوبر ١٩١٧ م)	مدى الاعمار وأسعد الازمان

النظارات والوزارات المصرية المسؤولة

عند ما تولى المغفور له اسماعيل باشا على الديار المصرية أعاد النظام الإداري الذي كان متبعاً في عهد جده ساكن الجنان محمد على باشا فأرجع « المجلس الخصوص » وكان هذا المجلس يتكون من كبار الأعيان والنظار وكان كل ناظر مستقلاً في نظارته ولا صلة بين نظارة وأخرى وكان يرجع كل ناظر في أعمال نظارته إلى الوالي مباشرة وظل هذا النظام متبعاً حتى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ حيث شكلت أول نظارة مسؤولة بناء على طلب لجنة التحقيق (كما فصلنا ذلك بتطويل في غير هذا المكان) واليك أسماء النظارات والوزارات المسؤولة من عهد تشكيلها إلى عهد افتتاح البرلمان المصري على حسب أقدميتها

عدد	اسم النظارة (الوزارة)	تاريخ تشكيلها	تاريخ استغنائها
في عهد المغفور له الخديوي اسماعيل باشا			
١	نظارة نوبار باشا (الأولى)	٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨	١٩ فبراير سنة ١٨٧٩
٢	» الامير محمد توفيق باشا	٢٢ مارس » ١٨٧٩	٧ أبريل » ١٨٧٩
٣	» محمد شريف باشا (الأولى)	٩ أبريل » ١٨٧٩	٣ يوليه » ١٨٧٩
في عهد المغفور له الخديوي محمد توفيق باشا			
٤	نظارة محمد شريف باشا (الثانية)	٣ يوليه سنة ١٨٧٩	١٧ أغسطس سنة ١٨٧٩
٥	» رئيسها الخديوي محمد توفيق باشا	١٨ أغسطس » ١٨٧٩	
٦	» مصطفى رياض باشا (الأولى)	٢١ سبتمبر » ١٨٧٩	١٣ سبتمبر سنة ١٨٨١
٧	» محمد شريف باشا (الثالثة)	١٤ سبتمبر » ١٨٨١	٣ فبراير » ١٨٨٢
٨	» محمود سامي البارودي باشا	٤ فبراير » ١٨٨٢	٢٥ مايو » ١٨٨٢
٩	» اسماعيل راغب باشا	٢٠ يونيه » ١٨٨٢	٢٧ أغسطس » ١٨٨٢
١٠	» محمد شريف باشا (الرابعة)	٢٨ أغسطس » ١٨٨٢	٧ يناير » ١٨٨٤
١١	» نوبار باشا (الثانية)	١٠ يناير » ١٨٨٤	٧ يونيه » ١٨٨٨

١٢	نظارة مصطفى رياض باشا (الثانية)	١٨ يونية سنة ١٨٨٨	١٣ مايو سنة ١٨٩١
١٣	» مصطفى فهمي باشا (الاولى)	١٤ مايو » ١٨٩١	١٦ يناير » ١٨٩٢

في عهد سمو الخديوي عباس حلمي باشا (الثاني)

١٤	نظارة مصطفى فهمي باشا (الثانية)	١٧ يناير سنة ١٨٩٢	١٤ يناير سنة ١٨٩٣
١٥	» حسين نخري باشا	١٥ » » ١٨٩٣	١٨ » » ١٨٩٣
١٦	» مصطفى رياض باشا (الثالثة)	١٩ » » ١٨٩٣	١٥ ابريل » ١٨٩٤
١٧	» نوبار باشا (الثالثة)	١٦ ابريل » ١٨٩٤	١٢ نوفمبر » ١٨٩٥
١٨	» مصطفى فهمي باشا (الثالثة)	١٢ نوفمبر » ١٨٩٥	١١ » » ١٩٠٨
١٩	» بطرس غالي باشا	١٢ » » ١٩٠٨	٢٣ فبراير » ١٩١٠
٢٠	» محمد سعيد باشا (الاولى)	٢٣ فبراير » ١٩١٠	٤ ابريل » ١٩١٤
٢١	» حسين رشدي باشا (الاولى)	٥ ابريل » ١٩١٤	١٨ ديسمبر » ١٩١٤

في عهد المغفور له السلطان حسين كامل (الاول)

٢٢	وزارة حسين رشدي باشا (الثانية)	١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤	١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧
----	--------------------------------	--------------------	--------------------

في عهد حضرة صاحب الجلالة الملك أحمد فؤاد (الاول)

٢٣	وزارة حسين رشدي باشا (الثالثة)	١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧	١ مارس سنة ١٩١٩
٢٤	» » » » (الرابعة)	٩ أبريل » ١٩١٩	٢٢ ابريل » ١٩١٩
٢٥	» محمد سعيد باشا (الثانية)	٢١ مايو » ١٩١٩	١٧ نوفمبر » ١٩١٩
٢٦	» يوسف وهبة باشا	٢١ نوفمبر » ١٩١٩	٢٠ مايو » ١٩٢٠
٢٧	» محمد توفيق نسيم باشا (الاولى)	٢٢ مايو » ١٩٢٠	١٦ مارس » ١٩٢١
٢٨	» عدلي يكن باشا	١٧ مارس » ١٩٢١	٢٤ ديسمبر » ١٩٢١
٢٩	» عبد الحالق ثروت باشا	١ مارس » ١٩٢٢	٢٩ نوفمبر » ١٩٢٢
٣٠	» محمد توفيق نسيم باشا (الثانية)	٣٠ نوفمبر » ١٩٢٢	٩ فبراير » ١٩٢٣
٣١	» يحيى ابراهيم باشا	١٥ مارس » ١٩٢٣	٢٧ يناير » ١٩٢٤
٣٢	» سعد زغلول باشا	٢٧ يناير » ١٩٢٤	

أول مجلس للنظار { الوزراء }

(١) نظارة نوبار باشا الاولى أو (النظارة النوبارية الاولى)

٢٩ شعبان سنة ١٢٩٥ هـ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ م)

ترجمة الامر العالي الصادر الى دولتو نوبار باشا باللغة الفرنسية المؤسس لهيئة
النظارة الجديدة ووظائفها

إني أطلت الفكر وأمغت النظر في التغييرات التي حصلت في أحوالنا الداخلية
والخارجية الناشئة عن تقلبات الأحوال الأخيرة وأردت في وقت مباشرتكم لمأمرية
تشكيل هيئة النظارة الجديدة التي فوضت أمرها إليكم أن أؤكد لكم ما توجه قصدي
إليه وثبت عزمي عليه من إصلاح الادارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية
في إدارات ممالك أوروبا

وأريد عوضاً عن الانفراد بالامر المتخذ الآن قاعدة في الحكومة المصرية سلطة
يكون لها إدارة عامة على المصالح تعادلها قوة موازنة من مجلس النظار بمعنى أي أروم
القيام بالأمر من الآن فصاعداً باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه

وعلى هذا الترتيب أرى أن إجراء الاصلاحات التي نهت عليها يستلزم أن
تكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلاً فان ذلك أمر لازم لا بد منه

يجب على مجلس النظار أن يتفاوض في جميع الأمور المهمة المتعلقة بالقطر ويرجح
رأي أغلبية أعضائه على رأي الأقل عدداً فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب
الأغلبية وبتصديقي عليها أقرر الرأي الذي تكون عليه الأغلبية

يتعين على كل ناظر من النظار أن يجري قرارات المجلس المصدق عليها منا في
الادارة المنوطة به

تعيين المديرين والمحافظين ومأموري الضبطيات يكون بالمداولة بين الناظر التابعين
هم لادارته وبين رئيس المجلس وما يستقر عليه الرأي يعرض علينا بواسطة رئيس
المجلس لأجل تصديقنا عليه

الناظر الذي يكون المأمورون وأرباب الوظائف السالف ذكرهم تحت

إدارته مباشرة له الحق في توقيفهم عند الاقتضاء عن إجراء وظائفهم وذلك بعد اتفاه مع رئيس هيئة النظر وأما انفصلهم عن وظائفهم فلا يكون إلا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع رئيس المجلس والتصديق عليه منا

للنظار أن ينتخبوا المأمورين ذوى المناصب العالية اللازمين لادارتهم وأن يعرضوا ذلك علينا للتصديق عليه وأما الوظائف الصغيرة فيكون تعيين المستخدمين اللازمين لها بخطاب أو قرار من ناظر الديوان

أعمال كل ناظر تجري في الأمور التي تكون من خصائصه لا غير وأرباب الوظائف والمستخدمون في كل فرع من فروع الادارة لا يتلقون الأوامر إلا من رئيس المصلحة الذين هم مستخدمون بها وتابعون لها ولا تجب عليهم اطاعة أمر غيره ينعقد مجلس النظر تحت رئاستكم لأنى فوضت هذا التنظيم الجديد الى عهدتكم وجعلت مسؤوليته عليكم

وإني أرى أن تشكيل هيئة نظارة حائزة لهذه الخصوصيات ليس مخالفاً لعوائدنا وأخلاقنا ولا لآرائنا وأفكارنا بل هو موافقاً لأحكام الشريعة الغراء بتعميم ترتيب محاكم الحفانية يكون فيها الكفاية لحاجات هيئتنا الاجتماعية والمساعدة على تميم مقاصدنا الحقيقية ونياتنا الخيرية

وإني معتمد عليك في إجراء الاصلاحات التي صممت عليها مؤملاً أن تكفل للبلاد جميع التأمينات التي لها الحق في انتظارها والحصول عليها من حكومتنا
اسماعيل

تشكيل هيئة النظارة

وجهت رئاسة مجلس النظر ونظارتا الحفانية والخارجية الى حضرة دولتو
نوبار باشا

وجهت نظارتا الأوقاف والمعارف العمومية اصالة ونظارة الأشغال العمومية الى حضرة سعادتلو على مبارك باشا

وجهت نظارة الجهادية الى حضرة سعادتلو راتب باشا

» » المالية الى ثابت باشا وفي رمضان سنة ١٢٩٥هـ (أغسطس سنة ١٨٧٨م)

صدرت إرادة سنوية بأحالة نظارة المالية مؤقتاً الى عهدة سعادتو رياض باشا ناظر الداخلية نظراً لاستعفاء سعادتو ثابت باشا

وفي ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٨ صدرت ارادة سنوية بأسناد نظارة المالية الى جناب الميسو ريشرس ولسن (ويلقب بناظر المالية)

وفي ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨ صدرت إرادة سنوية بأسناد نظارة الاشغال العمومية الى الميسو دى بلنير (ويلقب بناظر الاشغال)

برنامج النظارة

ترجمة الخطاب المرسل من حضرة دولتو نوبار باشا الى حضرات قناصل الدول الفخيمة حضرة سيدي الخديوى المعظم كلفنى بتشكيل هيئة نظارة جديدة وهذه الامور لم يسبق لها سابقة فى عادات حكومتنا ولذلك لما تلاقى حضرته مع ميسوريشرس ولسن أوضح له فى خطابه معنى هذه الامور وما قصده بها وأبان أهميتها حيث اعتبرها مبدأ لتغيير طريقة ادارة حكومته وقد بين لي فى الأمر الصادر اليّ من حضرته حقيقة فكرته والطرق الموصلة الى إجرائها وتتميمها

وبناء على ذلك أتشرف بأن أقدم لحضرتكم فى طي هذا الكتاب صورة الأمر الصادر لي والخطاب الذي خاطب به ميسو ريشرس ولسن (وقد ذكرنا هذا الخطاب عند الكلام على السبب الذى دعى الى تأليف نظارة مسؤولية) ولا حاجة الى إنصاح أهميتها بالنظر لمستقبل القطر فان تعميم ترتيب محاكم الحقانية يترتب عليه تمتع جميع أهل القطر وسكانه لا بعضهم بحماية القوانين القائم باجراء أحكامها رجال مستقلون وأما الإدارة فلا بد من أن تراعى فيها أصول الاقتصاد وسلوك مسلك السداد بهمة هيئة النظارة الجديدة المتحققة من كونها ترى من المقاصد الخديوية الخيرية ومن نفس تأليف أعضائها لاسيما بعد تكاملهم ما يؤيد لها الاستقلال المستحقة له المؤدى الى النتائج النافعة وانى متحقق من أن حكومة حضرة : المعظم ترى بعين الرضا سلوك الحضرة الخديوية برغبتها وارادتها فى هذا المنهج الجديد وأن تسهل بمساعدتها وحسن عنايتها نجاح هذا المشروع الذى شرع فيه حضرة الخديو المعظم وأحال أمامه على أنا ورفقائى فان حضرته أسند الى رئاسة مجلس النظر مع نظارتي الحقانية والخارجية

العهدة الزمنية
على مجلس النظار

واني لمغتبط بذلك لا سيما وقد جعلتني هذه الوظائف واسطة في العلاقات بين حكومته وبين القنصلية الجزائرية المنوطة ادارتها بحضرتكم وغاية مأمولي أن أري منكم حسن التوجهات الذي رأيته سابقاً من قنصليتكم الجزائرية وتفضل يا سيدي مني أزكى تحيات يعرب مضمونها عمالك عندي من جزيل الاحترام ومزيد التبجيل والاكرام

(٢) نظارة الأمير محمد توفيق باشا أو (النظارة التوفيقية)

٢٩ ربيع الأول سنة ١٢٩٦ هـ (٢٢ مارس سنة ١٨٧٩ م)

لهذا ٨٣
٢ ربيع الأول ٩٦
٢٦ مارس ١٨٧٩

هذه ترجمة الارادة السنية الصادرة من الحضرة الفخيمة الخديوية (الى حضرة دولته) افندم رئيس مجلس النظار

لما أحلت على عهدة أمانتكم رئاسة المجلس وتشكيل هيئة النظار رأيتم من المهم أن أستجلب دقتكم فيما يجب من اتحاد الرأي بين أعضاء ذلك المجلس وأن أحيطكم علماً بما في أفكاري مما يتعلق بإدارة المصالح طبقاً لما هو مدون في الدكرتو المؤرخ في ٢٨ أغسطس (سنة ١٨٧٨) الذي هو أساس لهيئة الحكومة فاني عند تأسيس هذا الترتيب الجديد لم يخطر بفكري قط الأفراد عن وكلائي بل غاية قصدي أن اكون معهم باتحاد تام

ولذلك ينبغي انه قبل أن يقر مجلس النظار على أي قرار مما يتعلق باللوائح أو الاحكام التي تقدم من أحد النظار أن تعرض على مع أسانيدها من طرف الناظر التي هي من خصائصه حتى يمكن أن أحيط المجلس علماً بجميع ما يترأى الي من التدابير اللازمة اتخاذها وعلى كلا الأمرين يجتمع المجلس عند صدور إرادتي بذلك لينظر بالاتحاد معي في المسائل التي عرضت عليّ إنما لأجل التأمين على تمامية استقلال المجلس لا أحضر فيه وقت المذاكرة وحيث أن النظار الوطنيين حائزون الأغلبية في المجلس فلاجل التعادل هناك يكون للنظار الأوروبيين تأثير في الرأي ولهم الحق في المعارضة وعدم قبولهم رأي الأغلبية

الجديد

هذا وفي أملي أن ذلك الترتيب يكون كافياً في سير المصالح وظهور الفائدة

للقطر المصري وليكن مجلس النظار مطمئنا في سائر الأحوال على مساعدتي له
وحسن مساعي كما أني مطمئن على اجتهاده وحسن مساعيه فيما فيه نفع العموم
اسماعيل

تشكيل هيئة النظارة

تعين حضرة دولتو الأمير محمد توفيق باشا ولي العهد الانغم رئيساً على مجلس النظار

وجهت نظارة الحقانية موقفاً الى حضرة سعادتو رياض باشا مع بقاء نظارة

الداخلية الجليلة في عهده

وجهت نظارة الجهادية والبحرية الى حضرة سعادتو أفلاطون باشا

» » الخارجية الى حضرة سعادتو ذى الفقار باشا

» » المعارف والأوقاف الى حضرة سعادتو علي مبارك باشا

» » المالية الى جناب المسيو ريفرس ولسن

» » الاشغال العمومية الى جناب المسيو دي پلنير

{ النظارة الشريفة الاولى } { النظارة الشريفة الاولى }

١٧ ربيع الثاني سنة ١٢٩٦ هـ (١٨ أبريل سنة ١٨٧٩ م)

ترجمة الارادة السنية العلية الصادرة من تلك الحضرة الى حضرة دولتو افندم

شريف باشا

اني بصفة كوني رئيس الحكومة ومصرياً أرى من الواجب علي أن أتبع

رأى الأمة وأقوم بأداء ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية لكنني لما نظرت

السير الذي كانت عليه النظارة السابقة حصل لي غاية الأسف من أن ذلك السير كان

على غير رضاء الملة والأهالي حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى في جميع القلوب

وحركها وكانت قبل ذلك في غاية الهدو والسكون وطالما أخبرت النظار ووكلاء الدول

ونبهتهم على تلك الملحوظات فلم يتيقظوا لها ولم يلتفتوا إليها وزيادة عن ذلك فإن

النتيجة التي حررها ناظر المالية وأظهر بها أن القطر في حالة العدم وأبطل العمل

بمقتضى القوانين المعتمدة وتجارى فيها على الحقوق الثابتة كانت سبباً لتغيير قلوب الأمة

مع السمان

العدد ١٠٧٩
٨٠٧
١٠٧٩
١٠٧٩

رقم ٨٠٦
٨٠٦
٨٠٦
٨٠٦

٨٠٦
٨٠٦
٨٠٦
٨٠٦

ونفورها من هيئة النظارة كل النفور وحقق لي ذلك المحضر الذى تقدم لى في هذا الخصوص فلجاجة لما عرض عليّ بذلك وبالنظر لثبوته عندي قد وكلتكم بتشكيل هيئة النظارة بناء على الارادة الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وأن تكون تلك النظارة مشكلة من أعضاء أهليين مصريين يتبعون في سيرهم الطرق المنصوص عليها في الارادة المذكورة وأن يحفظوا على مأموريتهم كل التحفظ اذ أنهم مكلفون بالمسؤولية لدى مجلس الأمة الذي سيجرى انتخاب أعضائه وتعين مأموريته بوجه كاف للقيام بتأدية ما يلزم للحالة الداخلية ومرغوب الأمة نفسها ولتجهد النظارة قبل كل شيء في أن تستعد لاستحضار قوانين مماثلة للقوانين الجارى عليها العمل في أوروبا مع مراعاة عوائد الأهالى وأخلاقهم وما يلزم لهم وتلتفت أيضاً تلك النظارة كل الالتفات لتنفيذ ترتيب المالية الذى رتبته عمدة القطر وأعيانه وحصل التصديق عليه منى ولا تتأخر عن اجراء اللازم في إيجاد مصلحة لتفتيش الاراد والمصرف لانها هي التأمين اللازم للقطر والمنافع المرهون عليه ومنصوص عنها في الارادة الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٦

هذا ولعلمي بحسن إخلاصكم بخدمة الوطن فلا أشك في أن تستعينوا على تلك المأمورية بالرجال المشهود لهم مثلكم بالأمانة والاحترام لدى الجميع لتم بكم المقاصد المؤدية إلى التمدن والعمارة التي أريد أن يقترن بهما اسمى ما اسماعيل

تشكيل هيئة النظارة

وجهت رئاسة مجلس النظار العالى بمقتضى الأمر الكريم مع نظارتى الداخلية والخارجية الى حضرة دولتو شريف باشا

وجهت نظارة المالية إلى حضرة سعادتو راغب باشا

» » الجهادية الى حضرة سعادتو شاهين باشا

» » الحقانية الى حضرة سعادتو ذى الفقار باشا

» » المعارف والاوقاف الى حضرة سعادتو محمد ثابت باشا

» » الاشغال العمومية الى حضرة زكي باشا

صورة المنشور الصادر من حضرة دولتو افندم شريف باشا رئيس مجلس النظر
وناظر الداخلية والخارجية الى حضرات مأمورى الجهات عموماً (المديرين والمحافظين)
لما كان جل مقصود الحضرة الخديوية وأهالى القطر جميعه السعي لما فيه ترقى
الوطن وخلاصه من المشاكل المالية وغيرها التى طرأت عليه فبناء على الارادة السنية
ورغبة الأمة قد تقرر الامر بترتيب مجلس نظار جديد من الوطنيين الموثوق بدرايتهم
وامنياتهم لاستلام زمام الادارة وأحيل على عهدتنا رئاسته وتشكيله وكذلك أحييت
علينا نظارة الداخلية والخارجية وحيث أن أقصى مرغوب الجميع هو حصول الاصلاح
وبذل النفس والنفيس محبة فى الوطن ومحافضة على حقوق الدائنين وهذا لا يتأتى الا
بأن تكون كافة المأمورين مع مجلس النظر يداً واحدة وعلى قلب رجل واحد
فى حسن الادارة التى ينتج منها عمار البلاد وراحة أهاليها والوثوق بصداقة سعادتكم
وغيرتكم الوطنية قد صار ابقاؤكم فى مأموريتكم التى لا يخفى عليكم أهميتها وواجباتها
فالمأمول حصول الجهد والاجتهاد للوصول الى ما تحصل به مرضاة الجنب الخديوى
والأمة عموماً هذا مع الرفق بمن هم تحت إدارتكم ومعاملتهم معاملة الوالد الشفوق
حتى لا يحصل أدنى ضرر مع دوام سيركم بهذه الكيفية فكونوا واثقين من مساعدة
وممنونية العموم لحضرتكم ونسأل الله تعالى أن يقرن أعمالنا جميعاً بالنجاح وبوقفنا لما
فيه التقدم والاصلاح

السيد محمد شريف باشا

هو الوزير الخطير والسياسى الحنك وزارته أول وزارة وطنية جميع أعضائها من
المصريين وقد تولى الوزارة أربع مرات امتاز فيها عن سائر معاصريه من الوزراء
بوطنيته الفاضلة واخلاصه المتين وبراعته السياسية والحكمة فى تصرفه صعب الأمور
على الوجه المرغوب وقد وقف عدة وقفات مشرفات فى تاريخ مصر وآخر عهدنا به
وقفته التاريخية الشهيرة فى مسألة سلب السودان عن مصر وتفضيله الاستقالة على ذلك
فلا لله دره من وزير مخلص له من التاريخ أن نذكرى ومن المولى أحسن مثوى
(وسنفرد له رسالة خاصة ان شاء الله)

تولية الأمير محمد توفيق باشا على كرسي الخديوية المصرية الجديدة

صورة البلاغ الرسمي

في الساعة الخامسة من يوم الخميس المبارك سادس رجب سنة ١٢٩٦ هـ (٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩م) ورد تلغراف من الصدارة العظمى بالاستئانة متضمن تنازل حضرة خديوى مصر السابق عن تحت الخديوية ثم عقبه تلغراف بتقليد الجناح العالى محمد توفيق باشا ولي عهد الحكومة المصرية وعلى مقتضى هذا الامر الشاهانى الشريف نشرت الاوامر الرسمية لحضرات النظار والمأمورين والقناصل وغيرهم للاستعداد في الساعة العاشرة بالملابس الرسمية بالقلعة للتشريفه واصطفت العساكر والموسيقى هناك لاستقبال طلعتة وفي الساعة المحددة ركب عربة مزركشة تجرها أربعة جياد والى يساره حضرة أخيه دولتو حسين كامل باشا وتجاهاه حضرة أخيه دولتو حسن باشا ودولتو شريف باشا ووراءه عربات حضرات الذوات والقناصل وابتدي في اطلاق مائة مدفع وواحد اتباعاً للرسوم المعتادة في مثل هذا المقام وما زالت تطلق وهو سائر في موكبه بغاية الانتظام من شارع محمد على مشيراً يميناً وشمالاً بالسلام الى أن وصل القلعة ثم حل في أودة التشريفه فدخل في حضور حضرة السمية بالرسوم المعروفة التشريفية حضرات العلماء الكرام والذوات الفخام وقناصل الدول المتحابة والرؤساء الروحانيين وغيرهم من ذوي الاحترام وبالفراغ من التشريفات أطلقت أيضاً مائة مدفع وواحد وانصرف الجميع متهللين ممنونين من حسن قبوله ومقابلته ثم رجع بموكبه المهيب الى السراي العامرة

وفي منتصف نحو الساعة الخامسة عربى من يوم الجمعة توجه حضرة والده المفخم اسماعيل باشا الى سراي الاسماعيليه لتهنئة حضرته على كرسي الخديوية المصرية السنية ومن قبل ارتقائه في سلمها نزل اليه وقابله بما يليق بمقامه من الاجلال وصعد محتفلاً به عاطفاً عليه الى أن أحله في منزله التى تليق بحقوق سيادته وأبوته وبعد أن تحادث معه قصد الذهاب لصلاة الجمعة في المسجد الحسينى المنير فركب العربة مصحوباً بحضرة سعادتلو الهام خيرى باشا وصلى فيه والعيون ناظرة الى تمام هيئته الناضرة ثم

زار مقام سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوسل به الى الله وعاد بالاحترام التام الى سرايه العامرة مآه

الخديوي محمد توفيق باشا

ولد الخديوي محمد توفيق باشا يوم الخميس عاشر شهر رجب سنة ١٢٦٩هـ (١٨٥٢م) ولما شب أحلقه والده المعظم الخديوي اسماعيل باشا بمدرسة المنييل فتعلم فيها العلوم الأولية ثم انتقل الى المدرسة التجهيزية فتلقى فيها العلوم واللغات العربية والفرنساوية والانجليزية والتركية والفارسية ولما بلغ تسع عشرة سنة قلد رئاسة المجلس الخصوصي فتولاها سنة ١٢٨٨ هـ (١٨٧١ م) ثم تولى نظارتي الداخلية والاشغال ومُرن على أحكام الادارات فسار بها على أحسن النظم ثم قلد رئاسة مجلس النظار قبل توليته الخديوية المصرية بقليل ولما جلس على الأريكة الخديوية في ٦ رجب سنة ١٢٩٦هـ (٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ م) كان عمره ثلاثين عاماً أراد الباب العالي أن يلغي فرمان يونيه سنة ١٨٧٣ المعطى لاسماعيل باشا فتدخلت فرنسا وانجلترا في الأمر وتم الاتفاق على تعديله بان لا يكون للخديوي الحق في عقد قروض جديدة بالاتفاق مع أصحاب الديون أو وكلائهم الحاضرين وألا يزيد الجيش المصري عن ١٨ ألف في وقت السلم (وسنذكر بعد نص فرمان المعطى للخديوي اسماعيل باشا والثاني المعطى للخديوي توفيق باشا لتقارن بين فرمانين)

أعماله في الخديوية : أول أعماله أن ثبت الأمن والطمأنينة في البلاد واشتغل بتسوية حالة الديون المصرية فشكل باتفاق الدول صاحبة الديون « لجنة التصفية » مع تعهدهم بقبول حكمها وكان أعضاء هذه اللجنة من ممثلي الدول الأوربية العظمى وأعضاء صندوق الدين برئاسة السير « رفرز ولسن » وكان يمثل الحكومة في هذه اللجنة المراقبان وكانت وظيفة هذه اللجنة إيجاد حل نهائي للمشاكل المالية التي بين الحكومة المصرية ودائنها فشرعت اللجنة في عملها ونظمت الديون على السكيفية الميمنة بعد كما أنها توفقت الى إيجاد حل نهائي لتسوية الديون واستصدرت من الخديوي

أمراً عالياً في ٨ شعبان سنة ١٢٩٧ هـ (١٨ يوليو سنة ١٨٨٠ م) بأمره ويعرف هذا « بقانون التصفية »

الدين الموحد	الدين الممتاز	دين الدائرة السنية	دين الدومين (روتشيلد)	جملة الدين	جملة الارباح سنوياً
٥٧ر٧٧٦ر٣٤٠	٢٢ر٥٨٧ر١٠٠	٩ر٥١٢ر٩٠٠	٨ر٤٩٩ر٦٢٠	٩٨ر٣٧٦ر٦٦٠	٣٨٧ر٩٧٢ر٣٠٩
٤ %	٥ %	٤ %	٥ %		

وجعل الضمان للدين الموحد دخل الجمارك ورسوم الدخان ودخل مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة ويستلمها صندوق الدين مباشرة وأما دين الدائرة السنية فبسدد من غلة أراضيها ويكون ذلك تحت إشراف هيئة من مندوبي الدول وأما الدين الممتاز فقد جعل لتسديد الديون السائرة وقد ألغي كثير من الضرائب المتنوعة التي كانت تحجب من الاهالي كما أنه جعل تقسيط الأموال الأميرية والخراجية والعشرية وتحصيلها من الفلاح على أقساط تناسب حالة المحاصيل ثم حددت مصروفات وإيرادات الحكومة وقسم دخلها الى قسمين قسم خاص بنفقات إدارة البلاد وهو لا يزيد عن ٤٥٢٠.٠٠٠ جنيه والقسم الثاني لسد أقساط الديون وأرباحها ومقداره في تلك السنة ٨٤١٢.٠٠٠ جنيهًا وبهذه الانظمة أمن الدائن واستراح المدين .

ولما انتهى الخديوى من مسألة الدين التفت الى التربية العمومية وتهذيب الأخلاق فأوسع نطاق نظارة المعارف وزاد في ميزانيتها وشكل لجنة برئاسة وزير المعارف في ذلك الوقت (على ابراهيم باشا) لتعديل برامج التعليم فقد قدمت تقريراً بذلك وزادت في المدارس زيادة كبيرة في أنحاء القطر ثم اعتنى بطرق الري فأنشأ الترعة والقناطر والجسور ثم أنشأ المنظمات الشورية وجعل للوزراء نفوذاً حقيقياً في إدارة شؤون البلاد وبعدها شكل الحاكم الاهلية للفصل في حقوق العباد ثم أصلح حالة المستخدمين الملكية فسن لهم قوانين المعاشات على قانون ثابت ثم أصلح حالة الأوقاف الخيرية والاهلية وعنى بتشديد أركان الدين وتقويم دعاؤه فبنيت في أيامه المساجد

الكثيرة وفي عهده حصلت الثورة العراقية التي انتهت بالاحتلال الانجليزي للبلاد المصرية وبعدها قامت ثورة المهدي بالسودان فانتهت باحتلال المهدي له وبسط نفوذه على السودان لغاية وادي حلفا

أخلاقه ومعاملته : كانت كلها كمالات فقد كان حسن المعاملة كريم المجاملة فما يتعلق منها بقرابته وعائلته فكانت المعاملة الشرعية الحقة العادلة وقيل أنه ترك لوالده من راتبه الخاص عشرين ألف جنيه سنوياً وأما ما يتعلق بمعاملته مع رعاياه فقد كان شغوفاً بهم موالياً لهم في مصائبهم محافظاً على أسماء البيوتات القديمة العريقة في المجد حياً لا صلاح ذات البين فيهم وإزالة الضغائن من بينهم وكان يرسل مندوبيه الى كبارهم لمشاركتهم بالنيابة عنه في العزاء والهناء وقد ساح في الاقطار البحرية والقبلية ليقف بنفسه على حالة الاهالي فاستطلعها حق الاستطلاع وكم عفي مع القدرة وتصديق السر والعلن وقد أقام في منصب الخديوية الجليلة ثلاث عشرة سنة إلا شهراً وتوفي الى رحمة مولاه ليلة الجمعة ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ هـ (٧ يناير سنة ١٨٩٢ م) ودفن بقرافة العفيف ومدة حياته أربعين سنة هجرية أسكنه الله فسيح جناته

الفرمان الشاهاني الذي منحه الباب العالي للخديوي اسماعيل باشا

في سنة ١٢٩٠ هـ (٨ يونيه سنة ١٨٧٣ م)

من المعلوم لديكم أنكم إستدعيتم منا جميع الخطوط الهايونية والاوامر الشريفة السلطانية التي صدرت من منذ توجيه الخديوية الجليلة بطريق التوارث الى عهدة والى مصر الأسبق المرحوم محمد علي باشا الى يومنا هذا سواء كانت بخصوص تعديل توارث الخديوية المصرية أو بخصوص إعطاء بعض امتيازات حسبما استوجبهام موقع الخديوية وأمزجة الأهالي وطبائعها الخصوصية وجعلها فرماناً واحداً مع التعديلات اللازمة في أحكامها والتفصيلات المقتضية في عباراتها بشرط أن يكون هذا الفرمان الجديد قائم مقام الفرمانات السابقة وأن تكون الأحكام المندرجة فيها معمولاً بها ومرعية الاجراء على الدوام والاستمرار فقد قورن أستدعائكم هذا بمساعدتنا الجليلة الملوكية وهانحن نذكر ونبين لكم أحكامها على الوجه الآتي :

نظام توارث العرش

لما تحقق لدينا أن تعديل أصول توارث الخديوية المصرية التي صار تعيينها بالفرمان العالي الصادر في اليوم الثاني من شهر ربيع الأول من شهر سنة ١٢٥٧ هـ الموشح أعلاه بالخط الهمايوني وتبديلها بأصول حصر الوراثة الخديوية في أكبر أولاد خديو مصر بطريق سلسلة النسب المستقيم بأن يصير تخصيص مسند الخديوية الجليل وتوجيهه إلى أكبر أولاد الخديو المذكور وبعده إلى أكبر أولاد هذا الأكبر المذكور وهكذا على النسب المستقيم المذكور على الدوام يكون مستلزمًا لحسن إدارة الخديوية المصرية وجالبًا لاستكمال سعادة أحوال أهلها وسكانها هذا مع ما حصل لدينا من استحسان مساعيكم الجليلة المعروفة في استحصال معمورية الأقطار المصرية المهمة الجسيمة ورفاهية أهلها وحصول وثوقنا بكم واعتمادنا الكامل عليكم فلاجل أن يكون دليلًا باهرًا على ذلك قد أجرينا تعديل توارث الخديوية المصرية وتعيين وصايتها على الطريقة الآتية بيانها وهي أن خديوية مصر الجليلة وملحقاتها وجهاتها المعلومة الجاري إدارتها بمعرفتها مع ماصار إلحاقها بها أخيرًا من قائمقاميتي سواكن ومصروع وملحقاتها ما يصير توجيهها بعدمكم على الطريق المار ذكرها إلى أكبر أولادكم المذكور وبعده إلى أكبر أولاد من يكون خديويا على الأقطار المصرية من أولادكم وإذا انحلت الخديوية المصرية بأن لا يكون للخديو ولد ذكر يصير توجيهها إلى أكبر إخوته الذكور وإذا لم يوجد له أخ بقيد الحياة فإلى أكبر أولاد الأخ الأكبر وهكذا تتخذ هذه الأصول قانونًا مستمرًا وقاعدة مرعية أبدية في توارث الخديوية المصرية ولا يصير انتقال الوراثة الخديوية إلى الأولاد الذكور المتولدة من أولادكم الاناث أصلا

تشكيل هيئة الوصاية

ولأجل تأمين أصول توارث الخديوية المصرية سنذكر صورة تشكيل الوصاية المقتضية في إدارة أمور الخديوية فيما إذا انحلت الخديوية وكان الوارث هو أكبر أولادكم المذكور صغيرًا وصبيًا وهي أن الخديوية المصرية إذا انحلت وكان أكبر أولادكم المذكور أعني الوارث صغيرًا وصبيًا بأن يكون عمره أقل من ثمانية عشر سنة ولو أنه يصير

خديويا بالفعل حسب استحقاق الوراثة ففي الحال يصدر فرمان من طرف السلطنة
السنية بتوليته على الخديوية لكن إذا كان الخديو السالف عيّن ونصب وصياً ورتب
هيئة وصاية لأجل إدارة أمور الخديوية حين بلوغ الخديوي اللاحق الصبي إلى سن
الثمانية عشر سنة وكتب سند وصاية بذلك وختم عليه هو وختم أيضاً إثنان من الأمراء
المصريين المأمورين بأحدى المأموريات المصرية على طريق الاشهاد وإجراء الوصاية
هكذا فالوصى مع هيئة الوصاية المذكورة يأخذ بزمام الادارة في الحال وبعد ذلك
تعرض الكيفية إلى الباب العالى ويصير التصديق على ذلك الوصى وهيئة الوصاية من
طرف الدولة العلية بفرمان على ويبقى الوصى وهيئة الوصاية على ما هم عليه حين البلوغ
وأما إذا انحلت الخديوية ولم يعين الخديو السابق وصياً ولم يرتب هيئة الوصاية على الوجه
المذكور تتشكل هيئة الوصاية من الذوات المأمورين على الداخلية والهادية والمالية
والخارجية ومجلس الأحكام المصرية وسردارية العساكر المصرية وتفتيش الأقاليم
ويصير انتخاب وصى في الحال من هؤلاء المأمورين على الوجه الآتى ذكره وهو
أنه في تلك الساعة تصير المذاكرة والمداولة ما بين هؤلاء الذوات في حق انتخاب وصى
منهم فإذا حصل اتفاقهم أو اتفاق أكثرية آرائهم على تسمية وجعل ذات منهم وصياً
يتعين ذلك الذوات وصياً على الخديوية وإذا اختلفت الآراء بأن رغب نصفهم في تعيين
ذات والنصف في تعيين ذات آخر يكون إجراء وصاية الذوات المأمور على المأمورية
المهمة والمقدمة في الذكر من تلك المأموريات أعنى المأمور على المأمورية المقدم ذكرها
على الترتيب المحرر آنفاً من الداخلية إلى آخره وتتشكل هيئة الوصاية من الذوات
الباقية بعده ويباشرون إدارة الأمور الخديوية مع الوصى وتعرض الكيفية بمضبطة
من طرفهم إلى طرف سلطنتنا السنية ويصير التصديق عليها بالفرمان الشريف وكما أنه
لا يجوز تبديل الوصى وتغيير هيئة الوصاية قبل ختام مدتها في الصورة الاولى أعنى
فيما إذا كانت تعيين الوصى وترتيب الوصاية وتركيب أعضائها بمعرفة الخديو السالف
فكذلك في الصورة الثانية أعنى فيما إذا كانت انتخاب الوصى بمعرفة المأمورين
المذكورين لا يجوز تبديل الوصى ولا تغيير هيئة الوصاية ولا أعضائها في تلك المدة
وإذا توفي أحد من أعضاء هيئة الوصاية في ظرف تلك المدة يصير انتخاب واحد من

المأمورين المصريين بمعرفة الباقيين وتعيينه بدل المتوفى وإذا توفي الوصى في تلك المدة يصير انتخاب واحد من أعضاء هيئة الوصاية بمقرتهم على الوجه السابق وجعله وصياً وانتخاب واحد من المأمورين المصريين وإلحاقه بأعضاء هيئة الوصاية بدل الذي نصب وصياً وبمجرد بلوغ الخديوي الصبي إلى سن الثمانية عشر سنة صار رشيداً وقاعلاً مختاراً فيباشره بنفسه إدارة أمور الخديوية المصرية مثل سلفه وهذا حسبما تقرر لدينا واقتضت إرادتنا الملوكية

الاستقلال الداخلي انتام . عقد المحالفات السياسية والتجارية

استقراض الديون . زيادة الجيش

ولما كان تزايد عمارية الخديوية المصرية وسعادة حالها وتأمين رفاهية الاهالي والسكان وراحتهم من أهم المواد الملزمة المرغوبة لدينا وإدارة المملكة الملكية والمالية ومنافعها المادية وغيرها المتوقف عليها تأسيس واستكمال وسائل الرفاهية وأسبابها عائدة على الحكومة المصرية فنذكر بيان كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها بشرط بقاء كافة الامتيازات المعطاة قديماً وحديثاً من طرف الدولة العلية الى الحكومة المصرية واستمرار جريانها خلفاً عن سلف وتلك الكيفية هي انه لما كانت ادارة المملكة بكل الصور والحالات سواء كانت ادارتها الملكية أو المالية أو كافة منافعها المادية وغيرها هي من المواد العائدة على الحكومة المصرية والمتعلقة بها ومن المعلوم ان أمر ادارة أى مملكة كانت . وحسن انتظامها ونزايد معموريتها وثروة أهاليها وسكانها لا يتيسر الا بتوفيق معاملاتها وتطبيق اجرائها العمومية بالأحوال والموقع وأمزجة الأهالي وطبائعها فقد أعطينا لكم الرخصة الكاملة في أعمال قوانين ونظامات داخلية على حسب لزوم المملكة وكذا لأجل تسهيل تمشية وتسوية كافة المعاملات سواء كانت من طرف الحكومة أو طرف الأهالي مع الأجانب وترقي وتوسع الصنائع والحرف وأموال التجارة وأموال الضبطية مع الأجانب قد أعطينا لكم الرخصة الكاملة في عقد وتجديد المقاولات (المعاهدات) مع مأمورى الدول الأجنبية في حق السمرك وأموال التجارة وكافة المعاملات الجارية مع الأجانب في أمور

المملكة الداخلية وغيرها بصورة لا تستلزم اخلال معاهدات الدولة العلية البوليتيقية وكذا لكون خديو مصر حائز التصرفات الكاملة في الأمور المالية قد صار اعطاء المأذونية التامة له في عقد استقراض من الخارج بلا استئذان من الدولة العلية في أى وقت يرى فيه لزوم للاستقراض بشرط أن يكون باسم الحكومة المصرية وكذا لكون أمر محافظة وصيانة المملكة الذى هو الأمر المهم والمعنى به زيادة عن كل شئ من أقدم الوظائف المختصة بخديو مصر فقد أعطيت له الرخصة الكاملة في تدارك كافة أسباب المحافظة وتأسيسها وتنظيمها بنسبة الجآت الزمن والموقع وكذا في تكثير أو تقليل مقدار العساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على حسب الإيجاب والازوم وكذا أبقينا لخديو مصر الامتياز القديم في حق اعطاء رتبة أميرآلى من الرتب العسكرية واعطاء رتبة ثانية من الرتب الديوانية بشرط أن المسكوكات الجارى ضربها بمصر تكون باسمنا الملوكي وأن تكون أعلام وصناجق سائر عساكرنا الشاهانية بلا فرق وبشرط عدم إنشاء سفن زرخ (أى مدرعة بالحديد فقط) بدون استئذان لا غيرها من السفن الحربية فانها جاز انشاؤها بلا استئذان ولا جل اعلان المواد المشروحة أعلاه وتأبيدها أصدرنا لكم أمرنا هذا الجليل القدر من ديواننا الهمايوني بمقتضى ارادتنا الملوكية وصار توشيح أعلاه بخطنا الهمايوني وإعطاؤه لكم متما ومكملا ومعدلا ومصرحا للخطوط الهمايونية والأوامر الشريفة الصادرة لحد هذا التاريخ سواء كان في تأسيس وترتيب وراثه الحكومة المصرية أو في تشكيل هيئة الوصاية أو في إدارة الأمور الملكية والعسكرية والمالية والمنافع المادية والمواد السائرة بشرط أن تكون الأحكام المندرجة بهذا فرمان الجديد نافذة وباقية ومرعية الاجراء على ممر الزمان وقائمة مقام أحكام فرمانات السالفة على ما اقتضته إرادتنا الملوكية فيلزم أن تعملوا قدر لطف عنايتنا الملوكية وأداء شكرها بصرف جل هممكم في حسن إدارة أمور الخطة المصرية واستكمال أسباب وقاية أمنية الأهلى المنوطة بها واستحصال راحتهم على حسب ما جبلة عليه من الشيم المرغوبة والغيرة والاستقامة وما اكتسبتموه من الوقوف والمعلومات في أحوال تلك الحوالى والأقطار وأن تراعوا الاجراء الشروط المقررة في هذا فرمان الجديد وأداء المائة وخمسين ألف كيساً التى هى ويركو مصر

المقطوع سنوياً بأوقاتها وزمانها إلى خزينتنا الجليلة الشاهانية على الترتيب والقاعدة
المرعية في ذلك

تحريراً في سنة ١٢٩٠ من هجرة صاحب العزة والشرف

الفرمان الشريف على الشأن الممنوح من الخليفة الاعظم

لصاحب السمو الخديوي محمد توفيق باشا

عُين حضرة عطو قتلو علي بك فؤاد باشكاتب المايين الهايوني لماورية حمل
الفرمان الشريف العلي الشأن الصادر من لدن السلطنة التركية وتوصيله الى الحضرة
الخديوية وقد وصل عطو قتلو الى الاسكندرية في ٢٠ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ
(٧ أغسطس سنة ١٨٧٩م) وكان في استقباله سرتشريفاتي الحضرة الخديوية ولما وصل
القاهرة استقبلته الحكومة المصرية استقبالا رسمياً وزاره الجنب الخديوي ثم تحدد
يوم ٢٦ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ (١٣ أغسطس سنة ١٨٧٩م) الميعاد لقراءة الفرمان الشريف
بالقلعة وفي اليوم المذكور شرف الجنب الخديوي القلعة حيث كان في استقباله
أصحاب السمو الامراء والعلماء وقناصل الدول والذوات والاعيان ولما استقر بهم المقام
قام حضرة سعادتلو طلعت باشا باشكاتب ديوان الحضرة الخديوية وأخذ في تلاوة
الفرمان الشريف الآتي :

الدستور الأكرم والمعظم الخديوي الانتم المحترم نظام العالم وناظم منازم الأمم مدير
أمور الجمهور بالفكر الثاقب متمم مهام الانام بالرأى الصائب ممدد بنيان الدولة والاقبال
مشيد أركان السعادة والاجلال مرتب مراتب الخلافة الكبرى مكمل ناموس السلطنة
العظمى المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى خديو مصر الحائز لرتبة الصدارة
الجليلة فعلا الحامل لنيشتاتنا الهايوني المرصع العثماني ولنيشتاتنا المرصع المجدي وزيري
سمير المعالي توفيق باشا أدام الله تعالى اجلاله وضاعف بالتأييد اقتداره واقباله

انه لى وصول توقيعنا الهايوني الرفيع يكون معلوماً لكم أنه بناء على انفصال اسماعيل باشا
خديو مصر في اليوم السادس من شهر رجب سنة ١٢٩٦ هـ وحسن خدماتكم وصداقتكم
واستقامتكم لذاتنا الشاهانية ولمنافع دولتنا العلية ولما هو معلوم لدينا بأن لكم

وقوفاً ومعلومات تامة في خصوص الأحوال المصرية وأنكم كفؤ لتسوية بعض الأحوال الغير المرضية التي ظهرت بمصر منذ مدة واصلاحها وجهنا الى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة والمعلومة مع الأراضي المنضمة إليها المعطاة الى ادارة مصر توفيقاً للقاعدة المتخذة بالفرمان العالي الصادر في تاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٨٣ هـ المتضمن توجيه الخديوية المصرية الى أكبر الأولاد وحيث انكم أكبر أولاد الباشا المشار اليه قد وجهت الى عهدتكم الخديوية المصرية ولما كان تزايد عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين راحة كافة أهاليها وسكانها ورفاهيتهم هي من المواد المهمة لدينا ومن أجل مرغوبنا ومطلوبنا وقد ظهر أن بعض أحكام الفرمان العالي الشأن المبني على تسهيل هذه المقاصد الخيرية المبين فيه الامتيازات الحائزة لها الخديوية المصرية قديماً نشأ منه الأحوال المشككة الحاضرة المعلومة صار تثبيت المواد التي لا يلزم تعديلها من هذه الامتيازات وتأكيدها وصار تبديل المواد مقتضى تعديلها وتعديلها واصلاحها مما تقرر اجراؤه الآن هو المواد الآتية: وهي أن كافة واردات الخطة المذكورة يكون تحصيلها واستيفؤها باسمنا الشاهاني وحيث أن أهالي مصر أيضاً من تبعه دولتنا العلية والخديوية المصرية ملزمة بادارة أمور المملكة الملكية والمالية والعدلية بشرط أن لا يقع في حقهم أدني ظلم ولا تعد في أي وقت من الأوقات نخديوي مصري يكون مأذوناً بوضع النظمات اللازمة الداخلية المتعلقة بهم وتأسيسها بصورة عادلة وأيضاً يكون خديوي مصري مأذوناً بمقد وتجديد المشارطات مع مأموري الدول الأجنبية في خصوص السكر والتجارة وكافة أمور المملكة الداخلية لأجل ترقى الحرف والصنائع والتجارة واتساعها وأجل تسوية المعاملات السائرة التي بين الحكومة والأجانب أو الأهالي والأجانب مع أمور ضابطة الأجانب بشرط عدم وقوع خلل في معاهدات دولتنا العلية البوليتيقية وفي حقوق متبوعة مصر اليها وانما قبل اعلان الخديوية المشارطات التي تعقد مع الأجانب بهذه الصورة يصير تقديمها إلى بابنا العالي وأيضاً يكون حائزاً للتصرفات الكاملة في أمور المالية لكنه لا يكون مأذوناً بعقد استقراض من الآن فصاعد بوجه من الوجوه وإنما يكون مأذوناً بعقد استقراض بالاتفاق مع الدائنين الحاضرين أو وكلائهم يتعينون رسماً

وهذا الاستقراض يكون منحصرأ في تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصاتها
وحيث أن الامتيازات التي أعطيت الى مصر هي جزء من حقوق دولتنا العلية
الطبيعية التي خصت بها الخديوية وأودعت لديها لا يجوز لأي سبب أو وسيلة ترك
هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضي المصرية الى الغير
مطلقاً ويلزم تأدية مبلغ (٧٥٠) ألف ليرة عثمانية الذي هو الوريث المقرر دفعه في
كل سنة في أوانه وكذلك جميع النقود التي تضرب في مصر تكون باسمنا الشاهاني
ولا يجوز جمع عساكر زيادة عن ١٨ ألف لأن هذا القدر كاف لمحافظة أمنية لإيالة
مصر الداخلية في وقت الصلح وإنما حيث أن قوة مصر البرية والبحرية هي مرتبة
من أجل دولتنا العلية يجوز أن يُزاد مقدار العساكر بالصورة التي تستتب حالة كون
دولتنا العلية محاربة وتكون رايات العساكر البحرية والبرية والعلامة المميزة لرتب
ضباطهم كرايات عساكرنا الشاهانية ونياسينهم ويباح لخديوي مصر أن يعطي الضباط
البرية والبحرية إلى غاية رتبة أمير آلاي والمسكية إلى الرتبة الثانية ولا يرخص لخديو
مصر أن ينشئ سفناً مدرعة إلا بعد الاذن وحصول رخصة صريحة قطعية إليه
من دولتنا العلية ومن اللازم وقاية كافة الشروط السالفة الذكر والاجتناب من وقوع
حركة تخالفها وحيث صدرت إرادتنا السنية بإجراء المواد السابق ذكرها قد أصدرنا
أمرنا هذا جليل القدر الموشح أعلاه بخطنا الهمايوني وهو مرسل صُحبة اقتضاراً عالي
والأعظم ومختار الأكار والأفخم على فؤاد بك باشا-كاتب الماين الهمايوني ومن
أعظم رجال دولتنا العلية الحائز والامل للنياسين العثمانية المجيدة ذات الشأن
والشرف

بسم الله

حرر في ١٩ شعبان المعظم سنة ١٢٩٦ من هجرة صاحب العز والشرف

(٤) نظارة محمد شريف باشا الثانية أو {النظارة الشريفية الثانية}

في ١٣ رجب سنة ١٢٩٦ هـ (٣ يولييه سنة ١٨٧٩ م)

على أثر تولية الجناب العالي الخديوي محمد توفيق باشا على كرسي الخديوية المصرية
قدم هيئة النظر استعفاءهم إلى الحضرة الخديوية (كالمعتاد في مثل هذه الأحوال)

الرقم ٨١٨ من ١٦ فبراير ١٩٠٩
٦٨

فقبلت ماعدا حضرة دولتشريف باشا رئيس مجلس النظار وعلى مقتضى الأمر العالى
انتخب حضرة ذلك الرئيس أعضاء مجلس النظارة وعرضها على الحضرة الخديوية
فصدر أمرها الكريم بتنفيذ ذلك وتعيينهم على هذا الوجه

محمد شريف باشا رئيساً لمجلس النظار وناظر الداخلية والخارجية
» » سعداتلو اسماعيل أيوب باشا لنظارة المالية
» » مراد حلمي باشا » الحقانية
» » محمود سامي باشا » الأوقاف والمعارف
» » مصطفى فهمي باشا » الأشغال العمومية
» » على غالب باشا » الجهادية

رغبات الخديوي المعظم

صورة المرسوم الكريم الصادر من الحضرة الخديوية الفخيمة إلى حضرة دولتو
شريف باشا رئيس مجلس النظار الذي يظهر فيه سمو الخديوي آماله الطيبة وأمانيه
الحسنة نحو الوطن العزيز والعمل على اسعاده والنهوض الى المستوى اللائق بمكانته

بين الامم الراقية

إن العناية الالهية سلمت زمام الحكومة المصرية إلى يدنا فضلائه وإحساناً فقد
تشرفنا بأمر شريف بذلك من متبوعى الأتقى وسلطانى الأعظم نصره الله فهذه نعمة
لا يؤدي شكرها إلا بحسن القيام بأداء وظائف ذلك المقام وهذا إنما يكون بتوفيقه
تعالى فعلى السعي والاجتهاد فى تمشية مصالح العباد وإدارة أمور الحكومة على محور
الاستقامة وإنى أعلم أن المقام صعب لكن بحسن إخلاصى وبما رأيته من حسن القبول
من الناس جميعاً خصوصاً من سكنة الديار المصرية عموماً ومن المأمورين كافة أعتقد
أن ذلك الصعب يهون ويحصل التيسير ولعلمى أن الحكومة الخديوية يلزم أن تكون
شورية ونظارها مسؤولين فاني اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكاً لا أتحوّل عنه
فعلياً تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها لكي يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين
وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور المتعلقة بها وبحسب مقتضيات الأحوال صار
انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم وتحت رئاستكم وإنى معتمد فى مأموري الحكومة

المصرية الصدق والاستقامة ومؤمل بانهم يسرون في المستقبل بالسيرة المرضية ويعرفون أن أعظم الغنى غنى النفس وأعلى الشرف شرف العفة وأعلى الحلى حلية الاستقامة وأقوم الطرق طريق الحق والعدالة

فأول مايجب المبادرة اليه من الأمور هو دفع المشكلات المالية التي هي منشأ الصعوبات كلها فيلزم بذل المساعي المقتضية في اندفاعها لا يصلح الحقوق إلى أربابها مع ملاحظة مصاريف الحكومة وهذه المسئلة وإن كانت صعبة بسبب المضايقة الحاصلة لكن مأمول حصول التخلص منها باستعمال التدابير الحسنة ولا شك أنكم تبدلون في ذلك جهدكم بالاتحاد مع سائر النظار ويجب علينا إصلاح المحاكم والمجالس لانها هي ملجأ أرباب الحقوق وبها يأخذ الضعيف حقه من القوي وينجو الرشيد من جور الغرى ويجب علينا أيضاً دوام السعى في تعميم التربية العمومية لتنوير أذهان الأهالي بتحسين حال المدارس وتنسيق نظمات مفيدة لها على الوجه المرغوب وأيضاً يجب الاهتمام بالأشغال العمومية النافعة وتوسيع دائرة الزراعة لانها منبع الغنى في القطر المصري وأيضاً التجارة مما يلزم الاعتناء بشأنها والسعى في تكثيرها وإعطاء كمال الحرية لها هذا مع الاهتمام بإصلاح ما يلزم إصلاحه من أصول الادارة في جهات الحكومة بأجمعها وإراحة العباد على قدر الامكان

فهذه أظنها سبل الرشاد ومناهج العدل والسداد ومسالك تدير الممالك في كافة الأقطار فالأمل أن تصرفوا هممكم في رؤية أمور الحكومة متحدي القلوب متفق الافكار وفقنا الله لما فيه الخير والصالح إنه ولى التوفيق

أعمالها وسبب استقالتها

عند ما تولى الخديوى محمد توفيق باشا على الأريكة الخديوية عزم على عدم الاستئثار بالسلطة فى الحكم ورجب أن يكون لمجلس النظار سلطة حقيقية فى إدارة شؤون البلاد فاستبقي دولة محمد شريف باشا فى رئاسة النظارة وكلفه بتشكيل هيئتها على هذا الاساس ولما شرعت النظارة فى عملها وجدت أن يكون نوع الحكومة نيابياً وقدمت تقريراً للخديوى بذلك غير ان الخديوى لم يوافق على هذا التقرير بحجة ان البلاد لن تستطيع ان تنقل مرة واحدة من حكومة استبدادية مطلقة الى حكومة

دستورية محضة وعلى ذلك قدمت النظارة استقالتها الى الخديوى فقبلها وعزم على
ترأس مجلس الوزراء بنفسه وان يرجع كل ناظر في اعمال نظارته الى مجلس ينعقد
برأسته في المعية السنية وهالك هي نظارته

(٥) نظارة رئيس الخديوى توفيق باشا أو النظارة التوفيقية الثانية {

في ٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ (١٢ أغسطس سنة ١٨٧٩ م)

بناء على استعفاء حضرة دولتو شريف باشا رئيس مجلس النظارة ألغيت تلك الرئاسة
وصدرت الارادة السنية بان كل ناظر يكون مسؤولاً عن جميع الأمور المختصة
بنظارته ومن الآن فصاعداً سيجري رؤية جميع المعضلات بمجلس عال ينعقد تحت
رياسة الجنب الأتخم وقد انتخب حفظه الله لكل نظارة ما يوافقها وقد صدر الى كل
ناظر من النظار لدى تعيينه في نظارته أمراً هذه صورته

بما أن مجلس النظار صار لغوه وإبطاله وتقرر لدينا أن كل ناظر يكون مسؤولاً
عن الأشغال المنوطة بإدارة نظارته وأن المواد التي كان جارياً تقديمها ورؤيتها بذلك
المجلس هذه من الآن فصاعداً يكون النظر فيها بمجلس يجري انعقاده بمعيته من
النظار تحت رئاستنا وكل من النظار إذا وجد عنده أشياء من هذا القبيل يستصحب
معه أوراقها ومعلوماتها عند حضوره إلى المجلس لأجل رؤيتها وحصول المداولة عنها
حسب اللازم فعلى هذا وما هو معلوم لدينا فيكم من كمال اللياقة والأهلية قد عيناكم
ناظراً على ديوان وأصدرنا أمراً هذا لكم للمعلومية أو المبادرة في مباشرة
إدارة مأموريتهكم هذه بكمال الاعتناء والاهتمام على الوجه المرغوب كما هو مطلوبنا
وقد صدر الأمر الكريم بالترتيب على هذا الوجه

تعيين حضرة دولتو منصور باشا لنظارة الداخلية الجليلية

التي كانه وكسب الخليفة

» » سعادتلو على حيدر باشا » المالية

» » » ذي الفقار باشا » الحقانية

» » » مصطفى فهمي باشا » الخارجية

» » » محمد مرعشلى باشا » الأشغال العمومية

وتعين حضرة سعادتلو عثمان رفقي باشا لنظارة الجهادية والبحرية لحام هذا من بركات الله
 في سنة ١٢٤٠ هـ

» » » محمود سامي باشا » عموم الأوقاف
 » » » علي إبراهيم باشا » المعارف العمومية وتنظيم وتبويب ما طرأ على بعض

غير ان هذه الحالة لم تدم الامدة قصيرة تقل عن شهر اذا استدعي الخديوي ثم ركب مع
 محمد توفيق باشا دولتو مصطفى رياض باشا وكلفه بتشكيل النظارة وجعل للوزراء نصيبه
 نفوذاً حقيقياً في إدارة شؤون البلاد واخذ يشرح لهم ذلك في الامر الصادر بتشكيل
 النظارة (راجعته) وقد اعتبرت هذه اول نظارة مستقلة في اعمالها وعلى هذا الاساس
 سارت النظارات والوزارات التالية لها وقد نلاحظ ذلك في الاوامر العالية الصادرة
 بتشكيلها اذ تقول (بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ الخ)
 اي الامر العالي الصادر بتشكيل نظارة رياض باشا وها هو منطوقه

(٦) نظارة مصطفى رياض باشا الاولى أو (النظارة الرياضية الاولى)

في ٣ شوال سنة ١٢٩٦ هـ (٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ م) العدد ٨٤٩ في ٩ شوال

٢٥

تعريب الأمر الكريم الصادر من الحضرة الفخيمة الخديوية الى حضرة عطوفتو

مصطفى رياض باشا في ٢١ سبتمبر ١٨٧٩

عزيزي رياض باشا

إني لما أخذت أخيراً زمام رئاسة مجلس النظر بيدي لم يخضر بفكري إعادة
 الحكومة الشخصية وإنما كان ذلك بالنظر لاحتياجات الوقت مع الرغبة في تقريب وتأيد
 العلاقة المحكمة بيني وبين أعضاء هيئة النظر ولم يخضر بي إلى أن يكون ذلك أمراً قطعياً
 ولا أمراً مخالفاً للأصول التي اتخذتها منذ أخذت زمام الحكومة أعني الحكم
 بالاشتراك مع نظاري وبواسطتهم وهذه الأصول من مقتضى الامر الصادر بتاريخ
 ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ولا يتعلق بي أن لا تكون مرعية الاجراء على الدوام
 ولا يخفى على سعادتكم ما انطوى عليه ضميري في هذا الخصوص كما لا يخفى عليكم
 أفكاري المتعلقة بأمر الاستقامة والتقدم والنظام والاقتصاد التي أتمنى نجاحها وانتشارها
 في إدارة المملكة وإني لمتيقن أنكم مشتركون معنا في هذه الافكار والتصورات

وانكم عازمون عزماً قوياً على بذل مجهودكم في تنفيذ هذه الافكار بالتمام وأنى
لا عرف درجة إخلاصكم وحسن طويتكم بالنسبة لخدمة الوطن ومراعاة قوانينه
ونظاماته مع رغبتكم في بذل المجهود بحفظ حقوقه ولهذا فاني مع ثقى وحسن يقينى
فيكم أ كلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة وأحلت رئاسة مجلس النظار على عهدتكم
حافظاً لنفسى حق الحضور في جلساته وتولى رئاسته عند الاقتضاء وإني لمتيقن انكم
ستمعنون كل الاعتناء في انتخاب رفقائكم النظار ثم ترفع أسماؤهم لدينا لأصدق على
توظيفهم وبعد أن تشكل هيئة النظار تأخذ في الاشغال على مقتضى ما نص عليه في الامر
الصادر المؤرخ في ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ فانه لا يزال مرعى الاجراء في جميع
أحكامه التي لا يعترها تغيير بأمرنا هذا وأن المحافظين والمديرين ومأمورى الضبطيات
ووكلاء النظارات وكتاب أسرارها ومفتشى الاقاليم ومديرى الادارات المهمة لا يكون
تنصيبهم ولا عزلهم إلا بعد المداولة فيه بمجلس النظار والتصديق عليه من لدنا
وأما باقى الموظفين فيكون تنصيبهم وعزلهم بمقتضى أوامر تصدر رأساً من نظارهم
الذين هم تابعون لهم ولا يخفى عليكم اننا في شغل من المسائل المهمة وقد دعتى الحاجة
إلى ان اذكركم من جملة تلك المسائل بأهمية ترتيب ميزانية الإيرادات والمصروفات
السنوية بطريقة منتظمة وبالترتيب النهائى المختص بالتحصيل الذى هو شديد الارتباط
بالميزانية وبتنظيم حالة المالية المتأخرة المتعلقة بها جميع المنافع المستدعية لحسن عنايتنا
ومعظم هممنا وان على يقين بأنى اعتمد عليكم في حل هذه المسائل وما شاكلها من
الامور المهمة واخبرنكم التامة وحبكم للوطن لا تهملون في شيء يعود على القطر
بالاصلاح الحقيقى الذى هو متمنى الجميع ويجب على كل منا ان يبذل غاية جهده في
تمهيد سبله

تشكيل هيئة النظارة

تعزيز جواب حضرة عطوفتلى رياض باشا عن هذا الامر السامى الخديوى

الذى رفعه للجناب المعظم

مولاي

لقد تفضلتم على بتكليفى بتشكيل نظارة جديدة وإني لأشكر الجناب العالى

السرد
٨٢٩
الدمع

على وثوقه بي ثقة تامة أعلم قدرها وإني لا أشكر أيضاً مولاي حيث تكرم بالاعتماد بسبب إخلاصى للوطن العزيز وادارته وغاية أمانى تحقيق المقاصد الكريمة التى أبدأها سيدى بهذه المناسبة ويلزمنى أن أساعد على قدر إمكاني بالاتحاد فى ذلك مع رفقاى الموافقين على مثل هذه المقاصد لانفاذ الآراء المستدعية للسعادة والتقدم التى جعلتها الحضرة الخديوية أساساً لحكومتها وعدتها أحسن وسيلة للتوصل الى إصلاح حال القطر المصري ولهذا الفكر الصائب بذلت همى فى أداء ما دعت إليه ولا أجل تشكيل النظارة الجديدة أعرض على سدتكم السنوية التوجيهات الآتية للتصديق عليها

عثمان رفقى باشا ناظر الجهادية والبحرية

مصطفى فهمى باشا » الخارجية

علي مبارك باشا » الأشغال

حسين فخري باشا » الحقانية

على ابراهيم باشا » المعارف العمومية

محمود سامى باشا » الاوقاف

فاذا وافق هذا الانتخاب لدى حضرتكم الفخيمة الخديوية فألتبس صدوراًمرها
الكریم بذلك مع تفضلها على بتوليقي نظارة الداخلية إصالة ونظارة المالية موقتاً
كما تفضلت على بتوليقي رئاسة مجلس النظار

وأقدم مزيد الاحترام التام للأعتاب العلية وأتشرف بأن أكون خادم جلالتم
الأمين وتابع سيادتكم الخاضع المطيع م

تحريراً فى ٣ شوال سنة ١٢٩٦ هـ الموافق (٢١ سبتمبر ١٨٧٩ م)

مصطفى رياض

وفى غرة فبراير سنة ١٨٨١ صدر أمر عال لرئاسة مجلس النظار بأحالة أعمال نظارة
الجهادية والبحرية إلى محمود سامى البارودي باشا مع بقاء نظارة ديوان عموم الأوقاف
فى عهده

وفى ١٤ أغسطس سنة ١٨٨١ صدر أمر عال بأسناد نظارتي الجهادية والبحرية إلى
سعادتو داود باشا بدلا من محمود سامى باشا

الثورة العربية

من صفر سنة ١٢٩٨ هـ (يناير سنة ١٨٨١ م) إلى
ذي القعدة سنة ١٢٩٩ هـ (سبتمبر سنة ١٨٨٢ م)

سميت هذه الثورة بالعربية نسبة إلى زعيمها (أحمد عرابي) الذي كان يشغل
وظيفة أمير الأي في الجيش المصري ثم ترقى وكيلاً نظارة الحربية فناظرًا لها
ولم يكن هو أول من أشعل نار الثورة في بادئ الأمر بل أول من أشعلها (الأميرالاي
على فهمي) قومندان الحرس الخديوي (وعبد العال حلمي) من أمراء الآليات
وسبب ظهور عرابي عليهما مقدرة الخطابية عنهما واعتقاد الناس في إخلاصه

أسباب الثورة: نلاحظ أن ناظر الحربية في نظارة رياض باشا هو
عثمان رقي باشا الشركسي الأصل وقد أصدر هذا الناظر قانوناً يقضى بمنع ترقى الجند
الذين تحت السلاح إلى درجات الضباط ثانياً سيخط الضباط المصريين لعدم مساواتهم
بزملائهم من الضباط الأتراك والشراكسة الذين كانوا يشغلون الرتب الكبرى في الجيش
المصري بخلاف الضباط المصريين فقلما يوجد من بينهم من يحمل رتبة عالية لذلك وقع
الضباط المصريين احتجاجاً مضمونه إسقاط ناظر الحربية عثمان رقي باشا من هيئة
النظارة وعمل تحري عن الضباط الذين ترقوا حديثاً بدون كفاءة وكلفوا (أحمد
عرابي وعلى فهمي) بتقديمه إلى رئيس النظر مصطفى رياض باشا فلما قدماه نصحهما
بسحب هذا الاحتجاج وهو مستعد للنظر في مظالم الجيش والعمل على إرضائه وتلبية
مطالبه فلم يقبل ذلك فلما علم الخديوي بالامر تأثر جداً فعقد مجلس النظر
برئاسته في ٢٨ صفر سنة ١٢٩٨ هـ (٣٠ يناير سنة ١٨٨١ م) وقرر إجراء القبض على
(أحمد عرابي وعلى فهمي) ومحاكمتهم أمام مجلس عسكري ثم النظر في مطالب الجيش
وفي أثناء محاكمتهم هجم ضباط الأيها وأخرجوهما بالقوة من أمام المجلس
المنعقد برئاسة ناظر الحربية وذهبوا بهما إلى سراي عابدين طالبين من الخديوي عزل
ناظر الحربية فلما رأى الخديوي خطر الموقف أجاب طلبهم وعين بدله محمود سامي باشا
ناظرًا للحربية وأمر بتشكيل لجنة للنظر في ظلامة الجيش ومساواة الضباط المصريين

بزملائهم الأتراك والشركاء كسرة فسر رجال الجيش من ذلك واتسموا من الخديوي العفو فعفا عنهم وانصرفوا داعين للخديوي مظهرين ولاءهم لسموه وتعلقهم بشخصه الكريم ثم هدأت الحالة قليلاً

عرف الضباط المصريون أن هذا الحل إن هو إلا وقتي وأنه لا بد من الانتقام منهم عند سنوح الفرصة وقد أظهرت لهم دلائل الأحوال ما أكد لهم اعتقادهم إذ رأوا محمود سامي البارودي باشا ناظر الجهادية استبدل بدواود باشا ابن أخى الخديوي وصدرت الأوامر إلى الآليات بالتنقل إلى جهات مختلفة في أنحاء القطر فجمعوا جموعهم بمدافعهم وسار بهم أحمد عرابي في عصر ١٥ شوال سنة ١٢٩٨ هـ (٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م) إلى قصر عابدين حيث تقدم أحمد عرابي إلى الخديوي في الميدان وكان ممتطياً جواده وشاهراً سيفه فقال له الخديوي «رجل وأغد سيفك» ففعل ذلك بكل تواضع وامتنال ثم تقدم إلى الخديوي قائلاً: يا مولاي للامة ثلاثة مطالب قد أتى الجيش إلى هنا للحصول عليها بالنيابة عن الامة ولن ينصرف حتى يحظى بها « وهي :

أولاً — استقالة النظارة وتشكيل غيرها

ثانياً — تشكيل مجلس نيابي للامة (مجلس شورى النواب)

ثالثاً — إبلاغ عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠

وقد ناقش عرابي في هذه المطالب المراقب الانجليزي السير «اوكلند كلفن» بالنيابة عن الخديوي الذي استدعاه لهذا الغرض وبعد أن تداول الخديوي قبل إقالة النظارة فاستقالت في ليلة السبت ١٦ شوال سنة ١٢٩٨ هـ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ م) وأجل إجابة الطلبين إلى بعد عرضها على الباب العالي وأخذ رأيها فيها فقبل الجيش ذلك وانصرف بعد أن دعي للخديوي بالدعوات الطيبة والتمس عرابي من الخديوي الصفح فعفي عنه بعد ذلك استدعي الخديوي دولتو محمد شريف باشا وكلفه بتشكيل النظارة فتردد في بادئ الأمر ثم قبل بعد أن ألح عليه العلماء ورجال الجيش وبعد أن تعهد لدولته رؤساء الحزب العسكري بالامتنال لأوامره والعمل بنصائحه فشكها على هذا الوجه

قائمة
رجال
الحزب

(٧) نظارة محمد شريف باشا الثالثة {أو النظارة التبريقية الثالثة}

في ١٧ شوال سنة ١٢٨١ هـ (١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ م)

تشكيل هيئته النظارة

نحن خديو مصر

بعد اطلاعتنا على الأرادة الخديوية الصادرة بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

قد أمرنا بما هو آت

المادة الاولى — تعيين دولتو شريف باشا ورئيس النظر وناظر الداخلية

المادة الثانية — رئيس مجلس نظارنا مكلف بتشكيل نظارة جديدة

تحريراً بسراي الاسماعيليه في ١٤ سبتمبر سنة ١٢٨١ هـ

« محمد توفيق »

رئيس مجلس النظر

« شريف »

ترجمة أمر كريم

نحن خديو مصر

بناء على ما رفعه لدينا رئيس مجلس نظارنا قد أمر بما هو آت

المادة الاولى — تعيين سعادة مصطفى فهمي باشا ناظراً للخارجية

« حيدر باشا » « للمالية »

« اسماعيل أيوب باشا » « للأشغال »

« محمود سامي باشا » « للجهادية والبحرية »

« محمد زكي باشا » « للمعارف والأوقاف »

« حضرة قدرى بك » « للحقانيه »

المادة الثانية — رئيس مجلس نظارنا مكلف بتنفيذ أمرنا هذا

تحريراً بسراي الاسماعيليه في ١٤ سبتمبر سنة ١٢٨١ هـ

« محمد توفيق »

رئيس مجلس النظر

« شريف »

برنامج النظارة

ترجمة التقرير المرفوع للحضرة الفخيمة الخديوية من دولتلو شريف باشا رئيس مجلس النظار الذى يدرست فيه سياسة نظارته والخطوة التى عزم السير عليها
مولاي

قد تفضلتم على وفوضتم اليّ أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برئاستها فى الحالة الصعبة التى نشأت عما حصل من الحوادث بمصر أخيراً
ولم أقدم فى بادئ الأمر على قبول هذه المسؤولية الجسيمة لاحتمال أن يحدث من الاحوال الحاضرة أمور خطيرة ومكيدة ولكن حيث أن حضرتكم العلية قد استشارت من يوثق به من ذوى المكانة والأحتشام ورأت بالاتحاد معهم أن اشتراكى فى إدارة أمور الحكومة يعود بالنفع على الوطن وأصرّت على تكليفى بذلك فلم يكن لي حق بعد ذلك فى التردد وصرت مستعداً للقيام بادارة عموم مصالح الحكومة باذلا جهدي أولاً فى ازالة ما هو قائم بالحواطر من الاضطراب ومنع وقوع نوازل كالتى أملت بمصر فى هذه الايام

وقد توجهت عنايتكم السنية منذ جلوسكم على مسند الخديوية الجليلة المصرية لتأييد حسن الاقتصاد فى مصروفات الحكومة وتصفية الحالة المالية وبث روح الاستقامة فى المصلح العمومية وادخال ما يناسب من الاصلاحات الخيرية فى ادارة البلاد وقد قاربت تصفية الحالة المالية من الانتهاء وصارت الميزانية تنشر فى كل عام بوجه الانتظام

وحيث أن تفتيش المالية الذى كان عند إحداثه موضعاً للقدح بطرق متنوعة قد ساعد مساعدة قوية على اصلاح أمور المالية وكان لحكومتكم عضداً قوياً لهذين الوجهين دوام بقائه على الهيئة التى تشكل بها بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩

أما مقاصد دولتكم الخيرية الموجهة نحو اصلاح الادارة فلها قد أخذت بالقبول التام وتعلقت بأحجازها الآمال فتى استتببت الامنية واستقرت الثقة العمومية أفرغ الجهد فى تحقيق تلك المقاصد التى وجهت إليها عنايتكم العلية لاثبات نتائجها الخيرية

وأبذل المهمة في تنظيم المجالس المحلية ووضع قوانين متناسقة متقنة النظام صريحة الأحكام وفي تحديد القوى العمومية أعنى القوة المنوطة بوضع القوانين والقوة القضائية المكلفة بالحكم على موجبها والقوة التنفيذية وتعيين خصائص كل قوة منها وحدودها وإجراء الأعمال العمومية النافعة ونشر المعارف واتساع دائرتها في أرجاء القطر فان جميع هذه المواد جدرة بالتفات حكومتكم السنية إليها وحقيقة الاعتناء بها وستستمر الحكومة على النظر والبحث فيما يتعلق بتجديد مدة المحاكم المختلطة مع الاهتمام والسعى التام في تحسين الحالة التي عليها الآن

وقد ازدادت أهمية المسائل المتعلقة بالجمارك نظراً لاتساع نطاق الزراعة والتجارة ولذلك ستوجه حكومتكم السنية إعنتاها ومزيد اهتمامها بإجراء الخبرات اللازمة لعقد معاهدات مع الدول بشأن الجمارك والتجارة

فها هي يا مولاي مهام الأمور التي ستقوم بانجازها الهيئة الجديدة التي كلفت بتشكيلها ورئاستها فاذا وقعت هذه الافكار لديكم موقع الاستحسان وفازت بالقبول التام واستعفتني العناية الخديوية بالمساعدة القوية فاني بمعونة الله وحسن توفيقه أجتهد في إرشاد الوطن الى طريق الفوز والنجاح والتقدم والفلاح وأعيد إليه النظام والراحة والسلام

وغاية رجائي من مولاي أن يتقبل مزيد احترامي واني لدولته خادم مخلص خاضع

« شريف »

ترجمة النطق السامي

الصادر من الحضرة الفخيمة الخديوية الى دولتو شريف باشا رئيس مجلس النظار

عزيزي شريف باشا

إن في قبولكم أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برئاستها حالة كون الوطن محفوفاً بالمصاعب دليلاً قوياً على إخلاصكم وحميتكم الوطنية

واني لم أكلفكم بتحمل أعباء هذه المأمورية الجسيمة إلا لعلمي بغيرتكم ووثوقي بإخلاصكم واقدر سرفي ما رأيته من اشتراك من يوثقهم من ذوي المكانة والاحتشام

مع وجوه البلاد وسائر أهاليها في الإلحاح عليكم بقبول المسند الجليل الذي دعمتكم إليه ثقة العموم بكم

وإني موافق على ما تضمنه تقريركم من مهام الأمور وأرى كثيرون أنه متى عادت الطمأنينة إلى الخواطر تهتم حكومتكم في إجراء الإصلاحات الإدارية والقضائية فان تنظيم المحاكم ووضع القوانين المتناسقة والمتقنة النظام الصريحة الأحكام وتحديد القوي العمومية وتعيين وظائف كل منها وانتظام سيرها والنظر في الأعمال المتعلقة بتجديد مددة المحاكم المختلطة وتوسيع دائرة المعارف ونطاق الاشغال العمومية والزراعة والتجارة وعقد ما يلزم من المعاهدات بشأن الجمارك والتجارة كل هذه من المواد ذات المصلحة العمومية العائدة نفعها على البلاد وإني على الدوام مستعد لمساعدتكم كل المساعدة على نجاحها بصدق نية وإخلاص طوية أما تمام الوفاق بين تفتيش المالية وبين حكومتكم فهو أمر لازم يجب دوامه وتمكينه

وثق يا عزيزي بما لك لدينا من حسن المودة وصفاء المحبة

« محمد توفيق »

ثم أصدر دولتو شريف باشا منشوراً يوجه فيه نظر رجال الإدارة إلى حدود وظائفهم ويحثهم فيه على مراعات واجباتهم بالدقة والعدل نحو الأهالي ولا أهمية هذا المنشور التاريخي العظيم تثبته بنصه :

قد تفصلت على الحضرة الفخيمة الخديوية وفوضت إلى أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برئاستها وأحالت على عهدتي نظارة الداخلية وقد قبلت هذه المأمورية التي دعاني إليها حسن توجهات ولي نعمتنا الخديوي الأفيخم والتماس ورغبة أعيان البلاد ووجوهها وبادرت ببيان ما توجهت إليه مقاصدي من المحافظة على حسن الاقتصاد في مصاريف الحكومة وبث روح الاستقامة في المصالح العمومية وادخال ما أرشدت إليه التجارب واقتضته حالة البلاد من الإصلاحات في إدارة عموم المصالح مع مراعات المناسبات وظروف الأحوال

وسهتتم في ترتيب نظام المحاكم وتنظيمها وتحديد القوي العمومية التي عليها مدار الحكومة أعني القوة الإدارية والقوة القضائية والقوة المنوطة بوضع القوانين

وتعيين وظائف الادارة وحدود المحاكم والمجالس واختصاصاتها ونشر المعارف وبها في أنحاء البلاد وتوسيع نطاق الزراعة والتجارة والاشغال العمومية النافعة فان جميع هذه المواد هي أهم الامور التي تراي لى أنها ذات مصلحة مهمة يجب الاعتناء بها وتقديمها على غيرها فعليكم أن تبذلوا الهمة والغيرة التامة في مساعدتى على انجازها فيما يكون متعلقاً بوظائفكم وداخلا في حدود اختصاصاتكم

وسيوضع قانون تبين فيه حدود جهات الادارة والمحاكم والمجالس ويعين فيه لكل أحد ما له من الحقوق وما عليه من الواجبات لكن أرى من اللازم أن أوضح لحضراتكم الآن بدون انتظار وضع ذلك القانون أهم وظائف الادارة التي أتم مكلفون بها فأقول : إن تلك الوظائف تنحصر في القيام بحسن إدارة المصالح العمومية والاهتمام بتوزيع الضرائب بالعدل والانصاف والاعتناء بتحصيلها وحفظ ووقاية الأهالى والسكان والتحفيز على القناطر والترع والجسور وسائر عمليات الري والاهتمام بالمدارس والمسكاتب والمحلات العمومية والاماكن المعدة للبر والخير واتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لحسن الضبط والربط والنظام العام مع التبصر التام لعدم الميل والأغراض حفظاً لراحة الأنام والتفتيش بغاية الدقة على المصروفات للتحقق من صرف الأموال فى وجوها النافعة والتجري عن كيفية صرفها وهذا كله غير ما لولي الأمر من المزايا والاختصاصات

وأما اختصاصات المحاكم الشرعية والمجالس المدنية العادية فهي التكفل باحقاق الحق وتنفيذ العقود التي تعقد بين أفراد الأهالي بعضهم مع بعض وفصل ما يقع بينهم من المنازعات فى العقود والاتفاقات والحفاظة على مراعات قواعد القانون المتبعة أحكامه فيما بينهم من المعاملات وقطع ما يقع فيها من الخصامات

وبالجملة فكافة الاعمال والاجراءات المتعلقة بالمصلحة العامة هي من خصائص الادارة الملكية والضبطية وما كان منها متعلقاً بالصحة الخاصة فهو من خصائص المجالس والمحاكم

فيجب عليكم من الآن فصاعداً أن تهتموا غاية الاهتمام فى العمل بمقتضى القواعد العمومية الادارية التي قد أوضحتها لكم بوجه الاختصار وأن تجعلوا كافة

إجراء اتكم مبنية عليها وموافقة لها ولا يسوغ لكم مخالفتها وتعديها فمن خالفها فقد تعدى حدود وظائفه وخالف تعليماتى هذه الصريحة

وليس لكم أن تتدخلوا في الوظائف المختصة بالحكام والمجالس وإنما يجب عليكم أن تبذلوا غاية مجهودكم في المحافظة على أنفس الاهالى الذين هم تحت إدارتكم وصيانة أعراضهم ووقاية أموالهم وأملاكهم بالطرق والوسائل التى يجوز لكم القانون اتخاذها وقد وقعت بالأقاليم في هذه الأيام الأخيرة أمور مخلة بالنظام موجبة لسلب الامنية على الأنفس والأموال والأموال بدون أن يجازي مرتكبوها جزاء حقاً لينزجروا به ويعلموا أن الجاني لا مفر له من العقاب فمن الواجب عليكم بذل المهمة في ازالة هذه الامور المخلة ومنع وقوعها مرة أخرى والالتفات الى معاقبة من يقدم على ارتكاب أي جنحة أو جناية فان المحافظة على الامنية العمومية هي أول واجب عليكم

وعند استلامى زمام نظارة الداخلية رأيت بعين الأسف نوع تراخ وفتور في نفوذ سطوة الحكومة في المديريات وفي جهات الادارة الأخرى ولا يخفى على حضراتكم أن نفوذ سطوة الحكومة هو أساس كل حكومة محترمة مهابة فمن المهم حينئذ المبادرة بإزالة هذه الحالة التى اذا امتدت لا بد أن يترتب عليها في أقرب وقت تأثير غير حميد في سائر فروع الادارة

وأعظم واسطة كافلة لتأييد سطوة الحكومة وتمكين نفوذها هو انتخاب المأمورين الذين يتولون إدارة المصالح فيجب عليكم بذل الاهتمام في إحالة مشيخة البلاد مع رغبة الاهالى على الاشخاص المتصفة بالعبء المشهورين بالاستقامة الحائزين الاعتبار في بلادهم وبالنظر لغوتهم أو كثرة زراعتهم أو وفرة تجارتهم بها

ويجب عليكم أيضاً أن تجمعوا أخبار اتكم متوالية مع جهة العموم التى أنتم تابعون لها ومنها تصدر لكم الأوامر والتعليمات المتعلقة بالادارة وأن تحيطوها علماً بالوقائع المهمة التى يستدعي التفاتها وأن تعرضوا عليها كافة المسائل التى يترأى لكم لزوم طلب تعليمات خصوصية عنها

وبإخلاصكم وحسن مساعدتكم لى ومراعاة القواعد السابق إيضاحها يتيسر لى

أن نشتمغل شغلا نافعا بتنظيم جهات الادارة لتحقيق بذلك المقاصد الخيرية التي توجهت اليها العناية الخديوية

القاهرة في ٢ ذي القعدة سنة ١٢٩٨ هـ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ م)
ثم رأى محمد شريف باشا رئيس النظار حسما للنزاع وتطمينا للافكار أن يعبد أحمد عرابي وعلى عبد العال عن القاهرة وأصدر أمرا بنقل الأول مع آلايه إلى رأس الوادي والثاني مع آلايه إلى دمياط بعد ذلك أرسل الباب العالي وفداً من قبله للنظر في الحالة السائدة بمصر فكتب تقريراً يخبره فيه ان الحالة على غاية ما يرام من الهدو والسكينة وفي ٢٦ محرم سنة ١٢٩٩ هـ (١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ م) أصدر الخديوي أمرا بتنصيب محمد سلطان باشا رئيساً لمجلس شوري النواب وتبأليف لجنة لمراجعة قانون المجلس وطلب شريف باشا من هذه اللجنة ألا يكون من اختصاص المجلس التعرض لامر ميزانية الحكومة بحجة ان القائم بهذا الامر هم رجال أعضاء لجنة التصفية فلم توافق اللجنة على ذلك وفي ٤ صفر سنة ١٢٩٩ هـ (٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ م) افتتح الخديوي مجلس شوري النواب باحتفال مهيب حضره قناصل الدول وكبار الأجانب وأعيان البلاد وكان عرابي في ذلك الوقت قد عظمت شوكته جداً وانضم إلى جانبه أعيان البلاد حتى أنه في ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ (يناير سنة ١٨٨٢ م) تعين وكيلا لنظارة الحربية أما ما كان من أمر المجلس فانه تمسك برأى اللجنة في ضرورة مراجعة ميزانية الحكومة فلما رأى شريف باشا ازدياد تمسكهم قدم إلى الخديوي استقالته قبلها في ١٢ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ هـ (٣ فبراير سنة ١٨٨٨ م) واستدعي محمود سامي البارودي باشا وعهد اليه بتشكيل النظارة

(٨) نظارة محمود سامي البارودي باشا أول النظارة السامية {

في ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ هـ (٣ فبراير سنة ١٨٨٢ م)

صورة الأمر السكريم الصادر الى حضرة سعادته محمود سامي البارودي باشا الذي

ينيط به تشكيل نظارة جديدة

حيث دعت الاحوال لانفصال محمد شريف باشا بناء على استعفائه واقتضى الحال

لا انتخاب بدل ممن يكون متأهلاً ولائقاً لمقام الرئاسة ومن المسلم عندي أن سعادتكم أهل لذلك لما اتصفتم به من كمال الدراية وحلية الصدق والاستقامة قد انتخبتم لهذا المقام الخطير وقلدتكم رئاسة النظار فيجب المبادرة بانتخاب هيئة النظار اللازم وجودها معكم وتسميتها والعرض لطرفنا عنها لصدور أمرنا باعتمادها وحيث أن نهاية قصدي وغاية آمالي إنما هو السعي وصرف الجهد لما فيه عمارية وسعادة الوطن وإصلاح أحواله فألمي فيكم القيام بهذه المساعي الحسنة وفقنا الله جميعاً لما فيه الإصلاح والنجاح

أمر كريم

نحن خديو مصر

بعد اطلاعنا على الارادة الخديوية الصادرة بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ قد أمرنا بما هو آت

المادة الأولى — تعيين سعادتلو محمود سامي باشا رئيساً لمجلس النظار وناظرًا للداخلية

المادة الثانية — رئيس مجلس نظارنا مكلف بتشكيل نظارة جديدة صدر بمرأى الاسماعيلية في ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ (٤ فبراير سنة ١٨٨٢) « محمد توفيق »

برنامج النظارة

تقرر دولتلو رئيس النظار محمود سامي باشا المرفوع الى الحضرة الفخيمة الخديوية .ولاي

عهدتم اليّ بتأليف هيئة نظارة جديدة فضلاً وإحساناً من جنابكم السامي ولهذا فاني أعد من واجباتي أن أبدى لحضرتكم الفخيمة هذه المبادئ التي ستكون أساساً لسير إجراآتنا ومركزاً تدور عليه أفكار الهيئة التي فوض اليّ أمر تأليفها فأقول تعاقبت في هذا القطر المصري من بضع سنين حوادث شغلت بألوانها المتنوعة أفكار أهالي الحكومات الأجنبية وأبناء الديار المصرية وهذه الحوادث على اختلافها ينظر العقل اليها من جهتين أولاهما واجباتنا المالية وثانيها إصلاحاتنا الداخلية فمن

الجهة الأولى قد صدرت أوامر عديدة لتنظيم ديون الحكومة على وجه قطعي وتم أمر ذلك بقانون التصفية الصادر في ١٩ يولييه سنة ١٨٨٠ واكتسبت تلك الأوامر بعد صدورهما هيئة اتفاقات دولية وقد اعتمدت حكومة حضرتكم العلية كل ذلك الى الآن وعلى ذلك فان الهيئة الحاضرة ستبذل جهدها في تنفيذ مقتضى تلك الأوامر بكمال الدقة وبتمام الاعتناء

انتهت مسألة الديون السائرة بالنسبة لدوي الحقوق وهم الفريق الأكثر الذين اعترف بحقوقهم لغاية الآن بمقتضى ما صدر من الجهات المختصة بنظر تلك الحقوق وفي العزيمة أن يستمر السير في ذلك بغاية الجهد إلى النهاية وأما الديون المنتظمة ومن جملتها ما يختص ببعض المصالح المعينة مثل الدائرة ومصلحة الاراضي الأميرية التي خصصت لتأمين سلفة سنة ١٨٧٨ فتأدية أقساط هذه الديون جارية على وجه الانتظام والاصول التي تقررت لحفظ ذلك على وجه الكمال وحسن سير الأعمال على الدوام كالمراقبة العمومية وقومسيون صندوق الدين العمومي وتفتيش الدائرة وقومسيون الدومين كلها واجبة التأييد من طرف الحكومة بكمال الضبط والدقة وهذه الأصول المقررة لا يتطرق إليها أدنى خلل في المستقبل إن شاء الله بل ان هذه الهيئة التي أمرت بتأليفها تقدم الى عظمتكم أنها تساعد على تثبيت تلك الأصول ورسوخها كل المساعدة وان هذه الهيئة ستعتبر كمال التوفيق بين المصالح العمومية هو الركن الأعظم لحسن سير الأعمال وفي أملها أن ادارة مصالح القطر المصري على هذا الوجه تعود على البلاد بأعظم الفوائد ومن الجهة الثانية تحقق لجنابكم السامي ضرورة إجراء الإصلاحات الداخلية وتأكد لجلالتكم أن حصول ذلك على وجه الكمال ونمط الحكمة إنما يكون بتأسيس مجلس النواب فصدرت أوامركم العلية بانعقاده والهيئة الجديدة تشترك مع حضرتكم الفخيمة في هذا الفكر ومن مقصدها الاعتناء بتنظيم المحاكم القضائية وإصلاح الأحوال الادارية وتحسين حالة التعليم والترتية وبذل الجهود في نشر المعارف العمومية على وجه يضمن تقدم البلاد في الهيئة المدنية وتسهيل الطرق لنمو الزراعة وتوسيع دائرة التجارة والصناعة وغير ذلك مما يعود على البلاد بالنفع العام وهذا كله يستدعي عناية تامة إلا أنه يلزم قبل كل شيء

أن يكون لمجلس النواب حدود وحقوق تمكنه من تقديم المساعدات التي تأملها الحكومة ونجعله مكاناً لتحقيق آمال أهالي القطر عموماً فأول عمل تراه هذه الهيئة واجب التقديم أن تقرر لمجلس النواب قانونه الأساسي على أن يكون هذا القانون كافلاً باحترام العهود والمواثيق الدولية والمشارطات الشخصية (الكنترانات) ورعاية جميع الحقوق والواجبات مانعاً كل المنع من مس كل شرط يتعلق بالدين وتسديداته وأن يجعل لمجلس النواب حق مسؤولية النظار بوجه الحكومة والاعتدال وحق تقييح القوانين وهذا القانون على هذه الشروط يكون مؤيداً لمنافع العموم ولا يكون موجباً لأذي اضطراب

فهذه يا مولاي هي مبادئ الهيئة الجديدة التي صدر الى أمركم السامي بتشكيلها وتلك المبادئ هي منتهى آمال أهل الديار المصرية وأبلى وثوقاً تاماً بأن الدول العظمى التي لم تزل مساعداً تهود على مصر بالفوائد الجليلة تساعدنا على ذلك خصوصاً دولتنا العلية التي تحقق مساعدتها لنا على القيام بحفظ ما خولتنا من الحقوق والامتيازات المقدسة كما أنني أعتقد كمال الاعتقاد أن سلطة حكومتكم يا مولاي ستكون موجهة لحفظ حقوق الأفراد عموماً وتوطيد اراحة والاطمئنان وتمهيد مقدمات النجاح والترقي

وأن عظمتكم من يوم استلامكم لزام الحكومة المصرية قد وعدتم مصر بافتتاح عصر جديد للتقدم وأتينا على قدم الاستعداد لمساعدة مقاصدكم السامية على تحقيق ذلك الوعد فقصد حضر تكم الفخيمة يا مولاي هو المقصد الذي كنا نبغيه وكما أن لنا كل الثقة في عظمتكم فلنا كمال الاعتماد في المستقبل على الله وحسن توجهاتكم فاذا تفضلتم بالتصديق على هذه المبادئ فملتمس من كرمكم أن توقعوا على الأوامر التي تتألف بمقتضاها هيئة النظار واني لكم الخادم الخاضع والمحسوب المتواضع م « محمود سامي »

خطاب الجناب الخديو المعظم

عززي محمود سامي باشا

إن في قبولكم تأليف هيئة نظارة جديدة مع ما في ذلك من عظم الاهمية

دليلاً قوياً على حسن إخلاصكم وشدة غيرتكم الوطنية وإنى لم أكفكم باحتمال
أعباء هذا المسند العظيم إلا لعلمي بحميتكم ووثوقي بإخلاصكم التام المؤيد بما
أدّيتكم من الخدمات الصادقة فيما تقلبتم فيه من المصالح المتنوعة وإنني موافق
على ما احتواه تقريركم عن المبادئ المهمة التي هي أساس للعديل ورابطة للنظام
وكافلة باستقرار الأمن وشموله جميع سكان الديار المصرية وأرى مثل ما رأيتم
أن من الضروري أن تهتم حكومتى بأجراء الإصلاحات القضائية والادارية وتأسيس
قانون مجلس النواب على النحو المبين في تقريركم وتوسيع دائرة المعارف العمومية
والزراعة والتجارة والصناعة وإنني مستعد على الدوام لمساعدتكم كل المساعدة على
تنجيز جميع ذلك بصدق النية وإخلاص الطوية ونسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعاً
لما فيه خير البلاد وراحة العباد م

« محمد توفيق »

أمر كريم

نحن خديو مصر

بناء على ما رفعه اليما رئيس مجلس نظارنا أمرنا بما هو آت
المادة الاولى — تعيين سعادتلومصطفى فهمي باشا ناظراً للخارجية والحقانية
« عزتلو أحمد عرابي بك » « للجهاد والبحرية
« سعادتلو على صادق باشا » « للمالية
« عزتلو محمود فهمي بك » « للاشغال العمومية
« سعادتلو عبدالله فكري باشا » « للمعارف العمومية
« حسن شريعي باشا » « للاوقاف

المادة الثانية — رئيس مجلس نظارنا مكلف بتنفيذ أمرنا هذا م
صدر بمرأى الاسماعيليه فى ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ (٤ فبراير سنة ١٨٨٢)
« محمد توفيق »

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
« محمود سامى »

١٢٩٥

العام

قد أحسنوا وجهنا رتبة أميرلواء الى كل من سعادة ناظر الجهادية أحمد عرابي بك وسعادة ناظر الأشغال العمومية محمود فهمي بك وأصدرنا أوامراً لهما بذلك من
نظارة الداخلية في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ (١٥ مارس سنة ١٨٨٢)

ثم أصدر رئيس مجلس النظار منشوراً إلى الأمة المصرية يوضح لها فيها سياسته وما اعتزم السير عليه في أعمال نظارته ويوجه فيه أيضاً نظر مأموري الإدارة إلى مراعاة الضبط وحفظ النظام العام مع الاعتناء الزائد بأعمال مأمورياتهم والسير فيها بدون غرض ولا ميل ومراعاة ما يوجب راحة الأهالي وحفظ السكان من وقوع أدنى أمر يخل بالراحة وبما أن هذا المنشور يكاد يكون مطابقاً في معناه للتقرير الذي رفعه لاجناب الخديو لذلك نكتفي بما لحصناه منه خيفة التكرار

شكل محمود سامي البارودي باشا النظارة بناء عن رغبة أعضاء مجلس شوري النواب وأسند نظارة الحربية إلى أحمد عرابي فازداد بذلك نفوذ الحزب العسكري حتى أصبح قابضاً على زمام البلاد فكان أول عمل شرعت فيه هذه النظارة هي أنها زادت عدد رجال الجيش وأعلت رواتبهم وورقت كثيراً منهم بدون جدارة واستحقاق وبدون أن تراعي أحوال الميزانية وما يصيبها من العجز وكان الخديو غير راض عن مثل هذه الأعمال وفي الوقت نفسه كان سخط الدول الأوروبية يزداد شيئاً فشيئاً حتى أن المعتمد البريطاني أرسل احتجاجاً لدولته أخبرها فيه أن عمل المراقبة الثنائية أضجى إسمياً ولما رأنا إنجلترا وفرنسا أن الحالة بمصر لا يحسن السكوت عليها عرضنا المسألة على باقي الدول الأوروبية وعجلاً برسال أسطول من قبلهما إلى الاسكندرية تطميناً لرعايا الدول وارهاباً للثأرين وكان قبل ذلك قدما بالاتحاد عن طريق معتمديهما بمصر مذكرة رسمية إلى الخديوي فخاها أن الحكومة الانجليزية والحكومة الفرنسية مستعدتان لمساعدته للتغلب على هذه المصاعب والارتباكات القائمة في البلاد فقابلها الخديوي بشكر وامتنان

وفي ٧ رجب سنة ١٢٩٩ هـ (٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ م) قدم معتمدا إنجلترا وفرنسا مذكرة أخرى إلى رئيس النظار طلباً فيها استقالته من النظارة وابعاد عرابي باشا

عن القطر المصرى مؤقتاً مع حفظ راتبه وألقابه وأن يقيم عبد العال وعلى فهمى فى الارياض وأن يكون لهما أيضاً رواتبهما وأوسمتهما وعند وصول هذه المذكرة الى رئيس النظار التأم المجلس برئاسة وتم الرأى على أن تقدم النظارة استقالتها الى الخديوى مع رفقا بخطاب الى معتمدى انجلترا وفرنسا بالرد على مذكريتهما وهذه صورة كل من الاستقالة والخطاب المرفوق

القاهرة فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

إن جنابكم العالى قد بلغنا عند وصول الدوتيمين الانكليزية والفرنساوية بأنكم حررتم الى الاستانة بطلب التعليمات ولما كننا منتظرين ورود جواب من الباب العالى واذا بقنصلي فرنسا وبريطانيا الكبرى قدما لحضرة رئيس مجلس نظاركم لانتهاجتاربخ ٢٥ مايو وبناء على أوامر جنابكم العالى اجتمعنا والتأم مجلسنا وقرر تحرير هذا الجواب المرفوق مع هذا وعند ما توجهنا الى جنابكم العالى لاستشارتكم أخبرونا بأنكم قبلتم لائحة وكيلى فرنسا وبريطانيا العظمى وهذا القبول مبين لما أجمع عليه رأى كل النظار اجماعاً كلياً فان قبول تداخل الدول الأجنبية فى هذه القضية يمس بحقوق الحضرة السلطانية وبناء على ذلك نتشرف بأن نقدم لجنابكم استعفاءنا جميعاً ونحن لجنابكم العبيد المطيعون م

الامضاءات : محمود سامى . مصطفى فهمى . احمد عرابى . محمود فهمى .
عبد الله فكرى . حسن شريعى . على صادق

صورة الجواب المرفوق الذى أرسل الى معتمدى انجلترا وفرنسا بالقطر المصرى

القاهرة فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

يتشرف ناظر خارجية الجناب الخديوى بأن يعرض ما يأتى جواباً على اللائحة التى قدمها قنصلا - جنرال فرنسا وبريطانيا العظمى فى ٢٥ مايو لرئيس مجلس النظار فيقول ان سعادة سلطان باشا صرح أمس أمام النظار حين انعقاد مجلسهم بأن أعاد على رئيس مجلس النظار ذكر محادثة جرت بينه وبين قنصل جنرال فرنسا وأنه لم يبدأ بذكر مقترحات أو إشارات لا يعنيه أن يقدمها ولا يبيدها باسمه الشخصى ولا بصفة كونه رئيس مجلس النواب فان هذا المجلس هو غير ملتئم الآن أما الطلبات المدونة

في اللامحة التي قدمها قنصلا انجلترا وفرنسا تتعلق بمسائل داخلية تختص بالأُمور الادارية التي اعترفت الدول الكبرى دائماً بأن حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية ولا يمكن لحكومة الجنب الخديو أن توج في باب المناظرات والمباحثات في هذه القضايا بدون التعدى على الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التي حددت مقام مصر الخصوصي وبدون نقض القوانين الشورية التي تأسست عليها حالة هذه البلاد التي هي أعظم كفالة تسكفل ببقاء الحال على ما هي عليه نعم إن حكومة الجنب الخديو تعد نفسها سعيدة باتباع المشاورات الحسنة التي يشير بها وكلاء فرنسا وبريطانيا العظمى ولكنها تتأسف على عدم إمكانها في هذه الحالة الحاضرة أن تبادر كعادتها بتلبية المطالب المذكورة في اللامحة المتقدمة وإذا كانت ترى حكومتا فرنسا وانجلترا أن هذه المسألة الموضحة في لامحة وكيلهما السياسيين في القاهرة لا تمس الادارة الداخلية ولكنها تختص بالسياسة العمومية وجب أن تعرض هذه المسألة على الدول العظمى التي جعلت مصر تحت سيادتها أعنى بريطانيا وكلمة

قبل الخديوى استعفاء النظارة فكانت الوفود من الأعيان والعلماء وغيرهم تذهب إلى السراي الخديوية رجوعاً إلى منصبه وهذا دليل على علو نفوذ عرابي في ذلك الوقت ومقدار محبة الأهل له فقبل الخديوى بعد تردد طلبهم وأرسل إلى عرابي باشا إرادة سنية بتاريخ ١١ رجب سنة ١٢٩٩ هـ (٢٨ مايو سنة ١٨٨٢ م) بإعادة نظارة الجهادية والبحرية إلى عهده وهذه صورتها

« ولو أنكم استعفيتم ضمن هيئة النظارة التي استعفت ولكن مراعاة لحفظ الراحة والامنية استصوبنا بقاءكم على نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمراً بهذا لكي تعلموه وتبادروا بأجراء ما فيه انتظام أحوال العسكرية بالطريقة الكافلة لحفظ الامنية العمومية على الوجه المرغوب كما هو مقتضى إرادتنا »

أما ما كان من أمر الباب العالي فإنه أرسل احتجاجاً لكل من انجلترا وفرنسا على إرسال أسطوليهما إلى الاسكندرية وعلى بقاءهما على شواطئها وأعلمهما أنه هو صاحب السيادة على البلاد المصرية ومن حقه وحده النظر في حالتها ثم أرسل

المشير مصطفى درويش باشا ليطلعه على مجرى الأحوال بمصر فكتب تقريراً يخاطر فيه الباب العالي أن الحالة في هدو وسكينة وأن الجند والضباط على أتم ولاء وأحسن نظام وطلب لهم نظير ذلك الانعامات على مائتي منهم ومنها الوسام المجيدي من الطبقة الاولى لعراقي باشا ولكن هذا كان خلاف الواقع فان النفوذ العسكري كان لا يزال قابضاً على زمام الحكم في البلاد والحالة العمومية زداد صعوبة وارتباكاً والاروبيين في خوف ووجل واستمرت الحالة على ذلك حتى وقعت تلك الحادثة المنكودة الطالع المعروفة بحادثة الأحد ومضمونها أنه في يوم الأحد الموافق ٢٤ رجب سنة ١٢٩٩ هـ (١١ يونيو سنة ١٨٨٢ م) إستأجر رجل ملطي حماراً من أحد الحمارين وبعد أن قضى به غرضه امتنع عن إعطاء الحمار الأجرة الكافية فتشاجرا سوياً وكان الماطي سكراناً فظعن الحمار بسكين فانتصر لكل منهما أبناء ملتة وتضاعف الخطب وصار الاروبيون يطلقون النار من نوافذهم على الوطنيين وتداركت الحكومة الامر فنشقت شمل المتجمهرين وقبضت على كثيرين منهم فهدأت الحالة في يومها وأما الخديوي فقد كان في ذلك الوقت في الاسكندرية لتمضية فصل الصيف كالعتاد فلما رأى أن البلاد في خطر وأنه من الصعب السير بها بدون أن تكون على رأس حكومتها نظارة مسؤولة لذلك استدعى إسماعيل راغب باشا وعهد اليه بتشكيل النظارة

{ (٩) نظارة إسماعيل راغب باشا أو النظارة الراغبية }

٣ شعبان سنة ١٢٩٩ هـ (٢٠ يونيو سنة ١٨٨٢ م)^{١٧}

الارادة السنية الصادرة بالتلغراف إلى ديوان الداخلية وباقي دواوين الحكومة حيث أن الحالة الحاضرة تستدعي وجود هيئة يعتمد عليها في مباشرة أشغال ومصالح الحكومة انتخاباً وعيناً سعادة إسماعيل راغب باشا رئيساً لمجلس النظر وأمرنا بتشكيل وانتخاب هيئة يعتمد عليها والعرض عنها اطرفنا لصدور أمرنا باعتمادها فيكون في علمكم إحالة مقام الرئاسة لعهددة الباشا المشار اليه وكونوا جميعاً يدأ واحدة في المساعدة والمعاونة وصرف الاقتدار والامكان لما فيه انتظام الادارة

وحسن سير الأعمال واستتباب الامن والراحة بأطراف وأكناف البلاد نسأل الله
التوفيق والاصلاح م

فلما وردت هذه الارادة السنية المعلنة بحالة مقام رئاسة النظار الى سعادة راغب باشا
واستلمها أحمد عرابي باشا ناظر الجهادية في ذلك الوقت بادر بارسال هذه البرقية
إلى الحضرة الفخيمة الخديوية بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٣

مولاي

تشرفت بالارادة السنية الواردة إلى من سموكم بطريق التلغراف ناطقة بتفويض
رئاسة نظار حكومتكم الى سعادة اسماعيل راغب باشا نظراً لما تقتضي به الأحوال
الحاضرة من احتياج الحكومة إلى هيئة نظار يعتمد عليها في مباشرة أشغال الحكومة
في تلك الأحوال وقد توجه إلينا الأمر من سموكم في تلك الارادة بأن نكون
معه يداً واحدة في المساعدة والمعاونة على تحسين الأحوال بقدر ما في الامكان
والاستطاعة وإنني بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن جميع ضباط العسكرية نبدي
لعظمتكم ارتياحنا لهذا التعيين رجاء أن يؤدي إلى الغاية المقصودة منه فقد اشتهر
سعادة الباشا المشار إليه بالدراية والدربة في أعمال الحكومة لما تقلب في الوظائف
المهمة زمناً طويلاً واشتهر أيضاً بالأمانة والاستقامة وحيث أن أوامر الحكومة
إنما تصدر لمصالح البلاد ورفاهيتها وتمتعها بالراحة الكاملة فنحن مستعدون لتنفيذ
تلك الأوامر ونؤدى واجباتنا في ذلك بكل ما في الوسع والطاقة ونسأل الله
حسن التوفيق م

تشكيل هيئة النظارة

تعيين حضرة عطوف قتلو اسماعيل راغب باشا رئيساً لمجلس النظار وناظراً للخارجية

» » سعادتلو أحمد رشيد باشا ناظراً للداخلية

» » » أحمد عرابي باشا » للجهادية والبحرية

» » » على إبراهيم باشا » للحقانية

» » » محمود الفلكي باشا » للاشغال العمومية

وتعين حضرة سعاد تلو سليمان أباطه باشا ناظر المعارف العمومية
 » » حسن شريعي باشا » الأوقاف
 » عز تلو عبد الرحمن رشدي بك » للمالية

برنامج النظارة

صورة ما أصدره عطوف تلو رئيس مجلس النظار راغب باشا إلى الامة المصرية الكريمة في علم الجميع أني في عنقوان شباني تشرفت بخدمة الحكومة المصرية في عصر ساكن الجنان محمد علي الكبير محيي هذه الديار ومؤسس بنيان المدن فيها ولم أزل أتعلم في مصالحها المتنوعة إلى أن أخذت منذ ثلاث سنين راحة الجسم والبال من أتعاب الأشغال فلما دعاني في هذه المرة خديوننا المفخم إلى القيام بخدمة الوطن ورأيت الديار في إرتباك داخلا وخارجاً والأخطار محيطة بها من كل جانب حملتني الغيرة الوطنية على المبادرة إلى بذل ما في وسعي في أداء ما يجب على فليمتة مرجحاً عناء الجسم على راحتة رجاء أن أنفع وطني في مثل هذه الحالة الصعبة واستلمت رئاسة النظار مع من اخترتهم رفقاء من خيار المصريين قالآن أحببت أن أعلن مقاصدي للجميع كي تعلم وجهة منهجي وقبلة سيري

أولاً — إن أول واجب على إطاعة خديوننا المعظم أيده الله الباذل وسمعه في طاعة مولانا الاعظم أمير المؤمنين نصره الله أمام جماعة المسلمين والقائم بنصرة الحق والدين خليفة له اليد المؤيدة في قمع الفساد بالبطش الشديد وله المآثر العالية في جمع المؤمنين على إعلاء كلمة التوحيد الواجب إطاعته بنص (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) وخديوننا هو الوكيل المفوض في الديار المصرية من طرف مولانا السلطان فأطاعته إطاعة له كما أن عصيانه عصيان له

ثانياً — السعي في نزع الغل والمنافرة من قلوب المصريين بأنواعهم وتجهيد المؤاخاة والتواد بينهم بحيث لا يخطر ببال أحد من قاطني هذه الديار من أجناس الناس اختلاف ولا تباين ولو اختلفت الجنسية والديانة لانهم جمعهم وطن واحد فكافة السكان إخوان وبأئلافهم تعلو كلمة الوطن وباختلافهم

تحل المصائب والأحزن فالواجب عليهم ترك البغض والمنافرة وتأسيس الاخوة والتحابب والاشتراك في الأعمال الصالحة للوطن ومجانبة الاغراض والغايات النائية فبذلك يمكن الحصول على عمارة الوطن وبدونه لا ييسر الوصول الى القصد الحسن والتفرق أحزاباً لا ينتج الا فساداً وخراباً

ثالثاً — من أعظم الواجبات علينا جميعاً احترام المستأمنين من الأجانب وصيانة أرواحهم وأموالهم على اختلاف أديانهم وملهم لان الشرع الشريف يأمرنا بحسن المعاملة مع المعاهدين بنص (وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولاً) وقد ورد في صحيح البخاري الشريف (إن من قتل معاهد لم يرح راحة الجنة) كما أن الاشتراك والائتلاف بين الأهالي والأجانب هو السبب الأعظم لاتساع نطاق التجارة والثروة ودائرة السعادة والعمران ولا شك أنا نجد في هذه البقية الصالحة خديونا الأنتم أمراً ونصيراً والعلماء ومجلس النواب والأعيان وكافة الأهالي معينين كبيراً وصغيراً كما نجد الجيش الذي هو القوة التنفيذية في الاجراءات المقضية متحداً ومطيعاً وظهيراً فلا يبقى علينا الا بذل المساعي المشتركة في خدمة الوطن السعيد وتنوير عقول الأهالي وأرشادهم الى ما ينفعهم بنشر العلوم والمعارف وليس لي ولرفقائي الكرام غاية غير ذلك ومن حاد عن هذا المنهج القويم فليس لي رفيق فنسأل الله تعالى دوام التوفيق

تشكلت نظارة راغب باشا والاضطراب محذقة بالبلاد والأسطول الانجليزي الفرنسي مرابطاً على شواطئ الاسكندرية والأحوال الداخلية في اضطراب وهياج والنفوذ العسكري شاملاً لكل شيء في البلاد ومتحكماً فيها حتى أنه أخذ يجمع الحيوش ويعد العدة فزاد بذلك خوف الاوربيين وتأهبوا للدفاع عن أنفسهم عند الحاجة لذلك عتقد بالاستانة مؤتمراً من الدول الاوربية في ٦ شعبان سنة ١٢٩٩هـ (٢٣ يونيه سنة ١٨٨٢م) وامتنع الباب العالي عن إرسال مندوب من قبله محتجاً بالحجة السالفة وكانت نتيجة أعمال هذا المؤتمر أن كلف الباب العالي بأن يرسل جيشاً الى مصر لتثبيت عرش الخديوي فتأخر عن إرسال القوة وكانت الحالة بمصر تزداد سوءاً ولا سيما بعد وصول العمارة الانجليزية الفرنسية الى شواطئ الاسكندرية وكان عراقي مشتغلاً بتحصين قلاع الثغر

فلما علم بذلك قائد الاسطول الانجليزي الأميرال « سيمور » طلب من عرابي أن يكف عن هذا العمل وأن يُسلم اليه القلاع في مدة أربعة وعشرين ساعة وإلا يضرب قلاع المدينة وأرسل بلاغاً إلى قناصل الدول بالاسكندرية بخطرها بذلك وانتهى الميعاد المحدد ولم يقبل عرابي باشا تسليم القلاع وفي صباح ٢٢ شعبان (١١ يوليه) أطلق الاسطول الانجليزي وحده مدافعه على قلاع الثغر (لأن فرنسا رفضت تحمل مسؤولية هذا العمل) فدكها دكاً فتراجعت الحامية المصرية بعد أن أشعلت النار بالثغر بدون علم عرابي باشا وفي ٢٤ شعبان (١٣ يوليه) احتلت الجنود الانجليزية مدينة الاسكندرية ورجعت إليها سكانها بعد أن أمنهم الانجليز

بعد ذلك عسكر عرابي باشا بجيشه بجهة كفر الدوار وعمل استحكامات منيعة هناك فلما رأى الانجليز حصانة مركزه أداروا وجه أسطولهم شطرقناة السويس فهم عرابي باشا بردهما ولكن « دلسبس » مهندس القناة أرجعه عن هذا العمل ووعدته بأن يمنع بحق حياد قناة السويس من مرور الاسطول البريطاني منه ولكن بالرغم من ذلك مر الأسطول من القناة فاضطر عرابي وجيشه البالغ ٢٧٠٠٠ لمنازلة جيش الانجليز البالغ ١٧٤٠٠ بجهة التل الكبير ونشبت الموقعة في فجر ٢٩ شوال (١٣ سبتمبر) ولم تستغرق أكثر من عشرين دقيقة وانتهت بانتصار الانجليز عندئذ تقهر عرابي إلى القاهرة وكابد صعوبات في رد جيشه المنصرم وعزم على مقاومة الانجليز عند طريق القاهرة ولكن الناس خذلة فدخلت الانجليز القاهرة وتسلمتها بدون مقاومة وكان ذلك في ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ هـ (١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م) ثم سلم عرابي باشا نفسه للانجليز وقبض على زعماء الثورة وأودعوا السجن وبذلك ابتدئ الاحتلال الانجليزي للقطر المصري

وكان غرض انجليز من هذا الاحتلال هو تثبيت عرش الحديو واتحاد نار الثورة العرابية وتطمين الرعايا الأجانب وكان لا بد لها أن تعود من حيث أتت وأن تخلي البلاد لأهلها بعد أن انتهت من الغرض الذي من أجله حضرت ولا سيما وقد صرحت مراراً وتكراراً على لسان ملكتها فيكتوريا وكبار ساستها من منذ أن وطأ جيشها أرض مصر « أنها لا تود البقاء بمصر طويلاً وأن موعد الجلاء قريب » ولكن الأيام أظهرت غير ذلك فله في خلقه شؤون !

(١٠) نظارة محمد شريف باشا الرابعة أو {النظارة الشريفة الرابعة}

في ١٢ شوال سنة ١٢٩٩ هـ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ م)

كان على مصر بعد أن أخذت نار الثورة أن تعمل على إصلاح ما أفسدته هذه الثورة وأن تنظر في تحسين شؤونها وترقية أحوالها ولم يكن ليصلح للقيام بهذا العمل الجليل إلا بطل زمانه وفريد عصره ذو الفكر الصائب والعقل الراجح الوطني الغيور السيد محمد شريف باشا لذلك استدعاه الخديوي وعهد إليه بتشكيل النظارة فشكها على هذا الوجه :

دولتو	محمد شريف باشا	رئيساً للنظار وناظراً للخارجية
»	مصطفى رياض باشا	» للداخلية
سعادتو	عمر لطفي باشا	» للجهادية والبحرية
»	على حيدر باشا	» للمالية
»	على مبارك باشا	» للنافعة (الاشغال العمومية)
»	أحمد خيرى باشا	» للمعارف العمومية
»	حسين نخري باشا	» للحقانية
»	محمد زكى باشا	» للأوقاف

شرعت هذه النظارة في معالجة أحوال هذه البلاد بالهمة المعروفة عن أعضائها وقد صادف في أثناء حكمها حضور اللورد «دوفرين» الذى اتدبته الحكومة الانجليزية من الاستانة لمساعدة الحكومة المصرية وابداء ما يراه من المشورة والنصح لها فعمل معها بهمة وإخلاص وحكمة نسجلها له بالامتنان

كانت السجون مملوءة بزعماء الثورة ورجالها فاستصدرت النظارة أمراً من الخديوي بالعفو عن جميع الضباط الذين تقل رتبهم عن البكباشى مع تجريدهم من رتبهم وحرمانهم من معاشهم كما انها استبدلت حكم الاعدام الذى حكم به المجلس العسكري على زعماء الثورة (عرابى . ومحمود سامى . وعبد العال . وطلبه . وعلى فهمى) بتهمة ثورتهم على الحكومة بالنفى المؤبد في جزيرة سيلان (بالهند)

ثم ألغت المراقبة الثنائية فاستصدرت أمراً عالياً بذلك في ٩ ربيع الأول سنة ١٣٠٠ هـ (١٨ يناير سنة ١٨٨٣ م) وعُين المراقب الإنجليزي مستشاراً مالياً للحكومة المصرية ثم عملت على إنشاء جيش مصري جديد بدل جيش عرابي المنحل فأدخلت كثيراً من الضباط الإنكليز في الجيش المصري كما أنها عهدت بتنظيمه إلى القائد الإنجليزي «السير ورد» فعينه سرداراً للجيش المصري ومن وقتها أصبح السردار الإنجليزي ثم عيّنت باصلاح البوليس فعهدت بأمر تنظيمه إلى «الجنرال بيكر» فألحق إدارتها بنظارة الداخلية كما أنها نظمت كثيراً من الشؤون الإدارية في مصالح الحكومة وأعادت فتح مجلس شوري النواب ثم نظرت في أحوال الأهالي ففرجت كثيراً من كروبهم وخففت كثيراً من الضرائب وأبطلت الضرائب الشخصية وألغت أعمال السخرة فتحسنت حال الفلاح وزادت ثروته وفي عهد ما قامت فتنة المهدي بالسودان ففشبت يده وبين الجيش المصري عدة مواقع سندها كرها بالتفصيل فيما بعد

السودان

قبل أن نذكر الحروب التي قامت بين المهدي والحكومة المصرية يجمل بنا في هذا المقام أن نسرد الأدوار التي مرت على السودان من منذ أن افتتحه المغفور له محمد علي باشا إلى أن أعاد فتحه الجيش المصري الإنجليزي و أبرمت اتفاقية السودان بين الحكومة المصرية والحكومة الانجليزية في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ م لا يخفى أن نهر النيل يجري من بحيرة فيكتوريا نيازاً إلى البحر الأبيض المتوسط (الاسكندرية) وضاف هذا المجرى تسمى وادي النيل (أى مصر والسودان) إذن فمصر والسودان عبارة عن بقعة طبيعية لا يمكن فصلهما عن بعضهما والسودان لمصر بمنزلة الروح من الجسد فكما أنه إذا انفصلت الروح همد الجسد كذلك إذا انفصل السودان أصبحت مصر (جنة الله في أرضه) فقلاء جرداء لأن من يتحكم في السودان معناه التحكم في مياه النيل من عند منبعه فإذا انحبست المياه (التي تأتي من السودان) عن مصرمات سكانها وأرضها عطشاً

أدرك المغفور له محمد علي باشا هذه النظرية فجهز جيشاً في شوال سنة ١٢٣٥ هـ (يوليه سنة ١٨٢٠ م) من ثلاثة آلاف راجل وألف وخمسمائة فارس وانضم اليه خمسمائة من عرب العباددة وبهذا الجيش وصل إلى الأبيض في إقليم كردفان حيث أصبحت آخر حدود مصر قتم له بذلك الاستيلاء على السودان غير أنه لم يأسس فيه حكومة عادلة وكان ذلك راجع إلى صعوبة المواصلات وانشغاله بأمر تنظيم مصر وفي الحروب التي نشبت بينه وبين الباب العالي (مما ذكرناه في غير هذا المكان) وانتهت بأن منحه الباب العالي ولايات «النوبة ودارفور وكردفان وسنار» مدة حياته بموجب هذا فرمان الفرمان الشاهاني الممنوح الى المغفور له محمد علي باشا بتوليته على السودان

في ٢١ ذي الحجة سنة ١٢٥٦ هـ (١٣ فبراير سنة ١٨٤١ م)

إن سدتنا الملوكية كما توضح في فرماننا السلطاني السابق (وقد ذكرناه عند الكلام على أعمال المغفور له محمد علي باشا) قد ثبتتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة وقد قلدتك فضلاً على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولكن بغير حق التوارث فبقوة الاختبار والحكمة التي امتازت بها تقومون بإدارة هاته المقاطعات وترتيب شؤونها بما يوافق عدالتنا وتوفير الأسباب الآيلة لسعادة الأهلين ورسولون في كل سنة قائمة الى بابنا العالي حاوية بيان الإيرادات السنوية جميعها وحيث أنه يحدث من وقت لآخر أن تهجم الجنود على قرى المقاطعات المذكورة فيأسرون القتيات من ذكور وأناث ويبقونهم في قبضة يدهم لقاء رواتبهم وحيث أن هذه الأمور مما تقضي معها الحال ليس فقط لانقراض أهالي تلك البلاد وخرابها بل إنها أمور مخالفة للشريعة الحققة المقدسة وكلا هاتين الحالتين ليست أقل فظاعة من أمر آخر كثير الوقوع وهو تشويه الرجال ليقوموا بخفر الحريم ذلك مما لا ينطبق على إرادتنا السنية مع مناقضته كل المناقضة لمبادئ العدل والانسانية المنتشرة من يوم جلوسنا المائوس على عرش السلطنة العلية فعليكم مداركة هذه الأمور بما ينبغي من لاغتناء لمنع حدوثها في المستقبل

بقيت سلطة الحكومة المصرية بالسودان ضئيلة للأسباب التي أوضحناها
ولذلك انتشرت تجارة الرقيق انتشاراً مريعاً حتى بلغ مجموع ما كان يُصطاد من
العبيد بمخمسين ألف زنجي سنوياً مما كاد يؤدي إلى خراب السودان ولقد حاول
المغفور له محمد علي باشا القضاء على هذه الحرفة ولذلك ذهب بنفسه إلى السودان في
عام ١٢٥٤ هـ (١٩٣٨ م) لمنعها ولكن بالرغم من ذلك بقيت هذه الحرفة منتشرة
ولم يكن لهؤلاء الحكام الترك الذين كانوا يحكمون السودان من بعدهم إلا جمع الثروة
وابتزاز الأموال من الأهالي وبقيت الحال على ذلك حتى عام (١٢٨٦ هـ) (١٨٦٩ م)
وفيه جهز الخديو اسماعيل باشا جيشاً تحت إمرة «السير صموئيل بيكر» لغرضين
أولاهما الاستكشاف عن الجهات التي قرب منابع النيل الأبيض وثنائهما القضاء على
تجارة الرقيق وكان أينما حل الجيش في بقعة يؤسس فيها نقطة عسكرية من المصريين
لمنع تجارة الرقيق إلى أن وصل إلى الجهات الاستوائية وأعلن رسمياً في عام ١٢٨٨ هـ
(١٨٧١ م) إلحاقها بالحكومة المصرية ثم رجع «السير صموئيل بيكر» إلى مصر
وأخبر الخديوي اسماعيل باشا بما كان يشاهده من الفظائع التي تقشعر من فظائعها
الأبدان التي يعملها جلابو العبيد بالزنج عند اقتناصهم لهم لذلك جهّزه الخديوي بحملة
ثانية فوصل إلى بحيرة «فيكتوريا نيانزا» وأنشأ نقطاً عسكرية في الجهات التي كان يمر
لمنع هذه الحرفة ثم نظم المقاطعات الاستوائية وقد نصبه الخديوي حاكماً عاماً عليها
فاستمر بها يكافح مع جلاي العبيد حتى قتل من هذه الحرفة واستقال في عام ١٢٩٠ هـ
(١٨٧٣ م) بعد أن نظم بها إدارة مصرية
وقد أتى بعده الكولونيل «غردون» فنهج على منهج سلفه في القضاء على هذه الحرفة
حتى كاد يلاشيها وقد عينه الخديوي حاكماً لخط الاستواء في ذي الحجة سنة ١٢٩٠ هـ
(يناير سنة ١٨٧٤ م) ثم قسم الخديوي السودان إلى قسمين أولهما من فاشوده إلى
وادي حلفا وجعل إدارته لحاكم السودان العام وثنائهما مقاطعات خط الاستواء
جنوباً وجعله تحت إدارة غردون باشا الذي واصل كفاحه في استئصال شأفة هذه
الحرفة إلا أنه لم يتمكن من إجتماعها دفعة واحدة
وفي عام ١٢٨٣ هـ (١٨٦٦ م) تنازل الباب العالي للخديوي عن إقليم «سواكن
و«صوع» مقابل حزية سنوية قدرها ٣٠٠٠ ر. جنياً مصرياً

وفي عام ١٢٩٠ هـ (١٨٧٣ م) عهد الخديوي «الزبير» بفتح بلاد «دارفور» ففتحها وصارت تابعة للحكومة المصرية وتعين مديراً عليها ومنحه الخديوي رتبة الباشوية (وقد كان الزبير زعيماً لجلابي العبيد وكان له قصر في «شكا» يضارع قصور الملوك وكان له جيش مسلح لاقتناص الرقيق وقد كافحته الحكومة مدة طويلة وانتهى الامر بأن عفا عنه الخديو وجعله مديراً لبحر الغزال)

ملحقات السودان

وفي جمادي الثانية سنة ١٢٩٢ هـ (يونيه سنة ١٨٧٥ م) تنازل الباب العالي للخديوي اسماعيل باشا عن مرسى زيلع وملحقاتها مقابل جزية سنوية قدرها ١٣٣٦٥ رجبياً فصمت إلى أملاك الحكومة المصرية بالسودان وهالك نص الفرمان الشاهاني الشريف المثبت ذلك

ولما كنا مقدّرين ما قدمتموه وما لم ترالوا تقدموه في كل حين من البراهين على إخلاصكم وصدق أمانكم نحو ذاتنا الشاهانية حق قدرها ولما كنا راضين عن التنظيمات التي أجريتموها في مصر وهي جزء مهم من ممالكنا المحروسة ولما كانت التنظيمات المذكورة منطبقة على رغائبنا ومقاصدنا الشاهانية وحيث أننا راغبون في ازدياد الإيرادات الناتجة من «مرسى زيلع» لأنه أهل بالتفاتنا الملوكي فبناء على ذلك قررت سدتنا تكملة للتجسينات المتممة حتى الآن أن تعهد اليكم حكومة هذا المرسى الواقع على شواطئ أفريقيا على بعد من سنجق حديده الذي كان المرسى المذكور تابعا إليه وإلقاء هذا التنازل يتوجب عليكم أن تدفعوا سنوياً لخزينة ١٥ ألف ليرة عثمانية والله مسؤول بتكليل مساعيكم بالنجاح

وفي شعبان سنة ١٢٩٢ هـ (سبتمبر سنة ١٨٧٢ م) افتتح الجيش المصري بقيادة «محمد رؤوف باشا» مدينة هرر ورفع العلم المصري عليها

حرب الحبشة

أراد المغفور له الخديوي اسماعيل باشا أن يعين الحدود بين ممتلكات مصر بالسودان وبين بلاد الحبشة لئلا يتمكن من مدخط حديدي بين مصوع والخرطوم عن طريق كسلة والتاكة

فأرسل يطلب من ملك الحبشة « النجاشي » أن يكون نهر « خور الجاش » الحد الفاصل بين الاملاك المصرية والحبشة فلم يقبل النجاشي لذلك جرّداً الخديوي جيشاً توغل في حدود الحبشة ولكن الاحباش انقضوا عليه بقيادة ملكهم وقتلوا قائده العام « أندروب بك »

وفي عام ١٢٩٢ هـ (١٨٧٥ م) جهز الخديو حملة أخرى بقيادة حاكم السودان « منزنجر باشا » ولكن القبائل فتكت بهذا الجيش في أثناء الطريق فلما علم الخديوي بهذه الهزيمة غضب وجرد جيشاً عظيماً تحت قيادة « راتب باشا » وقد رافق هذه الحملة الأمير « حسن باشا » نجح الخديوي تشجيعاً للجند وقد وصلت هذه الحملة على حدود الحبشة في محرم سنة ١٢٩٣ هـ (يناير سنة ١٨٧٦ م) وبعد أن التجم الجيش المصري بالجيش الحبشي دارت الهزيمة على الجيش المصري بحيث لم ينج منه الا العدد القليل وكانت خسارة الاحباش جسيمة أيضاً ثم تفاوضتا الحكومتان في أمر الصلح وتم أمره بين ملك الحبشة والخديو في ربيع الأول سنة ١٢٩٣ هـ (ابريل سنة ١٨٧٦ م) بمبادلة التجارة بين القطرين ورجوع الأسرى المصريين

هذه هي الحروب السودانية التي قامت في عهد المغفور لها محمد علي باشا والخديوي اسماعيل باشا ويحمل بنا بعد ذلك أن نذكر الحروب السودانية التي قامت في عهد المغفور له الخديوي محمد توفيق باشا وسمو الخديوي السابق عباس حلمي باشا الى أن أعاد الجيش المصري الانجليزي فتح السودان وعقدت اتفاقية السودان بين الحكومتين المصرية والانجليزية في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

ذكرنا أن السودان قُسم إدارياً الى قسمين وقد أطلق على القسم الأول « مديرية خط الاستواء » والثاني « مديرية بحر الغزال » وجُعِل على كل قسم منها مدير عام الا أنه بالرغم من هذا التقسيم كانت الادارة مختلة وكان حياة الضرائب يمتزج بالأموال بغير حساب من أبناء السودان التعاس

أوجدت هذه الأسباب عند السودانيين حقداً في نفوسهم على الحكومة المصرية ولذلك عندما ثار « المهدي » على الحكومة انضم اليه الأهالي (وسيظهر للقارئ فيما بعد مقدار ما تكبدته الحكومة المصرية من الضحايا في مقاومة هذا الرجل) وقد ظهر

هذا الرجل بالسودان وادعي انه هو «المهدي» المنتظر وأخذ يدعو الناس الى الايمان بنبوته ويعد من لم يؤمن به بالويل والهلاك وقد استدعاه حاكم السودان «رؤوف باشا» الى الخرطوم في رمضان سنة ١٢٩٨ هـ (يونيه سنة ١٨٨١ م) ليقيم الحججة على صدق نبوته في مجمع من العلماء فامتنع المهدي عن الحضور لذلك خرج رؤوف باشا بحملة للقبض والقضاء عليه قبل استفحال أمره ولكن القبائل فتكت به وبجملته في الطريق ومن ذلك الوقت أخذ صيته ينتشر وشهرته تعظم والسودانيون يلتفون حوله حتى انه في عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٣ م) انتزع مدينة الأبيض عاصمة كردفان من يد الحكومة المصرية وضمها الى ممتلكاته

أرادت الحكومة المصرية استرداد مدينة الأبيض من المهدي فجهزت جيشاً تحت قيادة «هكس باشا» الانجليزي الذي استخدم معه في هذه الحملة عدداً من الضباط الانجليز وقد خرج هذا الجيش من الخرطوم في ذي القعدة سنة ١٣٠٠ هـ (سبتمبر سنة ١٨٨٣ م) وبينما الجيش بين الدويم والأبيض اذ هاجمهم الدراويش من كمين وأقنوههم عن آخرهم وكان لهذه الحادثة رنة حزن وأسف حتى أن الحكومة المصرية أصرت على ارسال جيش آخر للانتقام من المهدي غير أن الحكومة الانجليزية لم تجد فائدة من ذلك وأشارت على الحكومة المصرية باخلاء السودان من خط الاستواء إلى جنوب وادي حلفا فلم يوافق شريف باشا رئيس النظار بحجة انه المورد الحيوي لمصر ولما رأى تشدد الانجليز في هذا الطلب قدم استقالته إلى الخديوي فقبلها في ٦ ربيع الأول سنة ١٣٠١ هـ (٧ يناير ١٨٨٤ م) وهذه صورتها

«ألحت الحكومة البريطانية في طلب إخلائنا السودان غير أننا لانملك الموافقة علي ذلك الاخلاء لأن هذه الأقطار ملك للباب العالي وما هي إلا وديعة يجب على مصر أن تحافظ عليها تقول حكومة المملكة أن الواجب على مصر أن تتبع نصائحها دون مناقشة وهذا اعتداء صريح على الامر العالي الرقيم في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ الذي بمقتضاه يحكم الخديوي مع وزرائه وبواسطتهم فنحن نستقيل لأننا منعنا من حكم البلاد طبقاً لقانونها الأساسي»

وبذلك اعتزل شريف باشا منصبه وقبل نوبار باشا الأرمني الأصل تشكيل

النظارة ووافق على سلخ السودان عن مصر

استدراك : ذكرنا عن شريف باشا أنه أعاد فتح مجلس شورى النواب والحقيقة أنه في عهد نظارته أنشئ مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية في مايو سنة ١٨٨٣ م للنظر في المسائل الخارجة عن المسائل الدولية

أما مجلس شورى القوانين فكان مؤلفاً من ثلاثين عضواً تعين الحكومة أربعة عشر منهم ومن جملتهم رئيس المجلس وتنتدب مجالس المديريات الستة عشر الباقين وأما أعضاء مجالس المديريات فينتخبهم الأهالي ويحق لكل ذكر بالغ سن الرشد من رعية الحكومة المحلية إلا ما ندر أن ينتخب هؤلاء الأعضاء وأما الجمعية العمومية لمجلس شورى القوانين فكانت مؤلفة من اثنين وثمانين عضواً وهم النظارة الستة وأعضاء مجلس شورى القوانين الثلاثون المذكورون آنفاً وستة وأربعون من الأعيان الذين ينتخبون

وكان لا ينفذ قانون يتعلق بإدارة البلاد العمومية إلا بعد عرضه على مجلس شورى القوانين ولا تضرب ضريبة إلا بعد مصادقة الجمعية العمومية عليها ويلزم الخديوى شرعاً أن يقبل التحوير الذي يحوره مجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية في لائحة من اللوائح التي تعرض عليهما ولكنه إذا رفض مشورة مجلس من هذين المجلسين وجب ذكر أسباب الرفض كتابة وكانت تنظر وتبدى آرائها في المسائل الاقتصادية والإدارية والمالية

(١١) نظارة نوبار باشا الثانية أو { النظارة النوبارية الثانية }

في ١٢ ربيع الاول سنة ١٣٠١ هـ (١٠ يناير سنة ١٨٨٤ م)

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمرين الصادرين بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ م

٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

أمرنا بما هو آت

تعين دولتو نوبار باشا رئيس مجلس النظار ناظراً للخارجية والحقانية
صدر بسرأي عابدين في ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٠١ هـ (١٠ يناير سنة ١٨٨٤ م)
« محمد توفيق »

بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار
« نوبار »

أمر عال

نحن خديو مصر
بناء على ما رفعه المينا رئيس مجلس نظار حكومتنا أمر بما هو آت
المادة الأولى — تعين سعادة ثابت باشا ناظراً للداخلية

» « مصطفى فهمي باشا » للمالية
» « عبد القادر حلمي باشا » للحربية والبحرية
» « محمود الفلكي باشا » للمعارف العمومية
» « عبد الرحمن رشدي بك » للاشغال العمومية

المادة الثانية — على رئيس مجلس نظار حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا
صدر بسرأي عابدين في ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٠١ هـ (١٠ يناير سنة ١٨٨٤ م)
« محمد توفيق »

بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار
« نوبار »

وافقت هذه النظارة على سلخ السودان عن مصر وعلى جلاء الجنود المصرية عنه
وقد وقع الاختيار على « غردون باشا » لما له من النفوذ والحجة عند أهالي السودان
لتولي استرجاع الجنود المصرية عنه فوصل إلى الخرطوم في ربيع الثاني سنة ١٣٠١ هـ
(يناير سنة ١٨٨٤ م) ثم أخذ يتسكأ ويماطل ويعرض على الحكومة تارة تنصيب
« الزبير باشا » والياً على السودان وأخرى بأن عمده الحكومة بمجيش للقضاء على « المهدي »

واتباعه مع العدول عن فكرة اخلاء السودان فلم توافقه الحكومتان المصرية والانجليزية وكان في ذلك الوقت قد عم نفوذ المهدي على السودان حتى انه تمكن من حصار غردون باشا وحيشه وقطع عليه خط الرجعة فلما علمت الحكومتان بذلك أسرعتا بارسال نجدة بقيادة «اللورد ولسلى» وبينما هى تكابد الوصول الى الخرطوم وإذا بالمهدي قد استولى على المدينة وقتل «غردون باشا» وكان ذلك في ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠٢ هـ (٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ م)

وعند ذلك صدرت الأوامر للورد ولسلى باخلاء مدينة دنقلة فأصبحت وادي حلفا أقصى الحدود المصرية

وعندما أصبحت المقاطعات المتطرفة عن السودان بعيدة عن سلطة الحكومة المصرية وفى الوقت نفسه لم يكن نفوذ «المهدي» قد امتد اليها أعلنت إيطاليا ضم «مصوع وما يجاورها» لأملاكها الافريقية وضم ملك الحبشة مقاطعة «بوغوس» لبلادها وأجازت انجلترا لنفسها امتلاك «بربره وزيلع» وهما على البحر الاحمر وأغندا» وأضافت بليجيكا إلى مستعمراتها «الكنغو الحرة» وما جاورها وقد استولت هذه الممالك على تلك المقاطعات بدون حرب وهى لا تزال تحت قبضتها إلى وقتنا هذا أما ما عملته هذه النظارة بمصر فانها تمكنت من عقد قرض جديد قدره تسعة ملايين جنيهها بضمانة انجلترا فى عام ١٣٥٢ هـ (سنة ١٨٨٥ م) وسُمى هذا القرض (بالدين المضمون) وقد خصص هذا المبلغ للأوجه الآتية
أولاً : دفع التعويض لأهالى الاسكندرية الذين لحقهم ضرر من جراء الثورة العربية

ثانياً : لسد العجز الذي حصل في ميزانية الحكومة فى عامى ١٨٨٢م و ١٨٨٣ م
ثالثاً : لتحسين حالة الرى بمصر

وفى محرم سنة ١٣٠٣ هـ (١ أكتوبر سنة ١٨٨٥ م) احتج الباب العالى على بقاء الاحتلال الانجليزى للديار المصرية فأرسلت انجلترا «السير درمندولف» سفيراً من قبلها الى مصر وأرسل الباب العالى كذلك «مختار باشا الغازي» سفيراً من قبله ليتفاوضا سوياً في أمر الجلاء وتحديد الموعد لذلك غير أنه لم يتم الاتفاق لمعارضة فرنسا

والروس-يا في شروط الاتفاق وفي عام ١٣٠٢ هـ (١٨٨٥ م) حُلَّت مسألة قناة السويس من الوجهة الدولية وتم الاتفاق بين الدول على حيادها وأن تمر منها جميع سفن الدول في وقتي السلم والحرب بشرط ألا تتمكث سفن الدول المتحاربة أكثر من أربعة وعشرين ساعة وعُهد للحكومة المصرية في المحافظة على هذه الشروط وقد اختلفت الآراء في أسباب استقالة نظارة نوبار باشا وذهبت في ذلك مذاهب شتى لذلك نكتفي بالامر العالي الصادر إلى نوبار باشا بالقالة بتاريخ ٢٨ رمضان سنة ١٣٠٥ هـ (٧ يونيه سنة ١٨٨٨ م) فانه جمع الأسباب وهذه صورته

« إنه بناء على ما وقع في جلسة المجلس بالامس وما هو إلا تكرار ما حدث أكثر من مرة من التباين في الآراء مما رأيت معه استحالة بقائك في منصبك فلماذا قد أقلتكَ من وظيفتك وذهبت برئاسة الوزارة وتشكيل هيئة جديدة إلى صاحب الدولة رياض باشا »

(١٢) نظارة مصطفى رياض باشا الثانية { أو النظارة الرياضية الثانية }

في ٢ شوال سنة ١٣٠٥ هـ (١١ يونيه سنة ١٨٨٨ م)

صورة الخطاب الذي أرسله الجناب الحديوي المعظم الى دولتلو رياض باشا
إن ما اتفقتم به من الغيرة والوطنية والاخلاص لنا قد دعانا الى أن نطلب منكم القيام بتأليف هيئة نظارة جديدة
وليكن في علمكم أننا لا نتأخر مطلقاً عن تعضيدكم ومساعدتكم المساعدة الحقة الصادقة في الأعمال المهمة السامية التي دعوناكم لادائها

وإن ما جاء في أمرنا الصادر بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ م هو المنهج الذي نروم اتباعه والسير على مقتضاه وليس هنالك من عظيم حاجة الى تذكركم بأهم ما تضمنه ذلك الأمر من المواد الأساسية وهي

إن حكمنا واجراءه يكون مع مجلس نظارنا أو بواسطته وأن نعهد اليكم رئاسة هذا المجلس مع إبقاء الحق لنا في الرئاسة على جلساته بذاتنا كما رأينا لذلك لزوماً وأن ترفع كلمة الاستقامة والاصلاح وحسن الترتيب والاقتصاد في جميع إدارات

القطر والسعى في إيجاد الرفاهية واحياء التقدم في جميع أنحاء البلاد حساً ومعنى
فهذه هي مقاصدنا التي نبتغيها وان شاء الله تعالى يتسنى لنا الحصول عليها بمساعدتكم
وفي ذلك نعتد كل الاعتماد على فطنتكم واهمتكم ونشاطكم وغيرتكم التي برهنتوا لي
عليها مراراً

وكن أيها العزيز واثقاً بمحبتنا لكم

« محمد توفيق »

تحريراً بسرأى رأس التين في ٩ يونيه سنة ١٨٨٨

خطاب دولتلو رياض باشا رئيس النظار المرفوع الى الحضرة الفخيمة الخديوية
مولاي

قد تفضل جنابكم العالي على بأن كلفني بتشكيل هيئة نظار جديدة فأرفع الى مقامكم
السامى واجب الشكر والامتنان على تجديد دلائل الثقة بي من مولاي وأشكر جنابكم
العالي خصوصاً من الاعتماد على اخلاصى لذاتكم الفخيمة وعلى غيرتى الوطنية
وان أقصى مراعى هو إجابة مولاي الى هذه الدعوة التي كان باعثها الوثوق بي
والاشتراك بجميع ما يصل اليه إمكاني مع رفقائي في السير على القواعد التي جعلها
مولاي أساساً لحكومته وعلى هذا أتشرف بأن أرفع الى مقام مولاي أسماء من
تشكل منهم هيئة النظار الجديدة وهم أصحاب السعادة

مصطفى فهمي باشا لنظارة الحربية والبحرية

ذو الفقار باشا » الخارجية

محمد زكي باشا » الاشغال العمومية

حسين فخري باشا » الحقانية

على مبارك باشا » المعارف العمومية

فاذا وافق هذا التعيين إرادة مولاي أرجو جنابه العالي أن يصدر أمره
الكريم بالاقرار عليه وتقليدي لنظاري الداخلية والمالية كما عهد الى برئاسة
مجلس النظار

واني مع غاية الاجلال لمولاي عبده الخاضع ومحسوبه المتواضع

« رياض »

تحريراً بالاسكندرية في ١٠ يونيه سنة ١٨٨٨ م

ترجمة أمر عال

نحن خديوى مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبناء على أمر ما عرضه علينا رئيس مجلس النظر أمر بما هو آت

المادة الأولى — قد تعين دولتو رياض باشا ناظراً للداخلية والمالية

» سعادتو مصطفى فهمى باشا » للحرية والبحرية

» » ذو الفقار باشا » للخارجية

» » محمد زكى باشا » للاشغال العمومية

» » حسين فخري باشا » للحقانية

» » على مبارك باشا » للمعارف العمومية

المادة الثانية — على رئيس مجلس النظر تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراري رأس التين فى ٢ شوال سنة ١٣٠٥ هـ (١١ يونيه سنة ١٨٨٨ م)

بأمر الحضرة الخديوية « محمد توفيق »

رئيس مجلس النظر

« رياض »

جناب القنصل جنرال

أتشرف بأن أحيط حضرته علماً بأن الجناب الخديوي المعظم أصدر أمره الكريم بتقليدى نظارة الخارجية ومرسل لسعادتكم مع هذا صورة الامر العالى الصادر بتعيين النظارة الجديدة تحت رئاسة دولتو رياض باشا

وإن ما فى ذا كرتي من حسن العلاقات التي سبق لنا القيام بتمكينها مع حضرات وكلاء الدول بمصر ليجعلنى آملاً فى أن أجد اليوم من حضرته ذلك الميل الى جميل الائتلاف وذلك التعضيد الحسن اللازمين لقيامى بأعباء وظيفتى ولحفظ العلاقات الودية الكائنة بين الحكومة المصرية وحكومتهكم ولم تشبها شائبة التغير

ومنى لجنابكم مزيد الاحترام والتعظيم

ناظر الخارجية

« ذو الفقار »

١٣ يونيه سنة ١٨٨٨

ثم أصدر دولته لو رياض باشا منشوراً في ١٢ شوال سنة ١٣٠٠ هـ (٢١ يونيه سنة ١٨٨٨ م) بحث فيه رجال الادارة إلى مراعاة الأمن العام ويشدد عليهم بالاتحاد مع وكلاء النيابة في ضبط الوقائع حين وقوعها حتى لا يتمكن الجناة من الفرار من العدل وينذرهم بأنه اذا حصل منهم أي تهاون في تأدية وظائفهم لا يقبل منهم أدني إعتذار ثم يوجه اهتمامهم فيه إلى مسائل الرى التي هي من أهم الأمور التي عليها مدار الثروة والعمران والنظر إليها بغاية الأهمية والاعتبار بحيث لا يستوجب شكوى أي فرد من الأهالي ويوجب على المديرين مراعاة تحصيل الأموال المقررة الأميريه في أوقاتها ومواعيدها مع مراقبة سير وحركة مأموري المالية وصيارف القرى الموجودين بمديريات كل منهم ومراجعة دفاترهم في كل آن واختتم المنشور بقوله لهم « أنتم الممثلون لسلطات وجزئيات مديريتك والأمل في أن تكونوا ساهرين ومستيقظين »

في عصر هذه النظارة كانت قد تحسنت الحالة المالية نوعاً فتم لمصر تدريب جيش قوى حديث وقف أمام جيش الدراويش الذي كان يبلغ ١٣٠٠٠ ألف بقيادة « ولد النجومى » أحد كبار رجال المهدي عند ما أراد الاغارة على مصر في رمضان سنة ١٣٠٩ هـ (مايو سنة ١٨٨٨ م) وقد هزمه الجيش المصري بقيادة السير « فرنسيس غرنفل » شرهزيمة عند « طوشكي » بحيث لم ينج من جيش الدراويش إلا ثلاثة آلاف وقد قتل « ولد النجومى » وهو يقاتل قتالاً شديداً ومن جراء هذه الموقعة لم تقم للدراويش من بعدها قائمة وأخذت قوتهم تضعف وتهم ثم هدأت الحالة بالسودان

(ولا يفوتنا أن نذكر أن « المهدي » قد لحقت به المنية في رمضان سنة ١٣٢٢ هـ (٢١ يونيه سنة ١٨٨٥ م) في مدينة أم درمان ودفنت جثته في الحجرة التي توفي فيها وقد أقيمت عليها ضريح صار الناس يزورونه للتبرك وقد أوصى قبل وفاته بالخلافة من بعده « لعبد الله التعايشي » فبايعه الاتباع ولقبوه بخليفة المهدي ثم التفقت هذه النظارة إلى أعمال الرى بمصر فأنشأت الرحايات والمصارف التي عادت خصوصاً على الوجه القبلى بالخير العميم ثم أخذت في تحسين حال المحاكم الاهلية

وكان قد سُن لها بعد الثورة العراقية قانون شبيهه بالقانون الفرنسي سارت علي مقتضاه وأخذت في تنقيحه علي توالى الأيام ثم سنت قانون ٣١ مايو سنة ١٨٨٩ الشهر الذي فحووا أنه يحق للحكومة المصرية سن قوانين إضافية وتنفيذها علي سكان القطر المصري جميعاً بقطع النظر عن تابعيتهم وأسمائهم ويكون ذلك بعد موافقة الجمعية العمومية للمجالس المختلطة علي تلك القوانين وقد أراد «اللورد كرومر» المعتمد البريطاني بمصر أن يعين مستشاراً قضائياً بوزارة الحقانية ليشرّف علي هذه المحاكم فلم يقبل رياض باشا ولا سيما وقد سبق أن وافق علي تعيين مستشار للداخلية فأطلق يده في أعمال النظارة ولم يدع للنظر أي سلطة ثم قدم استقالته بحجة ضعف صحته الي الخديوى فقبلها في ٦ شوال سنة ١٣٠٦ هـ (١٢ مايو سنة ١٨٩١ م)

صورة استقالة دولتلو مصطفى رياض باشا المعروضة للاعتاب الخديوية

مولاي

اعتلال صحي قد وصلت الي درجة حتى صرت لا أستطيع القيام بمهام المأورية المهمة التي أنا مكلف بها من قبل ذاتكم الفخيمة ولهذا الداعي أتقدم لأعتابكم السنية ملتئماً مع غاية الاسف من تعطفاتكم الجليلة إقالي وأنا علي كل حال خادمكم الخالص

عبدكم

«رياض»

١٢ مايو سنة ١٨٩١

منطوق الامر العالي الصادر لدولتلو رياض باشا بقبول استقالته

في ٤ شوال سنة ١٣٠٨ هـ (١٢ مايو سنة ١٨٩١ م)

قد طالعنا المكاتبة التي قدمتموها لنا دولتكم الملتسين بها إقالتكم من مأموريتهكم المكلفين بها من قبلنا بسبب ما هو معترى صحة دولتكم من الاعتلال الذي لا يتسنى بوجوده القيام بمهام مأموريتهكم المذكورة وبناء علي هذه البواعث الضرورية قد قبلنا التماس دولتكم مع الأسف وما زلتم مشمولين بحسن أنظارنا وكال رعايتنا ونسأل الله أن يمن عليكم بالصحة والعافية

(١٣) نظارة مصطفى فهمي باشا الاولى أو { النظارة الفخيمة الاولى }

في ٦ شوال سنة ١٣٠٨ هـ (١٤ مايو سنة ١٨٩١ م)

منطوق الأمر العالي الصادر الى عطوفتلو مصطفى فهمي باشا
إنه بناء على ما رأيته في عطوفتكم من الدراية والأهلية ووثوقنا بكم قد أحلنا
لعهدتكم رئاسة مجلس نظار حكومتنا وعلى هذا نطلب منكم القيام بتأليف هيئة
نظارة جديدة

وليكن في علمكم أننا نعضدكم ونساعدكم في الأعمال المهمة التي دعوناكم لأدائها
وبما أن المنهج الذي سلكناه منذ توليتنا لحسن سير أعمال حكومتنا وسرنا على
مقتضاه للآن هو ما جاء في أمرنا الصادر بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ولا حاجة
لتذكيركم بما تضمنه من المواد الأساسية وهي

ان حكمنا واجراءه يكون مع مجلس نظارنا وبواسطته مع بقاء الحق لنا في الرئاسة
على جلساته بذاتنا كلما رأينا لزوماً لذلك كما أن جُل قصودنا وغاية مرغوبنا هو العدل
والاستقامة والاصلاح وحسن الترتيب في جميع إدارات القطر والسعي في ازدياد
الرفاهية والتقدم في جميع أنحاء البلاد حساً ومعنى

فليكن ذلك مطمح أنظاركم حتى يتسنى لنا باذن الله الحصول على ما ذكر ونسأله
تعالى أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد ورفاهية العباد آمين

« محمد توفيق »

جواب عطوفتلو مصطفى فهمي باشا رئيس النظار الى الحضرة الفخيمة الخديوية

مولاي

قد تفضل جنابكم العالي علىّ بأن أحال لعهدتي رئاسة مجلس النظار وكلفني
بتشكيل هيئة نظار جديدة فأرفع إلى مقامكم السامى واجب الشكر والامتنان على
تجديد دلائل الثقة بي من مولاي

وإن أقصى مراعى هو إجابة مولاي إلى هذه الدعوة التي كان باعها الوثوق بي
والاشتراك بجميع ما يصل إليه إمكاني مع رفقاء في السير على القواعد التي جعلها
مولاي أساساً لحكومته وعلى هذا أتشرف بأن أرفع إلي مقام مولاي أسماء من

تشكل منهم هيئة النظارة الجديدة وهم أصحاب السعادة

عبد الرحمن رشدي باشا لنظارة المالية

محمد زكي باشا » الأشغال العمومية والمعارف

حسين فخري باشا » الحفائية

يوسف شهدي باشا » الحربية والبحرية

تيكران باشا » الخارجية

فإذا وافق هذا التعيين إرادة مولاي أرجو جنابه العالی أن يصدر أمره الكريم بالاقرار عليه وبتقليدي لنظارة الداخلية كما عهد إلى برئاسة مجلس النظار وإنني مع غاية الاجلال لمولاي عبده الخاضع ومحسوبه المتواضع

تحريراً في ٦ شوال سنة ١٣٠٨ هـ (١٤ مايو سنة ١٨٩١ م) « مصطفى فهمي »
أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار أمرنا بما هو آت

المادة الأولى: عين عطوفتو ومصطفى فهمي باشا ناظراً للداخلية

» سعادتو عبد الرحمن رشدي باشا » للمالية

» » محمد زكي باشا » للأشغال العمومية والمعارف

» » حسين فخري باشا » للحفائية

» » يوسف شهدي باشا » للحربية والبحرية

» » تيكران باشا » للخارجية

المادة الثانية: على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسرأي عابدين في ٦ شوال سنة ١٣٠٨ هـ (١٤ مايو سنة ١٨٩١ م)

« محمد توفيق »

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

« مصطفى فهمي »

وفاة المغفور له محمد توفيق باشا

في الساعة السابعة والدقيقة السابعة عشر أفرنكي مساء يوم ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ هـ (٧ يناير سنة ١٨٩٢ م) لبي نداء مولاه بسرأي حلوان المغفور له ساكن الجنان الخديوى محمد توفيق باشا أثر داء عضال (النزلة الوافدة) ألزمه الفراش ثمانية أيام لحق من بعدها الى جوار ربه راضياً مرضياً وهو لم يتجاوز الأربعين من عمره وقد اجتمع مجلس النظار إثر وفاته وقرر عمل الترتيبات الخاصة بالاحتفال الرسمي بتشجيع الجنازة وتم الاتفاق على أن يكون في الساعة الثانية أفرنكي بعدظهر ٨ جمادى الثانية (٨ يناير) من سراي عابدين العامرة وقد أتى بهيكل الفقيد العزيز من قصره الحلواني على قطار خاص وصل في الساعة الواحدة والنصف الى محطة باب اللوق وكان في انتظار الجثة حضرات أصحاب السمو الامراء وحضرات النظار ثم حمل النعش على مناكب الضباط إلى سراي عابدين العامرة حيث كان هناك وفود المشيعين من حضرات قناصل الدول الأجنبية والاعيان وكبار الموظفين والضباط فدخلوا بالنعش من باب التشريفات وخرجوا من الباب الخديوي ومن ثم صار بالجنازة بالاحتفال الرسمي الذي اشترك فيه الجيش البريطاني إلى أن وصلوا إلى قرافة العقيق حيث ووري التراب وقديبكه الرفيع والوضع وعم الحزن جميع القطر والكل ذا كرون فضائلة الجمه وشمائله الكريمة وإحساناته العديدة وآدابه الراقية وتواضعه المحمود وغير ذلك من الصفات العاليه والسجاي الطيبة وقد رثته الجرائد الافرنجية وأجمعت على أن في وفاته خسارة على الوطن لا تعوض فجزاه الله عن الأمة المصرية خير الجزاء وصب عليه غيث رحمته ورضوانه وجعل له في الجنة أعلى مكان

هذا وقد أعلن بهذا المصاب الأليم سمو نجلية عباس حلمي باشا والأ مير محمد علي باشا وكانا في مدينة فينا عاصمة النمسا يتلقيان العلوم في جامعاتها وقد حضرا إلى مصر على ظهر باخرة خصوصية أعدتها لسموهما الحكومة المصرية لركوبهما من ترستة فوصلا الاسكندرية في يوم ١٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ هـ (١٤ يناير سنة ١٨٩٢ م) واستقبلا استقبالا رسمياً في كل من مدينتي الاسكندرية والقاهرة

تولية الأمير عباس حلمي باشا الثاني على كرسي الخديوية المصرية الجديدة

في ٨ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ هـ (٨ يناير سنة ١٨٩٢ م)

عند ما شرف سمو الخديوي القاهرة توجه توأ بالاحتفال الرسمي الى سراى
عابدين العامرة حيث قرى امام سموه تلغراف التولية الآتى الوارد من نخامتلو
الصدر الأعظم اعطو قتلو رئيس مجلس النظار بتاريخ ٨ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ هـ
(٨ يناير سنة ١٨٩٢ م)

بناء على ما عرضنا على الحضرة الشاهانية بأنه من مقتضى فرمان وراثه الخديوية
المصرية قد آلت الخديوية الى حضرة عباس حلمي باشا أكبر أولاد المرحوم محمد توفيق باشا
وانه حينما يصل حضرته الى مصر تكون إدارة الحكومة بواسطة عطوفتكم بالاشتراك
مع هيئة النظار وقد صدرت الارادة بذلك فلزم الأخطار م جواد

صدر أعظم

وقد أرسل حضرة صاحب السعادة ناظر الخارجية المصرية الخطاب الآتى بتاريخ
٩ يناير سنة ١٨٩٢ م الى حضرات القناصل الجزالية يخبرهم فيه ب وفاة المغفور له الخديوي
محمد توفيق باشا وفي الوقت نفسه يهنئهم بتولية سمو عباس حلمي باشا خديوياً على
الديار المصرية

سيدي

إنه ليحزننى أن أنبئكم ب وفاة مولاي الفخيم الجنب الخديوي محمد توفيق باشا
توفي رحمه الله في مساء اليوم السابع من شهر يناير سنة ١٨٩٢ م بقصره
الحوالي أثر مرض لم يمهله سوى بضعة أيام وإني بمواصلتكم بهذا المصاب الذى حلّ
بالبلاد أشرف ببلاغ جنابكم أن الجنب الخديوي المعظم عباس حلمي باشا قد تبوأ
الاريكة الخديوية خلفاً لساكن الجنان والده الفخيم طبقاً للفرمانات الشاهانية العالية

وتفضل ياسيدي بقبول فائق احتراعى م

ناظر الخارجية

« تيكران »

(١٤) نظارة مصطفى فهمي باشا الثانية أو { النظارة الفرعية الثانية }

في ١٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ هـ (١٧ يناير سنة ١٨٩٢ م)

عند وصول الحضرة الخديوية إلى مصر رفعت هيئة النظارة التي تحت رئاسة عطوفتلو مصطفى فهمي باشا استعفاءها بين يدي جنابها العالي (كالاعتاد في مثل هذه الأحوال) فلم يقبل سموه وقد أبقى الجنب العالي هيئة النظارة المشار إليها على ما هي عليه وبعث إلى عطوفتلو رئيسها بارادة سنية ومعها الخطاب الآتي تعريبه

لقد رأينا لدى وصولنا إلى القطر المصري أن نبدي لكم ولرفقائكم رضانا على التدابير والوسائل التي أجريتموها في غيابنا سواء كان فيما يختص بالاحتفالات التي أقيمت لساكن الجنان والدنا المحبوب أو فيما يختص بالاستمرار على إدارة شؤون الحكومة على محور الاستقامة واعتماداً على الثقة التي كانت لطيب الذكر المغفور له والدنا بكم لا يسعنا التحلي عن النظر الذين اختارهم لذاته الكريمة ولذا استصوبنا بقاءكم مع رفقائكم كل منكم في النظارة التي عهدت إليه

وانتا واثقون بأنكم تعاونونا في القيام بهذا العبء الثقيل الذي فوض أمره إلينا

محبتكم

عباس حلمي

وهذه هي الارادة السنية الصادرة لعطوفتلو مصطفى فهمي باشا رئيس مجلس النظار

بتاريخ ١٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ هـ (١٧ يناير سنة ١٨٩٢ م)

قد اقتضت إرادتنا بقاء هيئة النظارة الحالية التي تحت رئاستكم كما كانت وغاية أملنا إدارة شؤون حكومتنا بصورة مرضية باتحادكم وانفاقكم مع رفقائكم وأصدرنا لكم أمراً هذا ليكون معلوماً لكم ولتبليغه لحضرات النظار ونسأل الله المستعان أن يوفقنا جميعاً لذلك آمين

« عباس حلمي »

مسألة العقبة

عندما تولى الخديوي عباس حلمي باشا الثاني على الأريكة الخديوية أرادت الدولة العلية أن تحدد التخوم بين مصر وممتلكاتها بأن تضم العقبة وملحقاتها

وشبه جزيرة طورسينا إلى ولاية الحجاز وأن تكون آخر الحدود المصرية مدينة العريش فلم يرق ذلك في نظر الخديوي وأرسل إلى الباب العالي يلتمس منه بقاء شبه جزيرة طورسينا تحت إدارة الحكومة المصرية كما كانت سابقاً وأن لا مانع من أن تضم العقبة وملحقاتها إلى الحجاز فرفض الباب العالي ذلك بحجة أن هذه الاراضى غير موضحة في الخريطة الميمنة بها حدود مصر المعطاة إلى المغفور له محمد على باشا وكانت انجلترا ترى لزوم بقاء شبه جزيرة طورسينا تحت إدارة الحكومة المصرية وتشددت لدى الباب العالي في هذا الطلب ولما رأنا فرنسا والروسيا هذه المشادة التي تأخر بسببها قراءة فرمان تولية الخديوي على الديار المصرية والتي كادت تؤدي إلى ما لا تحمد عقباه توسطنا في الامر فتنازل الباب العالي عن شبه جزيرة طورسينا للحكومة المصرية وضم العقبة وملحقاتها إلى الحجاز فأسرع الخديوي بإرسال إيمتانه وتشكراته إلى جلالة السلطان وكان الباب العالي أرسل دولتو المشير أحمد أيوب باشا من الاستانة إلى مصر مكلفاً من لدنه بحمل فرمان الشاهاني فوصل في ٧ رمضان سنة ١٣٠٩ هـ ٤ ابريل سنة ١٨٩٢ م واستقبلته الحكومة المصرية إستقبالاً رسمياً وزارة الجناح الخديوي في قصر المنيرة الذي أعده الحكومة المصرية لأقامته مدة وجوده بمصر فبعث إليه جلالته بتلغراف بضم شبه جزيرة طورسينا إلى الادارة المصرية وأمره بالحاق هذا التلغراف بالفرمان الشاهاني الحامله عندئذ حددت الحكومة المصرية الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ١٧ رمضان سنة ١٣٠٩ هـ (١٤ ابريل سنة ١٨٩٢ م) الميعاد المحدد لقراءة فرمان الشريف بسراي عابدين العامة وفي اليوم المذكور كانت قد أعدت الزينات الباهرة واصطفت العساكر المصرية والانجليزية بين خيالة ومشاة في رحبة سراي عابدين على شكل مربع متسع وفي وسطه موسيقى الجيشين وقد أقيمت الشوادر على يمين وشمال السراي وكلها كانت مفروشة بالطنافس النفيسة أعدت لجلوس وكلاء الدول الاجنبية وكبار المدعوين من وطنيين وأجانب وأعضاء مجلس شورى القوانين والمديريات وفي الساعة المحددة أقبل دولتو المشير أيوب باشا المبعوث السلطاني الحامل للفرمان الشاهاني في عربة مزركشة من عربات التشريفات الخديوية يقودها أربعة من الحياض مصحوباً بحضرة المهندار حضرة شكري بك

وأمام العربية وخلفها فرقة من السواري مؤلفة من خمسين فارساً فحيتة العساكر وكان في استقباله على باب السراي سر تشريفاتي الحضرة الخديوية وكبار رجال المعية السنية ثم قدّم لسمو الخديوي الفرمان الشريف فاستلمه وقبله وأصدر أمره إلى حضرة المهمندار بقراءته ففُض ختامه الشريف وقرأه ثم قرأ بعده تلغراف الارادة السامية بوضع شبه جزيرة طور سيناء تحت إدارة سمو الخديوي

وبالفراغ من ذلك صدحت الموسيقى بالسلام وهتفت العساكر ثلاث مرات وأطلقت المدافع ثم أجريت التشريفات الخديوية المعتادة وعاد دولتا أحمد أيوب باشا إلى سراي المنيرة بموكبه الفخيم ثم غادر دولته القاهرة إلى الاستانة مع رجال وفده في صباح الاثنين ٢١ رمضان سنة ١٣٠٩ هـ (١٨ مارس سنة ١٨٩٢ م) باحتفال رسمي وقد رافقه إلى الاسكندرية حضرة المهمندار من قبل سمو الخديوي وهالك نص الفرمان الشاهاني العلي الشان الممنوح إلى سمو الخديوي عباس حلمي باشا بتوليته على الديار المصرية والمراسلات التي تبودلت بخصوص مسألة العقبة نثبتها لأهميتها

الدستور الأكرم والمعظم الخديوي الافخيم المحترم نظام العالم وناظم منازم الأمم مدبر الجمهور بالفكر الثاقب متمم مهام الأنام بالرأى الصائب ممد بنين الدولة والاقبال مشيّد أركان السعادة والاجلال مرتب مراتب الخلافة الكبرى مكمل ناموس السلطنة العظمى المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى خديوي مصر الحائز لرتبة الصدارة الجليلة فعلاً الحامل لنيشانتنا الهمايوني المجيدى المرصّع ونيشانتنا العثماني الأول وزيرى سمير المعالي عباس حلمي باشا أدام الله لإجلاله وضاعف بالتأييد اقتداره وإقباله

إنه لدي وصول توقيعنا الهمايوني الرفيع يكون معلوماً لكم أنه بناء على ما قضي به الله من وفاة ساكن الجنان محمد توفيق باشا خديو مصر وحسن خدماتكم وصادقتكم واستقامتكم لذاتنا الشاهانية وئنا نافع دولتنا العلية ولما هو معلوم لدينا من أن لكم وقوفاً ومعلومات تامة بخصوص الأحوال المصرية وأنكم كفوء لتسوية إدارتها وإصلاحها وجهنا إلى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود

القديمة المسطرة في فرمان الشاهاني الصادر في ٢ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ هـ والمدينة أيضاً في الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور مع الأراضي المضافة اليها وفقاً للفرمان العالي المؤرخ ١٥ ذي الحجة سنة ١٢٨١ هـ وذلك بمقتضى إرادتنا الشاهانية الصادرة في ٧ جمادي الآخر سنة ١٣٠٩ هـ توفيقاً للقاعدة المتخذة بالفرمان العالي الصادر في ١٢ محرم سنة ١٢٨٣ هـ المتضمن توجيهه الخديوية المصرية الى أكبر الاولاد ولما كان تزايد عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين راحة كافة أهلها وسكانها ورفاهيتهم هي من المواد المهمة لدينا ومن أجل مرغوبنا ومطلوبنا ولبلوغ هذه الغاية الحميدة وجهنا فرماناً شاهانياً في ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ الى جنتم كان والدكم مسنداً إليه منصب الخديوية المصرية ومتضمناً المواد الآتية وهي

إن كافة إرادات الخديوية المصرية يكون تحصيلها واستيفائها باسمنا الشاهاني وحيث أن أهالي مصر أيضاً من تبعه دولتنا العلية وأن الخديوية المصرية ملزمة بإدارة الأمور الملكية والمالية والعديلية بشرط ألا يقع في حقهم أدنى ظلم ولا تعد في وقت من الاوقات "فخديو مصر" يكون مأذوناً بوضع النظم اللازمة للداخلية المتعلقة بهم وتأسيسها بصورة عادلة وأيضاً يكون خديو مصر مأذوناً بعقد وتجديد المشاركات مع مأموري الدول الأجنبية بخصوص الجمرك والتجارة وكافة أمور الخديوية الداخلية لأجل ترفي الحرف والصنائع والتجارة واتساعها ولأجل تسوية المعاملات السائرة التي بين الحكومة والأجانب أو الأهالي والأجانب مع أمور ضابطة الأجانب بشرط عدم وقوع خلل بمعاهدات دولتنا العلية البولييتيقية (السياسية) وفي حقوق تابعة مصر إليها وإنما قبل اعلان الخديوية المشاركات التي تعقد مع الأجانب بهذه الصورة يصير تقديمها إلى بابنا العالي وأيضاً يكون حافظاً للتصرفات الكاملة في أمور المالية لكنه لا يكون مأذوناً بعقد استقراض من الآن فصاعداً بوجه من الوجوه وإنما يكون مأذوناً بعقد استقراض بالاتفاق مع المداثين الحاضرين أو وكلائهم الذين يتعينون رسمياً وهذا الاستقراض يكون منحصرأ في تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصاتها وحيث أن الامتيازات التي أعطيت لمصري جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التي خصت بها الخديوية وأودعت لديها

لا يجوز لأي سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضي المصرية للغير مطلقاً ويلزم تأدية مبلغ ٧٥٠ الف ليرة عثمانية الذي هو الوريكو المقرر دفعه في كل سنة في أوانه وكذلك جميع النقود التي تضرب في مصر تكون باسمنا الشاهاني ولا يجوز جمع عساكر زيادة عن ثمانية عشر ألفاً لأن هذا القدر كاف لحفظ أمنية بلاد مصر الداخلية في وقت الصلح وإنما حيث أن قوة مصر البرية والبحرية مرتبة من أجل دولتنا العلية يجوز أن يزداد مقدار العساكر بالصورة التي تستسبب فيها حالة كون دولتنا العلية محاربة وتكون رايات العساكر البرية والبحرية والعلامات المميزة لرتب ضباطهم كرايات عساكرنا الشاهانية ونياشينهم ويباح لخدو مصر أن يعطي الضباط البرية والبحرية إلى غاية رتبة أمير آلاي والملكية إلى الرتبة الثانية ولا يرخص لخدو مصر أن ينشئ سفناً مدرعة إلا بعد الاذن وحصول رخصة صريحة قطعية إليه من دولتنا العلية ومن اللزوم وقاية كافة الشروط السالفة الذكر واجتناب وقوع حركة تخالفها وحيث صدرت إرادتنا السنية بأجراء المواد السابق ذكرها قد أصدرنا أمرنا هذا الجليل القدر الموشح أعلاه بمخطنا الهمايوني وهو مرسل صحبة افتخار الأعلى والاعظم ومختار الأكبر والأفخم المشير أحمد أيوب باشا من أعظم رجال دولتنا العلية الحائز والحامل للنياشين العثمانية والمجيدية ذات الشأن والشرف

حرر في ٢٧ شعبان سنة ١٣٠٩ من هجرة صاحب العزة والشرف

صورة التلغراف الملحق بالفرمان الشاهاني المذكور المثبت ضم شبه جزيرة سيناء إلى الادارة المصرية الصادر من دولتنا الصدر الأعظم إلى سمو الخديوي بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٣٠٩ هـ (٨ ابريل سنة ١٨٩٢ م)

في علم فخامتكم أن جلالة السلطان الأعظم قد أباح إقامة عدد كاف من الضبطيات تضعها الحكومة المصرية في « الوجه والمويلح وضبه والعقبة » من ولايات الحجاز وفي بعض الاماكن « من شبه جزيرة طور سيناء » بسبب مرور الحمل الشريف المصري على طريق البر ولما كانت هذه الاماكن غير واردة في الخريطة المؤرخة عام ١٢٥٧ هـ المسماة إلى المرحوم محمد علي باشا والمدينة فيها حدود مصر فلذلك قد عاد الوجه إلى

ولاية الحجاز بارادة من جلالته الشاهانية كما عادت أيضاً أما كن « الضبة والمويلح »
ومثل ذلك قد ضمت العقبة اليوم الى ولاية الحجاز المذكورة أما ما تعلق بشبه
جزيرة طور سيناء فان الحالة الراهنة تبقى فيه كما هي وتكون إدارتها على يد
الخدوية المصرية كما كانت في عهد جد فخامتكم اسماعيل باشا والمرحوم والدكم
محمد توفيق باشا

المكاتبات التي تبودلت بين مصر و إنجلترا وفرنسا والروسيا بخصوص مسألة العقبة

خطاب عمرة (١)

صورة الكتاب الذي أرسله جناب السير بارنغ معتمد إنجلترا المفوض الى
سعادتلو تيفران باشا ناظر الخارجية بتاريخ (١١ ابريل سنة ١٨٩٢ م)
حضرة الناظر

أتشرف بان أرسل الى سعادتكم طي هذا نسخة الفرمان التركية الصادر من
جلالة السلطان الاعظم الى سمو الخديوي الذي أطلق عليه الباب العالي سفير إنجلترا
في الاستانة العلية ووصلني منه أمس وأضفت اليه ترجمته الفرنسية

وترون سعادتكم أن هذا الفرمان يتضمن فقرة بخصوص حدود مصر لم تذكر
في الفرمان الصادر الي المغفور له محمد توفيق باشا الخديوي السابق المؤرخ
في ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ فقد جاء في الترجمة الفرنسية من ذلك الأمر أن
عظمة السلطان يسند الى سمو الخديوي خديوية مصر كما هي مؤلفة من حدودها
القديمة مع الاراضي الملحقة بها « أما الفرمان الحالي فذكر فيه أن الخديوية المصرية
بحدودها القديمة الميمنة في الفرمان الشاهاني المؤرخ في ٢ ربيع الثاني سنة ١٢٥٧ هـ
وفي الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور مع الاراضي المضافة طبقاً للفرمان الشاهاني
الصادر في ١٥ ذي الحجة سنة ١٢٨١ هـ قد عهدت الى فخامتكم »

وقد وردتني تعليمات من حضرة وزير خارجية إنجلترا بان استلقت أنظار سعادتكم
الى هذه المغامرة ولذلك جئت أسأل سعادتكم أن تخبروني رسمياً إذا كانت قد وردت
إيضاحات في شأن ذلك من الباب العالي الى الحكومة المصرية

وتفضلوا الخ

« بارنغ »

خطاب نمرة (٢)

فأجاب سعادتلو تيغران باشا ناظر الخارجية المصرية بهذا الخطاب المؤرخ بتاريخ

١٣ أبريل سنة ١٨٩٢

حضرة الوزير

تشرفت بورود رسالتكم المؤرخة في ١١ من هذا الشهر المتضمنة نسخة تركية مع ترجمتها الى اللغة الفرنسية من فرمان تولية سمو الخديوى ولقد أشترمت الي أن الفقرة المتعلقة منه بمحدود الخديوية غير منطبقة على مثلها في فرمان الشاهاني الصادر في ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ وقد سألتموني إذا كان قد ورد للحكومة الخديوية إيضاحات في هذا الشأن من الباب العالي واني أعد نفسي سعيداً يا حضرة الوزير بأن أخبركم أن نخامة الصدر الأعظم بتاريخ ٨ من هذا الشهر قد أرسل الى سمو الخديوى لإرادة من جلالة السلطان المعظم بطريق التلغراف يعهد فيها اليه كما عهد الي سلفائه إدارة شبه جزيرة طور سيناء وهذه الارادة التي تجدون نسختها طيه قد أرضت سمو الخديوى كل الرضاء فأسرع الى ارسال امتنانه الى جلالة السلطان

« تيغران »

واقبلوا يا حضرة الوزير الخ

خطاب نمرة (٣)

ثم رد السير بارنغ معتمد إنجلترا وقنصلها الجزائر بمصر على سعادة تيغران باشا

ناظر الخارجية المصرية بهذا الخطاب بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٨٩٢

سعادة الناظر

لقد شرفتنى إفادتكم بتاريخ أمس رداً على افادتي بتاريخ ١١ الجاري ومنها نسخة تركية وترجمة فرنسية من التلغراف المرسل بتاريخ ٨ الجاري من نخامة صدر أعظم جلالة السلطان إلى سمو الخديو موضحاً به بقاء الحالة الراهنة فيما يختص بشبه جزيرة طور سيناء التي تستمر إدارتها موكولة إلى الخديوي

ومعلوم لدى سعادتكم بأنه لا يمكن حدوث تغيير في القرارات المقررة بها الصلات بين الباب العالي ومصر بدون رضا حكومة جلالة ملكة بريطانيا العظمى وبناء على

تلك الاسباب وُكِّل إلى أن أوجه أنظاركم إلى ما ذكر بالفرمان الحاضر من تحديد تخوم مخالفة لما جاء في الفرمان الصادر لسمو الخديو السابق واذا قرئ على حدة يفهم منه أن شبه جزيرة سيناء تكون إدارتها تابعة في الاستقبال الى ولاية الحجاز لا إلى الخديوية المصرية وأما التلغراف الوارد من الصدر الأعظم الذى شرفتموني بارسالكم لي نسخة منه فواضح منه بان شبه جزيرة سيناء أي البلاد المحدودة شرقاً بخط وهمي من الجنوب الشرقى مبتدئاً على مسافة قصيرة من شرقي العريش الى خليج العقبة تستمر إدارتها موكولة الى الخديوية واما حصن العقبة السكان شرقي الخط المذكور فتنازع لولاية الحجاز

ولقد أعلنت حكومة جلالة الملكة الى الباب العالي منذ بضعة اسابيع بواسطة سفيرها في الاستانة العلية عن استعدادها للقبول بهذه التسوية

وبناء على ما تقدم وُكِّل اليّ بأن اوضح بأن حكومة جلالة الملكة تقبل بحديد التخوم كما جاء في الفرمان الحاضر بعد التذييل والتعديل والتوضيح بموجب التلغراف الوارد بتاريخ ٨ الجاري من نخامة الصدر الأعظم الذى نعتبره ملحقاً به ولا نعارض في قراءته رسمياً مضافاً إليه التلغراف التوضيحي البادى ذكره

واننى اضيف إلى ما تقدم بأن حكومة جلالة الملكة لا يمكنها أن تسلم بأن جميع الحقوق والدعاوى الملكية الحاضرة تمس بوجه من الأوجه لسبب التغييرات التى صار إدخالها على عبارة الفرمان أو بسبب قبول تلك التغييرات وقد وُكِّل إليّ أن أقدم هذه الافادة لسعادتكم مع الافادة بتاريخ ١١ الجاري حتى أن الخطوة التى حافظت عليها حكومة جلالة الملكة فى أثناء الخبايا الداخلية فيها بصفة فريق والتى أقفلت الآن تبقى محفوظة بالسجلات الرسمية

وأشرف بأن أطلب من سعادتكم بأن تتكرموا بنشر هذه الافادات بأن واحد مع الفرمان وتلغراف نخامة الصدر الأعظم بالجريدة الرسمية للحكومة المصرية واقبلوا الخ

« بارنغ »

خطاب نمرة (٤)

ترجمة افادة مرسلّة من السير بارنغ الى سعادة تيغران باشا بتاريخ
١٤ ابريل سنة ١٨٩٢

سعادة الناظر

أتشرف بإبلاغ سعادتكم بان قد ورد لي صباح اليوم تلغراف من حضرة سفير
جلالة الملكة في الاستانة يخبرني بان ورد له بلاغ شفاهي من وزير خارجية جلالة
السلطان وصار اطلاعه رسمياً على نسخ تركية من فرمان التولية والتلغراف المرسل
في ٨ الجارى من نخامة الصدر الأعظم الى سمو الخديوى بشأن ادارة شبه جزيرة سينا
واقبلوا يا سعادة الناظر الخ « بارنغ »

خطاب نمرة (٥)

صورة كتاب الوزير المركزي دي ريشرسو معتمد فرنسا وقنصلها الجنرال لدى
الحكومة المصرية الى سعادتلو تيغران باشا ناظر الخارجية المصرية بتاريخ
١٤ ابريل سنة ١٨٩٢

سعادة الناظر

إنني إتماماً لخبراتي الشفاهية المتعلقة بتداخل الحكومة الفرنسية في مسألة
الطور التي كانت نتيجتها ازالة العقبات التي وجدت أتشرف بان أخبر سعادتكم أن
حكومة الجمهورية الفرنسية لما كانت اطلعت رسمياً على صورة فرمان التولية لسمو
عباس حلمي باشا وعلى الارادة الشاهانية المتعلقة بشبه جزيرة سينا قد كلفت سفيرها
لدى الباب العالي بان يعتمد على هذين الامرين العاليين ويسرني أن قد عهد الي أن
أنقل الى سعادتكم هذا الخبر المطابق لتقاليد السياسة الفرنسية وارجو ان تخبروني
بوصوله .

واقبلوا الخ

« ريشرسو »

خطاب نمرة (٦)

جواب سعادتلو تيغران باشا للوزير ريفرسو معتمد فرنسا بتاريخ

١٤ أبريل سنة ١٨٩٢

حضرة المربي

لقد تشرفت برسالتكم المؤرخة بتاريخ اليوم تخبرونني فيها بأن حكومة الجمهورية الفرنسية قد كلفت حضرة سفيرها لدى الباب العالي باعتماد فرمان سمو الخديوي عباس حلمي باشا والارادة الشاهانية المتعلقة بشبة جزيرة طورسينا اللذين عرضا عليه رسمياً

وإنني بحسب رغبة حضرتكم أخبركم بوصول رسالتكم وأرجو أن تقبلوا
فائق احترامي م

«تيغران»

ناظر الخارجية

خطاب نمرة (٧)

الرسالة التي بعث بها حضرة قنصل روسيا الجنرال الى سعادتلو تيغران باشا

بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٨٩٢

سعادة الناظر

قد ورد لي أمر من حكومتى لأن أعلم سمو الخديوي أن الباب العالي عند ما أطلع سفير جلالة الامبراطور في الاستانة العلية على فرمان التولية والأرادة السنية المتعلقة بشبة جزيرة سيناء قد اعتمد حضرة السفير المذكور المسيو نيليدوف باسم حكومة جلالة الامبراطور نص الامرين المذكورين

وإنني أرجو من سعادتكم أن تعرضوا ذلك على سمو الخديوي

وتقبلوا فائق احترامي م

«كوبندر»

أعمال النظارة

سارت النظارة الفهمية على غير ما كان يأمله فيها الشعب واتبعت طريقا خالفت فيها خدمة الوطن فقد إنحازت لجانب المحتلين واستسلمت لأوامرهم وصارت معتز بهم فوجب سخط الاهالى والخديوي عليها فاقالها في ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠ هـ الموافق (١٤ يناير سنة ١٨٩٣ م) وأسند برئاسة النظارة إلى الوطنى الغيور حسين نحرى باشا

(١٥) نظارة حسين فخري باشا أو { النظارة الفخرية }

في ٢٧ جمادي الثانية سنة ١٣١٠ هـ (١٥ يناير سنة ١٨٩٣ م)

تشكلت هذه النظارة من حضرات أصحاب السعادة النظار الآتية أسماهم
عطوفتلو حسين فخري باشا ناظراً للداخلية ورئيساً لمجلس النظار
وسعدتلو محمد زكي باشا « للاشغال العمومية والمعارف
» يوسف شهدي باشا « للحرية والبحرية
» تيمكران باشا « للخارجية
» بطرس غالي باشا « للمالية
» احمد مظلوم باشا « للحقانية

لم تدم هذه النظارة في مركزها أكثر من ثلاثة أيام والسبب في ذلك راجع إلى أن
سقوط النظارة الفهمية السابقة أتى على غير إرادة الانكليز إذ عندما علم «اللورد كرومر»
معتمد إنجلترا بمصر في ذلك الوقت نبأ تشكيل النظارة الفخرية تشرف بمقابلة الجناب
الخدوي وعرض على سموه ألا يصدر المرسوم العالي بتشكيلها إلا بعد عرض المسألة
على نظارة الخارجية البريطانية التي أجابت بأنها لا تستحسن تأليف النظارة على هيئتها
الحاضرة وأما الموظفون الانجليز الذين هم في خدمة الحكومة المصرية فانهم إعتصبوا
وتجاهلوا وجود هذه النظارة وقد كادت هذه المسألة تؤدي إلى أزمة سياسية
خطيرة لولا أن سمو الخديو اجتمع بكبار رجال الدولة السياسيين وتداولوا في الامر
وقر رأيهم على أن يتولى دولتو مصطفى رياض باشا رئاسة النظارة وأن يعين حسين
فخري باشا سر تشريفاتي للحضرة الخديوية وبذلك حلت المسألة وقد قابل أهالي
القطر هذا الحل بالشكر والامتنان

ملحوظه — لم تنشر الجريدة الرسمية للحكومة صورة الاوامر العالية الصادرة بتشكيل
النظارة الفخرية ويرجع ذلك إلى الخبايا التي كانت دائرة بين الخديوي
والحكومة البريطانية مما أدى إلى إسقاط النظارة الفخرية والاتفاق على
إسناد النظارة الجديدة إلى دولتو مصطفى رياض باشا

(١٦) نظارة مصطفى رياض باشا الثالثة أو { النظارة الرياضية الثالثة }

في ١ جمادى الثانية سنة ١٣١٠ هـ (١٩ يناير سنة ١٨٩٣ م)

منطوق الأمر العالي الصادر إلى دولتو رياض باشا بتقليده رئاسة مجلس النظار
وتكليفه بتأليف هيئة النظارة

عزيزي رياض باشا

بناء على ما اتفقت به من الغيرة والوطنية والاخلاص قد عهدنا اليكم تشكيل هيئة
النظارة وكونوا واثقين بأنه يمكنكم في كافة الأحوال أن تعتمدوا على تعاضدنا
ومساعدتنا لكم

صدر بمرأى عابدين في ١٩ يناير سنة ١٨٩٣ عباس حلمي
جواب دولتو مصطفى رياض باشا للحضرة الفخيمة الخديوية

مولاي

قد تفضلت ذاتكم العملية بأن أحالت لعهدي رئاسة مجلس النظار وكلفتني بتأليف
هيئة النظارة فمع ما هي عليه حتى من الاعتلال يحتم على محض اخلاصي للسدة
الخديوية وللوطن القبول بالمهمة التي انتدبني مولاي لها
فبناء على هذا أتشرف بأن أرفع الى مقام سموكم أسماء من تشكل منهم هيئة
النظارة الجديدة وهم أصحاب السعادة

محمد زكي باشا للأشغال العمومية والمعارف

يوسف شهدى باشا للحربية والبحرية

تيمران باشا للخارجية

بطرس غالي باشا للمالية

أحمد مظلوم باشا للحقانية

فإذا قورن هذا التعيين لدى الارادة السنية بالقبول أتمس صدور الأمر الكريم
بالاقرار عليه وبتقليدي نظارة الداخلية كما تعطف جنابكم الرفيع وعهد إلى رئاسة
مجلس النظار

وإنني مع غاية الاجلال لمولاي عبده الخاضع ومحسوبه المتواضع

تحريراً في ١٩ يناير سنة ١٨٩٣

« رياض »

ترجمة أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظر أمرنا بما هو آت

المادة الاولى : عين دولتو رياض باشا
ناظراً للداخلية

» سعادتلو محمد زكى باشا » للاشغال العمومية والمعارف

» » يوسف شهدي باشا » للحربية والبحرية

» » تيكران باشا » للخارجية

» » بطرس غالى باشا » للمالية

» » أحمد مظلوم باشا » للحقانية

المادة الثانية : على رئيس مجلس النظر تنفيذ أمرنا هذا م
عباس حلمي

صدر بسرأى عابدين فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٣ بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظر

« رياض »

حادثة الحدود

فى يوم غرة رجب سنة ١٣١١ هـ (٨ يناير سنة ١٨٩٣ م) وافق ابتداء السنة
الثانية لتولية الخديوى على الاربكة المصرية فبعد أن تمت التشرىفات الكبرى فى
الصباح استعرض الجناب الخديوى فى عصر هذا اليوم الحامية المصرية بميدان
الرصدانة وبعد أن استعرضها أمر سموه « رندل باشا » قومندان القوة المصرية
أن يقدم له قومندانات الاورط فلما مثلوا بين يدي سموه أبدى لسكل منهم ملاحظاته
عن أورطته ثم انصرفوا داعين للخديو ومعجبين بما رأوه فى سموه من سعة الاطلاع
فى الشؤون العسكرية

وفى اليوم التالى سافر سموه إلى الصعيد (جرجا) ومنها بطريق النيل الى مديرية
الحدود لاستعراض الحاميات المصرية فلما وصل إلى أطراف مديرية الحدود فى

٥ رجب سنة ١٣١١ هـ (١٢ يناير سنة ١٨٩٤ م) أمر لسعانة بإطلاق سراح المسجونين الذين سجنوا لانهم يودون العودة لمصر ثم استعرض حامية الحدود فلم ينشرح صدرأ من نظامها وأبدي ملحوظاته علانية للجيش فغضب السردار « ككتشنر باشا » لاعتباره هذا تحقيراً له أمام الحامية وقدم استعفاءه على أثر ذلك مع بعض كبار الانجليز فرفض الخديو قبول استعفاءه فبلغ السردار هذه الحادثة « لورد كرومر » المعتمد البريطاني بالقطر المصري الذي بلغها لنظارة الخارجية البريطانية فاهتمت بالمسألة وارسلت إلى معتمدها اللورد كرومر تطلب منه أن يبلغ هذه المطالب الثلاث إلى النظارة المصرية لتبلغها لسمو الخديوى لتكون بمثابة رضىه وهي
أولاً - عزل ماهر باشا وكيل نظارة الحربية

ثانياً - أن يصدر الخديوي امرأ يثنى فيه على سردار الجيش والضباط الانكليز الذين في خدمة الجيش المصري ورضائه عن حامية الحدود وثنائه على ضباطها
ثالثاً - أن الضباط الانكليز الموظفين في الجيش المصري يحاكون عند قائد الجيوش الانكليزية لافى نظارة الحربية المصرية فاذا قدمت شكوى على أحدهم وجب أن تقدم إلى قائد جيش الاحتلال وهو يرفعها إلى قائد الجيوش الانكليزية في لندن ليفصل فيها بين المدعي والمدعى عليه وأشاعوا بأنه إذا لم يقبل الخديوي هذه المطالب فسيعلن ضم الجيش المصري الى الجيش الانكليزى

فلما قدماً رياض باشا وبطرس باشا هذه المطالب الثلاث إلى سمو الخديوى عدلها وذلك بأن ينقل ماهر باشا إلى أول وظيفة ملكية تخلو بحيث تكون معادلة لمنصبه العسكري في وكالة الحربية (وقد نقل محافظاً للقنال) وبأن يوجه تلغراف الثناء إلى الضباط الوطنيين والانكليز معاً وبذلك انتهت هذه الأزمه وهاك نص تلغراف الخديوى إلى السردار

القيوم في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٤ م

« لاني قبل أن أبرح الوجه القبلى أرى أن أكرر إهتمامى ومزيد إنعطافى نحو الجيش الذي زرتة في الحدود وأن أثبت لك رضى الذى أبتنه قبلا من ترتيبه ونظامه ثم أنه يسرنى أن أهنيء الضباط الذين يقودونه من مصريين وانكليز وأن أرى الخدمات التى قام بها الضباط الانكليز نحو جنودى وأرجوك يا حضرة السردار أن تبلغ هذا الأمر للضباط والعساكر »

وكان رياض باشا رئيس النظار بعد مقابلته للخدوي بجرجا قد أرسل إلى وكيل الخارجية المصرية التلغراف الآتي بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٨٩٤ « لقد استغرب سمو الخديو بشدة مما عساه أن يكون قد قيل عن رحلته إلى الحدود وهو يحفظ لنفسه الحق أن يقرر حقيقة الواقع بعد ولكن لما كان جنبه العالي لا يريد أن يخالف حبه لجيشه أقل ريب كان فهو يرى أن يكرر بأصدار أمره إلى السردار وميله إلى جنوده ويظهر رضاه الفائق عنهم حين تقدمهم » وقد بلغا هذان التلغرافان إلى سفراء الدول الذين اهتموا للأمر كل الاهتمام والظاهر أن هذا الحل كان على غير رضا الخديوي والآهالي فأدي ذلك إلى اشتداد السخط على النظارة فلما رأت ذلك اجتمع حضرات النظار وكتبوا كتاب الاستعفاء ووقعوا عليه جميعاً وخلاصته « أنهم تيقنوا عملاً وبالتجربة استحالة بقاءهم في مناصبهم ولا ثقة للجناب الخديوي فيهم ولهذا فهم يرفعون استقالتهم إلى الاعتبار الخديوية » فقبل الخديوي استعفاءهم في ٩ شوال سنة ١٣١١ هـ (١٥ أبريل سنة ١٨٩٤ م) واستدعى دولتو نوبار باشا وعهد إليه بتشكيل النظارة

نظارة نوبار باشا الثالثة أو { النظارة النوبارية الثالثة }

في ١٠ شوال سنة ١٣١١ هـ (١٦ أبريل سنة ١٨٩٤ م)

ترجمة الخطاب الذي رفعه دولتو نوبار باشا للحضرة الفخيمة الخديوية

مولاي

قد تفضلت ذاتكم العلية بأن أحالت لعهدتي رئاسة مجلس النظار وكلفتني بتأليف هيئة النظارة فأتشرف بأن أرفع الى مقام سموكم أسماء من تشكل منهم هيئة النظارة الجديدة وهم أصحاب السعادة

مصطفى فهمي باشا	لنظارة الحرية والبحرية
حسين فخري باشا	لنظارتى الاشغال العمومية والمعارف
بطرس غالي باشا	لنظارة الخارجية
أحمد مظلوم باشا	» المالية
ابراهيم فؤاد باشا	» الحقانية

فان قورن هذا التعيين لدى الارادة السنوية بالقبول ألتس صدور الأمر الكريم
بالاقرار عليه وبتقليدي نظارة الداخلية كما تعطف جنابكم الرفيع وعهد الى رئاسة
مجلس النظار واني مع غاية الاجلال لمولاي عبده الخاضع ومحسوبة المتواضع
تحريراً في ١٥ ابريل سنة ١٨٩٤ « نوبار »

ترجمة أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢١ سبتمبر ١٨٧٩
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار أمرنا بما هو آت
المادة الاولى : عين دولتو نوبار باشا ناظراً للداخلية

» » مصطفى فهمي باشا » للحرية والبحرية

» » سعادتو حسين خري باشا » للأشغال العمومية والمعارف

» » بطرس غالي باشا » للخارجية

» » أحمد مظلوم باشا » للمالية

» » ابراهيم فؤاد باشا » للحقانية

المادة الثانية : على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسمراى عابدين في ١٦ ابريل سنة ١٨٩٤ « عباس حلمي »

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

« نوبار »

لم تفعل هذه النظارة شيئاً يستحق الذكر غير أنها تساهلت مع الموظفين الانجليز
فتمكنوا من الاستئثار بالسلطة في أعمال الحكومة وقد استقال نوبار باشا فجأة
فلهجت الصحف بأن الداعي إلى استقالته هو أنه وجد أن المستشار الداخلي قد قبض
على زمام نظارة الداخلية فاصبحت شؤون القطر الداخلية في قبضة يده فلم يترك لناظر
الداخلية أو بالاحرى رئيس النظار من الامر شيئاً فلم يطق نوبار باشا صبراً على هذه
الحالة فاستقال وخلفه مصطفى فهمي باشا في رئاسة النظارة

(١٨) نظارة مصطفى فهمى باشا الثالثة أو { النظارة الفرعية الثالثة }

في ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣١٣ هـ (١٢ نوفمبر سنة ١٨٩٥ م)

رفع دولتو نوبار باشا استعفاه الى جناب الخديوي المعظم فقبله منه وكلف عطوفتو مصطفى فهمى باشا بتأليف نظارة جديدة عهد برئاستها الى عطوفته وقد قام عطوفة الرئيس بالامر وعرض على الجناب العالي الخديوي أسماء من تؤلف منهم النظارة الجديدة وهذا هو الخطاب الذى رفعه عطوفة مصطفى فهمى باشا الى الحضرة الفخيمة الخديوية بذلك

مولاي

قد تفضلت ذاتكم العلية بأن أحالت لعهدتى رئاسة مجلس النظر وكلفتى بتأليف هيئة النظارة فاتشرف بأن أرفع إلى مقام سموكم أسماء من تشكل منهم هيئة النظارة الجديدة وهم أصحاب السعادة

لنظارى الأشغال العمومية والمعارف	حسين فخري باشا
لنظارة الخارجية	بطرس غالى باشا
» المالية	أحمد مظلوم باشا
» الحفانية	ابراهيم فؤاد باشا
» الحرية والبحرية	محمد عبانى باشا

فان قورن هذا التعيين لدى الارادة السفينة بالقبول أتمس صدور الأمر الكريم بالاقرار عليه وبتقليدي نظارة الداخلية كما تعطف جنابكم الرفيع وعهد الى رئاسة مجلس النظر

واني مع غاية الاجلال لمولاي عبده الخاضع ومحسوبة المتواضع

تحرير آفى ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣١٣ (١٢ نوفمبر سنة ١٨٩٥)

« مصطفى فهمى »

أمر عال

نحن خديوى مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار أمرنا بما هو آت

المادة الأولى : عين عطوفتو مصطفى فهمي باشا ناظراً للداخلية

وسعادة حسين فخري باشا » للاشغال العمومية والمعارف

» بطرس غالى باشا » للخارجية

» أحمد مظلوم باشا » للمالية

» ابراهيم فؤاد باشا » للحقانية

» محمد عباني باشا » للحرية والبحرية

المادة الثانية : على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى القبه فى ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣١٣ (١٢ نوفمبر سنة ١٨٩٥)

بأمر الحضرة الخديوية «عباس حلمي»

رئيس مجلس النظار

« مصطفى فهمي »

وفى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٦ صدر أمر عال بتعيين سعد زغول بك ناظراً

للمعارف العمومية (وهذه صورة الأمر)

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار أمرنا بما هو آت

المادة الاولى — عين سعد زغول بك المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية ناظراً

للمعارف العمومية بدلا من سعادة حسين فخري باشا المكلف الآن بهذا المنصب

علاوة على نظارة الاشغال العمومية

المادة الثانية — على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية رئيس مجلس النظار

« مصطفى فهمي »

أنعم الجناب الخديوى برتبة الميرميران الرفيعة على سعادة سعد زغول باشا ناظر المعارف العمومية

إسترجاع السودان

عادت الحكومة فادركت ألا حياة لمصر بغير سودانها وكانت مالية الحكومة في ذلك الوقت قد تقدمت وأصبح لها جيشاً قوياً منظماً ورغبت الحكومة الإنجليزية أن تشارك مع الحكومة المصرية في إسترجاع السودان لذلك خرج جيش مشترك من المصريين والإنجليز بقيادة « ككتشنر باشا » سردار الجيش المصري وجعل وجهته مدينة دنقلة وكان يتقدم الجيش إنشاء خط حديدي يسير الجيش بتقدمه وذلك لسهولة المواصلات فوصل الجيش المصري الإنجليزي في ذي الحجة سنة ١٣١٣ هـ (يونيو سنة ١٩٨٦ م) إلى جهة قريبة من مدينة « عكاشة » حيث التقى بقوة من الدراويش تبلغ ٣٥٠٠ مقاتل فبادهم عن آخرهم واستولى على مدينة (دنقلة) في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣١٤ هـ (٢٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ م) ثم تابع الزحف على مدينة الخرطوم فاستولى في طريقه على مدينتي « أبي حمد » « وبرر » وفي ١٦ ذي الحجة سنة ١٣١٥ هـ (٨ أبريل سنة ١٨٩٨ م) كان قد وصل إلى الجيش المصري الإنجليزي المدد فالتحم بجيش الدراويش عند مدينة « النخيلة » ولم تدم الموقعة أكثر من أربعين دقيقة حيث انتهت بهزيمة الدراويش هزيمة منكرة وبأسر قائدهم « الأمير محمود » وما زال الجيش المصري الإنجليزي يتقدم في سيره نحو الخرطوم حتى التقى في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣١٦ هـ (٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨ م) بجيش الدراويش البالغ عددهم ١٥٠ ألف مقاتل في موقعة أم درمان الفاصلة فانتصر عليهم إلتصاراً ميبناً وأباد منهم ما يقرب من ٢٧ ألف ولم يخسر الجيش المصري الإنجليزي إلا ٥٠٠ ما بين قتيل وجريح ومن جراء هذه الموقعة لم تقم للدراويش بعدها قائمة إذ دخل الجيش المصري الإنجليزي في ١٧ ربيع الثاني سنة ١٣١٦ هـ (٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨ م) مدينة الخرطوم ورفع عليها العلمان المصري والإنجليزي بجوار بعضها ثم أبرمت إتفاقية السودان في ٦ رمضان سنة ١٣١٦ هـ (١٩ يناير سنة ١٨٩٩ م) بين الحكومة المصرية والحكومة الإنجليزية بشأن إدارة السودان في المستقبل ولقد احتجت طبقات الأمة ولا تزال تحتج على بطلان عقد هذه الاتفاقية الجارة التي تعد من أعظم النكبات التي نكبت بها مصر في منبغ حياتها وهالك هي نصها

اتفاقية السودان

حيث ان بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها باتحاد حكومتها جلالة ملكة الانكليز والجناب العالي الخديوي وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لاجل ادارة الاقاليم المفتوحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الاقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة

وحيث انه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك في وضع النظام الاداري والقانوني الآنف ذكره وفي اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل

وحيث انه تراعى من جملة وجوه أصوية الحاق وادي حلفا وسواكن إدارياً بالاقاليم المفتوحة المجاورة لها

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو :

المادة الاولى — تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الاراضي الكائنة جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي

اولاً — الاراضي التي لم تخضعها الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ او
ثانياً — الاراضي التي كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان
الاخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحها الآن حكومة جلالة الملكة
والحكومة المصرية بالاتحاد او

ثالثاً — الاراضي التي قد افتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من
الآن فصاعداً

المادة الثانية — يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البر والبحر
بجميع انحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصري فقط

المادة الثالثة — تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية

المادة الرابعة — القوانين وكافة الاوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويلها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام وهذه الاوامر والقوانين واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان أو عن جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحويل أو نسخ اي قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجنب العالى الخديوى

المادة الخامسة — لا يسري على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين او الاوامر او القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً الا ما يصدر باجرائه فيها منشور من الحاكم العام بالكيفية السابق بيانها

المادة السادسة — المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للاوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة او السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدود لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة او دول

المادة السابعة — لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الاراضى المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضى المصرية الا انه في حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية من السودان عن طريق سواكن أو أية مينا أخرى من مواني ساحل البحر الاحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج ويجوز أن تقرر عوائد

على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقره الحاكم العام من وقت الى آخر
بالمشورات التي يصدرها بهذا الشأن

المادة الثامنة — ان اختصاص الحاكم المختلطة لا يسرى بأي وجه ما في أي جهة
من جهات السودان ما عدا مدينة سواكن

المادة التاسعة — تكون جميع جهات السودان بحسب ما ينص عليه هذا المنشور
تحت الاحكام العرفية ما عدا مدينة سواكن حتى تصدر تعليمات أخرى

المادة العاشرة — لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات
بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية

المادة الحادية عشرة — ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق الى السودان أو تصديره
منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازمة لتنفيد هذا الشأن

المادة الثانية عشرة — قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة
منهما على تنفيذ معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يولية سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال
الاسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها
تحريراً بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

الامضات

(كرومر) (بطرس غالي)

إدارة السودان بعد فتحه

أصبح بموجب هذه الاتفاقية يحكم السودان ضابط انجليزي برتبة الفريق وفي الوقت
نفسه يكون سرداراً للجيش المصري وهذا الضابط تعيينه الحكومة المصرية بأمر عال
برضاء الحكومة الانجليزية وله وكيل انجليزي يساعده في الادارة العمومية ويتولى بعدهما
الادارات المختلفة سكرتير مالي وسكرتير قضائي ومفتش عام ومدير للبريد والتلغرافات ومدير
للمعارف العمومية ومدير للاشغال ومدير للسكك الحديدية وهؤلاء كلهم من الانجليز
وقد قسم السودان إدارياً إلى ثلاث عشر مديرية وهي الخرطوم . بربر . دنقلة
وادي حلفا . البحر الاحمر . النيل الابيض . النيل الازرق . سنار . كسلا . أعالي النيل
بحر الغزال . كردفان . منجلا . ويدير كل من هذه المديريات ضابط انجليزي برتبة

أمير ألابي أو لواء وقد قسمت هذه المديریات الى مأموريات يديرها ضباط من المصريين والسودانيين يطلق على كل منهم « مأمور مركز »
الادارة القضائية

للسودان قوانين خاصة يسري حكمها على المقيمين به وتنفذ هذه القوانين بقرار من الحاكم العام وقد ألف الحاكم العام للسودان مجلساً شورياً يعاونه في أعماله التنفيذية والتشريعية وهو مؤلف من المفتش العام ومن السكرتير المالي ومن السكرتير القضائي وكلهم من الانجليز بصفة أعضاء دائمين بحكم وظائفهم يضاف اليهم أربعة من كبار الموظفين الانجليز لمدة ثلاث سنوات ووظيفة هذا المجلس أن يوافق قبل التنفيذ على جميع اللوائح والقوانين والمصاريف والميزانية والاعتمادات وكذا لتنظيم الشؤون الادارية وفي كل مديرية محكمة تفصل في الاحوال المدنية وتنظر في الامور الجنائية لعقاب كل من يخالف القوانين وكذلك بالسودان محاكم شرعية يرأس كل واحدة منها قاض شرعي كما هو الحال بمصر وهي تنظر في الاحوال الشخصية وتفصل فيها على مقتضى الشريعة الاسلامية السمحاء

التربية

لاتزال التربية بالسودان قاصرة على الكتابات الأولية لتعليم الدين الاسلامي والقرآن الكريم ومبادئ القراءة والكتابة والحساب وتوجد بعض مدارس ابتدائية ببعض العواصم الشهيرة وتوجد بمدينة الخرطوم كلية تسمى كلية (غردون) وتشتمل على قسم للمعلمين وآخر للقضاة وقسم للصناعة وقسم ابتدائي وقسم تجهيزي

مساحة السودان وعدد سكانه

ويبلغ عدد سكان السودان الآن نحو مليون ونصف من الانفس ومعظمهم من القبائل وتبلغ مساحته ٩٥٠.٠٠٠ ميل مربع والجزء المنزرع منه يبلغ مليون فدان وأهم حاصلاته الشعير والبلح والفول وجوز الهند والعاج وريش النعام
ملحوظة : مكثت الوزارة الفهمية الثالثة على منصة الحكم ثلاث عشرة سنة وهي أطول مدة عرفت في تاريخ الوزارات المصرية وقد استقالت في ١٧ شوال سنة ١٣٣٦ هـ (١١ نوفمبر سنة ١٩٠٨) وخلفها الوزارة البطرسية

(١٩) نظارة بطرس غالى باشا أو (النظارة البطرسية)

فى ١٨ شوال سنة ١٣٢٦ هـ (١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ م)

صورة الارادة السنية الصادرة الى صاحب السعادة بطرس غالى باشا بتوجيه
مسند رئاسة مجلس النظار لعهدته وتكليفه بتأليف هيئة نظارة جديدة
سعادتو بطرس غالى باشا حضر تلى

بناء على ما هو معلوم فيكم من الكفاءة والدراية ووثوقنا بكم قد وجهنا لعهدتكم
مسند رئاسة مجلس نظار حكومتنا وعلى هذا نكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة
وكونوا على يقين من تعاضيدنا ومساعدتنا إياكم فى جلائل الأعمال التى عهدنا بها اليكم
ونسأل الحق جلت قدرته أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد ورفاهية العباد إنه نعم المولى
ونعم النصير م
عباس حلمي

صورة الخطاب المرفوع من بطرس غالى باشا الى الحضرة الفخيمة الخديوية
بتشكيل النظارة الجديدة
مولاي

قد تفضلت ذاتكم العلية بتوجيه رئاسة مجلس النظار الى عهدتى وكلفتى بتأليف
هيئة نظارة جديدة فأشرف بأن أرفع الى مقام سموكم أسماء من تشكل منهم هيئة
النظارة وهم أصحاب السعادة

سعد زغلول باشا	ناظراً للمعارف العمومية
حسين رشدى باشا	» للحقانية
محمد سعيد بك	» للداخلية
اسماعيل سري باشا	» للأشغال العمومية وللحربية والبحرية
احمد حشمت باشا	» للمالية

فان حازت هذه التعيينات القبول لدى سدتكم العلية أتمس صدور الامر السكريم بآتمادها
وتقليدى نظارة الخارجية كما تعطف جنابكم الرفيع وعهد الى رئاسة مجلس النظار
واني بكل احترام واجلال لمولاي عبده الخاضع الامين

تحريراً فى ١٨ شوال سنة ١٣٢٦ (١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨) « بطرس غالى »

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار أمرنا بما هوأت
المادة الاولى : عين بطرس غالي باشا ناظراً للخارجية

سعد زغلول باشا » للمعارف العمومية

حسين رشدي باشا » للحقانية

محمد سعيد بك » للداخلية

اسماعيل سرى باشا » للأشغال العمومية وللحريرية والبحرية

احمد حشمت باشا » للمالية

المادة الثمانية : على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراري عابدين في ١٨ شوال سنة ١٣٢٦ هـ (١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ م)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

« بطرس غالي »

إنعام : أنعم الجنباب الخديوي برتبة الميرمران الرفيعة على سعادة محمد سعيد باشا
ناظر الداخلية

أعمال النظارة

إختار الخديوي بطرس غالي باشا ليكون رئيساً للنظار لغرض جوهرى وهو
أن يظهر للعالم أن الأمة المصرية كتلة واحدة لا فرق بين مسلمها وقبطها فى الوطنية
وإن اختلفا فى الدين ولكن بالرغم من ذلك قد قابل الأهالى هذا الاختيار بفتور وفتور
ذلك لانهم لم ينسوا أن بطرس غالي باشا هو الذى وقّع إتفاقية السودان المشؤومة التى
كانت الطامة الكبرى على البلاد والعباد والى كانت تتيجهما بتر السودان عن مصر
ولم ينسوا أنه كان رئيس محكمة دنشواي وما أدراك ما محكمة دنشواي إن هي إلا

تلك المحكمة التي يذكرها المصريون بالسخط والنفور (ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر بالجلال وافتخار بطل الوطنية طيب الذكر المرحوم مصطفى كامل باشا مؤسس الحزب الوطنى وما قام به من المساعي الجليلة المشكورة في سبيل انقاذ حياة كثير من هؤلاء التعساء الذين حكم عليهم بالاعدام في هذه الحادثة ولذلك أصبح ذكر هذه القضية مقرون بأسمه المبجل)

ولما تربعت الوزارة البطرسية على كراسيها بعثت قانون المطبوعات من رسمه فكان ذلك القضاء على حرية المفكرين وأرباب الاقلام فسلب منهم حريتهم (والحرية من أقوى وأخص عناصر الحياة) وهدم أقوى دعامة من دعائم نظام الامة الاجتماعي ألا وهي حرية الكتابة ومن ثم أرادت الوزارة البطرسية أن توافق شركة قناة السويس على امتداد امتياز القناة الذي ينتهي ميعاده القانونى في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ (وبعدها يصير ملكاً للحكومة المصرية) لمدة اربعين عاماً أخرى تنتهي في ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ نظير أن تكون الارباح متناصفة بين الحكومة المصرية وشركة القناة وأن تتعهد الشركة المذكورة بأن تدفع للحكومة المصرية أربعة ملايين جنيهاً مصرياً على أربعة أقساط في أربع سنوات ابتداء من ديسمبر سنة ١٩١٠ الى ديسمبر سنة ١٩١٣ بحيث تتجاوز الحكومة المصرية من أول يناير سنة ١٩٦٩ عن ١٥ ٪ من أرباحها المقررة لها بمقتضى المادة ٦٣ من نظمات الشركة ولقد تطوعت الوزارة في الدفاع عن هذا الامتداد الجائر وكادت تم غرضها لولا ما أظهرته الجمعية العمومية من الغيرة والحاسة على مصالح البلاد وأيدها في ذلك الصحافة والرأي العام ما جعل الوزارة البطرسية تتقهقر أمام هذا الاجماع وفي يوم الاحد ٩ صفر سنة ١٣٢٨ هـ (٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ م) بينما كان عطوفة بطرس باشا غالى رئيس الوزارة خارجاً من وزارة الخارجية اذ اعتدى عليه أحد الشبان المدعو ابراهيم ناصف الورداني وأطلق على عطوفته ستة رصاصات أصابته وقضت عليه بعد يومين مع الاسف الشديد وقد احتفلت الحكومة بمجنازته احتفالاً رسمياً وعظمت بهذه المناسبة دورها ومدارسها أما الجانى فقد حوكم أمام محكمة الجنايات فحكمت باعدامه شتقاً وتنفيذ فيه الحكم بعد أن تطوع للدفاع عنه كبار أساندة المحامين المصريين

الغاء منصب وزير الحربية

في عهد النظارة البطرسية أحييت نظارة الحربية والبحرية الى ناظر الاشغال العمومية واستمرت الحالة على هذا المنوال حتى وزارة حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا فعين لوزارة الحربية والبحرية وزير خاص ضمن هيئة الوزارة وبعد وفاة المرحوم بطرس غالى باشاً أسند الخديوي رئاسة النظارة الى محمد سعيد باشا فشكاه على الوجه الآتي

(٢٠) نظارة محمد سعيد باشا الأولى {النظارة السعيرية الأولى}

في ١٣ صفر سنة ١٣٢٨ هـ (٢٣ فبراير سنة ١٩١٠ م)

صورة الارادة السنية الصادرة لصاحب العظوفة محمد سعيد باشا بتوجيه مسند رئاسة مجلس النظار لعهدته وتكليفه بتأليف هيئة نظارة جديدة
عطوفتو محمد سعيد باشا
حضر تلري

إنه لوفاة المأسوف عليه المرحوم بطرس غالى باشا الذي كان رئيساً لمجلس النظار ولما هو معلوم لدينا فيكم من الكفاءة والدراية وبما لنا من الثقة بكم قد وجهنا اليكم رئاسة المجلس المشار اليه وعليه نكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة وكونوا على يقين من تعاضيدنا ومساعدتنا اياكم ونسأل الحق جلّست قدرته أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد ورفاهية العباد انه نعم المولى ونعم النصير

عباس حلمي

صورة الخطاب المرفوع من صاحب العظوفة محمد سعيد باشا بتشكيل
النظارة الجديدة

مولاي

قد تفضلت ذاتكم العلية بتوجيه رئاسة مجلس النظار الى عهدة عبدكم وكلفتني بتأليف هيئة نظارة جديدة فمع رفع فروض الشكر للسدة العليا على هذه العناية

الكبرى والمنحة العظمى ووثوقاً بتمضيدي. من سموكم الفخيم أتشرف بأن أرفع إلى
المقام العالى أسماء من تشكل منهم النظارة وهم أصحاب السعادة

سعد زغلول باشا ناظراً للحقانية

حسين رشدي باشا » للخارجية

اسماعيل سرى باشا » للاشغال العمومية وللحربية والبحرية

احمد حشمت باشا » للمعارف العمومية

يوسف سابا باشا » للمالية

فان حازت هذه التعينات القبول لدى الجناب السامى ألتس صدور الأمر الكريم
بإعتمادها وتقليدي نظارة الداخلية كما تعطف مولاي وعهد الى رئاسة مجلس النظار
واني بكل احترام واجلال العبد الخاضع والمحسوب المتواضع م « محمد سعيد »

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار أمرنا بما هو آت

المادة الاولى: عين محمد سعيد باشا ناظراً للداخلية

» سعد زغلول باشا » للحقانية

» حسين رشدي باشا » للخارجية

» اسماعيل سرى باشا » للاشغال العمومية وللحربية والبحرية

» احمد حشمت باشا » للمعارف العمومية

» يوسف سابا باشا » للمالية

المادة الثانية: على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا م

صدر بمرأى عابدين فى ١٣ صفر سنة ١٣٢٨ (٢٣ فبراير سنة ١٩١٠)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية رئيس مجلس النظار

« محمد سعيد »

إستقالة سعادة سعد زغلول باشا

نحن خديوى مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس نظار حكومتنا أمرنا بما هو آت
المادة الاولى — يكلف حسين رشدى باشا ناظر الخارجية بالقيام بأعمال نظارة الحفانية
حتى يُعين لها ناظر جديد بدلا من سعد زغلول باشا الذي قُبِلَ إستعفاؤه
المادة الثانية — على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا
صدر بمرأى رأس التين فى ١٣ ربيع الثانى سنة ١٣٣٠ (أول إبريل سنة ١٩١٢) عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

« محمد سعيد »

أوامر عالية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٣ ربيع الثانى سنة ١٣٣٠ هـ
(أول إبريل سنة ١٩١٢ م) وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار أمرنا بما هو آت
المادة الاولى — عين حسين رشدى باشا ناظراً للحفانية

واحمد حلمي باشا ناظراً للمالية بدلا من يوسف سابا باشا

الذي أحيل على المعاش بناء على طلبه

ويوسف وهبه بك المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة ناظراً

للخارجية بدلا من حسين رشدى باشا الذى عين ناظراً للحفانية

المادة الثانية — على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى عابدين فى ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٣٠ هـ (١٥ إبريل سنة ١٩١٢ م)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية رئيس مجلس النظار

« محمد سعيد »

أنعم الجناب الخديوي برتبة الميرمران الرفيعة على سعادة يوسف وهبه باشا ناظر الخارجية

(أمر عال) بتعيين بعض حضرات النظار

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار أمرنا بما هو آت

المادة الاولى — يعين أحمد حشمت باشا ناظر المعارف العمومية ناظراً للأوقاف

وأحمد حلمي باشا « المالية » للمعارف العمومية

وسعيد ذو الفقار باشا مدير الدقهلية « للمالية »

ومحمد محب باشا « الغربية » للزراعة

المادة الثانية — على رئيس مجلس النظار تنفذ أمرنا هذا

صدر بسرأى القبة في ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٣١هـ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

«محمد سعيد»

برنامج النظارة

كانت العادة المتبعة قبل دخول الانجليز مصر أن تنشر كل نظارة عند تشكيلها برنامجها الذي توضح فيه سياستها التي ستجري عليها وتعاهد الأمة على السير بمقتضاها (كما مر بنا) ولكن هذه العادة أبطلت عقب الاحتلال الانجليزي وأصبحت كل نظارة تتقدم للأمة بلا برنامج معين ترى منه الأمة مقاصد النظارة فكان ذلك من أهم الاسباب التي تدعو الأمة لمقابلة هذه النظارات بالحذر وعدم الثقة

ولقد عثرنا على حديث لصاحب العطفة محمد سعيد باشا مع مدير جريدة البرغرة عند توليته النظارة وهذا الحديث يمكننا أن نعتبره كبرنامج لسياسة نظارته لذلك آثرنا إثباته هنا خدمة للتاريخ قال عطوفته رداً على سؤال مدير الجريدة المذكورة الذي يستوضح منه سياسة نظارته التي ستجري عليها

تستمر الحكومة على العمل لخير البلاد وإنجاحها وبلوغ هذه الغاية تحتاج إلى سكون الشعب أما أنا عدو الضغط والوسائل الصارمة وأرى أن الحرية هي حق

طبيعى للشعوب ولكن للحرية حدود يجب أن تقف عندها ولا يجب أن ينسى الجميع أن بلادنا فى مركز خاص يلقي على عواتقنا واجبات يجب على كل انسان أن يقدرها قدرها ويراعها حباً بالصالح العام وللحكومة الأمل بأن كل واحد يعرف ما هو مفروض عليه فيقوم بأدائه وعلى الحكومة فرض لا تنى عن القيام به أما مسألة قناة السويس فهي تحت البحث فى الجمعية العمومية وللحكومة الكلمة الأخيرة فيها على كل حال

إن سياسة الوزارة الجديدة هى سياسة الوزارة السابقة أي أنها وزارة حرة إلى حد محدود لأن البلاد فى حالة خصوصية دقيقة لا يجوز أن تغرب عن أذهاننا فانا أرى السير تدرجاً دون تعنف ولا طفرة والاتفاق تام بينى وبين زملائي ونحن جميعاً مشغولون لنفع البلاد وخيرها وإنجاحها

أعمال نظارته

نود قبل أن نأتى على أعمال نظارة محمد سعيد باشا الأولى أن نعرف شيئاً عن تاريخ حياة هذا الرئيس العظيم والسياسى الخنك فقد تلقى دروسه بمصر وأتمها بفرنسا وتحصل على شهادة اللسانس فى الحقوق ودخل نيابة المختلطة وارتقى فى النيابة حتى أسندت إليه رئاسة نيابة الاسكندرية ومنها إنتقل مستشاراً بالاستئناف وكان فى كل هذه الوظائف التى تقلب فيها مثال النشاط الفائق ومنتهى النبوغ وحيدة الذكاء ومضاء العزيمة ولقد ظهرت كفاءته السامية فى شؤون الأمن العام لما كان رئيساً للنيابة فلم توكل إليه قضية إلا ويستجليها ويستوضحها بعد غموضها وارتباكها ولا سيما قضية الزبرجد الشهيرة فانه دل فيها على طول باعه فى دقة التحقيق وإكتشاف الاسرار وهو يمتاز بخبرته بطبقات الناس وبأخلاقيهم وعاداتهم وقد دل فى كثير من المواطن على علو كعبه فى الأمور السياسية وبعد نظره فى تصريف الأمور وهو من أبناء مصر المعدودين الذى يندر الزمان أن يأتينا بأمثالهم وهو لا يُذكر إلا ويُذكر بجانب اسمه جمعية العروة الوثقى فقد تولى رئاستها قبل دخوله الوزارة عدة سنوات سار بها وهي طفلة ومازال يرعاها حتى وصل بها إلى درجات الكمال والسؤدد وهي من أهم المشروعات التى عادت على القطر عموماً بالخير العميم والاسكندرية خصوصاً بالفضل الجزيل

تولى محمد سعيد باشا رئاسة النظارة فكنت لا ترى إلا قلوباً فرحة ونفوساً
مُسْتَبْشِرة وصدوراً مملوءة بالآمال الكبار لأن الكل يعتقدون في محمد سعيد باشا
الوطنية وبأن نظارته هي النظارة الوطنية العاملة ولم يحب ظن الاهالي فان هذه
النظارة ما كادت تربع على كراسيها حتى تركت الحرية التامة للجمعية العمومية للمناقشة
في مشروع مد امتياز قناة السويس وتقرير ما تراه صالحاً للأمة فانعقدت الجمعية
وقررت بجلاسة ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٣٨ هـ (٧ ابريل سنة ١٩١٠ م) وجوب
رفض المشروع خفضت الحكومة لهذا الاقرار وقررت رفض مد الامتياز
وفي عهد هذه النظارة تحول ديوان عموم الاوقاف إلى نظارة وتعين لها ناظراً
ضمن أعضاء هيئة النظر متشاركاً معهم في المسؤولية وبدون أن يكون لمجلس النظر
مسؤولية عن أعمال نظارته

وفي مدتها أيضاً أنشئت الجمعية التشريعية وكانت تؤلف من ستة وستين عضواً
ينتخبون بواسطة الاهالي بالكيفية وبالشروط المقررة في قانون الانتخاب ومن سبعة
عشر عضواً يعينون بواسطة الحكومة بما فيهم الرئيس والوكيل ومن حضرات النظر
بصفة أعضاء قانونيين وقد افتتحها الخديوي في يوم ٢٥ صفر سنة ١٣٣٢ هـ
(٢٢ يناير سنة ١٩١٢ م) باحتفال عظيم اشتركت فيه الحامية الانجليزية

غير أن هذه الوزارة لم تقم بما فرض عليها تماماً نحو الوطن فقد جرّدت سيف
قلم المطبوعات على الجرائد فقصمت ظهور صحف عديدة حكمت الامة بأنها ما كانت
تستحق هذا القصاص والاعدام والتاريخ يؤاخذها على سن القوانين الاستثنائية
المقيدة لحرية القول والكتابة والاقتصاص من الوطنيين وتشريدهم خارج البلاد
مما جعل الاهالي تتلقى نبأ سقوطها بارتياح

وقد وقع سوء تفاهم بين الخديو ورئيس النظر فأدى ذلك إلى تقديم استقالته
فرفعها حسين رشدي بالنيابة عنه إلى الحضرة الخديوية بعد ظهر ٨ جمادى الاولى سنة ١٣٣٢ هـ
الموافق (٤ ابريل سنة ١٩١٤ م) وهذه صورتها

مولاي

لقد أصبحت حالي الصحية لا تمكنني من القيام بمهام الوظيفة التي تفضلتم باسنادها

اليّ ولذلك أقدم لاعتابكم السنوية ملتصقاً من تعطفاتكم الجليلة إقالاتي
وإنني على كل حال خادمكم المخلص م

عبدكم
« محمد سعيد »

موقف عطوفة مصطفى فهمي باشا المشرف

اتجهت أنظار سمو الخديوي بعد سقوط نظارة محمد سعيد باشا إلى صاحب
العطوفة مصطفى فهمي باشا لتشكيل النظارة الجديدة برئاسة فاستدعاه سموه من
اصوان وكان هناك للاستشفاء مراعاة لشيخوخته وضعف صحته فحضر إلى مصر
وتشرف بمقابلة الجنب الخديو الذي عرض عليه تشكيل النظارة فقبل القيام بأعبائها
بعد أن أذن له أطباءه بذلك

وبينما عطوفته مشغول باختيار زملائه إذ بالوكالة الانجليزية تتداخل في الامر
كعادتها وتحتم عليه تعيين بعض الاعضاء فلم يوافق على ذلك عطوفته وأشترط أن
يكون حراً في اختيار زملائه الذين يريد أن يعمل معهم وصرح بأنه لا يخاطب في
شأن تشكيل النظارة إلا أمير البلاد وهكذا كانت خطته إذ جعل روحه وغدواته
مقصورة على سراي عابدين هذه السياسة الرشيدة الحكيمة التي سلكها أعلنت
قدر مصطفى فهمي باشا في عيون مواطنيه فقد راعى فيها مصلحة العرش ومصلحة البلاد
وراعى فيها استقلاله والاحتفاظ بحقوقه باعتباره مكلفاً بتأليف نظارة سيكون
مسؤولاً عن كل عمل من أعمالها

إن لرفض مصطفى فهمي باشا ذلك المنصب الكبير بعد إيفاد الرسل اليه وتعدد
الزيارات له وتكرار الرجاء هذه الاسباب التي ذكرناها يعد إباء وشما واستقلالاً
في الرأي من أجل ذلك لا نجد مندوحة عن شكر هذا العمل الممدوح فانه مثال
الوطنية والاخلاص وعلو النفس

ولقد نشر بمناسبة رفض مصطفى فهمي باشا تشكيل النظارة هذا البلاغ الرسمي
« بما أن صحة عطوفتو مصطفى فهمي باشا لا تمكنه من القيام بتأليف الوزارة
وبأعبائها فمن المرجح جداً أن يوكل الى سعادة حسين رشدي باشا تأليف الوزارة
الجديدة »

نظارة مسين رشدي باشا الأولى أو { النظارة الرشدية الأولى }

في ٩ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢ هـ (٥ إبريل سنة ١٩١٤ م)

صورة الامر الكريم الصادر لصاحب العطوفة حسين رشدي باشا بتوجيه مسند رئاسة مجلس النظارة لعهدته وتكليفه بتأليف هيئة نظارة جديدة

عطوفتو حسين رشدي باشا حضر تلري

إنه لاستقالة محمد سعيد باشا الذي كان رئيساً لمجلس النظارة ولما هو معلوم لدينا فيكم من الكفاءة والدراية وبما لنا من الثقة بكم قد وجهنا اليكم رئاسة المجلس المشار إليه وعليه نكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة وكونوا على يقين من تعاضدنا ومساعدتنا إياكم ونسأل الحق جلّ قدرته أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد ورفاهية العباد إنه نعم المولى ونعم النصير

عباس حلمي

جواب صاحب العطوفة حسين رشدي باشا إلى الجنب الخديوي

مولاي

قد تلقيت بيد الاجلال والاعظام امركم الكريم الذي تفضلت به ذاتكم العلية على عبدها المخلص فوجهت إلى عهدته رئاسة مجلس النظارة مع تكليفه بتأليف هيئة جديدة للنظارة

ففع رفع فروض الشكر ومراسيم الولاء إلى السدة العليا على هذه العناية الكبرى والمنة العظمى وووثوقا بتعاضدي من جانب مقامكم الفخيم أتشرف بان أعرض على الأنظار السامية أسماء الذين تشكل منهم هيئة النظارة الجديدة وهم أصحاب السعادة اسماعيل سري باشا

احمد حلمي باشا » المعارف العمومية

يوسف وهبه باشا » المالية

محمد محب باشا » الأوقاف

عدلي يكن باشا » الخارجية

عبد الخالق ثروت باشا » الحفائفة

اسماعيل صدقي باشا » الزراعة

فإذا صادف هذا المعروض قبولا لدى سيدي ومولاي فاني ألتبس صدور أمره
العالى باعتماده وبتقليدي نظارة الداخلية كما تعطف وعهد الى برئاسة مجلس النظار
واني بكل احترام واجلال المحسوب الخاضع المتواضع والعبد المخلص الامين
« حسين رشدي »

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار أمرنا بما هو آت
المادة الاولى : عين حسين رشدي باشا ناظراً للداخلية
واسماعيل سري باشا « للاشغال العمومية وللحربية والبحرية
واحمد حلمي باشا « للمعارف العمومية
ويوسف وهبه باشا « للمالية
ومحمد محب باشا « للاوقاف
وعدلى يكن باشا « للخارجية
وعبد الخالق ثروت باشا « للحقانية
واسماعيل صدقي باشا « للزراعة
المادة الثانية : على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا
صدر بسرأي عابدين ٩ جمادى الاولى سنة ١٣٣٢ هـ (٥ أبريل سنة ١٩١٤ م)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

«حسين رشدي»

إنعام : أنعم الجنب الخديوي برتبة الميرمران الرفيعة على سعادة يوسف وهبه باشا
ناظر الخارجية

برنامج النظارة

قابلت الجمعية التشريعية نظارة عطوفتو حسين رشدي باشا في أول جلسة حضرتها عقب توليتها منصّة الحكم بالبشر والترحاب فقام عطوفة الرئيس وخطب خطبة أوضح فيها سياسة نظارته فقتطف منها ما يأتي

« إن خير ما نفتتح به أعمالنا اليوم أيها السادة أن نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا وإياكم لخدمة وطننا العزيز — وإنا لعاقدوا النية على العمل معكم على خطة الصراحة والتفاهم والوئام في أداء تلك المهمة — ونحن على يقين أن عملنا هذا سيقابل بمثله هذا من جنابكم ولا شك أن الاخلاص في خدمة البلاد سيكون رائد الاعمال بيننا ووجهتنا جميعاً وأن الافكار مهما اختلفت فلها لن ترمى إلا إلى هذه الغاية الشريفة »

ما حصل في عهد النظارة الرشدية

زبد أن نقدم لحضرات القراء شيئاً عما نعرفه عن عطوفة الرئيس ليكون لحضراتهم بعض المعلومات عن تاريخ كل عظيم من عظماء جالنا ورئيس كل وزارة من وزارات حكومتنا صاحب العطوفة حسين رشدي باشا من الذين تلقوا علوم الحقوق في فرنسا وحاز قصب السبق في ذلك الفن وقد درس علوم الدكتوراه في كلية باريس ثم توظف أول نشأته في نظارة المعارف وارتقي فيها إلى وظيفة التفتيش ولكن لم تطق نفسه الأبية البقاء فيها مع ضغط « دنلوب » وسوء معاملته للوطنيين فترك المعارف مع من تركها من أكفاء الوطنيين ثم دخل وظائف القضاء فعرف فيها بالبداهة وشرعة الخاطر وكان عند توليته القضاء في الحاكم المختلطة شديد التمسك بمصريته لا يألوا جهداً في الدفاع عن المباحث القانونية المصرية وحمل زملائه الأجانب على تقريرها في أحكامهم وليس هذا العمل مما يستهان به لأن القضاة الأجانب متشبعون بمبادئ قوانين بلادهم وكثيراً ما كانوا يؤثرونها على المبادئ المصرية حتى لو كان النص صريحاً فيها والكل يذكرون له دفاعه عن استقلال القضاء وتمسكه بذلك ولما انتقل من القضاء عين مديراً للاوقاف العمومية فحفظ الناس عنه في الفترة القليلة التي شغل فيها هذا المنصب سعيه لدى الحكومة في تقرير خمسة آلاف من الجنبهات المصرية سنوياً للجامعة المصرية الامر الذي أحيى مشروع الجامعة بعد أن تحقق الناس موته

أما أخلاقه فهو على جانب عظيم من اللين وكثيراً ما كان هذا اللين سبباً في حدوث أمور تحمل مسؤوليتها بنفسه وهذا اللين تصحبه سلامة متناهية في النية جعلته يثق بكل من يتوود إليه فضلاً عن ذلك فهو صريح حر الضمير لم تمض هذه النظارة سوى بضعة أشهر على كراسيها حتى بغت العالم الحرب الأوروبية الكبرى الطاحنة وظهرت آثارها بمصر فتولت الدولة المحتلة بسط الاحكام العسكرية على القطر المصري ونشر القائد العام هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للحكومة المصرية وعلى صفحات الجرائد السيارة وألصق على جدران الشوارع وهذه صورته ليسكن معلوما انى أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ على مراقبة القطر المصري العسكرية لكي يتضمن حماؤه فبناء على ذلك قد صار القطر المصري تحت الحكم العسكري من تاريخه

تحريراً في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ما كسويل (الفريق قائد الجيوش بمصر)

وقد أوضح معنى ذلك بأعلان مضمونه أن هذه السلطة ليس الغرض منها الحلول محل الادارة الملكية بل تعتبر تكميلاً لها ثم أعلن ناظر خارجية بريطانيا بسط الحماية الانجليزية على مصر وزوال السيادة التركية عنها وهاك نص الاعلان الذى يوضح ذلك « يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى إنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها »

القاهرة في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

أعقب بسط الحماية الانجليزية على مصر تغييراً فى نظامها أعدناه فى أول كتابنا التطور الثالث (ضمن التطورات التى طرأت على أنظمة الدولة مصر من ابتداء المغفور له ساكن الجنان محمد على باشا) وكانت نتيجة هذا التطور خلع الخديو عن منصب الخديوية المصرية (وكان فى القسطنطينية) واستيلاء الامير حسين كامل باشا اكبر الامراء من سلالة محمد على باشا على كرسي الارىكة المصرية بلقب سلطان مصر ومن المكاتبات الآتية المتبادلة بين صاحب العظمة السلطان حسين كامل والدولة الانجليزية يتبين لنا جلياً معنى هذا التغيير والشروط التى اشترطها السلطان حسين لقبوله هذا المنصب

تولية الامير حسين كامل باشا الاول على كرسى السلطنة المصرية الجديدة

صفحة من تاريخ عظمته

السلطان حسين كامل الاول هو ثانى أنجال المغفور له (اسماعيل باشا ابن ابراهيم باشا ابن محمد علي باشا) وُلد في القاهرة في ١٩ صفر سنة ١٢٧٢ هـ (٢٠ ديسمبر سنة ١٨٥٣) ولما بلغ السابعة من عمره بدأ بدراسة العلوم في كلية الامراء التي أنشأها ساكن الجنان محمد علي باشا ولما بلغ أشده أرسله والده إلى باريس لتلقي العلوم فنزل في بلاط نابليون الثالث ضيفاً عزيزاً مكرماً وكان رفيقاً لولى عهد الامبراطورية الفرنسية في تلقي العلوم وفي صرف أوقات الفراغ

حياته العلمية : ولما حصل من العلوم والمعارف القسط الوافي الاوفر عاد الى القطر المصري فعينه والده مفتشاً عاماً لاقاليم الوجه البحري والقبلي وكان مقره بمدينة طنطا فاتخذها مركزاً له وتوصل بهذا المنصب السامى إلى معرفة الاشخاص والاشياء معرفة تامة وظل بهذا المنصب حتى عام ١٨٧٢

عمله في النظارات التي عهدت إليه : في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٢٨٩ هـ الموافق ٢٦ اغسطس سنة ١٨٧٢ ولّا والده وزارنى المعارف والادوار والاشغال العمومية وكانت المعارف والادوار نظارة واحدة يتولاها ناظر واحد ولم تتفصل إحداها عن الاخرى إلا في ٢٩ يونيه سنة ١٨٧٦ وقد صرف الامير حسين كامل في نظارة المعارف ١١ شهراً و ٢٠ يوماً وعلى قصر هذه المدة ترك آثار جلية فوسّع نطاقها وبذل جهده في نشر التعليم في طول البلاد وعرضها واختار لمعاونته المرحوم علي مبارك باشا وأنشأ الجوائز للطلبة الناجحين تنشيطاً لهم بجاء عمله بافضل النتائج وظل نظامه هذا متبعاً حتى عام ١٨٨٧ وأما ما في نظارة الادوار فقد نظم ادارتها أحسن تنظيم واتخذ له المهندس المعماري الكبير المرحوم حسين المعمار باشا الذائع الصيت مستشاراً فكان ساعده الايمن وعضده الكبير وأما ما عمله في نظارة الاشغال فانه أقام الجسور والحواجر على النيل حول القاهرة ليقبها شر الفيضان والغرق الذي كان يحدث في البلاد خسائر فادحة فيقطع السدود ويحطم الجسور ويسبب ضياع الانفس والاموال وأتم

بناءها في سنة ١٨٧٤ ولولا همته العالية لأغرق النيل في تلك السنة مصر العتيقة وجهات القصر العيني والقصر العالي وتحولت الطرقات إلى منابع وبحيرات لأن منسوب الفيضان بلغ $٢٦\frac{1}{4}$ قيراطا ومن مآثره حفر ترعة الاسماعيليه التي تدفقت بالخير والنضار على البلاد وأحيت مدينة الاسماعيليه ومدينة السويس من العدم

وفي عام ١٨٧٤ تولى منصب نظارة الحربية مع بقائه ناظرا للاشغال وكانت تعرف بنظارة الجهادية فأخذ في تنظيمها وظهرت آثار ذلك في مساعدة الدولة العثمانية مرتين فأرسل نجدة من جنود مصر الى بلاد البوسنة والهرسك عند حدوث الفتنة فيها عام ١٨٧٧ وثانيا بأرسال التجريدة المؤلفة من ٢٥٠٠٠ جندي مصري تحت رئاسة أخيه القائد العام المغفور له الامير حسن باشا لمساعدة الجيوش التركية في محاربة الروسيا في السنة المذكورة ثم أسس مدارس الاطفال العسكرية بالقاهرة والاسكندرية وفي

٢٦ ربيع الاول سنة ١٢٩٢ هـ (٢ مايو سنة ١٨٧٥ م) ضمت إليه نظارة البحرية وفي ٢٤ شوال سنة ١٢٩٣ هـ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٦ م) ولده نظارة المالية تاركا نظارة الحربية لأخيه حسن باشا ونظارة الاشغال لأخيه ابراهيم باشا ولم يمكث في نظارة المالية مدة طويلة لأنه في شهر اغسطس سنة ١٨٧٨ تألف مجلس النظار على طرازه الموجود الآن فلم يبق أحد من الامراء في النظارات

مرافقته لوالده في سفره : وفي رجب سنة ١٢٩٦ هـ (يونية سنة ١٨٧٦ م) أبحر مع والده إلى نابل من أعمال ايطاليا فاقام هناك سنتين كانت سلوته التي تنسيه حنوه إلى وطنه كدسا من رمل يتمتع به نظره ليل نهار ثم عاد إلى القطر المصري وتولى أعمال دائرته ودائرة والده

في رئاسة مجلس الشوري : في عام ١٩٠٩ رأت الحكومة أن توسع نطاق أعمال مجلس الشوري وأن تجعل جلساته علنية وأن تمهد بذلك إلى نظام أرقى فليجأت إلى خبرته وإلى مقدرته ليرأس هذا المجلس فأرأسه في شهر يناير سنة ١٩٠٩ إلى شهر مارس سنة ١٩١٠ وقام بهذه المهمة خير قيام وتوصل بأن جعل لمجلس الشوري ولاجمعية العمومية كرامة وهيبة ورأيا نافذا لم يكونا له من قبل وإن أميرا كالأمر حسين كامل يسكت صحف العالم بكلمة واحدة بقولها في مجلس الشوري نافيا فيها

التعصب عن مصر عند ما احتدم الجدل بشأن أموال الكتاتيب وبكلمة أخرى يقولها
عن الصحافي ذلك المجلس ليستميل بها كل قلم أوربي معاد لهذا الأمير الذي لا تنسى
الامة خدماته الجليلة ووقفاته المشرفة لوطنه

أعماله الخيرية: في عام ١٩٠٦ ترأس الجمعية الخيرية الإسلامية وسار بها شوطاً
بعيداً نحو الرقي والتقدم وتدل كثرة مدارسها وسعة أملاكها ووفرة دخلها على
فضله عليها وفي سنة ١٩١٢ ضمت إليه جمعية الاسعاف الخيرية لما انتابها من بعض
الضياح فقبل رئاستها ولم شعئها وأيد مركزها وسعى سعيه الخير وعاونها بماله وخبرته
حتى ابنت لها محلاً خاصاً وحتى عاد النظام إليها

ولما كان أكبر مالك في مديرية البحيرة سعي لإنشاء مدرسة زراعية صناعية في
عاصمة تلك المدينة فنجح المشروع نجاحاً باهراً ووجه نظره وهو يتولى إدارة وقف
القصر العالي الى مدرسة الشيخ صالح فزادها أنقانا ورقاها وتعهدها بفضله وأنشأ في
أملاكه مدرسة لتعليم أبناء المزارعين والفلاحين على نفقته هذا خلاف تعهده البيوت
التي أخذ الدهر عليها ومحافظته على كرامة أهلها

أعماله الاقتصادية: حول الأمير حسين كامل همه إلى تنشيط الأعمال الاقتصادية في القطر
المصري ورأي أن هذه الأعمال محصورة في الزراعة والصناعة فأخذ منذ سنة ١٨٩٢
بأقامة المعارض الزراعية والصناعية فأقام معرضاً كبيراً في حديقة الأزبكية للأعمار
والفواكه والأشجار وأقام معرضاً آخر في حديقة طوسن في الاسكندرية وكرر إقامة
هذه المعارض لينشط الناس بها ويعلمهم بواسطتها كيفية ترقية الزراعة وفي عام ١٨٩٧
أقام معرضاً كبيراً نجح نجاحاً عظيماً مهد له السبيل لإنشاء الجمعية الزراعية الخديوية
(السلطانية) في سنة ١٨٩٨ وترأس تلك الجمعية وتفرعت منها جمعية تحسين نتاج الخيل
والمواشي وجمعية الأزهار وأقام المعارض الصناعية إلى جانب المعارض الزراعية
وأنشأ معامل الكيماوية ومجلة الزراعة وحقوق الاختبار وتعليم تسميد الارض
واستعمال السماد وتوزيعه وتوزيع البذرة على الفلاحين فكانت الجمعية الزراعية أمماً
لوزارة الزراعة أخذت عنها أشغالها حتى مجلسها الاستشاري

وقد زار سموه أوروبا مراراً ودرس معاملها الاقتصادية فرآى أن سر نجاح الفلاحين

والزراعة في تلك الاقطار النقابات الزراعية وصناديق التعاون الزراعي فأوفد بعض النوابغ من الشبان المصريين على نفقته إلى أوروبا فدرسوا نظام هذه النقابات ونشر الدعوة إليها في الاعيان والوجوه واستدعى أحد الاختصاصيين الفرنسيين المسمى (رييه) سنة ١٩١٢ إلى القاهرة فدرس حالة البلاد وقوانينها ورفع إليه تقريراً شافياً بالفرنسية ترجم بأمره وعلى نفقته إلى العربية ووزع على كبار المزارعين والفلاحين والاقتصاديين ورجال الحكومة ترويجاً للدعوة وكل فلاح مصري وكل مزارع وكل مالي وكل إقتصادي يعترف لسموه بالفضل حتى أنه كان معروفاً لدى الجميع باسم الامير (أبي الفلاح)

وانا نقر بالفضل فيما نقلناه من المعلومات السابقة (الخاصة بعظمة السلطان حسين كامل الاول قبل توليته على السلطنة المصرية) للاستاذ العلامة احمد زكي باشا نقعنا الله بعلمه ترجمة التبليغ الوارد الى الحضرة السلطانية من قبل الحكومة البريطانية صاحب السمو

كلفني جناب ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أن أخبر سموكم بالظروف التي سببت نشوب الحرب بين جلالته وبين سلطان تركيا وبما نتج عن هذه الحروب من التغيير في مركز مصر

كان في الوزارة العثمانية حزبان أحدهما معتدل لم يبرح عن بآله ما كانت بريطانيا العظمى تبذله من العطف والمساعدة لكل مجهود نحو الإصلاح في تركيا ومقتنع بأن التي دخل فيها جلالته لا تنس مصالح تركيا في شيء ومرشح لما صرح به جلالته وحلفاؤه من أن هذه الحرب لن تكون وسيلة للأضرار بتلك المصالح لا في مصر ولا في سواها وأما الحزب الآخر فشرزمة جنديين أقفاكين لا ضمير لهم أرادوا إثارة حرب عدوانية بالاتفاق مع أعداء جلالته معللين أنفسهم أنهم يتلافون ما جرؤوا على بلادهم من المصائب المالية والاقتصادية أما جلالته وحلفاؤه فمع إنهم لا حرمه حقوقهم قد ظلوا إلى آخر لحظة وهم يأملون أن تتغلب النصائح الرشيدة على هذا الحزب. لذلك امتنعوا عن مقابلة العدوان بمثله حتى أرغموا على ذلك بسبب إجتياز عصابات مسلحة الحدود المصرية ومهاجمة الاسطول التركي بقيادة ضباط المانيين نفورا روسية غير محصنة

ولدي حكومة جلالة الملك أدلة وافرة على أن سمو عباس حلمي باشا خديو مصر السابق قد إنضم إنضماماً قطعياً إلى اعداء جلالته منذ أول نشوب الحرب مع المانيا وبذلك تكون الحقوق التي كانت لسلطان تركيا ولاخديو السابق على بلاد مصر قد سقطت عنها وآلت إلى جلالته

ولما كان قد سبق لحكومة جلالته أنها أعلنت بلسان قائد جيوش جلالته في بلاد مصر أنها أخذت على عاتقها وعهدها مسؤولية الدفاع عن القطر المصري في الحرب الحاضرة فقد أصبح من الضروري الآن وضع شكل للحكومة التي ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الاخرى التي كانت تدعيها الحكومة العثمانية

لحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها السكان القطر المصري جميع الحقوق التي استعملتها في البلاد مدة سني الاصلاح الثلاثين الماضية

ولذا رأت حكومة جلالته أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسؤولية التي عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية لإعلاناً صريحاً وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقاً لنظام وراثي يقرر فيما بعد بناء عليه قد كلفني حكومة جلالة الملك أن أبلغ سموكم أنه بالنظر لسن سموكم وخبركم قد رؤي في سموكم أكثر الامراء من سلالة محمد على أهلية لتقصد منصب الخديوية مع لقب سلطان مصر وإنني مكلف بأن أؤكد لسموكم صراحة عند عرضي على سموكم قبول عبء هذا المنصب أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسؤولية في دفع أي تعد على الاراضي التي تحت حكم سموكم مهما كان مصدره وقد فوضت إلى حكومة جلالته أن أصرح بأن بعد إعلان الحماية البريطانية يكون لجميع الرعايا المصريين أينما كانوا الحق في أن يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك

وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضاً القيود التي كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذي لسموكم في الانعام بالرتب والنياشين أما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالته أن المسؤولية الخديوية

التي أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعي أن تكون المخبرات منذ الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته في مصر وقد سبق لحكومة جلالته أنها صرحت مراراً بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية المقيدة بحكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد ولكن من رأى حكومة جلالته أن يؤجل النظر في تعديل هذه المعاهدات إلى ما بعد انتهاء الحرب وفيما يختص بأدارة البلاد الداخلية على أن أذكر سموكم أن حكومة جلالته طبقاً لتقاليد السياسة البريطانية قد دأبت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها في ضمان الحرية الشخصية وترقية التعليم ونشره وإنشاء مصادر ثروة البلاد الطبيعية والتدرج في اشتراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة من الرقي السياسي وفي عزم حكومة جلالته المحافظة على هذه التقاليد بل إنها موقفة بأن تحديد مركز بريطانيا في هذه البلاد تحديداً صريحاً يؤدي إلى سرعة التقدم في سبيل الحكم الذاتي

وستحترم عقائد المصريين الدينية إحتراماً تاماً كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالته على إختلاف مذاهبهم ولا أرى لزوماً لأن أؤكد لسموكم أن تحرير حكومة جلالته لمصر من ربة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية في الاستانة لم يكن ناتجاً عن أي عداة لاختلافه فأن تاريخ مصر السابق يدل في الواقع على أن اخلاص المسلمين المصريين للاختلاف لا علاقة له البتة بالروابط السياسية التي بين مصر والاستانة وإن تأييد الهيئات النظامية الاسلامية في مصر والسير بها في سبيل التقدم هو بالطبع من الامور التي تهتم بها حكومة جلالته الملك مزيد الاهتمام وستلقي من جانب سموكم غناية خاصة ولسموكم أن تعتمدوا في إجراء ما يلزم لذلك من الاصلاحات على كل انعطاف وتأيد من جانب الحكومة البريطانية وعلى أن أزيد على ما تقدم أن حكومة جلالته الملك تعول بكل اطمئنان على إخلاص المصريين ورويتهم واعتدالهم في تسهيل المهمة الموكولة إلى قائد جيوش جلالته المكلف بحفظ الأمن في داخل البلاد وبنمغ كل عون للعدو وإني أنتهز هذه الفرصة فأقدم لسموكم أجمل تعظيماتي مع تحرير آفي ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ « ملن شيتهم »

الاحتفال بتولية السلطان حسين كامل الاول على كرسي السلطنة المصرية في الساعة التاسعة والنصف أفرنكي صباح يوم الاحد الموافق ٤ صفر سنة ١٣٣٣ هـ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٤م) خرج عظمة السلطان حسين كامل الاول من قصر نجده الامير كمال الدين حسين بجوار كوبري قصر النيل في موكب فخم وعلى يساره صاحب العطوفة حسين رشدي باشا رئيس النظار وخلفه عربات التشريرة نقل حضرات النظار قاصداً سراي عابدين العامة وعند خروجه أطلقت المدافع ايذاناً بذلك وكان يسير الموكب بين صفين من الجنود المصرية والبريطانية التي كانت مصطفة على يمين ويسار الشوارع التي سار بها والتي كانت مزينة بالاعلام فكان يقابل عند مروره بالتعظيم والتهتاف وعند وصول عظمته إلى سراي عابدين أطلقت المدافع وصدحت الموسيقى بالسلام العسكري ثم تشرف بمقابلة عظمته المدعوون من أمراء وعلماء ونواب البلاد ومن المديرين والمحافظين وعمد البلاد وأعيانها وكبار ضباط الجيش وكبار الموظفين فكان يقابل عظمته كل طائفة بما جيل عليه من البشر والترحاب ويسدى اليهم بالنصائح الغالية والحكم النفيسة ونحن نقول هنا ما خاطب به عظمته كل هيئة من هيئات البلاد لما حواه ذلك من رائع الحكم وبدائع الكلام

كلمة عظمته الى حضرات العمدة والاعيان

« يا حضرات العمدة والاعيان

أشكر لكم أولاً حضوركم اليوم وأنتم هذه الفرصة لان أزودكم ببعض النصائح فافهموها وعوها جيداً أنتم عمدة وأعيان هذه الصفة خولت لكم الحضور ولولاها لما حضرتم إلى هذا المكان الآن فعليكم بكونكم عمداً وأعياناً واجبات فكلما ارتفع المرء زادت التبعة الملقاة عليه أنت ايها العمدة يجب ألا تعين فلاناً خفياً أو شيخ خفراً لأنه قريبك أو من محاسبيك الوظيفة ليست ملكك بل هي ملك الامة العام أئتمنت عليها إيماناً فيجب أن تعين من تعينه لمصلحة الامة ولفائدتها أمانى مصلحتك الخصوصية فعين من تريد يجب أن يفهم جميع الموظفين ويجب أن نفهم جميعنا أيضاً أننا في أعمالنا العمومية نشغل أمناً فقط ووكلاء وشرط الوكيل أن يكون أميناً إهتموا جميعاً بترقية البلاد واسعادها اتركوا الضغائن والاحقاد وكونوا رجالاً بالمعنى الصحيح البلاد حالها سيئة هذا العام النيل كان واطماً في بادى الامر

والقطن نقص محصوله وثمنه وذلك حال عامة في العالم أجمع على أننا والحمد لله في حال يحسدنا عليها سوانا فلا نهموا كثيرا بالفخفخة الفارغة والمظاهر الكاذبة كافتناء مركبات وبناء سرايات وصنع أثاث لا موجب له بل اتبع المثل السائر في ذلك (على قدر حصيرتك مدرجليك)

إننا نرغب في تقدم البلاد فماذا تتقدم تتقدم البلاد بالتضامن والاتحاد وذلك لا يكون إلا بترك الاحقاد الجنسية كلنا مصري بقطع النظر عن العقائد والاديان فانا في عقيدتي مسؤول عن نفسي أمام الله وحده أما أمام الوطن فكلنا مسؤولون ومتضامنون في المسؤولية على السواء فاعلموا ان الاختلاف في المصالح باختلاف المعتقدات فكرة قديمة لا مكان لها الآن

إعلموا أنني جربت الحلو والمر ونتيجة اختباري أن السعادة هي من عند الله يؤتيها من يشاء وليس للعبد فيها يد فاعملوا جميعاً بذاً واحدة والقوا اتكالكم على الله ها أنا اليوم لم أصنع شيئاً لنفسي ولكن ارادة الله هي التي سببت الحال التي أنا فيها الآن يجب أن أضع كفي إلى كتف الفلاح لابس الجلابية لأن هذا ما تقتضيه حالة البلاد يا حضرات الاعيان الحكومة ستجعل كل إهتمامها منصرفاً إلى إسعاد البلاد ولكن عليكم ان تصبروا ولا تستعجلوا إن الحال التي دخلت فيها مصر الآن تجعلنا بمساعدة حلفائنا نعمل كل أمر نافع للبلاد وسترون إن شاء الله خيراً عظيماً وأنتم يا أهل الفيوم سنهتم لكم بأنشاء المصارف سنهتم بالخير للجميع وإنني أعدكم أنني سأزور المديرية لزيارة ساعات بل زيارات طويلة وأبحث بنفسي عما فيه نفع الاهلين فعليكم أن تشدوا إزرنا وتساعدونا باقياكم الى المديرين الذين هم مكلفون خدمتكم وعليهم واجبات حكومتى والله نسأل أن يقدرنا جميعاً على ما فيه الخدمة ومصلحة الجميع» فقا بلو هذه النائح الثمينة بالشكر والامتنال وصاح الجميع ثلاثاً (ليعيش مولانا السلطان)

كلمة عظمتها لجماعة الصحفيين

«إني سعيد اليوم لا بالنظر الى نفسي بل لاجتماعي باعيان امتى وبوجوه بلادى وبأرباب الصحف من جملتهم إن الصحافة التي لها قوة عظيمة وحول وطول في الامة أئذ كر ابتداءها في بلادنا من نحو اربعين سنة حين اصدر ابو السعود جريدته

وكنتم أقرأها ولم يكن للصحافة عندنا شأن حينئذ وأما الآن فقد بلغت في بلادنا شأواً رافقاً واصبحت قوة أدبية يعتد بتأثيرها في مجموع الأمة لأنها هي بمنزلة المربي والمثقف والمهذب للجمهور

الأحداث المصريون يتعلمون الآن ويتهذبون في المدارس وأما السواد الأعظم من الأمة فالصحف هي التي تعلمه وتثير ذهنه بما تحويه من النصائح والحكم والأخبار النافعة والأقوال المفيدة وأنا أرى الناس في المحطات والشوارع وكل مكان يتهافتون على ابتياع الجرائد لقراءتها والاستفادة بما فيها

ولهذا نؤمل من الصحف وأرباب الصحافة نفعا عظيما للأمة إني أقدر الانتقاد واعترف حق قدره بنفوائده ولكن حق الانتقاد ان يكون في محله وليس إنتقادا مطردا أو كما يقول الفرنسيون (Systématique) مجرد الطرق على سندان واحد اما الفائدة العظمى التي تجني من الصحافة فهي النصائح المفيدة الخاصة للأمة وعلى الخصوص النصح بالاعتدال فارجو أن تكون صحفنا معتدلة وأن تجعل الاعتدال رائدها وأن تنصح قراءها أيضا بالاعتدال فالخط المعتدل كما تعلمون أقصر الخطوط وأقربها إلى الغرض ويحسن بالجرائد ان تجعل لمطالبها ومقاصدها خططا معينة واضحة ولسياستها مبادئ معلومة ثابتة بحيث يعلم قراؤها منها سياستها وغايتها

أرجو منكم رجاء صادرا من صميم قوايدي أن تعاونونا في خدمة وطننا وأن توجهوا قوة صحفكم إلى ما فيه الخير للأمة ولكم والله أسأل أن يوفق مساعيها

كلمة عظمتها إلى حضرات التجار

« إن أمر التجارة يهم كثيراً وقد وطنت نفسي على تأييدها وتنشيط القائمين بها وأجو ان يمن الله علينا بعود السكون وهدو البال قريبا فنسعى في إنشاء الغرف والنقابات التجارية وعمل سائر ما يقرر الثقة بالتجارة لأنها هي من اركان تقدم الثروة والرفاهية في بلادنا واذكر بمزيد الاسف اشتداد الازمة المالية في هذه الايام ولسكننا اذا قسنا حالنا بحالة غيرنا هانت علينا مصيبتنا ومهما كانت الازمة المالية شديدة عندنا فهي أخف وطأة هنا مما هي عند سوانا من الله علينا بالفرج وأملى عظيم بان تجارة بلادنا تعود إلى الرواج والنمو بسرعة عظيمة »

تلغراف جلاله ملك انجلترا الى عظمة سلطان مصر

الى صاحب العظمة السلطانية سلطان مصر بالقاهرة

في الوقت الذي ترتقى فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامي أرغب أن أقدم الى
عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المنبعثة عن اكمل اخلاص مع تأكيدي لكم بأنني
لا أنفك عن تأييدكم في سبيل المحافظة على كيان مصر وضمان رفاهيتها في المستقبل
وسعادتها ولقد دعيتكم عظمتكم الى تحمل مسؤولية منصبكم السامي ابان أزمة خطيرة
في الحياة الاهلية بمصر وإني على يقين أنه بمعاونة وزارتك وبحماسة بريطانيا العظمى
يتسنى لكم التغلب على كل المؤثرات التي يراود بها العبث باستقلال مصر وبرفاهية أهلها
وحريةهم وسعادتهم

جورج

ملك وامبراطور

رد عظمة السلطان الى جلاله ملك بريطانيا العظمى

أقدم لجلالتكم فائق الامتنان على ما تفضلتم به من شعائر الوداد التي شرفتموني
بها وعلى ما اكرتم لي من نفيس التعزيز للمحافظة على كيان مصر واستقلالها ولما
كنت على علم تام بالمسؤولية التي اخذتها على عاتقي وقد عقدت النية على تخصيص كل
ما في وسعي لتقدم امقي وسعادتها سالكا مع الحماسة في ذلك سيدد الوثام فاني اعتبر
من حسن حظي ان يتاح لي الاعتماد في القيام بهذا العبء على جميل عواطف جلالتكم
وعلى معاونة حكومتها

حسين كامل

(٢٢) وزارة حسين رشدي باشا الثانية أو {الوزارة الرشدية الثانية}

في ٢ صفر سنة ١٣٣٣ هـ (١٩ ديسمبر ١٩١٤ م)

الامر الكريم السلطاني الصادر لصاحب العظوفة حسين رشدي باشا

عزيزي رشدي باشا

إن الحوادث السياسية التي وقعت في هذه الايام أدت إلى بسط بريطانيا العظمى

حمايتها على مصر وإلى خلو الاركة الخديوية

وبهذه المناسبة أرسلت الحكومة البريطانية اليك رسالة تبعث بصورتها اليكم لنشرها

على الامة المصرية موجهة فيها نداءها الى ما ينطوى عليه فؤادنا من عواطف الاخلاص نحو بلادنا لكي ترتقي عرش الحدوية المصرية بلقب « السلطان » وستكون السلطنة وراثية في بيت محمد على طبقا لنظام يقرر فيما بعد

وقد كان لنا بعد ان وقفنا حياتنا كلها الى اليوم على خدمة بلادنا أن يكون الاخلاص الى الراحة من عناء الاعمال مظهر انظارنا الا اننا بالنظر الى المركز الدقيق الذي صارت إليه البلاد بسبب الحوادث الحالية قد رأينا مع ذلك انه يتحتم علينا القيام بهذا العبء الجسيم وان نستمر على خطتنا الماضية فنجعل كل ما فينا من حول وقوة وفقاً على خدمة الوطن العزيز

هذا هو الواجب المفروض علينا لمصر ولجدنا المجيد محمد علي الكبير الذي نعمل على تخليد الملك في سلالته

وبما فطرنا عليه من الاهتمام بمصالح القطر سنوجه عنايتنا على الدوام الى تأييد السعادة الحسية والمعنوية لجميع أهاليه مواصلين خطة الاصطلاحات التي بدى العمل فيها لذلك ستكون هممة حكومتنا منصرفة الى تعميم التعليم واتقائه بجميع درجاته وإلى نشر العدل وتنظيم القضاء بما يلائم أحوال القطر في هذا العصر وسيكون من اكبر ما تعنى به توطيد اركان الراحة والامن العام بين جميع السكان وترقية الشؤون الاقتصادية في البلاد

اما الهيئات النيابية في القطر فسيكون من أهمي أمانتنا أن نزيد اشتراك المحكومين في حكومة البلاد زيادة متوالية

ونحن على ثقة بأننا في سبيل تحقيق هذا المنهج سنجد لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية خير انعطاف في تأييدنا واننا لموقعون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية في مصر تحديدا وانحيا بما يترتب عليه من ازالة كل سبب لسوء التفاهم يكون من شأنه تسهيل تعاون جميع العناصر السياسية بالقطر لتوجيه مساعيها معاً الى غاية واحدة واننا لنعتمد على اخلاص جميع رعايانا لتعضيدنا في العمل الذي أماننا

ولو ثوقنا بكمال خبرتكم وبما تحلitem به من الصفات العالية واعتمادا على وطنيتكم نطلب منكم مؤازرتنا في المهمة التي أخذناها على عاتقنا وندعوكم بناء على ذلك إلى

تولى رئاسة مجلس وزرائنا والى تأليف وزارة تختارون أعضاها لمعاونتكم وتعرضون
أسماءهم على تصديقنا العالى

ونسأل الحق الذي جلت قدرته أن يبارك لنا جميعا فيما نبتغيه من نفع الوطن وبنيه
حسين كامل

جواب صاحب العطفة حسين رشدى باشا

مولاي

أقدم لسدة عظمتكم السلطانية مزيد الشكر على ما أوليتموني من الشرف السامى
اذ تفضلتم على بأمركم الكريم الذى فوضتم به إلى تأليف هيئة الوزارة

نعم اننى كنت وكيلاً عن ولى الأمر السابق ولكنى مصرى قبل كل شىء وبصفتى
مصرياً قد رأيت من المفروض على أن أجتهد تحت رعايتكم السلطانية فى أن أكون
نافعاً لبلادي فتغلبت مصلحة الوطن السامية التى كانت رائدى فى أعمالى على
جميع ماعداها من الاعتبارات الشخصية

لهذا فأتى أقبل المهمة التى تفضلت عظمتكم السلطانية بتفويضها الىّ ولما كان
زملاؤى بالامس الموجودون الآن بمصر متشربين بنفس هذه العواطف وهم كذلك
مستعدون للاستمرار على معاونتهم لى

فأتنى أتشرف بأن أعرض على تصديق عظمتكم السلطانية رفق هذا مشروع
المرسوم السلطانى بتشكيل هيئة الوزارة الجديدة
ولئننى بكل احترام واجلال لعظمتكم السلطانية

العبد الخاضع المطيع الخالص

حسين رشدى

تحريراً فى ٢١ صفر سنة ١٣٣٣ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤)

المرسوم السلطانى بتشكيل الوزارة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر فى هذا اليوم

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء أمرنا بما هوأت

المادة الاولى: عين حسين رشدي باشا وزيراً للداخليه

واسماعيل سرى باشا » للاشغال العمومية وللحربيه والبحرية

واحمد حلمي باشا » للزراعة

ويوسف وهبه باشا » للماليه

وعدلى يكن باشا » للمعارف العمومية

وعبد الخالق ثروت باشا » للحقانية

واسماعيل صدقي باشا » للاوقاف

المادة الثانية : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا

صدر بالقاهرة في ٢ صفر سنة ١٣٣٣ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤)

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء

«حسين رشدي»

ملحوظة — في يوم ٣٠ ما يوسنة ١٩١٥ صدر أمر سلطاني كريم بتعيين ابراهيم فتحي باشا

وزيراً للاوقاف بدلا من اسماعيل صدقي باشا المستقيل

وفاة المغفور له ساكن الجنان السلطان حسين كامل الأول

فجعت مصر بوفاة عميدها الكامل وسمطانها المحبوب في ظهر يوم

٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٣٥ هـ (٩ اكتوبر سنة ١٩١٧ م) فكان لهذه المصيبة الكبرى

والكارثة العظمى رنة حزن وأسى في نفس الشعب المصرى بأجمعه لما كان لعظمته

من المحبة والاحلال في قلبه

ارتقى رحمه الله عرش السلطنة المصرية عرش أبائه واجداداه العظام

في ٢ صفر سنة ١٣٣٣ هـ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ م) وكانت نيران الحروب

والفتن مكتنفة مصر من كل الجهات فسعدت البلاد في عهده سعادة انفردت بها

دون سواها من سائر البلدان فقد نجت في أيامه من غوائل الحرب وويلاتها وعاشت

البلاد عيشة هنيئة مطمئة وطاف بنفسه البلاد وأخذ يسمع مظالم العباد فيزيل

أسبابها وتناجها وأظهر ما وعى صدره بعد طول الاختبار من حسن السياسة في استمالة رعيته اليه وأحاط علماً بجزايا الحكم فزارعاً برع بحكام أيامه فلم يعض على حكمه الحول حتى كانت الامة بأسرها أسيرة حبه وطوع اشارته وكان عظمته محل ثقتها ومستودع أمانها وآمالها وصاحب الكلمة المسموعة عندها لما كان لعظمتها من المنزلة الاولى من الصولة والهيبه لدى شعبه

وقد كان رحمه الله متصفاً بكرم الاخلاق ورقة الجانب وجميل الصفات فكم أسر بجوده وكرمه قلوب القريين والبعيدين وأطعم بسخائه الجياع والمعوزين وتصدق على الفقراء والمحتاجين وكم عفى عن قدرة وتسامح عن صولة فكان صديق الامة ونصير الضعيف وغوث الملهوف وأباً شقيقاً وسلطاناً عادلاً رحماً مجداً في تحقيق كل مشروع مفيد نافع لوطنه العزيز

لبي دعوة ربه إثر مرض عضال أعيا نطس الاطباء ففارقت روحه الطاهرة دار الفناء إلى جنة الخلد ودار النعيم والبقاء فطير نعيه حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الوزراء إلى المديريات والمحافظات بهذا المنشور التلغرافى الذى يدعى العيون ويقتت القلوب من الحزن «داهمت مصر مصيبة عظمية إذ فقدت مليكها المحبوب فقد اختار ذو العرش والجلال الى جواره فى دار النعيم المقيم صاحب العظمة السلطانية المغفور له حسين الاول فلفظ النفس الاخير من حياته الطيبة ظهر هذا اليوم ٢ صفر سنة ١٣٣٣ هـ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ م) إن الراحل الكريم بفائق تفانيه فى محبة بلاده وبديع اخلاصه للمصلحة العامة أثناء المدة الوجيزة التى تبوأ فيها عرش مصر (ويأسفاً على قصرها) بل فى جميع أدوار حياته المباركة قد استحق شكران الوطن امتاز رحمه الله بمدارك العقل السامى وبعواطف القلب الرحيم فكان على الدوام موضع المحبة والتوقير فى نفوس المصريين بل فى جميع قلوب المتوطنين على ضفاف النيل فلا غرو إن بكته مصر بكاء من يندب كازنة وطنية ولا ريب فى أنه فى جميع انحاء القطر فى بيوت الله وفى مساكن الناس من أحقر الدور إلى أنحر القصور ستبسط أكف الضراعة والابتهال إلى مولى البرايا ان يتغمده برحمته ورضوانه ذلك الذى سيلقبه التاريخ حقاً وعدلاً بهذا اللقب الجميل «أبو الامة»

وقد دفن بمجامع الرفاعي بجوار قبر والده المغفور له اسماعيل باشا بعد أن احتفل بمنزلة
احتفالاً رسمياً مهيباً أسكنه الله فسيح جناته ورفعته أعلا منزلة في الآخريين

تنازل صاحب السمو الامير كمال الدين حسين

يا صاحب العظمة السلطانية

ذكرتموني عظمتكم بما اتفقتم عليه مع الحكومة البريطانية الحامية وقت ارتقاء
عظمتكم عرش السلطنة المصرية من تأجيل وضع نظام وراثته العرش السلطاني الى ما بعد
بحنه وقد تفضلتم عظمتكم فأعربتم لي عن رغبتكم في أن تكون وراثته عرش السلطنة
المصرية منحصرة في الاكبر من الابناء ثم بعده لا كبر أبنائه وهكذا على هذا الترتيب
واني لا أذكر لعظمتكم هذه المنة الكبرى لما في هذه الرغبة من التشريف علي
أني مع اخلاصي التام لشخصكم الكريم وحكمكم الجليل مقتنع كل الاقتناع بأن بقاء
على حالتي الآن يمكنني من خدمة بلادي بأكثر مما يمكن أن أخدمها به في حالة أخرى
لذلك أرجو من حسن تعطفاتكم ان تأذنوا لي أن أتنازل عن كل حق او صفة او
دعوى كان من الممكن لي أن أتمسك به في إرث عرش السلطنة المصرية بصفتي ابنكم
الوحيد واني بهذه الصفة أقر الآن بتنازلي عن جميع ذلك

وإني لا أزال لعظمتكم السلطانية النجل الخالص والعبد الكثير الاحترام

كمال الدين

القاهرة في ٨ أكتوبر سنة ١٩١٧

ولولا ما أملت له البلاد والعباد بخلف الراحل الكريم شقيقه العظيم فؤاده مصر بحلوسه على
عرش البلاد وأن يكون خير خلف لذلك السلف الامين في ابلاغ مصر آمالها وأمانها
لضاعت الآمال وانقطع حبل الرجاء

فقد تولى سمو الامير احمد فؤاد سلطاناً على الديار المصرية عقب وفاته شقيقه ساكن الجنان
السلطان حسين كامل الاول وكان عمره اذ ذلك خمسين عاماً وكان يقضي حياة هادئة
منظمة بعيداً عن حلبة السياسة ميالاً الى الاستفادة والاطلاع فان العالم كله كان لديه
بمنزلة ميدان للنظر والتأمل فاكتسب معرفة وافرة بالطبيعة البشرية جعلته من
عظام سواس العالم وإلى القاريء صفحة نقية طاهرة من أعمال سموه قبل تبوئه
عرش آبائه وأجداده العظام

ارتقاء الأمير اصمغر فؤاد الاول على عرشه السلطنة المصرية الجليلة

صفحة من تاريخ سموه

الامير احمد فؤاد هو النجل الأصغر للمغفور له الخديو اسماعيل باشا ولد بالجيزة في ٢ ذى الحجة سنة ١٢٨٤ هـ (٢٦ مارس سنة ١٨٦٨ م) ولما بلغ السابعة من عمره أحلقه والده المعظم بمدرسة الامراء بعابدين فتعلم فيها مبادئ العلوم ولما ترعرع واشتد أزره ارسله والده المعظم الى سويسرا في عام ١٨٧٨ م وكان في معية سموه المرحومين حسن جلال باشا مدرساً للغة العربية وحمد لله امين باشا مدرساً للتركية فالتحق بمدرسة (توديكو) بجنيف فكث بها سنتين حيث التقى بوالده بعد مغادرته الديار المصرية لاطاليا فأقام معه في القصر الملكي الشهير باسم « فلوريتا » ولما توسم فيه الملك امبرنو الاول ملك ايطاليا السابق من المواهب العالية والمدارك السامية أحلقه بالمدرسة الاعدادية الملكية في مدينة « تورينو » فلما أتم دروسه بها نقل منها الى مدرسة تورينو الحربية العليا وتخرج منها في عام ١٨٨٨ م برتبة الملازم وتعين في آلاى الطوبجية الثالث عشر وهو من خيرة الآلايات المدفعية في العالم فكث سنتين أبدي فيهما من فضائل الصفات ما حجب فيه الجنود واستمال اليه الضباط العظام والقواد ولما سافر الى الاستانة لزيارة والده في عام ١٨٩٠ ووقعت عين السلطان عبد الحميد على سموه اختاره ياوراً خفياً لجلالته فكان دائماً موضع رعاية جلالته ولما رأى في سموه حدة الذكاء وبعد النظر في تصرف الامور انتدبه لجلالته ليكون ملحقاً حربياً لسفارة الدولة العلية في مدينة « فينا » عاصمة النمسا فكث في هذه الوظيفة ما يقرب من السنتين وأظهر من البراعة السياسية ما شهدت لسموه به الدول الأجنبية

وفي ٢٥ يولييه سنة ١٨٩٢ انتدبه الخديو السابق ليكون سر ياوراً له برتبة الفريق فقبل ذلك بكل تواضع حباً في خدمة وطنه وإعلاء شأنه

رأى سموه ورأيه الموفق بعد ان تقلب في هذه الوظائف السامية أن يقوم بخدمة وطنه من طريق الاعمال الجليلة الحرة التي تعود على الوطن بالنفع والفخار فتفرغ لذلك وقام بنشر ألوية العلم والعرفان على ربوع الديار فأسس مشروع الجامعة المصرية واحتفل بافتتاحها في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ وألقى خطبة نفيسة في حفلة الافتتاح الرسمية

بالقاعة الكبرى لمجلس شورى القوانين وانتخب رئيساً للجامعة فنهض بها الى أن جعلها في مصاف جامعات أوروبا ثم سافر بنفسه الى البلاد الأوروبية واستحضر منها كبار العلماء المستشرقين واتفق مع كبار الجامعات الأوروبية على قبولها الطلبة المصريين الذين يتممون دروسهم بالجامعة المصرية بتفوق فكان يرسل عاماً بعد عام هؤلاء الطلبة الى تلك الجامعات على حساب الجامعة تشجيعاً لهم فأظهروا نبوغاً فائقاً ونالوا أعلى الشهادات ولا تزال البلاد تحيي ثمره اتعابهم وكان لهم الحظ الأوفر في تأسيس نهضة مصر العلمية الحديثة وقد أسس سموه مكتبة عظيمة خاصة بالجامعة حوت من درر الكتب ونقائس المؤلفات ما يعجز القلم عن وصفه ورأى سموه أن يكون للجامعة إراداً ثابتاً من الحكومة وبسعيه المشكور خصصت الحكومة لها اعانة سنوية قدرها ألفين من الجنيهات وخصصت وزارة الاوقاف خمسة آلاف جنيهاً سنوياً وذلك فضلاً عن الاطيان والاملاك الموقوفة عابها من الامراء والاعيان مما جعل مركز الجامعة المالي مركزاً وطيداً أمكنها بفضلها ان تعيش غنية طول هذه المدة الى ان استلمتها الحكومة المصرية في ديسمبر سنة ١٩٢٣ وفي سنة ١٩٠٩ أسس سموه الجمعية الخديوية « السلطانية » للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع واحتفل بافتتاحها في ٨ ابريل سنة ١٩٠٩ وبالاتلاع على مجلة مصر الحاضرة التي كانت تطبع في ذلك الوقت نرى مقدار ما قامت به هذه الجمعية من المحاضرات المفيدة والمباحث العلمية النفيسة وفي تلك السنة أسس ايضاً جمعية لترغيب السياح لزيارة الاقطار المصرية ومشاهدة ما حوته من آثار أجدادها العظام وحضارتهم فكان لهذه الجمعية من المآثر الحميدة ما أزالنا عن عقول كثير من الافرنج ما كانوا يشيعونه عن المصريين من التهم الباطلة والصفات المذمومة وأعلت من شأن المصريين بين دول أوروبا ومكنت المودة بينهم

ورأت جمعية الاسعاف أن سموه خير من ينهض بها الى المستوى اللائق بها فاجتمع مجلس ادارة الجمعية في ٥ يناير سنة ١٩١٠ وانتخب سموه باجماع الآراء رئيساً للجمعية فقبل الرئاسة عن طيب خاطر ونهض بها حتى بلغت من السؤدد والكمال ما نراه منها من الخدمات الجليلة التي تؤديها هذه الجمعية في سبيل تخفيف ويلات الانسانية بدون أدنى مقابل وانشأ سموه للجمعية صيدلية كبيرة خاصة بها

وفي ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٥ صدر النطق السلطاني الكريم من شقيقه المغفور له حسين كامل الاول بتوجيه رئاسة الجمعية السلطانية اليه فتولى رئاستها بمهتمة المعروفة ووضع لها لائحة داخلية جديدة فصدر النطق العالي باعتمادها في ١١ أغسطس سنة ١٩١٧ ثم وجه عنايته بعد ذلك الى مكتبتها ومتحفها المحتويين على جيد الكتب ونقائس الآثار فنظمها أحسن تنظيم

ولم تكن غيرته على العلم والفنون بأقل من غيرته على خير بني الانسان ونفعهم واغاثتهم ومواساتهم فقد تعهد سموه رئاسة جمعية الهلال الاحمر وسار بها شوطاً بعيداً الى الرقي وأعلى من شأنها وأذاع صيتها بين الخافقين

وفي ٨ يناير سنة ١٩١٧ انتخب عضو شرف في الجمع العلمي المصري فكان خير ما قام به من جليل الاعمال انه وضع جائزة مالية لمن يضع أحسن مؤلف في تاريخ والده المغفور له اسماعيل باشا فبعث بذلك التنافس بين المفكرين والمؤلفين

وانشأ ايضاً المعهد السلطاني (الملكي) لتربية الاحياء المائية في ثغر الاسكندرية لتربية الاسماك واكثرها في السواحل المصرية هذا فضلاً عن الجمعيات الكثيرة والمشروعات العديدة الجزيلة الفائدة التي كان يمدّها بنفوذه العالي وبفكره الصائب مما لو حاولنا اثباته لاحتمجنا الى مؤلفات ضخمة وهذه الجمعيات التي انشأها او تولى رئاستها ستبقى مدينة لسموه بالفضل ناطقة بأفصح لسان بما له من الايدي البيضاء عليها بل على الامة بأجمعها وليس هذا بعيد على همّة سموه الفائقة خصوصاً اذا علمنا أن من أقوال سموه المأثورة « ليس بذئ شأن ان يكون المرء اميراً أمن الامراء وانما المرء ذوالبال أن يكون عاملاً مفيداً » وفي ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ ارتقى عرش السلطنة المصرية وهذه ترجمة التبليغ الوارد الى الحضرة السلطانية من قبل الحكومة البريطانية

يا صاحب العظمة السلطانية

بأمر جناب وزير الخارجية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية أتشرف أن أعرب لعظمتكم عن فائق الاسف الذي شمل حكومة جلاله الملك حينما وصل الى عليها نعي المغفور له صاحب العظمة السلطان حسين كامل الذي اكبرت الامة المصرية جميعها اخلاصه لكل ما فيه خيرها اخلاصاً لا يعتريه فتور وقدرته حق قدره فكانت

وفاته لديها كارثة وطنية واننى أشرف بابلأغ عظمتكم السلطانية انعطاف حكومة جلالة الملك لما أصاب شخصكم الكريم من دواعي الحداد

هذا وإننى مكلف فى الوقت نفسه بأن أحيط علم عظمتكم أنه لما كان نظام الوراثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع للآن وكنتم عظمتكم بعد طبقة البنين الوارث المتعين طبقاً لوراثة العرش فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى على أن يكون لورثتكم من بعدكم حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم

وان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تريد أن تجدد لعظمتكم بهذه المناسبة التأكيدات التى أعطتها لسلف عظمتكم عند ارتقائه العرش وهى مقتنعة أن فى استطاعتها أن تعتمد فى العمل مع عظمتكم على تلك الصداقة التى كانت شعاراً لحكم السلطان المرحوم وعادت ثمراتها على البلاد بازدياد الرفاهة والتقدم ذلك الامر الذى له من المكانة فى نفس الحكومة البريطانية ما لا يقل عن منزلته لدى عظمتكم وإني أنتهز هذه الفرصة فأقدم لعظمتكم السلطانية أجل احتراماتى

القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ رجنالد ونجت

فلما ارتقى عظمته عرش آباءه وأجداده العظام فى ذلك الوقت الذى كانت تن فى فيه البلاد من القوانين الاستثنائية التى اقتضتها الضرورات الحربية أخذ يبدى عظمتهم من الحكمة والمعاملة الحسنة ما خفف كثيراً من آلام الشعب وأنيته وما مضى الحول على حكمه السعيد حتى استبشرت البلاد خيراً بل العالم أجمع اذ وضعت الحرب الاوربية الكبرى أوزارها وقامت الامة المصرية على بكرة أبيها بنهضتها الوطنية المباركة مطالبة بحقوقها المغتصبة فأخذ عظمتهم يرهاها بنفوذه السامى ويغذيها بارشاداته النفيسة فمالت اليه النفوس والتفت حول عرشه المفدى القلوب وفى سنة ١٩٢١ طاف عظمتهم بنفسه البلاد لاستطلاع شؤون الرعية فكان يقابل فى كل مكان بحفاوة يعجز عن وصفها البيان المناداة بجلالته ملكاً على الديار المصرية

وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ألغيت الحماية البريطانية التى كانت وضعت على مصر عند نشوب الحرب فنودى بعظمة السلطان فؤاد الاول ملكاً مستقلاً على الديار المصرية

في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ واعترفت الدول رسمياً باستقلال مصر فأخذ جلالته يسوس الناس سياسة العدل والحكمة ويفيض عليها نعمة إثر نعمة ففتح البلاد حياة دستورية واسعة وتفضل بأوفر نصيب من عنايته على معاهد العلم الديني ومدارس التعليم العصري فاستضاءت البلاد بنور العرفان وأوفد البعثات العلمية على مختلف أنواعها من بنين وبنات فعمرت البلاد الاوربية بشباب مصر الناهض وأخذ يشجع العاملين ويكافئ النابغين من أبناء البلاد فبعث في القلوب حب العمل والتفاني في الخدمة العامة وأظهر في البلاد روحاً دستورية عالية حتى لُقب « بالملك الدستوري »

عصر فؤاد

اتفق المؤرخون واعترفت الحكومة بصفة رسمية على تسمية هذا العصر الذي ازدهت فيه العلوم والمعارف وبلغت الامة فيه أقصى درجات الحضارة والتمدن بعصر فؤاد نسبة الى واضع أساس هذه النهضة ومشيد أركانها الملك المحبوب « فؤاد الاول » وانا لنحمد المولى سبحانه وتعالى اذ قيض لمصر هذا الملك الدستوري المحبوب الذي يفرح لفرح شعبه ويتألم لآلامه فلا يزال يحنو عليه بعطفه الابوي في وقت الشدة حتى ينقذه منها وتثبت هنا اعتراف الجرائد الاجنبية بمناقب جلالته اذ نشرت جريدة « الديلي اكسپريس » مقالة عنوانها « ملك مصر » بقلم من يعرفه نقطط منها ما يأتي « ان مصدر نجاة مصر هو شخص الملك فؤاد نفسه واذا جاء اليوم الذي تستطيع ان تقوم فيه مصر بتعهداتها للعالم عموماً فإن الفضل الاكبر في ذلك يرجع الى سياسة الملك فؤاد تلك السياسة التي تبني وتعمر وتشيد من غير ان تحاول الظهور والتباهي وقد أدت مناقب ملك مصر العظيمة الجليلة الى اكسابه ثقة رعاياه وهو يعمل عشر ساعات في اليوم ويعنى عناية شديدة بأن لا يتجاوز حدود حقوقه الدستورية وهو شديد المحبة جداً لشعبه ولا يمل ولا يكل في العمل لخير ذلك الشعب ولما فيه النفع لصالح بلاده »

ونشرت جريدة طينين التركية هذه العبارة « ان الملك فؤاد تهذب تهذيباً أوربياً كاملاً وتشبع بالاراء الديموقراطية والدستورية وقد ألم بآمال أمته ومطالب شعبه المأمأ تاماً بفضل المراس السياسي الذي خوله اياه سنه وتجربته ولم يفت ملك مصر ان يستفيد من كل فرصة تسنح له لاقتناع الانجليز بمطالب بلاده وايعال المصريين الى آمالهم

وابلاغ مملكته الحرية التي هي جديرة بها لقد عمل الملك فؤاد تجاه معارضة عظيمة وتجاه مخاطر كانت مدهشة في بعض الاحيان وأخيراً تغلب على المصاعب وفاز في تغيير وجهة نظر الانجليز بالنسبة الى سعد زغلول باشا فضايف بذلك محبة شعبه له وكان هذا الشعب يصفق للملك في مظاهراته انهم يقارنون بين سعد زغلول باشا وموسليخ في بعض الاحيان وأماماً لهذه المقارنة يجب ان نشير الى ان موقف الملك فؤاد يشابه موقف الملك فكتور عثمانويل كل المشابهة فكما ان الملك فكتور عثمانويل اشترك في مشاعر قومه بموافقته على حركات الفاشيستي كذلك الملك فؤاد اكتسب شكر مصر له وامتنانها منه بما منحه لسعد زغلول باشا والمصريين من تفوق وامتياز بقدر ما استطاع «
أما أخلاق جلالته فليس في وسع مثلي أن يأتي على حقيقة وصفها فما جبل عليه من حسن الصفات وكرم السجيا وحيد التواضع المقرون بعزة النفس وحسن التدبير وحب النظام واحترام الواجب والارادة القوية مع المحافظة على الصداقة والوطنية الحارة المقرونة بحسن السكياسة والتقاليد الدولية ومتين الاخلاص لوطنه ومساعدة الاعمال الخيرية والمشاريع الوطنية وميله الشديد في اعلاء شأن وطنه الى ان يبلغ به أسمى منزلة من الامم الراقية والعمل على زيادة رفاهية شعبه كل هذه الصفات الحميدة جعلت الامة المصرية على بكرة أبيها أسيرة حبه وطوع اشارته ووضعت أرواحها تحت تصرفه اللهم ان نسألك ان تحفظه بعنايتك وتنصره نصراً عزيزاً وتؤيده بروح منك وتمده بمعونتك وتجعل عصره عصر عز وهناء ورفاهة ورخاء كما نسألك اللهم ان تحفظ برعايتك قرة عين الامة حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد الامير فاروق

(٢٣) وزارة حسين رشدي باشا المائنة { أو الوزارة الرسدية المائنة }

في ٢٣ ذى الحجة سنة ١٣٣٥ هـ (١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ م)

الامر الكريم السلطاني الصادر لحضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا

عزيزي حسين رشدي باشا

نعلم رعايانا انه بسبب وفاة سلفنا وأخينا المحبوب المغفور له السلطان حسين الاول الذي اختطفته المنية قبل الأوان وملأت القلوب حزناً عليه قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا

العرش من بعدنا لورثتنا طبقاً للنظام الوراثي الذي سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها منذ ثلاث سنوات كانت حدود بلادنا يظهر أنها مهددة وكانت ثروتها الزراعية توشك أن تصاب في مصدرها وقد لي سلفنا رحمه الله نداء الواجب وتقاني في اخلاصه لمرافق بلاده فلم يتردد في تحمل أعباء السلطنة مع ما كان يحف بها من المصاعب واعتماداً على ولاء رعاياه وعلى تأييد الدولة الحامية وقف نفسه مدة هذه السنوات الثلاث على تنفيذ المنهاج الذي اختطته في المرسوم الصادر منه الى دولتك عند ارتقائه عرش السلطنة وقد صار وضع أسس تعميم التعليم وبحث موارد ثروة القطر والشروع في الوسائل التمهيدية التي من شأنها احلال مصر في مكانة السكراة اللاتقة بها في العالم الذي سيستجد على أثر انعقاد الصلح

ونحن اليوم ننشد ذلك الولاء نفسه من رعايانا في ظروف هي اكثر يمتناً وتوفيقاً فقد زالت الاخطار التي كان يظهر انها تهدد بلادنا وعادت ثروة القطر الى ما كانت عليه وبقي علينا أن نخصص أنفسنا بالاشتراك مع نواب الامة اشتراكاً يزداد على الدوام لاتمام تنفيذ ذلك المنهاج الذي اختطه سلفنا وأن نحقق في جميع الفروع الاصلاحات التي من شأنها ضمان التقدم المادي والادبي في بلادنا

ولما كنا على يقين من خبرتكم ومن صفاتكم السامية فاننا نوجه الى عهدتكم مهمة تأليف الوزارة ومن الله نلتئمس الاعانة على ما نحن قادمون عليه من العمل
فؤاد
القاهرة في ٢٣ ذى الحجة سنة ١٣٣٥ (١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧)

جواب حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا

يا صاحب العظمة السلطانية

اني لأشعر بالشرف العظيم الذي أوليتموني إياه بما تفضلتم به علي من دلائل الثقة الكبرى بتكليفني تأليف الوزارة الجديدة

وبالرغم من اعتلال صحي لما تحملمته من الاجهاد من ثلاث سنوات ولما نالني من الصدمة العنيفة بفقد سيد كان لي في آن واحد صديقاً لي فاني وفاء الى النهاية بالواجب المفروض علي بصفتي مصرياً أقدم في ظل حكم عظمتمكم لخدمة بلادتي القليل الباقي لي من القدرة على العمل وبناء على ذلك فاني آخذ على عهدتي تأليف هيئة الوزارة

الجديدة فأعرض على تصديق عظمتكم السلطانية تجديد الهيئة السابقة كما كانت واننى
بكل احترام واجلال لعظمتكم السلطانية
٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٣٥ هـ (١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ م) حسين رشدي
المرسوم السلطاني بتشكيل الوزارة الجديدة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر السكريم الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبعد الاطلاع على امرنا السكريم الصادر في هذا اليوم

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

المادة الاولى : عين حسين رشدي باشا

وزيراً للداخلية

واسماعيل سري باشا

» للاشغال العمومية وللحربية والبحرية

واحمد حلمي باشا

» للزراعة

ويوسف وهبه باشا

» للمالية

وعدلى يكن باشا

» للمعارف العمومية

وعبد الخالق ثروت باشا

» للاحقانية

وابراهيم فتحي باشا

» للاوقاف

المادة الثانية : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء

في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٣٣٥ (١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ م) حسين رشدي

مرسوم سلطاني بتعيين احمد زيور باشا وزيراً للاوقاف

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

المادة الاولى : عين احمد زيور باشا محافظ الاسكندرية وزيراً للاوقاف بدلا من

ابراهيم فتحي باشا المستقيل

المادة الثانية : على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء

في ٨ ربيع الاول سنة ١٣٣٦ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٧ م) حسين رشدي

عصر النهضة الوطنية المباركة

ألقت الحرب الاوربية الكبرى التي تطاحت فيها ٣٦ دولة و ٦٠ مليوناً من الجنود من مختلف الاجناس أوزارها في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ على مبدأ حق الامم في تقرير مصيرها فما كاد يصل هذا النباء أو هذه البشري الى مصر حتي قام ثلاثة من أعظم عظماء هذا البلد وهم سعد زغلول باشا (والمرحوم) على شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك وتوجهوا الى دار الوكالة البريطانية (أو دار الحماية) كما أسموها في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وقابلوا جناب المعتمد البريطاني وقد كان السير چرنالد ونجبت وطلبوا منه باسم الامة المصرية الغاء الاحكام العرفية ومراقبة الجرائد والمطبوعات لزوال السبب الذي من أجله كانت مبسوسة ألا وهو انتهاء الحرب ويرد تلك الوديعة التي احتفظت بها انجلترا مدة الحرب ووعدت بردها عند انقضائه ألا وهي استقلال البلاد استقلالاً تاماً مع تقديم المصريين لهم الضمانات المعقولة التي لا تتنافى مع الاستقلال التام وينبوا لجناحه أحقية مصر في هذه المطالب وتمنوا أن تدوم صداقة انجلترا لمصر بشرط أن تكون صداقة الحر للحر لا العبد للحر قدم هؤلاء الابطال الثلاثة هذه المطالب الحقة في ذلك اليوم (١٣ نوفمبر) الذي اتخذته المصريون عيداً وطنياً لهم وسموه (عيد الجهاد الوطني) ولا يزالون يحتفلون بذكره سنوياً وقد كانت انجلترا خارجة من الحرب وعلم النصر يخفق فوق رأسها والاحكام العرفية مبسوسة على البلاد والقوانين الاستثنائية في أشد تطبيقها والسجون مفتحة أبوابها لمن يتلفظ بكلمة واحدة يحى بها مصر لم تدهش مصر من طلبات أبنائها الثلاثة البررة وجراتهم على ذلك لانها صرفت أربعين عاماً وهي تتحفز لمثل هذه الساعة للمطالبة باستقلالها ورد حريتها ولكن الانجليز وحدهم اعترضهم الدهشة وتولاهم العجب وعدوا ذلك جرأة واقتحاماً من ثلاثة أشخاص غير مسؤولين ولكنهم ما لبثوا ان رأوا أربعة عشر مليوناً تهز أصواتهم أعصاب الارض وتصل هتافها بحياة الوطن الى جميع أنحاء مصر وباتت كلمة « بحى الوطن » « بحى مصر حرة » « بحى الاستقلال التام لوادي النيل » أنشودة كل مصري ومصرية فخفت صوت السير برونيات المستشار القضاى للحكومة المصرية الذي كان يعد مشروع القضاء القاضى بتحويل المحاكم المصرية الى محاكم انجليزية واضطر السير ونجبت المعتمد البريطاني الذي كان

الحاكم بأمره فلم ير منجاة من مقاومة التيار الا قبول طلب رشدي باشا وعدلى باشا
للسفر الى لندن للمباحثة في الشؤون المصرية بعد ان رفض طلبهما سابقا ولكن
الوزيرين لم يقبلا السفر ما لم يسمح لزعما الوطنيين بالسفر الى لندن معهما كذلك فرض
الانجليز هذا الطلب وترتب على ذلك ان قدمت الوزارة استقالتها الى عظمة السلطان فقبلها
وكان في ذلك الوقت قد تألف الوفد المصري ووكالته الامة للمطالبة باستقلال
البلاد والدفاع عن حقوقها وكان هذا الوفد مؤلفاً من حضرات أصحاب المعالي
والسعادة والعزة سعد زغلول باشا رئيساً واسماعيل صدقي باشا والمرحوم علي شعراوي باشا
ومحمد الباسل باشا ومحمد محمود سليمان باشا وحسين واصف باشا وعبد الخالق مذكور باشا
وعبد العزيز فهمي بك وأحمد لطفي السيد بك ومحمد علي بك (والمرحوم) عبد اللطيف
المكبباتي بك وسينوت حنا بك وجورج خياط بك ومصطفى النحاس بك (باشا)
والدكتور حافظ عفيفي بك ومحمود أبو النصر بك وعلي ماهر بك (وقد استقال بعض هؤلاء
الاعضاء وانفصل بعضهم واستقال آخرون لمناسبات سنذكرها في حينها) وقد أعيد
تنظيم هيئة الوفد المصري في ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٣ فأصبح مكوناً من حضرات
أصحاب الدولة والمعالي والعزة حسب أقدميتهم سعد زغلول باشا (رئيساً)
محمد الباسل باشا (وكيلاً) وجورج خياط بك وسينوت حنا بك ومصطفى النحاس باشا
وواصف غالي بك والاستاذ ويصا واصف افندي والاستاذ مكرم عبيد افندي
ومحمد فتح الله بركات باشا ومرقس حنا باشا ومراد الشريعي بك ومحمد علوي الجزار بك
وعلي الشمسي أفندي

وقدم الوفد المصري عند تشكيله بنجاح في هيئة مذكرة إلى سفراء الدول يقول فيها ..

تطلب مصر استقلالها التام :

(١) لأن الاستقلال حق طبيعي للأمم .

(ب) لان مصر لم تهمل قط امم المطالبة بهذا الاستقلال بل هي قد سفكت في سبيله
دم أبناءها ولهذا كان ما حازته من النصر في ميدان القتال كافياً لرد السيادة إليها
لولا اجماع الدول العظمى في سنة ١٨٤٠ وسنة ١٨٤١ واكراهها على تقليل
مطامعها إلى أدنى حد ممكن وجعلها تكتفي بالاستقلال الداخلي فقط وهو مع

ذلك واسع النطاق يكاد يبلغ حد الاستقلال التام

(ج) لان مصر تعتبر نفسها الآن خالصة من آخر رباط كان يربطها بتركيا وهو رباط السيادة الاسمية إذ قد أصبحت تركيا بسبب نتائج الحرب لا تستطيع التمسك بهذه السيادة

(د) لان مصر ترى أن الوقت قد حان لان يعلن استقلالها التام الذي يؤيده مركزها الجغرافي وأحوالها الجذسية والمادية والأدبية

(٢) تريد مصر أن تكون حكومتها دستورية وأن تراعي في تفاصيل النظام حالة البلاد الخصوصية من جهة ما للأجانب فيها من المصالح وأن تقوم بعمل اصلاحات اقتصادية وإدارية واجتماعية لتستعين على تحقيقها بذوي العلم من أهل البلاد الغربية كما كانت تلك عاداتها فيما مضى

(٣) تعلن مصر أن امتيازات الاجانب فيها ستحترم بكل دقة وإذا كان العمل أظهر أن بعضها يدعو إلى تحويل أليق بمقتضيات الأحوال فإنها تعرض ما يعين لها من وجوه التعديل التي من شأنها المساعدة بين تقدم البلاد مع صيانة المصالح المنظورة فيها وتكون فيما تعرضه من ذلك واسعة الصدر غاية في الاخلاص والمجاملة

(٤) تتعهد مصر بالبحث في وضع طريقة للمراقبة المالية لا تقل في أهميتها بالنسبة للبلاد الاجنبية ذوات المصالح عما كان متبعاً قبل اتفاقية سنة ١٩٠٤ ويكون أهم قائم بها هو صندوق الدين العمومي

(٥) تكون مصر مستعدة لقبول كل ما تراه الدول من الاحتياطات مفيداً للمحافظة على حياد قناة السويس

(٦) تعتبر مصر نفسها حائزة لا كبر شرف بوضع استقلالها تحت ضمانات جمعية الامم وأن تشترك بهذه المثابة بقدر ما لديها من الوسائل في تحقيق مبادئ العدل والحق على النمط الحديث

ذعر الانجليز من هذه المطالب وظنوا أنهم بابعاد أربعة من زعماء الوفد أو بالاحرى زعماء الامة وهم سعد زغلول باشا واسماعيل صدقي باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا يوقع الرهبة في القلوب ويفرق تلك العصبة المتحدة القابضة بيدها على أزمة القيادة فنقمهم الى

مالطة في ٨ مارس سنة ١٩١٩ فكان هذا النفي الجائر مداداً للنهضة ودافعاً للهمة والنشاط في اشغال النهضة الوطنية في انحاء البلاد فقد جاء بظهور الاتحاد والترابط والتساند المتين بين عنصرى الامة القبطي والمسلم وذهبت الفوارق الدينية وحلت محلها الروابط الوطنية فلم يتأخر كل فرد عرف ان أرض مصر ثقله وسماءها تظله عن تقديم نفسه فدية لوطنه المقدس وعمت المظاهرات البلاد منادية باستقلال مصر وسودانها وبفك اعتقال المعتقلين بين أريز الرصاص وقصف البارود وظلمات السجون وأضرب عمال الحكومة بأجمعهم وكل طائفة من الطوائف عظيمة كانت أو حقيرة عن تأدية عملها وقُطعت الاسلاك البرقية وقلعت قضبان السكك الحديدية حتى اضطربت الاحوال وعمت الفوضى داخلية البلاد احتجاجاً على هذا العمل الجائر والظلم البين فلم يكن في وسع النجلترا امام نفوذ صاحب العظمة السلطان المعظم الذي شارك الامة في شعورها وصوت شعبه الا ان تخضع فأصدر المندوب السامى البريطاني هذا الاعلان في ٦ رجب سنه ١٣٣٧ هـ (٧ ابريل سنة ١٩١٩ م) «الآن وقد عاد النظام بنجاح عظيم فبالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان أعلن أنه لم يبق حاجر على السفر وأن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد تكون لهم هذه الحرية وقد قررت علاوة على ذلك أن كلا من سعد زغلول باشا واسماعيل صدقي باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر»

فلما سمعت الناس هذه البشرى عمها السرور وغمرها الجور وهرولت الى سراى عابدين العامرة زرافات ووحداً منادية بالدعاء رافعة واجب الشكر ومراسيم الولاء لعظمة السلطان ثم صدر المرسوم السلطاني الآتي بتشكيل الوزارة الرشدية الرابعة (٢٤) **وزارة حسين رشدى باشا الرابعة أو الوزارة الرشدية الرابعة**

في ٨ رجب سنة ١٣٣٧ هـ (٩ ابريل سنة ١٩١٩ م)

أمر كريم صادر لحضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا

عزيزى رشدى باشا

انه بمالى فى دولتكم من الثقة الكاملة قد عهدت لدولتكم تأليف الوزارة الجديدة وعرضها لينا لصدور أمر نابعاً منها واني أرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد فؤاد

جواب حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا

يا صاحب العظمة

أتقدم الى عظمتكم بالشكر الفائق على ما تفضلتكم به نحوى من دلائل استمرار الثقة بالامر الكريم الذي أصدرتموه لى فى هذا اليوم تكلفوننى فيه بتشكيل الوزارة الجديدة فنظراً لما فى الظروف الحاضرة من المصاعب وأملا فى حل يرضى الامة أرى من واجبي قبول القيام بالمهمة التى اقتضت ارادتكم السنوية احوالها على عهدتى ولذلك أعرض على نظركم العالى مشروع المرسوم السلطاني المرفق بجوابى هذا لصدور الامر باعتماده واذا كنت لم أحفظ لنفسى سوى رئاسة مجلس الوزراء فذلك لان أعباء الحمل الملقى على عاتقى فى الحال وفى المستقبل القريب لا تسمح لى أن أتولى أيضاً ادارة أخرى واني لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين

القاهرة فى ٨ رجب سنة ١٣٣٧ (٩ ابريل سنة ١٩١٩) حسين رشدى

المرسوم السلطاني بتشكيل الوزارة الجديدة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر فى هذا اليوم

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

المادة الاولى عين : حسين رشدى باشا وزيراً للمعارف (مؤقتاً)

ويوسف وهبه باشا » للمالية

وعدى يكن باشا » للداخلية

وعبد الخالق ثروت باشا » للحقانية

وجعفرولى باشا » للاوقاف

وأحمد مدحت يكن باشا » للزراعة

وحسن حسني باشا » للاشغال العمومية وللحربية والبحرية

المادة الثانية : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

فى ٨ رجب سنة ١٣٣٧ (٩ ابريل سنة ١٩١٩)

أما ما كان من أمر أعضاء الوفد المصري الذين كانوا بالقاهرة فانهم أبحروا الى باريس في صباح الجمعة ١٠ رجب سنة ١٣٣٧ هـ (١١ ابريل سنة ١٩١٩ م) لحضور مؤتمر فرساي ومروا في طريقهم الى مالطة حيث التحق بهم الرئيس والثلاثة أعضاء المنفيين فشيّعهم الامة بأفضل تحية وأجمل المظاهر وحملتهم في حقيبتهم مطالب الامة المصرية وآمالها وأمانها في استقلالها التام وقد لا يذكر التاريخ وقد لا تذكر الامم والشعوب اجماعاً كاجماع الامة المصرية على انتداب الوفد المصري وانابته عن الامة في الدفاع عنها والمطالبة بحقوقها التي حددتها وعيبتها له تعييناً لا يقبل نقضاً ولا تغييراً ولا تبديلاً

✓ وصل الوفد المصري الى مؤتمر فرساي فوجد أبوابه مغلقة في وجهه وصودم
✓ باعلان اعتراف الدكتور ولسن رئيس المؤتمر ورئيس جمهورية أمريكا بالحماية الانجليزية على مصر فلم يوهن ذلك من عزيمته والامة بل بقي الوفد في أوروبا يدافع عن حقوق البلاد بعزيمة لا تفل وكان في أعماله ومسايعه نشيطاً لا يكل ومدافعاً لا يأخذه الملل ولا يعتوره الوهن ولا تثبط همته تطورات الحوادث وتقلبات الاحوال فكان طوراً يناجي الحكومات وطوراً يناجي الأمم ويناشد الشعوب حتى نجح في جلب العطف على مصر ممن لم يكن يعينهم أمرها جهلاً منهم بحقيقة حالتها وأرسل الوفد مندوباً آمنه وهو محمد محمود باشا إلى أمريكا للدفاع عن القضية المصرية هناك فاستعان بالمستر « فولك » الأمريكي كمحام ومستشار للوفد المصري فقدم مذكرات وافية لأعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي موضحاً فيها أحقية مطالب المصريين فنال بذلك عطفهم وعطف الشعب الأمريكي على القضية المصرية حتى صارت عدة جرائد أمريكية تدافع عن القضية المصرية وكانت الامة المصرية من وراء الوفد تؤيده وتشد أزره مهما صادفها من العقبات

✓ وبقي موظفو الحكومة المملوكيين على اضطرابهم رغم ما أبداه لهم دولة رشدي باشا رئيس مجلس الوزراء من النصيح والارشاد للعودة الى أعمالهم فلم يصغوا لارشاده ما لم تجب الوزارة المطالب التي قدمها الموظفون اليها وأهمها الاعتراف رسمياً بسعد زغلول باشا ورفاقه كممثلين للامة المصرية فلم تتمكن الوزارة من اجابة هذه المطالب وقدمت استقالتها الآتية بحجة ضعف صحة رئيسها ولم تلبث على كراسيها أكثر من اثني عشر يوماً

استقالة الوزارة الرشدية الرابعة

يا صاحب العظمة

ان حالتي الصحية الآن لا تمكنني من القيام بأعباء مهمتي لذلك أراني مضطراً
الى تقديم استقالتى وانى أرفع لعظمتكم خالص الشكر على العطف والمعونة اللذين
لقيتهما على الدوام من جانب سديتكم العلية

واني لعظمتكم العبد الخاضع الامين

والخادم المخلص الامين

حسين رشدى

٢١ ابريل سنة ١٩١٩

الامر الكريم بقبول الاستقالة

عزيزي رشدي باشا

ان اضطرار دولتكم للاستقالة بناء على عدم مساعدة حالتكم الصحية للقيام بأعباء
مهمتكم كما ورد بكتابتكم المرفوع الينا بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩١٩ قد استلزم مزيد
الاسف لدينا وقد أصدرت أمرى هذا لدولتكم شاكرًا لكم ولحضرات زملائكم على
الهمم الصادقة التي بذلتموها في سبيل مهمتكم

وأسأل الله أن يمن عليكم بالصحة والعافية من فضله وكرمه

فؤاد

في ٢١ رجب سنة ١٣٣٧ (٢٢ ابريل سنة ١٩١٩)

بعد ان استقالت الوزارة لم تسد السكينة على ربوع البلاد بل بقيت الاحوال
مضطربة والمدارس مقفلة أبوابها والطلبة مضربون عن تلقى دروسهم والاعمال معطلة
وان كان الموظفون عادوا الى مراكزهم بعد ان توعدهم النور الدين المندوب السامى
البريطانى بنشور صدر في ٢١ رجب سنة ١٣٣٧ هـ (٢٢ ابريل سنة ١٩١٩ م)
ينذرهم فيه بأنه من لم يعد منهم الى مقر عمله ويؤدي واجباته بالدقة يعد مستعفياً ويحذف
اسمه من كشف موظفى الحكومة ولكن المظاهرات ما زالت تطوف بأنحاء البلاد
منادية باستقلالها وحريتها وبتأييدها لوفدها والانجليز تقيمها بينادقها ورشاشاتها
والحماكم العسكرية منعقدة وتنزل بالقصاص الشديدا والعقاب الصارم لكل من وقع امامها
في وسط نفوس هذه الامة الغضبي وقلوبها الساخطة على كل من يقدم على
تشكيل الوزارة لاعتقادها ان هذه أكبر خيانة تجبى على البلد تقدم صاحب الدولة

الوزير الخطير محمد سعيد باشا وقبل تشكيل الوزارة ونفسه العظيمة مملوءة ثقة بنجاة وطنه من هذه الارتباكات الخطيرة والمصاعب الشديدة المحدقة به مضجياً بنفسه في سبيل انقاذه

(٢٥) وزارة محمد سعيد باشا الثانية {الوزارة السبعينية الثانية}

في ٢١ شعبان سنة ١٣٣٧ هـ (٣١ مايو سنة ١٩١٩ م)

أمر كريم صادر لحضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا

عربي محمد سعيد باشا

انه لاكمال وثوقنا بدولتكم ولما نعهد فيكم من مزايا الجدارة والقدرة بمهام الامور قد اقتضت ارادتنا السنية السلطانية بتوجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدتكم ليأتمكم وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم لبذل الهمة في انتخاب وتشكيل هيئة الوزراء وعرضه لجانبتنا لصدور مرسومنا العالي به والله المسئول أن يمدنا في كل الامور بعونه وعنايته وان يوفقنا جميعاً للعمل بما ينفع البلاد والعباد ان شاء الله

في ٢٠ شعبان سنة ١٣٣٧ (٢٠ مايو سنة ١٩١٩) فؤاد

جواب صاحب الدولة محمد سعيد باشا

يا صاحب العظمة

بيد الاجلال تلقيت أمركم الكريم الذي تفضلتم فيه بتكليف بتشكيل الوزارة الجديدة فأقدم لعظمتكم شعائر الشكر والامتنان على ما تعطفتم به نحوي من دلائل الثقة العالية المقرونة بالاحسان برتبة الرئاسة الجليلة

ومع علمي بصعوبة المركز وما يحف به من المشاق لم يكن في وسعي الامتنان وأمركم السامي لكي أقوم بما هو مفروض علينا جميعاً من خدمة الوطن تحت ظلكم الكريم وبحسن رعايتكم الفخيمة

وانني أشرف بأن أعرض على أنظاركم العالية أسماء حضرات الوزراء الذين اخترتهم لمعاونتي على القيام بهذه المهمة وقد حفظت لنفسني مسند وزارة الداخلية فاذا صادف هذا الانتخاب قبولاً لدى عظمتكم فالتمس التكرم باصدار المرسوم السلطاني باعتماده ولا زلت لمولانا العبد الخاضع المطيع والخادم الخالص الامين

القاهرة في ٢١ شعبان سنة ١٣٣٧ (٢١ مايو سنة ١٩١٩) محمد سعيد

المرسوم السلطاني بتأليف الوزارة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩
وبعد الاطلاع على امرنا الكريم الصادر في ٢٠ شعبان سنة ١٣٣٧ (٢٠ مايو سنة ١٩١٩)
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت
المادة الاولى عين: محمد سعيد باشا وزيراً للداخلية

واسماعيل سرى باشا » للاشغال العمومية وللحرية والبحرية
ويوسف وهبه باشا » للمالية
وأحمد زيور باشا » للمعارف العمومية
وعبد الرحيم صبرى باشا » للزراعة
وأحمد ذو الفقار باشا » للحقانية
ومحمد توفيق نسيم بك » للاوقاف

للمادة الثانية : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء

صدر بسراي البستان في ٢١ شعبان سنة ١٣٣٧ (٢١ مايو سنة ١٩١٩) محمد سعيد

(انعام) — تفضل حضرة صاحب العظمة السلطانية فأنعم برتبة الباشوية على حضرة

صاحب المعالي محمد توفيق نسيم باشا وزير الاوقاف وتكرم عظمته بتسليم معاليه براءة

هذه الرتبة الرفيعة بيده الكريمة في صباح ٢٣ شعبان سنة ١٣٣٧ (٢٣ مايو سنة ١٩١٩)

مرسوم سلطاني بتعيين وزيرين

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

مادة ١ عين : أحمد زيور باشا وزير المعارف العمومية وزيراً للمواصلات

وأحمد طلعت باشا النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية وزيراً للمعارف العمومية

مادة ٢ : على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء

صدر بسراي البستان في ٤ رمضان سنة ١٣٣٧ (٢ يونيو سنة ١٩١٩) محمد سعيد

تشكلت الوزارة السعيدية الثانية في ظروفها المعروفة فكان من الطبيعي أن تقابلها الامة بالنفور والسخط كأي وزارة كانت تأتي في ظروفها وقد حصل فعلاً ذلك فتلقته الوزارة بصدر رحب واسع للإيذاء في سبيل خدمة الوطن وقد أفضى دولة رئيسها بالتصريحات الآتية لمحوري الصحافة المصرية كبرامج لأعمال وزارته

أولاً الوزارة مصرية وطنية قبل كل شيء لا تسعى إلا لما فيه صالح الوطن
ثانياً ستكون مهمتها تسيير الأمور المعطلة وإعادة النظام الداخلي الى السلطة المدنية حتى يزول الشكاوي من المنظمات الحالية

ثالثاً ليست لها مهمة أو صبغة سياسية خصوصاً وأن المسألة المصرية لم يبت فيها في مؤتمر الصلح العام

رابعاً لا تبت في شيء بالنسبة لمركز مصر السياسي

خامساً تجتهد في أن تعود الجمعية التشريعية الى الانعقاد والعمل

سادساً تبتدىء حالاً في السعي لرفع الاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية الحاضرة والغاء الرقابة على الصحف

سابعاً تسعى من الآن في الغاء قانون المطبوعات

ثامناً تسعى بكل ما يمكن من الوسائل لتحقيق أمان الشعب المصري القومية بأسرع ما يمكن

تاسعاً لن تبيح أي ارغام أو ضغط على الافراد أو الجموع خصوصاً فيما ليس فيه صالح للوطن

عاشراً ترجو ألا تصدر الامة عليها حكماً إلا بعد أن تظهر بوادر أعمالها

والحق يقال أن هذه الوزارة اشتغلت بهمة لا تعرف الكلل فسعت سعيّاً مشكوراً

في إيجاد جو هادئ للبلاد فأعادت الأمن الى نصابه واستلمت قضايا الوطنيين من

الحاكم العسكرية وحولتها الى الحاكم الاهلية المصرية وتمكنت من استبدال أحكام

الاعدام التي كانت ستنفذ في كثير من الوطنيين بالحكم بالاشغال بسنوات متفاوتة

وأزالت الرقابة على الصحافة حسنت الاحوال الاقتصادية في البلاد فأوجدت بذلك

حركة مالية كبيرة وارتفعت أسعار الحاجيات بشكل لم يسبق له نظير غير انه كانت

الأعمال متوفرة والناس في بحبوحة من العيش وما يسجل لهذه الوزارة بالشكر انها حسنت حالة موظفيها المالية تحسيناً طيباً فقد أضافت الى رواتبهم علاوات اضافية تقرب من المائة وشكلت لهم لجنة لتعديل درجاتهم ولكن بالرغم من كل ذلك قام أحد المتهمين من طلاب الازهر ويدعي السيد علي محمد وألقى على حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس الوزارة قبلة يوم ٧ ذي الحجة سنة ١٣٣٣ هـ (٥ سبتمبر سنة ١٩١٩ م) برمل الاسكندرية فانفجرت ولم تصب دولته بسوء والله الحمد وعند ما حوكم المتهم امام محكمة الجنايات طلب دولته من هيئة المحكمة استعمال الرأفة به ما أمكن فكان من جراء ذلك ان حكمت عليه المحكمة بعشر سنوات

وكانت الحكومة المصرية تريد ارسال اللجنة برئاسة الورد ملتر للنظر في المسألة المصرية وكانت الامة المصرية لا تريد حضور هذه اللجنة الى مصر بل تريد أن يكون اجتماع هذه اللجنة بالوفد المصرى بباريس وكان دولة رئيس الوزارة قد أشار على الحكومة الانجليزية بعدم ارسال هذه اللجنة أو تأجيلها حين توقيع تركيا على معاهدة الصلح وقد صرح بذلك لوفد من الوطنيين ولم لم تصنع الحكومة الانجليزية لمشورته وصممت على حضور هذه اللجنة استقال من منصبه وعرضت رئاسة الوزارة على حضرة صاحب المعالي يوسف وهبه باشا فقبلها

(٢٦) وزارة يوسف وهبه باشا أو {الوزارة البوهبية}

في ١٨ صفر سنة ١٣٣٨ هـ (٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ م)

أمر كريم صادر لحضرة صاحب الدولة يوسف وهبه باشا

عزيزى يوسف وهبه باشا

انه بناء على ما لنا في ذاتكم من الثقة التامة ولما نعلمه في دولتكم من الروية الصادقة والجدارة الكاملة قد اقتضت إرادتنا السنية السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدتكم لياقتكم وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للاهتمام بتأليف هيئة الوزراء وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا به وأنا أسأل الله العلى القدير أن يمن علينا جميعاً بتوفيقاته الربانية للعمل بما يعود على بلادنا بالخير والسعادة وهو المستعان

في ٢٧ صفر سنة ١٣٣٨ هـ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٩ م) فؤاد

جواب حضرة صاحب الدولة يوسف وهبه باشا

يا صاحب العظمة السلطانية
لقد تفضلتم عظمةكم فأصدرتم لي أمركم الكريم بتأليف الوزارة الجديدة وضاعفتم
نعمتكم بمنحى رتبة الرئاسة الجليلة
لذلك أقدم إلى أريكتكم المحفوفة بعناية الرحمن راجياً قبول آيات الشكر على
الثقة العالية ومراسيم الامتنان على هذه المنحة العظمى
واننى تلقاء الدعوة الموجهة الى اخلاصي أرى من الواجب على أن أجيب بالقبول
مع علمى بما فى ذلك من المصاعب
واننى أتشرف بأن أعرض على أنظاركم العالية أسماء حضرات الوزراء الذين
اخترتهم لمعاونتي وقد حفظت لنفسى مسند وزارة المالية
فان حاز هذا الاختيار حسن القبول لدى عظمةكم فانى أتمس التفضل
بالتصديق عليه
واننى على الدوام يا مولاي لعظمةكم

الخاضع المطيع والعبد الخالص الأمين
القاهرة فى ٢٨ صفر سنة ١٣٣٨ (٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩) يوسف وهبه
الرسوم السلطانية

نحن سلطان مصر
بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩
وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر فى ٢٧ صفر سنة ١٣٣٨
(٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٩)

رسمنا بما هو آت
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء
المادة الاولى عين : يوسف وهبه باشا
وزيراً للمالية
» للاشغال العمومية وللجارية والبحرية
» للمواصلات
واسماعيل سري باشا
وأحمد زيور باشا

وأحمد ذو الفقار باشا	وزيراً للحقانية
ومحمد توفيق نسيم باشا	» للداخلية
ومحمد شفيق باشا	» للزراعة
ويحيى إبراهيم باشا	» للمعارف العمومية
وحسين درويش بك	» للاوقاف

المادة الثانية : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا
صدر بسراري عايدين ٢٢ صفر سنة ١٣٣٨ (٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩) فؤاد
بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء
يوسف وهبه

انعام : تعطف مولانا السلطان المعظم فأنعم برتبة الباشوية علي حضرة صاحب
المعالي حسين درويش باشا وزير الاوقاف العمومية في (٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ م)

مرسوم سلطاني بتعيين وزير

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت
مادة ١ عين : محمد شفيق باشا وزير الزراعة وزيراً للاشغال العمومية والبحرية والبحرية
بدلاً من اسماعيل سري باشا الذي قبل استعفاؤه لأسباب صحية ويقوم
أيضاً بطريق النيابة بأعباء وزارة الزراعة
مادة ٢ علي رئيس مجلس الوزراء تنفيذ أمرنا هذا فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء
يوسف وهبه

صدر بسراري عايدين في ١٣ جمادي الثانية سنة ١٣٣٢ هـ (٤ مارس سنة ١٩٢٠ م)
خشيت الامة المصرية أن يكون من وراء تشكيل الوزارة الوهية ما يضر بصالح
سير القضية المصرية ولا سيما لجنة ملنر على وشك الحضور الى مصر وزاد هذا

الاعتقاد عند ما ذهب وفد من كبار رجال الامة لاستطلاع رأى رئيس الوزارة الذى كان عضو في الوزارة السابقة واستقال معها احتجاجاً على حضور اللجنة لمصر فامتنع عن مقابلتهم بدون أن يبدي لهم ما يطمئن خاطرهم وخاطر الامة فكان ذلك مدعاة لزيادة سوء الظن بالوزارة ومقابلتها بالنفور وكان من جراء ذلك ان قام أحد طلبة مدرسة الطب المدعو عريان يوسف وألقى قبلة على دولة الرئيس فلم تصب دولته بسوء والحمد لله

أما ما كان من امر لجنة اللورد ملنر فانهما وصلت مصر في ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٣٨ هـ (٧ ديسمبر سنة ١٩١٤ م) وكانت مكونة من من اللورد ملنر وزير المستعمرات (رئيساً) ومن السير رانل رود سفير إنجلترا في رومه سابقاً والجنرال السير جون مكسويل قائد القوات البريطانية في مصر عند نشوب الحرب والسر أوين توماس الخبير بمسائل الري والمياه والمستر سبندر رئيس تحرير الوستمنستر غازت والسر هرست من أعضاء البرلمان الانجليزي (أعضاء) فقابلت الامة المصرية هذه اللجنة الانجليزية بالمقاطعة التامة وقد حاولت هذه اللجنة أن تستدرج المصريين لمناقشتها فأصدرت منشوراً في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ قالت فيه « أدهش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو حرمان مصر من الحقوق التي كانت لها الى الآن ولا أساس على الاطلاق لهذا الاعتقاد فان اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطاني لاجل التوفيق بين أمانى الامة المصرية والمصالح الخاصة التي لبريطانيا العظمى في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الاجانب القاطنين في البلاد ونحن على يقين من انه يمكن الوصول الى هذا الغرض مع توافر حسن النية بين الجانبين واللجنة ترغب رغبة صادقة في أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر قائمة على اتفاق ودى يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الامة المصرية من صرف كل مجهوداتها إلى ترقية شؤون البلاد في ظل أنظمة دستورية وتنفيذاً لهذه المهمة تريد اللجنة ان تقف على كل الآراء سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون اهتماماً صادقاً بخير بلادهم ويمكن ابداء كل رأى بحرية وصراحة ولا رغبة للجنة في تقييد حدود المناقشة كما انه لا داعي لان يخشى أى فرد أن تعتبر مقابله للجنة تنازلاً منه عن معتقده فانه لا يعد متنازلاً عن معتقده بمفاوضة اللجنة

الأكما تعد هي متنازلة بسماعها وبغير الصراحة التامة في المناقشة يصعب وضع حد لسوء التفاهم والوصول الى الاتفاق» ولكن اللجنة حاولت عبثاً فقد أجابها الامة المصرية بأن مطالب المصريين تنحصر في شيء واحد هو « الاستقلال التام » أما التوفيق بين استقلالنا وبين ما لغيرنا من المصالح فلمناقشة فيه تكون مع الوفد المصرى الذي رأسه سعد زغلول باشا متى كان الاساس عدم المساس بحقوقنا المقدسة ولما أعيت اللجنة الحيل في اقتناع المصريين لمفاوضتها عادت الى لندره في أوائل مارس سنة ١٩٢١ بعد ان فشلت في مهمتها وبدون أن يتقدم اليها فرد واحد من المصريين لمفاوضتها فكان هذا الاجتماع العظيم على مقاطعة هذه اللجنة مظهر باهر من مظاهر الاتحاد المتين الذي لم يسبق له مثيل في حياة الامم والشعوب والذي أدهش العالم وزاد القضية المصرية نجاحاً وقوة وبممكننا أن نقول ان الوزارة الوهية قد التزمت امام لجنة ملنر الحيايد التام كما اعترفت اللجنة بذلك صراحة في تقريرها فلم تتداخل هذه الوزارة في الضغط على حرية الافراد مطلقاً بل وقفت عند حد قولها انها وزارة ادارية محضة كذلك قد حسنت حالة البلد الاقتصادية تحسیناً فاقت به سائر الوزارات فقد بلغت ميزانية الحكومة المصرية في مدتها ما يقرب من ٤٢ مليوناً من الجنيهات المصرية واستصدرت باسمها وتحت ضمانتها عملة مالية (ورق) من ذات الخمسة قروش وأخري من ذات العشرة قروش وثلاثة من ذات الخمسة والعشرين قرشاً وتداولتها أيدي الناس ردحاً من الزمن غير ان هذه الوزارة لم تتبع خطة الوزارة السابقة في بقاء الاحكام في يد السلطة القضائية المصرية بل تساهلت في ارجاع المحاكم العسكرية الى الانعقاد لحاكمه الوطنيين (وان كانت البلد لا تزال محكومة بالاحكام العرفية) ثم أعادت الرقابة ثانياً على الجرائد وفي مدتها ابتدئ في تنفيذ مشروع ري الجزيرة القاضى برى ثلثمائة ألف فدان من أراضي الجزيرة بالسودان من مياه النيل وقد استقال معالى اسماعيل سري باشا وزير الاشغال وعضو الوزارة احتجاجاً على هذا المشروع الجائر (ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن ننسى فضل المهندس البارع ابراهيم أفندى زكي الذى قام في ذلك الوقت وأظهر بكتاباته وخطاباته ضرر هذا المشروع على الاراضى المصرية كما لا ننسى فضل كبار المهندسين الوطنيين الذين شاركوه في آرائه) على انه مما يبعد عن ذاكرتنا هذه الذكريات ويجعل عصر الوزارة الوهية عصر يمن

وسعادة على البلاد والعباد مولد ولى عهد المملكة المصرية صاحب السمو الامير فاروق اذ تمت ولادته في الساعة العاشرة والنصف من مساء الاربعاء المبارك الموافق ٢١ جمادي الاولى سنة ١٣٣٨ هـ (١١ فبراير سنة ١٩٢٠ م) فكان لميلاده السعيد رنة سرور وفرح لدي الشعب المصري بأجمعه هذا وقد اعترفت الحكومة الانجليزية بسموه ونسبه على قاعدة الاكبر من الاولاد الذكور كأولياء عهد للسلطنة المصرية في ١٥ ابريل سنة ١٩٢٠ وبمنا الوزاره سائرة في عملها اذا قدم حضرة صاحب الدولة رئيسها استقالته فجاء الى عظمة السلطان بحجة ضعف صحته فقبلها ولكن اللورد اللاني المندوب السامي البريطاني يقول في تقريره السنوي ان الباعث على استقالة دولة يوسف وهبه باشا انه ابلغ بعبارات غير حسنة تقدير حكومة جلالة الملك (انجلترا) لخدماته الجليلة التي قدمها في ظروف دقيقة صعبة بصفة خاصة وهاك نص استقالة يوسف وهبه باشا مولاي

حينما تفضلتم بدعوتي لتقلد رئاسة الوزارة لم أتوان في الاذعان الامر عملا بما يقضي به فروض الاخلاص والولاء ولقد بذلت كل جهد في القيام بالواجب ولكن في هذه الايام الاخيرة شعرت بالاحتياج للراحة فألتبس من مكارم عظمتكم قبول استقالتي من رئاسة الوزارة ومن وزارة المالية

وان ما رأيته يا مولاي من حسن تعطفاتكم وتوالي رعايتكم يجعلني أرتد في كل لحظة آيات الشكر لمقامكم الكريم وسأبقى على الدوام عبدكم الخالص المطيع وخادمكم الصادق الامين يوسف وهبه الامر العالي بقبول الاستقالة

عزيزي يوسف وهبه باشا

ان استقالتيكم المرفوعة اليها بناء على ما شعرت به من الاحتياج للراحة في هذه الايام الاخيرة كانت من موجبات الاسف الشديد لدينا فجع الشكر لدولتكم ولحضرات الوزراء للخدمات الصادقة التي قيمتم بها لبلادنا مدة رئاستكم قد أصدرت أمري هذا لدولتكم مقدراً لصدق ولائكم ومتمنياً لكم من الصحة والعافية ما يمكنكم من تعزيز خدمة البلاد في المستقبل ان شاء الله

صدر في ٣ رمضان سنة ١٣٣٨ هـ (٢١ مايو سنة ١٩٢٠ م) فؤاد

(٢٧) وزارة محمد توفيق نسيم باشا الاولى {أو الوزارة النسيجية الاولى }

في ٤ رمضان سنة ١٣٣٨ هـ (٢١ مايو سنة ١٩٢٠ م)

أمر كريم صادر لحضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا

عزيزي محمد توفيق نسيم باشا

انه لما تحققت في ذاتكم من الجدارة التامة للقيام بمهام الامور وبما لنا في دولتكم من الثقة السكاملة قد اقتضت ارادتنا السنية السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدتكم لياقتكم وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للاهتمام بتأليف هيئة الوزراء وعرض مشروعه لجانبتنا لصدور مرسومنا العالي به واني أسأل العلى القدير أن يمن علينا جميعاً بتوفيقاته الربانية للعمل بما يعود على بلادنا بالخير والسعادة وهو المستعان

في ٣ رمضان سنة ١٣٣٨ (٢١ مايو سنة ١٩٢٠) فؤاد

جوب حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم

يا صاحب العظمة

أتقدم الى أريكتكم المحفوفة بعناية الرحمن ملتتمساً قبول آيات الشكر والاحلال على ما تفضلتم به نحوى من مظاهر الرضا العالي وما أسديتموه من جلائل النعم المتردفة التي أخصها الانعام على برتبة الرئاسة العلية ومنحي عظيم الثقة بدعوتي لتأليف الوزارة الجديدة

واني أعتبر من الواجب قبول هذه المهمة على ما فيها من المصاعب وأشرف بأن أعرض على عتبات عرشكم أسماء حضرات الوزراء الذين اخترتهم لمعاونتي لما فيه نفع البلاد وخيرها مستقبلياً لنفسى منصب وزارة الداخلية حتى اذا صادف ذلك قبولا لدي مولاي رجوت من عظمته التفضل باصدار المرسوم السلطاني باعتماده وأسأل الله المعونة والسداد

واني على الدوام يا مولاي لعظمتكم

محمد توفيق نسيم

الخادم الخاضع المطيع والعبد الخالص الامين

القاهرة في ٤ رمضان سنة ١٣٣٨ (٢١ مايو سنة ١٩٢٠)

المرسوم السلطاني

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩
وبعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٣ رمضان سنة ١٣٣٨ (٢١ مايو سنة ١٩٢٠)

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

المادة الاولى عين :	محمد توفيق نسيم باشا	وزيراً للداخلية
	وأحمد زيور باشا	» للمواصلات
	وأحمد ذو الفقار باشا	» للحقانية
	ومحمد شفيق باشا	» للاشغال العمومية وللحربية والبحرية
	وحسين درويش باشا	» للاوقاف
	ومحمد توفيق رفعت باشا	» للمعارف العمومية
	ومحمود فخرى باشا	» للمالية
	ويوسف سليمان بك	» للزراعة

المادة الثانية: على رئيس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء

محمد توفيق نسيم

صدر بسرأى عابدين في ٤ رمضان سنة ١٣٣٨ (٢٢ مايو سنة ١٩٢٠)

انعام : تعطف مولانا السلطان المعظم وأنعم برتبة الباشوية المعتمدة على حضرة

صاحب المعالي يوسف سليمان باشا وزير الزراعة في ٩ رمضان ١٣٣٨ هـ (٢٧ مايو سنة ١٩٢٠ م)

عهد الوزارة وما تم فيه

صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء من كبار رجال السياسة في هذا
العصر ومن الذين لعبوا دوراً مهماً في هذه النهضة لذلك بحق لنا أن نقدم للجمهور والشعب
القليل الذي نعرفه عن تاريخ حياة هذا السياسي العظيم فقد ولد في سنة ١٨٧١ م من أسرة
عريقة في المجد ودخل خدمة الحكومة المصرية سنة ١٨٩٤ بعد أن حاز شهادة
الحقوق بوظيفة عضو بالنيابة الاهلية وترقي في وظائفها حتى عين في سنة ١٩٠٢
مفتشاً للنيابة العمومية ثم تقلب في عدة وظائف حتى عين في سنة ١٩٠٧ رئيساً للجنة

المراقبة القضائية وفي سنة ١٩٠٩ عين رئيساً لنيابة الاستئناف الاهلية ثم مستشاراً بها وكان في كل هذه الوظائف التي تقلب فيها مثال الهمة والنشاط وعين النزاهة والدقة في تمحيص القضايا حتى أنه كان المتقاضون يعدون أنفسهم سعداء اذا صادفهم الحظ ونظرت قضايهم في الدوائر التي كان يرأسها وفي ٢٦ مايو سنة ١٩١٩ عين وزيراً للاوقاف العمومية في الوزارة السعيدية الثانية فأخذ يواصل العمل ليل نهار بهمة المعروفة حتى نظم ادارتها غير أن مدة ادارته لم تطل اذ عين وزيراً للداخلية في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٠ في الوزارة الوهبية فكان في أعماله الادارية لا يقل عما عرف عنه في أعماله القضائية وفي ٢٢ مايو سنة ١٩٢٠ عهد اليه جلالة الملك برئاسة الوزارة لما كان يعرفه عنه من الاخلاص لشخصه الكريم والتفاني في خدمة عظمته ودولته مشهور بحسن الصفات وحميد الاخلاق وبالورع والتقوى ومن اصحاب الشخصيات البارزة بين أهل وطنه

فلما انتهى دولته من تشكيل وزارته دعي اليه محرري الصحف وألقي عليهم التصريحات السياسية الآتية التي تأخذها عليه كبرناج لوزارته قال «دعاني الواجب وزملائي الى تحمل عبء العمل تاركين الراحة والهناء وقبلنا ان نقوم بخدمة البلاد لا حباً في جلال المنصب وهو كما تعلمون محفوف بالمتاعب وانما لنؤدي بالصدق والحق ما توليناه من الشؤون التي هي امانة في أيدينا استقالت الوزارة السابقة مشكورة على حسن صنيعها وخدمتها فخلفتها الوزارة الحاضرة متوخية مقاصدها حالة محلها ويمكنني أن أقرر لكم ان كل نظام هام من نظمات الحكومة يحدث ويكون له مساس بالمسائل السياسية مثل الغاء الامتيازات وتغيير نظام المحاكم لا يبت فيه إلا بعد تقرير حالة مصر السياسية انشاء الله أسأل الله العظيم أن يوفقنا إلى ما فيه رضاء ويهدينا الى تمام جميل الاثر في خدمة الامة ومضاعفة كرامتها

وأما من جهة الشؤون الاقتصادية فقد كانت الحالة الاقتصادية سيئة في مصر وبفضل مساعي الوزارة السابقة وما بذلته من عناية وجهود تحسنت نوعاً ما وخفت وطأة ضيق المعيشة عما كانت عليه من قبل وأصبحت أكثر رخاء من أغلب بلاد أوروبا والوزارة الحاضرة ستتوخى العمل على سنة الوزارة السابقة لزيادة تحسين الحالة الاقتصادية

وأما من جهة الامن العام فقد كانت الجرائم كثيرة وازدياد عدد الجرائم لم يكن بمصر بل شمل العالم على أثر انتهاء الحرب حتى ان كثيراً من البلاد الغربية كانت ترتكب فيها الجرائم نهراً وفي وسط الشوارع الآهلة وقد سرت الى مصر هذه العدوى ولكن الحالة تحسنت الآن تحسناً محسوساً والاحصاءات الرسمية تدل على ان الجنايات في مصر قلت عما كانت في العام الماضي وبالجملة فالبلاد تقدمت من الوجهتين الاقتصادية والامن العام

وأما من جهة الصحافة فاني أميل الى تعضيدها وأصغى الى انتقادها المبني على حسن النية ولذلك فاني ساع في منحها بعض امتيازات وسيتم ذلك قريباً ان شاء الله» ولقد سارت الوزارة النسيجية الاولى على سنة الوزارة السابقة في سياستها كما صرح بذلك دولة رئيسها في حديثه السابق وكانت الامة في ذلك الوقت نافقة بحق أو بغير حق على كل وزارة تأتي في هذه الظروف العصيبة وتتولى الحكم وهي مستظلة بظل الاحكام العرفية التي كانت تقاسى منها الامة الأمرين من أحكامها القاسية ولذلك لم ينجح دولة رئيسها من شر الاعتداءات التي كانت تقع على كل من يتولى الوزارة اذ تقدم اليه شاب يدعى حسن مسعود أفندي وكان موظفاً بمصلحة الصحة وألقي عليه قبلة في صباح ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٨ (١٤ يونيه سنة ١٩٢٠) ومن تمام عناية المولى لم يصب دولته بسوء وأما الجاني فقد حكمت عليه المحكمة العسكرية بالاعدام وقد حدث ان تقدم للمحكمة العسكرية في هذه الايام قضية المؤامرة الكبرى المعروفة بقضية عبد الرحمن فهمي بك وشركاه وقد اتهموا ظلماً وعدواناً بقلب نظام السلطة وقتل عظمة السلطان ووزرائه والله أعلم أن المصريين كلهم يفتنون عرشهم بمهجمهم وأرواحهم وقد شغلت هذه القضية الرأي العام والصحافة المصرية اثناء محاكمتهم مدة تقرب من الشهرين وقد حكم عليهم بأحكام صارمة جداً وقد لبثوا في السجن ما يقرب من الخمس سنوات ولم يشملهم العفو الا في عهد الوزارة السعدية

وأما ما كان من شأن القضية المصرية فقد قلنا ان لجنة ملنر قد غادرت القاهرة في أوائل مارس سنة ١٩٢٠ وفي اعتقادها ان حل القضية المصرية معقود على مفاوضة الوفد المصري الذي يرأسه سعد زغلول باشا بباريس وفعلاً أرسلت لجنة ملنر أحد أعضائها

المستر هرست الى باريس بدعوة الى الوفد المصري للمفاوضة في لندره مع اللجنة فانتدب الوفد ثلاثة من أعضائه وهم حضرات محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمي بك وعلى ماهر بك ومعهم عدلي يكن باشا وسافروا إلى لندره في ٦ رمضان سنة ١٣٣٨ (٢٥ مايو سنة ١٩٢٠) للتمثيل من نيات إنجلترا في مسألة استقلال مصر فلما وصلوا هناك وجدوا كما قالوا قبولا حسنا وتلقوا من التأكيدات ما بعث الامل في الوصول الى حل مرض فساد بقية أعضاء الوفد من باريس الى لندره وانتهت مفاوضاتهم بهذا المشروع المعروف بمشروع اللورد ملنر الذي قيل عنه انه غير قابل للمناقشة في الاساسات التي بنى عليها وانه يلزم اما أخذه كله أو تركه كله وقد رأى الوفد ألا يثبت فيه رسمياً بما يقتضيه توكيله قبل عرضه على نواب الامة المسؤولين وأصحاب الرأي فيها فانتدب كل من حضرات الاعضاء محمد محمود سليمان باشا (والمرحوم) عبد اللطيف المكباتي بك ولطفي السيد بك وعلى ماهر بك وويصا واصف بك وحافظ عفيفي بك ومصطفى النحاس بك لهذه الغاية فوصلوا ميناء الاسكندرية في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٣٨ هـ (٧ سبتمبر سنة ١٩٢٠ م) فاستقبلوا استقبالا وطنياً فخماً ثم أخذوا في عرض المشروع الآتي المعروف

بمشروع اللورد ملنر (١) مذكرة بقواعد الاتفاق

(١) لاجل أن يدنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات ما بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات في مصر من المزايا واحوال الاعفاء وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد (٢) ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الاول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ومفاوضات تحصل للغرض الثاني بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات وجميع هذه المفاوضات ترمى الى الوصول الى اتفاقات معينة على القواعد الآتية :

(٣) أولاً — تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم

الضمانات التي يجب ان تعطي للدول الاجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المحولة لها بمقتضى الامتيازات

ثانياً — تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى ان تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر انها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها ان تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية (٤) وتشمل هذه المعاهدة أحكاماً للاغراض الآتية :

اولاً — تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الاجنبية وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومتها تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطاني وتتعهد مصر بأن لا تتخذ في البلاد الاجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية

ثانياً — تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التي تحتاج الى التسوية ويعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد كما انه لا يسحق حقوق حكومة مصر

ثالثاً — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً يعهد اليه في الوقت اللازم بالاختصاصات المالية (وفي نسخة أخرى الحالية) التي لاعضاء صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الاخرى التي قد ترغب في استشارته فيها

رابعاً — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً في وزارة الحفانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام

خامساً — نظراً لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الاجنبية الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التداخل بواسطة ممثلها في مصر لمنع ان يطبق على الاجانب أي قانون مصري يستدعي الآن موافقة الدول الاجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ان لا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون مجحفاً بالاجانب

صيغة أخرى لهذه المادة

نظراً لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها للآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التداخل بواسطة ممثلها في مصر لمنع ان ينفذ على الاجانب أي قانون مصري يستدعي الآن موافقة الدول الاجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بأن لا تستعمل هذا الحق إلا في حالة القوانين التي تتضمن تمييزاً مجحفاً بالاجانب في مادة فرض الضرائب أو لا تتفق مع مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات

سادساً — نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن الخالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً في مصر ويجوز حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين

سابعاً — الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية في أي وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذي يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالي

وفي حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظيف الحالية

بغير مساس

(٥) تعرض هذه المعاهدة على جمعية وطنية للتصديق عليها ولكن لا يعمل

بها الا بعد انفاذ الاتفاقات مع الدول الاجنبية على ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ
الاورامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة

(٦) يعهد أيضاً الى الجمعية الوطنية بمهمة وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة
مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه ويتضمن هذا النظام أحكاماً تقضى بجعل الوزراء
مسؤولين امام الهيئة التشريعية وتقضى أيضاً بحرية الاديان لجميع الاشخاص وبالحماية
الواجبة لحقوق الاجانب

(٧) تحصل التعديلات اللازمة ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين
بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات وتقضى هذه الاتفاقات بابطال
المحاكم القنصلية الاجنبية حتى بتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها
وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض
الضرائب) على جميع الاجانب فى مصر

(٨) تنص هذه الاتفاقات على ان تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التى
كانت تستعملها الحكومات الاجنبية المختلطة بمقتضى نظام الامتيازات
وتشمل أيضاً أحكاماً تقضى بما يأتى

أولاً — لا يسوغ العمل على التمييز المجحف برعاية أية دولة وافقت على
ابطال محاكمها القنصلية ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها
الرعايا البريطانيون

ثانياً — يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الاولاد الذين
يولدون فى مصر لاجنبى بجنسية أبيهم ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين
ثالثاً — تحول موظفى قنصليات الدول الاجنبية نفس النظام الذى يتمتع به
القناصل الاجانب فى إنجلترا

رابعاً — المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشركت مصر فى التعاقد عليها فى
مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغرافات تبقى نافذة المفعول أمافى
المسائل التى ينالها مساس من جراء ابطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات
النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدولة الاجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات

تسليم الجرمين وتسليم البحارة الفارين وكذلك المعاهدات التي لها صبغة سياسية سواء أكانت معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب وذلك ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها

خامساً — تضمن حرية إبقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن بشرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوربية في مصر

سادساً — تضمن أيضاً حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ وتنص المعاهدات أيضاً على التغييرات اللازمة في صندوق الدين وعلى إبعاد العنصر الدولى من مجلس الصحة في الاسكندرية

(٩) — التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى أوامر عالية تصدرها الحكومة المصرية

وفي الوقت نفسه يصدر أمر على يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة

(١٠) — تنص الاوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة على تحويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان الى الآن مخولاً للمحاكم القنصلية الأجنبية ويترك اختصاص المحاكم الاهلية بغير مساس به

(١١) — بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها في البند الثالث تباع بريطانيا العظمى نصها الى الدول الأجنبية وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول كعضو في جمعية الامم

(٢) مسألة السودان

أما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه النيل لرى الاراضي المصرية المزروعة الآن والقابلة للزراعة في المستقبل

(٣) مهمة أعضاء الوفد المنتدبين

وأما مهمة أعضاء الوفد المنتدبين فبيانها انه لما وصلت المفاوضات بين الوفد وبين لجنة اللورد ملر الى أن قدمت اللجنة هذه القواعد على انها نهائية في الاساسات التي بنيت عليها رأي الوفد أخذوا بالاحوط واستمسكوا بنص الوكالة على اطلاقه ان لا يبت في الموضوع برفضه أو بقبوله بل رأي ان الحكمة تدعو الى عرض الامر علي البلاد فاذا قبلت البلاد ان هذه القواعد صالحة أساساً للمعاهدة دخلت المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد المذكورة وعرضت على الجمعية الوطنية التي هي صاحبة الرأي الأعلى في الامر ولها دون غيرها الكلمة الاخيرة في الموضوع فبعد ان تدرس تفاصيل المعاهدة وصيغها تقرر بقبولها أو برفضها

(٤) الخطة

أما الخطة التي سيتبعها الاعضاء المندوبون في الاستشارة برأي الامة فهي الاجتماع بأعضاء الهيئات ذوات الصفة النيابية وبالرجال أولى الرأي وشرح أساسات المشروع لهم وسماع رأيهم فيها كما أنهم مستعدون لاعطاء جميع المعلومات ولقبول جميع الآراء بالكتابة أو بالمشافهة ونرجو ان يسدد الله آراء أولى الرأي لمصلحة البلاد

تحريراً في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٣٨ — في ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠

محمد محمود أحمد لطفي السيد عبد اللطيف المكباتي على ماهر

ويصا واصف حافظ عفيفي مصطفى النحاس

وقد اتبع هؤلاء الاعضاء الطريقة التي أوضحوها في بيانهم المتقدم في عرض المشروع على الامة غير انهم مع الاسف الشديد لم يتبعوا خطة الحياض امام هذا المشروع الجائر ولم يفسروه كما هو بل أخذوا في اظهاره للامة على غير حقيقته فخذعت به الامة ونشأ عن ذلك ان أغلبية وافقت عليه واعتبرته صالحاً للمعاهدة وبعضها أدخل على المشروع تحفظات أهمها النص على الغاء الحماية وتحديد النقطة العسكرية وتحديد سلطات المستشار المالي والقضائي وبعضها الآخر رفض المشروع رفضاً باتاً ومن لهم الفضل في ذلك حضرات أصحاب السمو الامراء الاجلاء وحضرات رجال الحزب الوطني (ونورد هنا مثلاً على سبيل القياس في مقدار التأثير الذي

استحوذ على نفوس الامة في هذه الحالة فانه لما عُرِض المشروع على الجمعية التشريعية وكان الحاضرون ستة وخمسون قبل المشروع على علاته ثلاثة وخمسون وقبله بالتحفظات اثنين ورفضه واحد ولما عُرِض المشروع على هيئة محكمة الاستئناف العليا قبلته على علاته) فلما عاد أعضاء الوفد الى لندن وعرضوا هذه التحفظات على لجنة ملنر وخصوصاً النص على الغاء الحماية أبدت اللجنة عدم امكان المناقشة فيها وصعوبة تعديل المشروع بناء عليها وصرحت بأن أمر المناقشة في الغاء الحماية مقتوح للمفاوضات الرسمية فأجاب الوفد على ذلك بعدم امكانه الدخول في هذه المفاوضات ولا تأييد المشروع بدون التحفظات وقطعوا المفاوضات ثم عادوا الى باريس في ٤ ربيع اول سنة ١٣٣٩ هـ (١١ يونيه سنة ١٩٢٠م) فأيدتهم الامة في قرارهم هذا وشكرتهم على هذا العمل المحمود بعد ذلك ظهر تقرير اللورد ملنر ونشر في مصر في ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٣٩ هـ (٢٢ فبراير سنة ١٩٢١) وفيه تفصيل مهمة اللجنة لمهمتها التي انتدبت من أجلها وقد أشارت اللجنة على الحكومة الانجليزية بضرورة الغاء الحماية عن مصر وانتداب وفد رسمي للمفاوضة في استقلال مصر مع صيانة المصالح المشروعة لانجلترا فأرسلت الحكومة الانجليزية الى حكومة عظمة سلطان مصر هذا القرار

قرار الحكومة البريطانية بشأن الغاء الحماية

الى حضرة صاحب العظمة السلطانية بسراى عابدين

يا صاحب العظمة

لم أتأخر عن ابلاغ حكومة جلالته الراى الذى أبديتموه عظمتكم مراراً عن ضرورة وصول الحكومة الى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى تلك الامانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتى وانى متأكداً أن هذا القرار يطابق رأي عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها الى عظمتكم وهى تعيين وفد رسمى لاجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فيما يختص بالاتفاق المنوى عقده

وانى اود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم الى روح حسن النية الذى أظهرته
حكومتى بقبولها التساهل فى أمر الغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية
وستقدرون عظمتكم ان هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التى تعلقها
حكومتى على اقامة علاقاتها مع الشعب المصري على أساس ودي دائم
وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت بإبلاغه الى عظمتكم

« ان قرار حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر
استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقي فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى
ومع أن حكومة جلالته لم تتوصل بعد إلى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات
اللورد ملنر فانها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد
يُعيّنه عظمة السلطان للوصول اذا أمكن الى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح
لبريطانيا العظمى وتسكينها من تقديم الضمانات الكافية للدول الاجنبية وتطابق الاماني
المشروعة لمصر والشعب المصري » وإنى أغتنم هذه الفرصة فأكرراً كيد احترامى الفائق

القاهرة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١

النبي

فبناء على هذه الدعوة الصادرة من الحكومة الانجليزية الى عظمة سلطان مصر
بتعيين وفد رسمي فى تبادل الآراء فى اقتراحات اللورد ملنر انجحت أنظار عظمتهم الى
معالي احمد مظلوم باشا فأوعز الى معاليه فى بادىء الامر بتأليف هيئة لا وزارة تحت
رئاسته للقيام بهذه المهمة مع بقاء الوزارة النسيجية فى مناصبها ولكن حدث عقب ذلك
ان معالي عدلى يكن باشا بعد ان تشرف بمقابلة عظمة السلطان أخطر معالي مظلوم باشا
ان الرأي استقر على تشكيل وزارة ائتلافية تضم عدداً معيناً من الوزراء بعضه يبقى
فى البلاد لادارة حركة الاعمال الادارية والآخرين يسافرون الى لندره تحت رئاسة
معاليه فقبل معالي مظلوم باشا ذلك أيضاً غير انه لم تمض غير بضعة أيام حتى قدم معاليه
اعتذاراً الى عظمة السلطان فى ١٤ مارس سنة ١٩٢١ قائلاً انه وجد نفسه امام تضارب
آراء وانتقادات واحتجاجات ومطامع شخصية واجتماعات مقلقة ومدبرة فلوجود هذه
المصاعب التى يتعذر تذليلها يرى انه مضطراً الى التنحي عن هذه المهمة
فتقدم معالي عدلى يكن باشا وقبل تشكيل الوزارة وعلى ذلك قدمت الوزارة
النسيجية استقالتها الآتية

استقالة الوزارة النسيمة الاولى

يا صاحب العظمة

لما رأى مولاي ورأيه الموفق على الدوام أن يعهد الى خادمه المطيع بتأليف حكومة في وقت لم تكن سكنت فيه عاصفة الكون صدعت للامر وقت وزملائي بخدمة الامة بصدور وسعت هموم العمل آداء للواجب المفروض علي أبناء البلاد حملنا هذه الامانة عالمين ما كان عليه الناس من مختلف القول ففرغنا الى عملنا بصدق من نيائنا وأمسكنا الامر ما استمسك حتى بدأت الحقوق تؤخذ مُسمحة ولله مصائر الخلق وعواقب الامر

بدأت هذه الحكومة عهدا فبدأت معه المفاوضات الغير الرسمية بشأن أمانى الامة ومصالح الغير بين رؤوس مدبرة وعقول مفكرة وهي تتمتع بظهور آية البشر على يد سيد البلاد وسلطانها فكانت خاتمة الماضى وبشير فاتحة المستقبل أخذ الله بقلوبنا الى مواطن الحق لينمو المستقبل العظيم للوطن الكريم في أيدي العاملين خير البلاد واسعادها

لقد أعلنت حكومة عظمتكم جهرة إثر تشكيلها انها تسلمت الاعمال لتكون أمانة في يدها وألأبت في نظامات القطر السياسية حتى يفصل في حالة مصر السياسية كما أتى قبلت وقتئذ الرئاسة معلناً ارتياحى لبدء تلك المفاوضات مقدماً حينئذ تنازلى عن الرئاسة لمن يقع اختيار عظمتكم عليه اذاوفق الله وجاء دور المفاوضات الرسمية ولما كان مولاي وصل بفضل مسعاه الى ما وصل اليها بشأن الحالة السياسية للبلاد من قبول الحكومة الانجليزية التساهل في أمر الغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية ووجوب تعيين وفد رسمي لأجل الشروع في تبادل الآراء مع الحكومة فيما يتعلق بالاتفاق المتوي عقده فاني أقدم لعرشكم المجيد رافعاً استقالتي بقلب ملؤه الاخلاص لذاتكم السنية ومفع بالاجلال والاعظام لسدتكم العلية واضعاً هذه الامانة بين يدي المليك المعظم الامين على البلاد والذي هو للسكل وليس للفرد والمتعالى بمقامه الاسمى فوق الاحزاب ولا زلت يا مولاي عبدكم الامين

محمد نوفيقي نسيم

١٥ مارس سنة ١٩٢١

جواب حضرة صاحب العظمة السلطان

عزري محمد توفيق نسيم باشا

ان ما أوضحتموه دولتكم بكتاب استقالتكم المرفوع الينا بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٢١ من صحيح الاخلاص ونبالة المقصد فوق ما نعلمه من تقاضيتكم في خدمة مصلحة البلاد وخير الامة كان له لدينا أعظم وقع فمع ابداء عظيم أسفنا على استقالتكم نشكركم وحضرات الوزراء زملائكم على ما أدبتموه جميعاً من الخدمات الصادقة التي تحفظ لكم دوام الثقة من لدنا

وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم بذلك

صدر بسراي عابدين في ٦ رجب سنة ١٣٣٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١) فؤاد

(٢٨) وزارة عدلى يكن باشا أو {الوزارة العربية}

في ٧ رجب سنة ١٣٣٩ هـ (١٧^{١٦} مارس سنة ١٩٢١ م)

أمر كريم صادر لحضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

عزري عدلى يكن باشا

لقد كان من أقوى بواعث السرور لدينا إبلاغ أمتنا المحبوبة قرار الحكومة البريطانية الذي تبلغ اليها بواسطة حضرة صاحب المقام الجليل مندوبها السامي فيما يتعلق بالغاء الحماية وتعيين وفد رسمي من جانبنا للمفاوضة في وضع اتفاق بين البلدين وانا لنبتهج لهذا القرار الذي فتح الطريق لتحقيق الاماني القومية

وبما لنا في ذاتكم من الثقة السكاملة قديماً وما نعلمه فيكم من الروية الصائبة التي تستدعيها مهام الامور قد اقتضت ارادتنا السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدتكم لياقتكم

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للاخذ بتأليف هيئة وزارة جديدة تقوم باتخاذ الوسائل السياسية التي تقتضيها الظروف الحاضرة وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالي به

وإني أضرع الى الله عز وجل بأن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا
ورعايانا بالخير والسعادة بحوله تعالى وقوته

صدر بسرأى عابدين في ٦ رجب سنة ١٣٣٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١) فؤاد

جو اب حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

يا صاحب العظمة

أقدم لعظمتكم بحزيل الشكر على ما أوليتموني من الثقة العالية اذ تفضلتم
بتسليفي بتأليف الوزارة في الظروف الحاضرة وشرفتموني بتقليدي رتبة الرئاسة
لقد كان لي من جليل عواطف عظمتكم أكبر مشجع علي قبول تلك المهمة
ووضع اخلاصي كله في خدمتكم وفي خدمة البلاد
لذلك أشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين يتألف منهم هيئة
الوزارة وقد قبلوا مشاركتي في العمل حتى اذا صادف الاستحسان العالي يصدر الامر
السكر بم بالتصديق عليه

نائباً لرئيس مجلس الوزراء	حسين رشدي باشا
وزيراً للداخلية	عبد الخالق ثروت باشا
» للمالية	اسماعيل صديقي باشا
» للمواصلات	احمد زيور باشا
» للمعارف العمومية	جعفر ولى باشا
» للاوقاف	احمد مدحت يكن باشا
» للاشغال العمومية وللحربية والبحرية	محمد شفيق باشا
» للزراعة	نجيب بطرس غالى باشا
» للحقانية	عبد الفتاح يحيى باشا

ان الوزارة ستجعل نصب عينها في المهمة السياسية التي ستقوم بها لتحديد العلاقات
الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول الى اتفاق لا يجعل محلاً للشك في
استقلال مصر وستجرى في هذه المهمة متشعبة بما تنوق اليه البلاد ومستترشة
عما رسمته ارادة الاممة وستدعو الوفد المصري الذي يرأسه سعد زغلول باشا الى

الاشتراك في العمل لتحقيق هذا الغرض

وعما يوجب الارتياح ان تصریح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجرى على أساس الغاء الحماية من شأنه أن يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة فان ذلك التصريح الذى يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو الى الامل بأن المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح ستقضى الى اتفاق محقق للامان الوطنية ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين شعاره المودة وتبادل الثقة وسيكون للامة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق

وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضاً بمثابة جمعية تأسيسية فان الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الحديثة للأنظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأي الامة تمثيلاً صحيحاً

وفى هذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الاسراع فى الرجوع الى النظام العادى وانها تتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الاحكام العسكرية والغاء الرقابة فى القريب العاجل وإنا نعتمد على حكمة الامة فى تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أعز أمانى الوزارة

ولما لندرك حق الاداك ما تحتاجه البلاد من الاصلاحات الكبرى بيد أننا لنتمكننا باشتراك الامة فى وضعها نمتنع عن كل تغيير جوهري قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد على اننا بتأييد عظمتكم لنا سنغنى بإدارة أمور البلاد وننشط بها فى خير الطرق وأصلحها للمحافظة على مرافقها ولتوسيع نطاق رقيها وستكون المسألة الاقتصادية الحاضرة موضوع اهتمامنا العظيم

هذا وان الوزارة لعلى يقين من أن هذا المنهاج يوافق المقاصد التى ما زالت عظمتكم تصبو اليها لخير رعاياها وهى ما تشعر به من عبء المسؤولية الملقاة على عاتقها تأمل الوصول بمهمتها الى النجاح المنشود معززة بعطف وتعزید عظمتكم ومعتمدة على ثقة البلاد واني لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخدام المخلص الامين

القاهرة فى ٧ رجب سنة ١٣٣٩ (١٧ مارس سنة ١٩٢١) عدلى يكن

المرسوم السلطاني بتأليف الوزارة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩
وبعد الاطلاع على امرنا الكريم الصادر في ٦ رجب سنة ١٣٣٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١)
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت
المادة الاولى: عين حسين رشدي باشا نائب رئيس مجلس الوزراء
وعبد الخالق ثروت باشا وزيراً للداخلية
واسماعيل صدقي باشا » للمالية
وأحمد زيور باشا » للمواصلات
وجعفر ولي باشا » للمعارف العمومية
وأحمد مدحت يكن باشا » للاوقاف
ومحمد شفيق باشا » للاشغال العمومية وللحربية والبحرية
ونجيب بطرس غالى باشا » للزراعة
وعبد الفتاح يحيى باشا » للحقانية

المادة الثانية: على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا
فؤاد
بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء
صدر بسراي عابدين في ٧ رجب سنة ١٣٣٩ (١٧ مارس سنة ١٩٢١) عدلى يكن
مرسوم سلطاني بتعيين وزير للحربية

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت
المادة الاولى: عين ابراهيم فتحي باشا وزيراً للحربية والبحرية بدلا من محمد شفيق باشا
الذى يقوم الآن بأعباء هذه الوزارة

المادة الثانية: على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا
فؤاد
بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء
صدر بسراي عابدين في ١٤ رمضان سنة ١٣٣٩ (٢٢ مايو سنة ١٩٢١) عدلى يكن

لم يكديتم تشكيل الوزارة العادلة وتعلن برنامجها السياسى العظيم حتى قابلتها الامة المصرية بالاغتياب والسرور وبالهتاف لرجائها وقامت كل طائفة من طوائف الامة وهيئاتها النيابية مولية إياها ثقها وتأييدها وعلى أثر ذلك حضر معالي سعد زغلول باشا ومن كان معه من أعضاء الوفد وهم حضرات واصف غالى بك (باشا) وعلى ماهر بك وسبنوت حنا بك والمرحوم عبد اللطيف المكباتى بك من باريس فى ٢٥ رجب سنة ١٣٣٩ هـ (٤ أبريل سنة ١٩٢١ م) وقد كان هذا اليوم العظيم بلا شك من أعظم الايام التاريخية التى تسجل فى فصل النهضة الاستقلالية من فصول تاريخ مصر ومهما حاول الكتاب أن يأتي على نخامة وعظمة هذا اليوم لما أمكنه أن يصفه على حقيقة ويكفى أن نقول فيه أن جميع طبقات الامة على مختلف هيئاتها وطبقاتها من حكومية وأهلية اشتركت فيه على حد سواء وقامت كل طائفة وهيئة على حدة باقامة حفلات التكريم الفاخرة لرئيس الوفد ورجاله شكراً لهم على جهادهم المحمود فكان هذا مظهر جليل من مظاهر اتحاد الامة المتين بعد ذلك تحدثت الوزارة مع رئيس الوفد فى أمر اشراك الوفد المصرى معها فى المفاوضات الرسمية تنفيذاً لبرنامجها فاشتراط الوفد للدخول فى المفاوضة هذه الشروط الاربع التى ذكرها على لسان رئيسه لرئيس تحرير جريدة الاهرام الغراء فى حديثه معه فى يوم ١٥ شعبان سنة ١٣٣٩ هـ (١٣ أبريل سنة ١٩٢١ م) قال معاليه

أما هذه المهمة مهمة المفوضين فيجب أن تكون

اولاً — الوصول الى الغاء الحماية الغاء تاماً صريحاً (أى الغاء الحماية التى وضعت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤) التى وردت فى معاهدة فرساي ومعاهدات الصلح الاخرى التالية لها

ثانياً — الاعتراف باستقلال مصر استقلالاً دولياً عاماً سواء كان فى الداخل أو الخارج مع مراعاة إرادة الامة التى أبدتها بالحفظات المدخلة على مشروع اللورد ملتر عند ما عرض عليها قبل الدخول فى المفاوضات

ثالثاً — الغاء الاحكام العرفية والمراقبة الصحافية قبل الدخول فى المفاوضات رابعاً — أن تكون غالبية المفوضين الرسميين للوفد وأن تكون رئاسة الهيئة المفاوضة من الوفد هذه هي الشروط التى قرر الوفد اشراطها للاشتراك فى المفاوضات وقد بلغت للوزارة

س — هل قرر شئ بشأنها حتى الآن
ج — للآن لم يتقرر شئ فيها جميعاً والقول بأن الوزارة قبلتها ما عدا الشرط
الاخير هو قول في غير محله لانا لم نتفق مع الوزارة على شئ منها
س — وهل يرى الوفد أهمية كبرى لرئاسة المفوضين
ج — نعم لان الوفد هو المسؤول أمام الامة عن المفاوضات وتوجيهاتها فيجب حتماً
أن يكون بيده إدارتها حتى يتصرف فيها بأبداء كل ما يراه صالحاً ويوصلها ويقطعها على
حسب الاحوال ولا يمكنه أن يتمكن من ذلك اذا كانت الرئاسة بيد غيره
س — ولكن هذا ليس منطبقاً على التقاليد المرمية
ج — أى التقاليد يريدون ان لكل بلد تقاليد خاصة به ولم يقع لمصر حادث
كالحدث الذى نحن فى صده حتى تكون لنا فيه تقاليد سابقة يرجع اليها ويقال بالنسك
بها ان حادثنا نادرة في بابها ولصاحب العظمة السلطان أن يجرى فيها طبقاً لما تقتضيه
المصلحة وما دامت سلطة المفوضين تمنح من عظمة السلطان والامة فما هو المانع الذى يمنع
عظمة السلطان من أن يعهد بهذه الرئاسة لمن كملت ثقة الامة به فاذا منحها عظمة
السلطان للوفد فمن ذا الذى يتضرر من ذلك وينتقده أهم الانكليز وليس لهم في ذلك
من شأن كما صرحوا أهى الامة المصرية وهى تود بل تحتم أن تكون الرئاسة في الوفد
نائبها ومحل ثقتها فمن يكون له بعد ذلك الحق فى الشكوى
وفى اليوم التالي لنشر حديث معالى رئيس الوفد قصد حضرة رئيس تحرير
جريدة الاهرام دولة عدلى يكن باشا رئيس الوزارة لاستطلاع رأى دولته فى هذا
الحديث فتفضل دولته بالاجابة عن ذلك بقوله ان يطلبه معالى رئيس الوفد خاصاً بهاتين
النقطتين الاولى والثانية داخل فى برنامج الوزارة اذ ان الغاء الحماية الذى ورد فى
هذا البرنامج لا يحتمل أن يكون له معنى آخر غير معنى الالغاء التام الصريح ليس فقط
بين مصر وانجلترا بل ازاء الدول الاخرى أيضاً كما انه لا يمكن أن يكون هناك
استقلال لا شك فيه الا اذا كان متحققاً فى الداخل والخارج
أما التحفظات التى قدمها الوفد للجنة ملنر فاننا لم نفضلها فى برنامجنا بل أعربنا عن
عزمننا الاكيد على تحقيقها وذلك بقولنا فى برنامجنا (اننا سنعمل فى أداء مهمتنا
مسترشدين بما رسمته إرادة الامة) على اننى أظهرت لسعد باشا استعدادى لان أيمن

الأغراض التي ذكرها بهاتين النقطتين في التقرير الذي سأرفعه الى عظمة السلطان بطاب تعيين المفوضين الرسميين ولأن أصرح فيه بأن الوزارة متفقة مع الوفد على ان تلك الاغراض هي التي يجب على المفوضين العمل لتحقيقها ثم أوضحت بأن هذا التقرير ينشر في الجريدة الرسمية مع المرسوم الذي يصدر بتأليف هيئة المفوضين أما ما يطلبه سعد باشا من أن يكون تعيين مهمة المفوضين الرسميين بمرسوم سلطاني فان هذا يتنافر تنافراً كلياً مع التقاليد الدستورية لان مسئولية الخطط السياسية يجب أن تحملها الوزارة وحدها

أما عن النقطة الثالثة : وهي الخاصة بإلغاء الاحكام العرفية والرقابة فان الوزارة قد صرحت في برنامجها بأن ذلك من أعز أمنائها وهي قد مضت في تحقيق هذه الامنية ومهدت السبيل للرجوع الى القوانين العامة فيما يتعلق بحفظ النظام

ولا شيء ادعى الى تحقيق هذه الغاية من المحافظة على الهدوء والسكينة واحترام حرية الآراء أما فيما يتعلق بجعل اكثرية المفوضين الرسميين من أعضاء الوفد فقد قلت ان هذه المسألة ليست مسألة تحقيق أغلبية جانب على آخر فاننا لا نمضي لمفاوضة انجلترا في مستقبل مصر أحزاباً وشيعاً بل يجب أن نمضي متفقين على خطة واحدة متشبعين بمبدأ واحد وما دام الامر كذلك فانه يكون من السهل جداً الاتفاق على الاشخاص الذين تتألف منهم هيئة المفوضين

أما النقطة الرابعة : وهي طلب الرئاسة فقد أبنت عنها لسعد باشا أن التقاليد السياسية في جميع البلاد لا تسمح بحال من الاحوال أن يدخل رئيس حكومة في مفاوضة سياسية ولا يكون رئيس الهيئة الرسمية التي تتولاها من قبل بلاده على اني مع تمسكي بهذا المبدأ لا أقول بما قال به سعد باشا ولا أذهب الى الحد الذي ذهب اليه من أن لرئيس المفاوضين ادارة المفاوضات حتى يتصرف فيها بإبداء كل ما يراه صالحاً ويصلها ويقطعها على حسب الاحوال فان التصرف بالمفاوضات ووصلها وقطعها لهو بالبداهة من حق الهيئة لاحق الرئيس بمفرده فاذا كان طلب سعد باشا الرئاسة هو لتمكينه من هذا الحق فلا معنى اذاً لاشتراك أحد معه في المفاوضات

هذا هو رأي الحكومة في الموضوع الذي تسألني عنه والحكومة لا تزال تأمل

أن يشترك الوفد معها في المفاوضات على اننا قد عقدنا النية طوعاً لما عاهدنا عليه
الضمير والوطن على العمل لتحقيق الغرض الاسمي الذي تصبو اليه البلاد
بدء الشقاق في صفوف الامة

لم يكن للامة المصرية في أبان نهضتها من سلاح غير سلاح الاتحاد ذلك الاتحاد المتين
الذي بهر العالم بقوة تماسكه وشدة رابطة فألجأ الغاصب على شدة قوته وعظم سطوته
على تغيير وجهة نظره فبعد ان كان يقول أن الحماية البريطانية امر ضروري أصبح يقول
عنها انها علاقة غير مرضية وغير ذلك من الاشياء التي اكتسبناها من الانجليز بقوة اتحادنا
أمامهم (راجع تقرير الورد ملر) وبقينا اننا لو كنا حافظنا على بهجة هذا الاتحاد
طول مدة نهضتنا لسكننا قد وصلنا الى شوط بعيد من أمانينا ولكن إرادة المولى سبحانه
وتعالى فوق كل إرادة نعم ابتلينا ثانياً ببدء الشقاق واستفحل أمره لدينا وصار من
الامراض المستعصية والتي ليس لها دواء عندنا فأصبحت حالتنا تسر العدو وتكد
الصديق ونحن هنا في هذا المقام لانحاول ايقاع تبعة النفرة على فريق الوفد او فريق
الوزارة فان هذا نتركه للتاريخ وللمذنب كانوا اكثر مما اطلعاً على مجرى الاحوال بل
كل ما أردنا إثباته هنا رأى كل من الفريقين غير متحيزين لفريق دون الآخر ونترك
للقاري الكريم قوة الاستنتاج

عرض الوفد شروطه المذكورة على الوزارة للاشتراك معها في المفاوضة الرسمية
فقبلت الوزارة ما قبلته ورفضت ما رفضته وكان من نتيجة ذلك أن حصل في البلاد
حركة انقسام مريضة فانقسمت البلد الى قسمين قسم انحاز الى الوفد وتسمى بالسعديين
وقسم انحاز الى جانب الوزارة وتسمى بالعدليين ومن الذين انحازوا الى صفها من أعضاء
الوفد حضرات أصحاب السعادة والعزة حمد الباسل باشا (والمرحوم) علي شعراوي باشا
ومحمد محمود باشا وعبد العزيز فهمي بك واحمد لطفي السيد بك والمرحوم عبد اللطيف
المسكياتي افندي ومحمد علي بك وجورج خياط بك والدكتور حافظ عفيفي بك وقد نشروا
خطاباً موجهاً للمعالي رئيس الوفد قالوا فيه انهم يعلنون ثقتهم بالوزارة التي لا يمكنها
أن تصل الى تحقيق آمال البلاد الا اذا كانت متينة المركز في الامة معضدة الحطة من
أولى الرأي فيها وان الحطة المثلى هي عدم دخول الوفد في المفاوضات الرسمية اتباعاً

لخطة الوفد الاولى منهين الوزارة الى أن كل اتفاق لبس شاملا للتحفظات التي أيدها
الامة والتي تتمسك بها كل التمسك لا يقابل من الجمعية التي ستستخب لذلك السبب الا
بالرفض الصريح

ولقد قام من جراء هذا الاختلاف حوادث خطيرة تصدعت لها اركان الوحدة الوطنية
وأسفت لوقوعها جميع طبقات الامة فمنها حادثة طنطا التي حصلت يوم الجمعة الموافق
٢١ شعبان سنة ١٣٣٩ (٢٩ ابريل سنة ١٩٢١) فبعد أن أدى المصلون صلاة الجمعة بالمسجد
الاحمدي وألقيت الخطب المناسبة خرجوا على شكل مظاهرة منادين بحياة رئيس الوفد
ومن معه فلما وصلوا الى مركز البوليس حصل سوء تفاهم بين المتظاهرين والبوليس
ونجم عن ذلك ان أطلق البوليس النار على المتظاهرين فتوفي في هذه الحادثة ثلاثة
من الاهالي وجرح نحو الاربعون وقد أسفت الوزارة لهذه الحادثة وأظهرت عطفها
على المصابين كما انها قدمت حكمدار بوليس المديرية الميرلاي محمود صدقي بك للمحاكمة
العسكرية المصرية لانه على ما قيل هو الذي أصدر الامر باطلاق الرصاص فحكم المجلس ببراءته
حادثة الاسكندرية: حصلت تلك الحادثة في ليلة ١٢ رمضان سنة ١٣٣٩ (٢٠ مايو سنة ١٩٢١)
فبعد ان أقيمت صلاة التراويح في مسجد ابي العباس قام الاهالي بمظاهرة سياسية مناصرة
لوفد فلما وصلت المظاهرة الى شارع انطاسي وهو حي يسكنه الاجانب ولسبب
لم يتضح سمع المتظاهرون طلقات نارية فهاج ذلك في خواطرهم وحصل سوء تفاهم بينهم
وبين الاجانب وتعصب لكل فريق أبناء جنسه وازدادت الحالة تفاقماً فتدخلت السلطة
العسكرية بمدافعها ورشاشاتها في الامر بناء على طلب الحكومة بعد قتال دام ثلاثة أيام
بين الفريقين وكانت نتيجة تلك الحادثة ان قتل من المصريين ٤٣ وجرح ١٣٠ وقتل
من الاجانب ١٥ وجرح ٩٦ وعقدت المحكمة العسكرية جلساتها فحكمت على تسعة من
المصريين بالاعدام وعلى كثير بأحكام متفاوتة وقد استفاد أعداء مصر من هذه الحادثة
وتأخذوها وسيلة للحط من قيمة المصريين وتشويه سمعتهم في الخارج فلم يتم لهم ما أرادوا
وتدارك عقلاء الامة والاجانب الامر وعملوا على اصلاح ما فسد بينهما وإزالة مآثره
هذه الحادثة في نفوس كل منهما فعاد الصفاء والوثام بين الاجانب والمصريين ثانياً
هالت هذه الحالة الفظيعة والارتباك الخطيرة التي أثرت في حالة البلد الاقتصادية

وأوجبت كسادها نفوس نفر من كبار رجال الامة وعظائها فتألفت لجنة منهم لازالة هذه الحالة المضطربة وإحلال الصفاء محل الشقاق بين أبناء الامة الواحدة تحت رئاسة حضرة صاحب السمو الامير محمد علي وعضوبة صاحب الفضيلة الشيخ محمد نجيت وصاحب السماحة السيد عبد الحميد البكري وأصحاب المعالي والسعادة يحيى ابراهيم باشا ويوسف سابا باشا ومحمد محب باشا وعثمان مرتضى باشا ومحمد شكري باشا ويوسف أصلان قطاوي باشا واحمد حشمت باشا (والمرحوم) عبد الله وهي باشا وعبد القادر الجمال باشا واللواء علي فهمي باشا ومندوب من بطريكية الاقباط وتسمت هذه اللجنة بلجنة المصالحة والتوفيق وقد اجتمعت في سراي سمو الامير محمد علي وتحت رياسته جملة مرات قابلت في غضونهما حضرة صاحب المعالي سعد زغول باشا وحضرة صاحب الدولة عدلي يكن باشا وعرضت على كل منهما طرق الحل التي ارتأتها لحسم الخلاف فلم توفق مع مزبد الاسف الى حل يكون صالحاً للنزاع فانفردت الوزارة العدلية بالمفاوضة وأصدر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا البيان السياسي

ما كنا لننتظر مطلقاً عند دعوة الوفد المصري للاشتراك معنا في المفاوضات الرسمية أن يعترض قيامنا جميعاً بالواجب نحو الوطن أي خلاف

لما طلبت حكومة بريطانيا العظمى الى عظمة مولانا السلطان تعيين وفد رسمي للمفاوضات تفضل عظمته فأصدر أمره الكريم بتكليفى بتأليف وزارة للقيام بهذه المهمة وقد وضعت الوزارة برنامجاً سياسياً يسع تحقيق مطالب البلاد

ولما كان غرض الوزارة هو نفس الغرض الذي يسعى له الوفد المصري فقد رأيت توحيداً للقوى أن تشرك هذا الوفد معها في المفاوضات وانصت في برنامجها على دعونه لذلك تقبلت البلاد برنامج الوزارة بالارتياح التام لانه جاء مطابقاً لآمالها وأظهرت الامة ما أظهرت من الثقة بهذه الوزارة ومن تعاضدها

عاد سعد زغول باشا ومن معه من زملائه فاستقبلتهم الوزارة بالترحيب وسهلت كل السبل للمظاهرات والاحتفالات التي أقيمت لهم وبعد قليل دعونا والوفد للاشتراك معنا في المفاوضات فاشتراط لذلك شروطاً بعضها يتعلق بموضوع المفاوضات وبعضها خارج عنه تداولت الوزارة معه في تلك الشروط فكانت نتيجة البحث

والمداولة أن الخلاف بينهما وبينه أصبح منحصراً في نقطة واحدة هي رئاسة المفوضين تلك الرئاسة التي ما زال يتشبث في طلبها لنفسه

✓ ولقد أوضحنا له أن التقاليد السياسية في جميع البلاد لا تسمح بحال من الاحوال
✓ أن يدخل رئيس حكومة في مفاوضة سياسية ولا يكون هو رئيس الهيئة الرسمية التي تتولاها من قبل بلاده

أما القول بأن مصر ليس لها تقاليد في هذا الصدد فلا وجه له إذ أن مصر وهي ساعية في أن تكون في عداد الدول المستقلة لا يجوز لها أن تتبدع بدعة تخالف بها تقاليد تلك الدول التي تريد هي أن تكون في مصافها

فلما أبلغته الوزارة أنها لا تستطيع إجابه الى هذا الطلب محافظة على كرامة الحكومة أخذ يبرره بنظرية إن سلم بها أدت حتما الى استحالة كل مفاوضة رسمية بين مصر وبريطانيا العظمى أيا كان المفاوضون مادامت السلطة المصرية التي تكسبهم الصفة الرسمية هي التي تستمد منها الوزارة سلطتها ومما يؤسف له أن استعمل في التدليل على هذه النظرية عبارات جارحة لعواطف من مدوا يدهم اليه لا تبررها أية ضرورة إذ زعم « أن رئيس الوزارة ليس الا موظفاً من موظفي الحكومة الانجليزية يسقط ويرتفع بشاره من المندوب السامي وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بأزاء رئيسه وزير خارجية إنجلترا حراً في الكلام لانه مدين له بمركزه »

على انه يجب أن يعلم هو وغيره انني لست موظفاً انجليزياً وأن ليس وزير خارجية إنجلترا رئيساً لي بل اني رئيس حكومة مصر قبلت هذا المركز لأقوم فيه بالواجب علي لوطني بحرية لا يحدها أي اعتبار من الاعتبارات

وكيف لا اكون حراً في الدفاع عن مصالح بلادى أمام وزير خارجية إنجلترا وأنا الذي صرحت في بيان وزارتي الرسمي انني لم أقبل هذا المركز الا للمطالبة بالغاء الحماية وتحقيق الاستقلال للبلاد

ولقد انتهى أمره مع الوزارة بأن صرح بأنه لا يرضى بالاشتراك معها في المفاوضات الرسمية مطلقاً ولو قبلت جميع شروطه وحجته في ذلك أن الوزارة ترغب الناس على الثقة بها وانها أصدرت أوامرها الى جميع الموظفين بأن لا يشتركوا في أي

احتفال يقام من أجله كما انها اكرهت كثيراً منهم على تغيير آرائهم التي أبدوها تأييداً له وحرمت المظاهرات التي يهتف فيها باسمه بل أن جزاء الهائفين له في طنطا كان ضرب الرصاص

فأما ما يزعمه من إرغام الناس على إبداء الثقة بالوزارة فما كانت الوزارة في حاجة الى السعي في الحصول على مظهر جديد لتعضيدها وهي لم تشأ أن تنشر ما ورد ولا يزال يرد عليها بكثرة من مسائل التعضيد والتأييد سواء من الهيئات النيابية او من الافراد

وأما إصدار الاوامر بمنع الموظفين من إقامة احتفالات لسعد باشا فالحقيقة في ذلك أن الحكومة نهت الموظفين الذين كونوا لجنة لدعوة زملائهم الى إقامة حفلة تكريم له الا أن هذا العمل الذي أني في وقت جهر فيه سعد باشا بالعداء للحكومة والطعن عليها لسبب شخصي لا تعلق له بجوهر القضية المصرية لا يتفق مع واجباتهم نحوها بصفتهم هيئة من الهيئات العمومية وهذا حق لا يمكن إنكاره على اية حكومة من الحكومات والا احتل النظام وضربت الفوضى أطناًها

وأما المظاهرات فان الحكومة منعها طبقاً لاحكام القانون العام واذا كان لاحد من الناس حق الامتناع من هذا فليس هو سعد باشا فلقد دامت المظاهرات بعد حضوره أياماً عديدة والحكومة عاملة على حفظ النظام جهد الاستطاعة غير ان الناس ضجوا من استمرارها وظهرت لهم آثارها السيئة في أسواق التجارة والحالة الاقتصادية على العموم ثم ان سكان المدن لا يستطيعون ان يعيشوا تحت رحمة المتظاهرين وما يلزم المظاهرات من تشويش العاطلين وليست عبثة المظاهرات المستديمة هي العيشة العادية في اى بلد من بلاد العالم وللناس مصالح يغدون ويروحون لقضائها وقد جعلت الطرق العمومية لتسهيل أداء هذه المصالح لا لمظاهرات المتظاهرين او لهتاف الهائفين ثم ان البوليس المكاف بحفظ النظام عليه واجبات تعوق باشتغاله بملاحظة هذه المظاهرات التي ابتذالها التكرار

اما حادث طنطا فليس احد أشد اسفاً من الحكومة لوقوعه وهذا أمره الآن بيد النيابة العمومية وسينال كل من ثبتت إدانته فيه جزاءه الحق

هذا ونظراً الى أن الحطة التي انتهجها سعد باشا قد صدت كل طريق للاتفاق معه فقد قررت الوزارة السير في عملها الذي أخذته على نفسها وعرضت الامر على عظمة مولانا السلطان فصدر نطقه الكريم لى بتأليف وفد المفوضين الرسمي تحت رئاستى وتنفيذاً لهذا النطق السامى ستعرض الوزارة على عظمته التقرير المبين لمهمة المفوضين وأسماهم لاصدار امره الكريم على ذلك

وانا لنعتمد على حكمة الامة وحرصها على مصلحتها فى أن تهىء للمفاوضات جواً صالحاً يسهل على المفوضين القيام بالمهمة الموكولة اليهم والى الامة وحدها بعد ذلك القول الفصل فى نتيجة تلك المفاوضات وفقنا الله جميعاً الى ما فيه خير البلاد
يوم الخميس ٥ مايو سنة ١٩٢١
عدلى يكن

المفاوضون الرسميون ومهمتهم

الكتاب المرفوع من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء الى عظمة السلطان
يا صاحب العظمة

نفضت عظمتكم فعهدت الى ان أعرض على مقامكم السامى أسماء اعضاء الوفد الذي يتولى المفاوضة برئاستى الى الوصول الى وضع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر وذلك اجابة للدعوة المرسلة من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى الى عظمتكم بتاريخ ٢٦ فبراير الماضي

وقد يتعين على الآن ان أقدم بين يدى عظمتكم بيان الاغراض التي يستلزمها المفاوضون فى القيام بمهمتهم

ولقد سبق لي ان أجملت ذلك فى البرنامج الوزارى الذى تشرفت بعرضه على عظمتكم عند تشكيل الوزارة اذ قلت فيه « ان الوزارة ستجعل نصب عينها فى المهمة السياسية التي ستقوم بتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول الى اتفاق لا يجعل محلاً للشك فى استقلال مصر وستجري فى هذه المهمة متشعبة بما تتوق اليه البلاد ومسترشدة بما رسمته إرادة الامة

تلك كانت فى جملتها مراعى الوزارة من ذلك العهد واني مستأن عظمتكم اليوم فى تفصيلها زيادة فى تنوير المبادي التي سنتوخاها فى مسعانا السياسى

فسيكون الغرض الرئيسي للمفاوضين المصريين وأول همهم ان يصلوا الى الاعتراف بمصر دولة مستقلة في الداخل وفي الخارج والغاء الحماية الغاء صريحاً لا في علاقات مصر وبريطانيا العظمى وحدها بل في علاقات مصر والدول الاخرى ايضاً
اما ما يتعلق بمذكرة لجنة اللورد ملنر المؤرخة في ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٠ فسيحصر المفاوضات على تحقيق تحفظات الامة بشأنها

على انه لما كان من المقرر عندنا اننا سنعالج المناقشة في الشؤون المصرية غير مقيدين ولا مرتبطين بتلك المذكرة فسنعمل على ان نضمن الاتفاق من الضوابط والاحتياطات ما تكون معه الضمانات المطلوبة للمحافظة على مصالح بريطانيا العظمى وعلى مصالح الاجانب غير منافية لاستقلال بلادنا ولقد تبينا ان المبادئ التي اشترت اليها تتفق تمام الاتفاق مع مرامي الوفد المصري غير انه للأسف قد استحال الحصول على اشتراك معنا تحقيقاً للرغبة التي أعلنتها الوزارة في برنامجها وكان ذلك بسبب خلف على كيفية تشكيل الوفد الرسمي

على ان الواقع ايضاً ان امتناع الوفد عن الاشتراك مع الوزارة يرجع عند عدد كبير من أعضائه لا الى اختلاف معها بل الى التزام خطة سبق لهم ان رسموها لأنفسهم وليس فيها ما ينافي الثقة بعمل الوزارة ما دامت هي ترمي الى تحقيق لإرادة الامة هذا واني أشرف بأن أعرض لتصديق عظمةكم السامي اسماء الاعضاء الذين يؤلفون معي الوفد الرسمي وقد قبلوا مؤازرتي في العمل

حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا نائب رئيس مجلس الوزراء

» صاحب المعالي اسماعيل صدقي باشا وزير المالية

» » » محمد شفيق باشا » الاشغال العمومية والحرية والبحرية

» » » احمد طلعت باشا » سابق ورئيس محكمة الاستئناف الاهلية

» » » يوسف سليمان باشا » سابق

وسيتولى مجلس الوزراء تعيين المستشارين الفنيين وموظفي السكرتارية الذين يرافقون الوفد وبما أن القول الفصل في نتيجة المفاوضات سيكون الامة ممثلة في جمعية وطنية فان الوزارة تحقيقاً لبرنامجها ستعني مستعينة بخبر الاختصاصيين ببحث وتحضير مشروع

قانون للانتخاب لتلك الجمعية ومشروع دستور يعرض عليها اذا وفقت المفاوضات
بعون الله عز وجل الى تحقيق أمان البلاد

وانى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين

القاهرة في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٩ (١٨ مايو سنة ١٩٢١) عدلى يكن

الامر الكريم الصادر الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

عزيزى عدلى يكن باشا

اطلعنا على كتاب دولتكم المتضمن لأسماء أعضاء الوفد الذين اخترتم دولتكم
لإنتدابهم لمؤازرتكم فى المفاوضات مع بريطانيا العظمى ولبيان مهمتهم

وبناء عليه قد أصدرنا امرنا هذا بتشكيل الوفد الرسمي برياسة دولتكم وعضوية

حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء

» صاحب المعالي اسماعيل صدقى باشا وزير المالية

» » » محمد شفيق باشا » الاشغال العمومية والحربية والبحرية

» » » احمد طلعت باشا » سابق ورئيس محكمة الاستئناف الاهلية

» » » يوسف سليمان باشا » سابق

وانى لعظيم الثقة بمحكمة دولتكم وحسن مقدرتكم واخلاصكم فى خدمة البلاد
وبأنكم ستقومون جميعاً فى مهمتكم بما تراح اليه ضمائرنا نحو مستقبل بلادنا العزيزة
ويتفق مع أمانينا الشريفة القومية

والمستول من المولى عز وجل أن يمدكم بروح من عنده وأن يوفقكم وإيانا للعمل
بما يكفل لوطننا السعيد أرفع مراتب الفخر والمجد انه القدير الحكيم

صدر بسراري عابدين فى ١١ رمضان سنة ١٣٣٩ (١٩ مايو سنة ١٩٢١) فؤاد

المستشارون الفنيون (لوفد الرسمي)

ابراهيم وجيه بك المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة (مستشار ملكي)

عبد الحميد مصطفى بك (باشا) القاضى بمحكمة الاسكندرية المختلطة (وكيل وزارة)

محمود سامى بك (باشا) سكرتير عام وزارة الاشغال (وكيل وزارة المواصلات سابقاً)

توفيق دوس بك
 احمد امين افندي (بك)
 المحامي لدى محكمة الاستئناف الاهلية
 الاستاذ بمدرسة الحقوق السلطانية (الملكية)
 محمود فايد بك
 من مفتشي الري
 عبد الحميد سليمان بك (باشا) وزير الاشغال (مدير عام مصلحة السكة الحديد)
 عبد المجيد عمر بك
 وكيل مدرسة الهندسة الملكية (مفتش ري)
 ويوسف أصلان قطاوى باشا ومحمد ابو الفتوح باشا ويوسف نحاس بك وفؤاد بك سلطان
 ومحمد بك حلمى والياس عوض بك واللواء محمود عزى باشا والقائمقام محمد يوسف بك
 عبد الحميد بدوى بك (باشا) السكرتير العام لمجلس الوزراء (مستشار ملكي)
 سافر أعضاء الوفد الرسمي الى لندره في اول يولييه سنة ١٩٢١ فوصلوا في ١١ منه
 فرحبت بهم الحكومة البريطانية واستدعاهم اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية
 في ذلك العهد للمفاوضة معه وبينما كان الوفد الرسمي يفاوض هناك كان الحزبان السعدي
 والعدلي يطاحنان في مصر وكانت بذور الخلاف مستأصلة في نفوس كل منهما بذلك
 على ذلك انه عند ما قام سعد باشا وبعض أصحابه برحلة نيلية للصعيد في ٩ صفر سنة ١٣٤٠
 (١١ أكتوبر سنة ١٩٢١) ولما وصلت الباخرة الى أسبوط تطاحن الفريقان وكانت
 نتيجة هذا التطاحن وفاة ثلاثة أنفس وجرح ما يقرب من الثلاثين فخطرت الحكومة
 على سعد باشا زيارة باقى أقطار الصعيد فكان كلما يمر بمديرية من المديريات يرسل له
 مدير تلك المديرية أمراً كتابياً بعدم النزول الى أراضي تلك المديرية فعاد بعد ان استغرق
 معاليه في تلك الرحلة تسعة عشر يوماً ولا يفوتنا أن ننوه عن اللجنة البرلمانية الانجليزية
 التي استدعاه سعد باشا زغلول الى مصر وكانت مكونة من المستر لن . لوسن ، ملز .
 سوان . بارنز . سيجال (سكرتير) وقد حضرت هذه اللجنة لتري بعينها ما سمعته بأذنها
 وقالت انها ستدافع عن حقوق المصريين وتساعدهم في حصولهم على استقلالهم فقابلتها
 الامة المصرية بالتبجيل وبعد ان مكثت بضعة أيام كانت فيها موضع التجلة والاكرام
 من المصريين غادرت مصر الى بلادها وهي لم تقم تماماً بما كان يأمله منها المصريون من المساعدة
 وأما ما كان من أمر المفاوضات العدلية الكيرزونية فقد حبطت بعد ان استمرت
 خمسة شهور إذ قدم اللورد كيرزون للوفد الرسمي المشروع الآتي الجار ولما لم يجد الوفد
 محققاً لأمانى البلاد رفضه وعاد الى مصر في ٧ ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ (٦ ديسمبر سنة ١٩٢١)

مشروع اللورد كيرزون (مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر)

أولاً — انتهاء الحماية

(١) في مقابل ابرام المعاهدة الحالية والتصديق عليها قبل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى رفع الحماية المعلنة على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والاعتراف بمصر من ذلك الحين دولة متمتعة بحقوق السيادة (Sovereign State) تحت إمرة ملوكية دستورية فبمقتضى هذا قد أبرمت وتستمر باقية بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جهة وبين حكومة مصر والشعب المصرى من الجهة الاخرى معاهدة دائمة ورابطة سلام ووداد وتحالف

ثانياً — العلاقات الاجنبية

(٢) تتولى الشؤون الخارجية لمصر وزارة الخارجية المصرية تحت ادارة وزير معين لذلك
(٣) يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى في مصر قوميسير عال يكون له في جميع الاوقات وبسبب مسؤولياته الخاصة مركز استثنائي ويكون له حق التقدم على ممثلي الدول الاخرى

(٤) يمثل الحكومة المصرية في لوندرة وفي أية عاصمة اخرى ترى الحكومة المصرية ان المصالح المصرية يمكن ان تستدعي هذا التمثيل فيها معتمدون سياسيون يكون لهم لقب ومرتبة وزير

(٥) بالنظر للتعهدات التي أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها في مصر وعلى الخصوص فيما يتعلق بالدول الاجنبية يجب ان توجد أوثق الصلات بين وزارة الخارجية المصرية والقوميسير العالى البريطانى الذي يقدم كل المساعدة الممكنة للحكومة المصرية فيما يتعلق بالمعاملات والمفاوضات السياسية

(٦) لا تدخل الحكومة المصرية في أى اتفاق سياسي مع دولة أجنبية بدون أن تستطلع رأي حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بواسطة القوميسير العالى البريطانى
(٧) تتمتع الحكومة المصرية بحق تعيين ممثلين قنصلين في الخارج حسب مقتضيات مصالحها

(٨) لأجل تولي الشؤون السياسية بوجه عام والقيام بالحماية القنصلية للمصالح المصرية في الاماكن التي لا يوجد فيها ممثلون سياسيون او قناصل مصريون يضع ممثلو جلالة ملك بريطانيا العظمي أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية ويقدمون لها كل مساعدة في قدرتهم

(٩) تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمي على تولي المفاوضات لالغاء الامتيازات الحالية مع الدول ذوات الامتيازات وتقبل مسؤولية حماية المصالح المشروعة للاجانب في مصر وتتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت في هذه المفاوضات رسمياً

ثالثاً — النصوص العسكرية

(١٠) تتعهد بريطانيا العظمي بمساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها لأجل القيام بهذه التعهدات والحماية المواصلات الامبراطورية البريطانية الحماية اللازمة تكون للقوات البريطانية حرية المرور في مصر ولها أن تستقر في أى مكان في مصر ولاى مدة منها بجددان من وقت لآخر ويكون لها أيضاً في كل وقت ما لها الآن من التسهيلات لاحراز واستعمال الثكنات وميادين التمرين والطيارات والترسانات الحربية والمين الحربية

رابعاً — استخدام الموظفين الاجانب

(١١) بالنظر للمسؤوليات الخاصة التي تتحملها بريطانيا العظمي وبالنظر للحالة القائمة في الجيش المصري والمصالح العمومية تتعهد الحكومة المصرية بألا تعين ضابطاً او موظفين أجانب في أية مصلحة منها قبل موافقة القوميسير العالى البريطاني

خامساً — الادارة المالية

(١٢) تعين الحكومة المصرية بعد استشارة (in Consultation with) حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمي قوميسيراً مالياً توكل اليه في الوقت المناسب الحقوق التي يقوم بها الآن أعضاء صندوق الدين ويكون هذا القوميسير المالي مسؤولاً بوجه أخص عن دفع المطالبات الآتية في مواعيدها

١ المبالغ المخصصة لميزانية الحاكم المختلطة

٢ جميع المعاشات والمستويات الاخرى المستحقة للموظفين الاجانب الحاليين على المعاش وورثتهم

٣ ميزانيتى القوميسيرين المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما (١٣) لأجل أن يؤدي القوميسير المالى واجباته كما ينبغي يجب أن يحاط إحاطة تامة بجميع الامور الداخلية فى دائرة وزارة المالية ويكون له فى كل وقت التمتع بحق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية (١٤) ليس للحكومة المصرية عقد قرض خارجى أو تخصيص ايرادات مصلحة عمومية بدون موافقة القوميسير العالى

سادساً — الادارة القضائية

(١٥) تبين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قوميسيراً قضائياً يكلف بسبب التعهدات التى تحتملها بريطانيا العظمى القيام بمراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمس الاجانب (١٦) لأجل أن يؤدي القوميسير القضائى واجباته كما ينبغي يجب أن يحاط إحاطة تامة بجميع الامور التى تمس الاجانب وتكون من اختصاص وزارتي الحقانية والداخلية ويكون له فى كل وقت التمتع بحق الدخول على وزيري الحقانية والداخلية سابعاً — السودان

(١٧) حيث ان رقي السودان السلمي هو من الضروريات لأن مصر ولدوام مورد المياه لها تتعهد مصر بأن تستمر فى أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضى او أن تقدم بدلا من ذلك لحكومة السودان إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين

تكون كل القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام وغير ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل ولهذا الغرض قد تقرر ألا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده جنوبي وادى حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر والثاني السودان والثالث أوغندا

ثامناً — قروض الجزية

(١٨) المبالغ التي تعهد خديويو مصر في أوقات مختلفة بدفعها للييوت المالية التي أصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية تستمر الحكومة المصرية على تخصيصها كما كان في الماضي لدفع الفوائد والاستهلاك لقرضى سنة ١٨٩٤ م ١٨٩١ الى أن يتم استهلاك هذين القرضين تستمر الحكومة المصرية ايضاً في دفع المبالغ التي كان جارياً دفعها لسداد فوائد قرض سنة ١٨٥٥ المضمون عندما يتم استهلاك قروض سنة ١٨٩٤ و ١٨٩١ و ١٨٥٥ تنتهي مسؤولية الحكومة المصرية فيما يتعلق بأى تعهد ناشئ عن الجزية التي كانت تدفعها مصر لتركيا سابقاً

تاسعاً — اعتزال الموظفين والتعويض

(١٩) للحكومة المصرية الحق في أن تستغنى عن خدمة الموظفين البريطانيين في أى وقت كان بعد نفاذ هذه المعاهدة بشرط أن يمنح هؤلاء الموظفون تعويضاً مالياً كما سيأتى بيانه وذلك زيادة على المعاش أو المكافأة التي يستحقونها بمقتضى أحكام استخدامهم ويكون للموظفين البريطانيين الحق بنفس هذه الشروط في الاستعفاء من الخدمة في أى وقت كان بعد نفاذ هذه المعاهدة

تسري جميع هذه الاحكام على الموظفين الذين لهم الحق في المعاش والذين ليس لهم الحق في المعاش وأيضاً على موظفي البلديات ومجالس المديرية والهيئات المحلية الاخرى (٢٠) الموظفون المرفوتون أو المحالون على المعاش طبقاً لنص المادة السابقة تعطى لهم زيادة على التعويض إعانة إياب لبلادهم تكون كافية لسد نفقات ترحيل الموظف نفسه وعائلته ومتاعه المنزلي الى لوندرة

(٢١) تدفع التعويضات والمعاشات بالجنهات المصرية باعتبار سعر ثابت قدره ٩٧½ قرشاً صاعاً للجنهه الانجليزى

(٢٢) يوضع جدول عن التعويضات (١) للموظفين الدائمين (٢) للموظفين المؤقتين بمعرفة رئيس جمعية خبراء حسابات التأمين (Society of Actuaries) عاشراً — حماية الاقليات

(٢٣) تتعهد مصر بأن النصوص الوارد ذكرها فيما بعد تعتبر قوانين أساسية والا

يتضارب معها أو يؤثر عليها أي قانون أو لائحة أو عمل رسمي
(٢٤) تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم
وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو تبعيتهم الدولية أو لغتهم أو جنسهم أو دينهم
يكون لجميع سكان مصر الحق في أن يقوموا بحرية تامة علانية أو غير علانية
بشعائر أية ملة أو دين أو عقيدة ما دامت هذه الشعائر لا تتنافى النظام العام أو
الآداب العمومية

(٢٥) جميع الحائزين للرعية المصرية يكونون متساويين أمام القانون ويكون
لكل منهم التمتع بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز
بسبب الجنس أو اللغة أو الدين اختلاف الأديان والعقائد والمذاهب لا يؤثر على أي
شخص حاز الرعية المصرية في المسائل الخاصة بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية مثل
الدخول في الخدمات العمومية والتوظيف والحصول على ألقاب الشرف أو مزاولة
المهن أو الصناعات

لا يسوغ فرض أي قيد على أي شخص متمتع بالرعية المصرية في حرية استعماله
لأية لغة في معاملاته الخصوصية أو التجارية أو في الدين أو في الصحف أو في
المطبوعات من أي نوع كانت أو في الاجتماعات العمومية

(٢٦) الأشخاص الحائزون للرعية المصرية التابعون للأقليات القومية أو الدينية
أو اللغوية يكون لهم الحق في القانون وفي الواقع في نفس المعاملة والضمانات التي يتمتع
بها غيرهم من الحائزين للرعية المصرية وعلى الخصوص يكون لهم حق مساو لحق
الآخرين في أن ينشئوا أو يديروا أو يراقبوا على نفقتهم معاهد خيرية أو دينية أو
اجتماعية ومدارس أو غيرها من دور التربية ويكون لهم الحق في أن يستعملوا فيها
لغتهم الخاصة وأن يقوموا بشعائر دينهم بحرية فيها

رد الوفد الرسمي

إطلع الوفد الرسمي على المشروع الذي سلمه الورد كرزون الى رئيس الوفد
بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ ولقد رأى ان هذا المشروع تضمن فيما يتعلق بأكثر
المسائل التي تناولتها مناقشاتها والمذكرات التي تناولناها منذ أربعة شهور نفس

النصوص والصيغ التي عرضت علينا عند بدء المفاوضات ولم نقبلها حينذاك
ففي المسألة العسكرية وهي ذات أهمية كبرى استبقى المشروع الحل الذي قاومناه
أشد مقاومة ولم يقتصر على ذلك بل توسع في مرماه بما جعله أشد وطأة على ان
حماية المواصلات الامبراطورية وهي التي قيل في مفاوضات العام الماضي إنها العلة
الوحيدة بوجود قوة عسكرية في القطر المصري لا تبرر هذا الحل

ففي حين انه كان يكفي تعيين نقطة في منطقة القنال تتحصر فيها طرق ووسائل
المواصلات الامبراطورية وكذلك القوة التي تتولى حمايتها نص المشروع على تحويل
بريطانيا العظمى الحق في إبقاء قوات عسكرية في كل زمان وفي أي مكان بالاراضى
المصرية ووضع أيضاً تحت تصرفها كل ما لدى القطر من وسائل المواصلات وطرقها
وهذا انما هو الاحتلال بذاته الاحتلال الذي يهدم كل معنى للاستقلال بل يذهب الى
حد القضاء على السيادة الداخلية على ان الاحتلال العسكرى في الماضي ولو لم تكن له
الاصفة قد كفى لان يثبت لبريطانيا العظمى المراقبة المطلقة على الادارة كلها وان لم
يكن هناك اى نص في معاهدة أو تقرير لاية سلطة

أما مسألة العلاقات الخارجية وهي المسألة الوحيدة التي عدلت فيها الصيغة الاولى
التي كانت وضعها وزارة الخارجية البريطانية وذلك بقبول مبدأ التمثيل فان المشروع
قد أحاط الحق الذي اعترف لنا به بقيود كثيرة أصبح معها بمثابة حق وهمى اذ
لا يتصور أن تتوفر لدى وزير الخارجية الحرية التي يقتضيها القيام بابعاء منصبه وتحمل
مسؤوليته اذا كان ملزماً بنص صريح بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامى فان
ذلك معناه أن يكون خاضعاً في الواقع لمراقبته مباشرة في إدارة الامور الخارجية
وعدا ذلك فان الالتزام بالحصول على موافقة بريطانيا العظمى على جميع الاتفاقات
السياسية حتى مالا يتناقض منها مع روح التحالف فيه إخلال خطير بمبدأ السيادة
الخارجية وأخيراً فان استبقاء لقب المندوب السامى وهو لقب لم تجر العادة بمنحه الى
الممثلين السياسيين لدى البلاد المستقلة هو أوضح في الدلالة على طبيعة النظام السياسي
المقترح بمصر

ومن جهة أخرى فان تأجيل مسألة الامتيازات دعانا الى الاعتقاد بأنه لم تبق

حاجة الى النص عليها في المعاهدة وان المفاوضات بشأنها في المستقبل تكون موكولة الى مصر صاحبة الشأن الاول مع معاونتها في ذلك سياسياً من جانب حليفها ولكن المسألة منظور اليها اليوم كأنها تعنى على الاخص بريطانيا العظمى التي تتولى من الآن حماية المصالح الاجنبية وتريد أن تباشر وحدها عند الاقتضاء المفاوضات بشأن الغاء الامتيازات أما فيما يتعلق بالمندوبين (القوميسرين) المالي والقضائي وبتداخلهما في إدارة الشؤون الداخلية كلها باسم حماية المصالح الاجنبية تداخلا قد يصل بعض الاحيان فيما يختص بالمندوب (القوميسير) المالي الى شل سلطة الحكومة والبرلمان فانتبا لا نريد هنا أن نكرر ما سبق لنا إيدأؤه من الاعتراضات في مذكراتنا على انه يحتم علينا القول بأن المناقشات التي تلت تأجيل مسألة الامتيازات بعثت في نفوسنا الشعور بأن الاتفاق فيما يتعلق بحماية المصالح الاجنبية سيقوم على قواعد اكثر ملاءمة للسيادة المصرية أما مسألة السودان التي لم يكن قد تناو لها البحث فلا بد لنا فيها من توجيه النظر الى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا فان هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة التي لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل إن الملاحظات المتقدمة لا تجعل ثمت حاجة الى مناقشة المشروع تفصيلا اذ فيها ما يكفي للدلالة على روحه ومرماه وغير هذا فقد التزم المشروع تكرار ذكر تعهدات بريطانيا العظمى (والمسئوليات الخصوصية) الواقعة على المندوب السامي وكذلك الغرض الجديد — وهو قصد صيانة المصالح الحيوية لمصر — الذي اتخذ سبباً لوجود القوة العسكرية وهذا تم للمشروع صيغة الوصاية الفعلية

انا لما قبلنا المهمة التي عهد بها اليها عظمة السلطان كنا نأمل الوصول الى إبرام معاهدة تحالف مؤيدة لاستقلال مصر تأييداً حقيقياً وكفيلة في الوقت نفسه بصيانة المصالح البريطانية وعندئذ فان مصر حليفة بريطانيا العظمى كانت تعد من واجبات كرامتها الوفاء باخلاص بما نقطعه على نفسها من العهود ولكن التحالف بين امتين لا يمكن أن يتحقق الا على شريطة ألا يقضي على أحدهما بالخضوع الدائم

وان روح المسألة التي سادت مناقشاتنا كانت تسمح لنا بالتفاؤل بنجاح المفاوضات ولكن المشروع الذي أمامنا لم يحقق هذا الامل فهو بحالته لا يجعل محلا للامل في الوصول الى اتفاق يحقق أمان مصر الوطنية

لوندرد في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١

اتخذت الحكومة الانجليزية بعد قطع المفاوضات الرسمية تجاه مصر عهداً جديداً لسياستها مبنياً على الشدة إذ أرسل نخامة المندوب السامى تبليغاً لعظمة مولانا السلطان في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ موضحاً فيه نية انجلترا نحو مصر ومعترفاً بوضوح أن مصر واقعة على خط المواصلات الرئيسى بين بريطانيا العظمى وممتلكات جلالة الملك (بريطانيا) في الشرق وأن جميع الاراضى المصرية هي في الواقع ضرورية لهذه المواصلات لان مصير مصر لا يمكن فصله عن سلامة منطقة قناة السويس ولان ذلك يؤثر في سعادة وسلامة ٣٥٠ مليون من رعايا جلالتهم وان أى خطر جسيم على مصلحة مصر التجارية أو المالية يدعو الى مداخله الدول الاجنبية فيها ويهدد استقلال مصر وأول هذه الضمانات ورأسها هو وجود جنود بريطانية في مصر وانجلترا لا يمكنها أن تتخلى عن هذا الضمان ولا أن تنقص منه وهي مع ذلك لا تتأخر عن أن تعمل على إخماء مواهب المصريين بزيادة عدد الموظفين منهم في كل فرع ولا سيما في الفروع الادارية العالية التي كثر فيها عدد الموظفين الاوربيين وأن الحكومة الانجليزية مستعدة لمفاوضة الدول الاجنبية لأجل الغاء الامتيازات ورفع الاحكام العرفية حالما يصدر قانون التضمنات ويُعمل به في كل المحاكم الجنائية أو المدنية وهي تعتبر انها لا تخدم مصلحة مصر بتساهلها إزاء تهيج الزعماء المتطرفين وهي تقابل هذا النوع من الوطنية بكل شدة سواء في مصر او في غيرها وهي ستستمر بلا تردد على مواصلة غرضها كمرشدة لمصر وأمانة على مصالحها

فكان هذا التبليغ بشيراً بسياسة الشدة ونذيراً بسوء المعاملة فلم تمض بضعة أيام حتى أصدر فخامة اللورد اللتبي أمرأ عسكرياً بمنع الاجتماع السياسي الذي كان الوفد قد أعده بنادي سيروس وأعقبه بأمر آخر لاعضاء الوفد بعدم اشتغالهم بالسياسة بالكلية وان كلا منهم يتوجه الى بلده التابع لها بالريف ويكون تحت مراقبة مدير المديرية وبالتنبيه على البيوتات المالية التي بها أموال الوفد وودعائه بعدم صرف شيء منها اليهم أما أعضاء الوفد فقد أجاب كل منهم على أمر فخامة اللورد بما لا يخرج عن إجابة رئيسهم الآتية التي رفعت كرامة مصر وأعلت شأنها :

جناب الجنرال كليتون: مستشار وزارة الداخلية :

أشرف باخباركم اني استلمت خطابكم بتاريخ اليوم (٢١ ديسمبر سنة ١٩٢١)

الذي تبلغونني فيه أمر جناب الفيلد مارشال اللبي بمنعني من الاشتغال بالسياسة والزأى بالسفر الى عزيتي بلا تأخير للاقامة بها تحت مراقبة المدير وهو أمر أحتج عليه بكل قوتي إذ ليس هناك ما يبرره وبما إني موكل من الامة المصرية للسعى في استقالاتها فليس لغيرها سلطة تخليني من القيام بهذا الواجب المقدس لهذا سأبقي في مركزي مخلصاً لواجبي وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفراداً وجماعات فانا جميعاً مستعدون للقاء ما تأتي به بجنان ثابت وضمير هادىء علما بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة انما يساعد البلاد على تحقيق أمانها في الاستقلال التام وأرجو أن تقبلوا فائق احتراي وكانت نتيجة هذا الرفض أن أرسلت السلطة الانجليزية قوة من عندها الى منزل سعد باشا في صباح ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١) لاعتقاله فأخذته في سيارة الى السويس ومنها بطريق البحر الاحمر الى عدن ومنها الى جزيرة سيشل وهو لا يعلم عن أمر مستقره شيئاً وكذلك فعل في ظهر اليوم نفسه بمحضرات أصحاب السعادة والعزة محمد فتح الله بركات باشا (والمرحوم) عاطف بركات بك (باشا) ومصطفى النحاس بك (باشا) وسينوت حنا بك والاستاذ وليم مكرم عبيد كما فعل برئيسهم ساءت الامة المصرية تصرفات الحكومة الانجليزية هذه وقامت الامة المصرية

على مختلف أحزابها وهيئاتها وطبقاتها واحتجت على هذا العمل المنافي للحرية أما ما كان من أمر الوزارة العدلية فانها قدمت استقالتها بمجرد أن وصل دولة رئيسها الى مصر غير ان استقالتها كانت معلقة فلما تماهت تلك الحوادث المؤلمة من السلطة الحامية خشي دولة رئيسها أن تتحمل وزارة تبعة هذه الاجراءات فأسرع الى حضرة صاحب العظمة السلطان برفع هذا الالتماس

تشرفت على أثر عودتي من أوروبا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بأن رفعت الى عظمتكم استقالة الوزارة وقد بقي زملائي يقومون بانجاز الاعمال العادية إطاعة لأمر عظمتكم ولما كان عدم قبول الاستقالة رسمياً الى الآن قد يجعل سبيلا لتحمل الوزارة شيئاً من التبعة عن اجراءات لا علم لها بها ولا دخل لها فيها فلذا أتشرف بالتماس صدور أمركم الكريم بقبول تلك الاستقالة

وإني لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم الامين

القاهرة في ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١) عدلي يكن

استقالة الوزارة العدلية

يا صاحب العظمة السلطانية

لما أولتني عظمتكم غالي ثقتها ودعتني الى تشكيل وزارة يكون أخص أعمالها أن تتولى
المفاوضة لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية تشرفت أن عرضت على عظمتكم بتقريرى
المؤرخ فى ١٧ مارس سنة ١٩٢١ برنامجنا الوزارى وزدته تفصيلا عندما شكل
الوفد الرسمي

وبما أن المفاوضات التى باشرها الوفد الذى رأسته فى لندره منذ بضعة أشهر لم
تسفر عن تحقيق ذلك البرنامج فأنى أتشرف بأن أرفع لعظمتكم استقالة الوزارة
وأرجو أن تتكرم عظمتكم بقبولها وقبول جليل شكرى وعظيم اكرارى للتعطف السامى
الذى تفضلتم عليّ به

تحريراً بالقاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ (٨ ديسمبر سنة ١٩٢١) عدلى يكن

الامر السكريم بقبول الاستقالة

عزيزى عدلى يكن باشا

إن كتاب دولتكم المرفوع الينا بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ المتضمن إضراركم
للاستقالة من مهمتكم كان من أعظم بواعث الاسف لدينا وقد أصدرنا أمراً هذا
لدولتكم مقررین صدق ولائكم وشاكرين لكم وللخضرات الوزراء زملائكم الخدمات
السابقة التى أدبتموها أثناء قيامكم بمهمتكم

فؤاد

صدر بسرارى عابدين فى ٢٥ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١)

أصبح جو مصر السياسى مكفهراً فالمفاوضات العدلية الكيرزونية وإن كان بعضنا
يعلق عليها آماله قد انقطعت واستقالت الوزارة العدلية لهذا السبب واعتدت انجلترا
على كرامة البلد فاعتقلت الزعيم وصحبه ونفتمهم الى جهات سحيقة وصارت تحكم البلد
بقسوة فكانت هذه المصائب التى تنصب على رهوس المصريين اكبر موقظ لشعورهم ومنبه
لغلطاتهم ففطنوا للامر وعلموا أن الانجليز لم تقل منهم ما نالوا الا من جراء اختلاف
كلمتهم وتشتت شملهم فعملوا على تنظيم صفوفهم وتوحيد كلمتهم فعاد أعضاء الوفد
المنفصلون الى العمل مع اخوانهم تحت لواء الزعيم سعد زغلول باشا ففرحت الامة

بذلك وسلمت لهم قيادتها ولكنها مع الاسف الشديد كانت سحابة صيف وانقضت إذ لم تـمض غير بضعة أيام قلائل حتى رأينا الصفوف قد انثلمت وانفصل أعضاء الوفد الذين عادوا من الوفد نهائياً فأصبح الوفد المصري مكوناً من حضرات أصحاب السعادة والعزة حمد الباسل باشا ومرقس حنا بك (باشا) وواصف غالي بك (باشا) ومراد الشريعي بك ومحمد علوي بك وعلي ماهر بك وجورج خياط بك وواصف غالي بك ولقد أرادوا أن يتخذوا طريقة عملية سلمية مشروعة للاقتصاص من الانجليز الذين يشكلون بالامة فأظهروا منشور الامة المصرية حضوا به على مقاطعة التجارة الانجليزية فاعتقلتهم السلطة الانجليزية وأغلقت خمس صحف مسائية نشرت هذا المنشور كل هذه الاعمال كانت ترتكب تحت ظل الاحكام العرفية لذلك لم يقدم أي مصري على تولي الوزارة في هذه الظروف ما لم تعدل انجلترا عن سياستها المنطوية على الشدة ولما عرضت الوزارة علي معالي عبد الحالق ثروت باشا قبلها بعد أن قدم هذه المطالب المذكورة في التصريح المعروف بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وعرضه في ذلك اللورد النبي ومستشاروا الحكومة المصرية الانجليز وقد سافر اللورد بنفسه الى انجلترا في ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠ (٣ فبراير سنة ١٩٢٢) لتأييد هذه المطالب مؤثراً استقالته اذا رفضت الوزارة البريطانية قبولها فعاذ فخامته الى مصر مكللاً مسعاه بالنجاح في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فاستقبلته الحكومة المصرية استقبالا رسمياً ثم أعلن فخامته قبول هذه المطالب رسمياً بموجب

التصريح الشهير بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

الوثيقتان : كتاب اللورد النبي الى حضرة صاحب العظمة السلطان

يا صاحب العظمة

- (١) أتشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التي قدمتها الى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر سنة ١٩٢١ مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها وهو ما آسف له أشد الاسف
- (٢) ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيراً من المصريين التي في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها القائمة

على التسامح والعطف على الاماني المصرية وانها تتويى الانتفاع بمركزها الخاص بمصر
لاستبقاء نظام سياسي إداري لا يتفق والحريات التي وعدت بها
(٣) غير انه ليس أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل أن
الاساس الذي بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التي تطلبها
بريطانيا العظمي ليست لإبقاء الحماية حقيقة او حكماً وقد نصت المذكرة على ان
بريطانيا العظمي صادقة الرغبة في أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من
مميزات أهلية ومن مركز دولي

(٤) واذا كان المصريون قد رأوا هذه الضمانات انها تجاوزت الحد الذي يلتزم مع
حالة البلاد الحرة فقد غابت عنهم ان انجلترا انما ألجأها الى ذلك حرصها على سلامة
نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية
على ان الاحوال التي يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب
السائد في مصر منذ الهدنة والامل وطيد في أن الاحوال الغالبة سائرة الى التحسن
هذا من جانب ومن جانب آخر فكما قيل في المذكرة سيجيء وقت تكون فيه حالة
مصر مدعاة الى الثقة بما تقدمه هي من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الاجنبية

(٥) أما أن تكون انجلترا راغبة في التداخل في إدارة مصر الداخلية فذلك ما قالت
فيه الحكومة البريطانية ولا تزال أن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين
إدارة شؤونهم ولم يمكن بخروج مشروع الاتفاق الذي عرضته بريطانيا العظمي عن
هذا المعنى واذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزاري المالية والحقانية
فان الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الى استخدامها للتدخل في شؤون مصر وكل
ما قصده هو أن تستبقى أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الاجنبية

(٦) هذا هو مرمى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة في
الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة أهلية

(٧) فاذا كانت هذه هي نوايا انجلترا فلا يمكن لاحد أن ينكر أن انجلترا بقي عليها
أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الاجل الذي يبلغون فيه مطمئناً رغب فيه
انجلترا كما تتوق اليه مصر أو ان ينكر انها تنكره أن ترى نفسها مضطرة الى التدخل

لرد الامن الى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الاجانب ويجعل مصالح الدول في خطر وانه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون في التدابير الاستثنائية التي اتخذت أخيراً أي مساس بمطمحهم الاسمي او أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التي سبق بيانها أن الحكومة البريطانية لم بعد غرضها أن تضع حداً لتهديم ضار قد يكون لتوجيهه الى أهواء العامة نتاج تذهب بشمرة الجهود القومية المصرية ولذلك كان الذي روعي بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التي تستفيد من أن البحث فيها يجري في جو قائم على الهدوء والمناصرة باخلاص

(٨) والآن وقد بدت تعود السكينة الى ما كانت عليه بفضل الحكمة التي هي قوام الخلق المصري والتي تنغاب في الساعات الحاسمة فاني لسعيد أن أنهى الى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوي أن تشير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا وانى على يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الاساس لحل المسألة المصرية حالاً نهائياً مرضياً

(٩) وليس ثمت ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر

(١٠) أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة في حكومة مسؤولة على الطريقة الدستورية فالامر فيه يرجع الى عظمتكم والى الشعب المصري واذا أبطأ لأي سبب من الاسباب إنفاذ قانون التضمينات (إقرار الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر والذي أشير اليه فى التصريح الملحق بهذا فاني أود ان أحيط عظمتكم علماً بأننى الى أن يتم الغاء الاعلان الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لايقاف تطبيق الاحكام العرفية فى جميع الامور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية

(١١) فالكلمة الآن لمصر وانه ليرجى انها وقد عرفت بمبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد فى أمرها بالعقل والروية لا بعامل الاهواء ولي مزيد الشرف الخ

النبى (فيلد مارشال)

القاهرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

تصريح لمصر

بما أن حكومة جلالة الملك عملاً بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة

وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

- (١) انتهت الحماية البريطانية على مصر وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة
- (٢) حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون التضمينات (إقرار الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكني مصر تلغى الاحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

(٣) الى أن يحين الوقت الذي تسنى فيه إبرام إفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالامور الآتي بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الامور وهي :

- ا — تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر
- ب - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداءل أجنبي بالذات أو بالواسطة
- ح - حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات
- و — السودان

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الامور على ما هي عليه الآن

(٣٩) وزارة عبد الخالق ثروت باشا او { الوزارة الثروتية }

في ٢ رجب سنة ١٣٤٠ هـ (١ مارس سنة ١٩٢٢)

أمر كريم صادر لحضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

عزبزي عبد الخالق ثروت باشا

إن القرار الذي أبلغنا إياه حضرة صاحب المقام الجليل المندوب السامي لدولة بريطانيا العظمى فيما يخص بانتهاء الحماية البريطانية على مصر وبلاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة يحقق أعز أمنية لنا ولشعبنا العزيز وهو ثمرة الجهاد القومى الذي

تعهدناه على الدوام بالتشجيع والتأييد ولا ريب عندنا في أن استمساك الامة بروابط
الوئام والاتحاد والتزامها جانب الحكمة في هذا الدور الجديد من حياتها السياسية
كفيل بتحقيق كامل أمانها

ونظراً لما نعرفه لكم من الجهد المشكور في خدمة القضية المصرية ولما لنا من
الثقة التامة بكم وما نعهده فيكم من الجدارة السكاملة للقيام بمهام الامور قد اقتضت
إرادتنا السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدتكم
وقد أصدرنا أمراً هذا لدولتكم للاخذ في تأليف وزارة جديدة يكون من بينها وزير
للخارجية وعرض مشروعه لجانبتنا لصدور مرسومنا العالي به

ولما كان من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستوري يحقق التعاون بين الامة
والحكومة لذلك يكون من أول ما تعنى به الوزارة إعداد مشروع ذلك النظام
وإننا نسأل الله العلي القدير أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا وورعاينا
بالخير والسعادة وهو المستعان

صدر بسرأي عابدين في ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (١ مارس سنة ١٩٢٢) فؤاد

جواب حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

يا صاحب العظمة

أتقدم الى سدة عظمتكم بفائق الشكر على ما تفضلت فأولتني من الثقة السامية
إذ عهدت الى تأليف الوزارة الجديدة ووجهت لي رتبة الرئاسة الجليلة
وإني لا أشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة
الوزارة وقد قبلوا مشاركتي في العمل وهم

اسماعيل صدقي باشا	لوزارة المالية
ابراهيم فتحي باشا	» الحربية والبحرية
جعفر ولي باشا	» الاوقاف
مصطفى ماهر باشا	» المعارف العمومية
محمد شكري باشا	» الزراعة
مصطفى فتحي باشا	» الحقانية

لوزارة الاشغال العمومية

حسين واصف باشا

» المواصلات

واصف سميكة بك

وقد احتفظت بوزارتي الداخلية والخارجية

فاذا وقع هذا الاختيار موقع الاستحسان لدى عظمكم يصدر المرسوم العالي

بالتصديق عليه

يا صاحب العظمة

لم يكن لزملائي ولي ونحن نشاطر الامة امانها في الاستقلال إلا أن نقر الوفاء
الرسمي الذي تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل فلم يكن يسعنا
أن نتولى أعباء الحكم ما دامت المبادئ التي تسترشد بها الحكومة البريطانية في
سياستها نحو مصر هي تلك التي كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضي
ومن المذكرة التفسيرية التي تلتها فان تولى الحكم في ظل مثل هذه المبادئ قد يكون
فيه معنى القبول بها

غير أن الكتاب الذي رفعه نخامة المندوب السامي البريطاني الى عظمكم وتصريح
الحكومة البريطانية في البرلمان قد أحدثا في الحالة تغييراً كبيراً فأصبح من الممكن أن
تتألف هذه الوزارة إذ انها ترى أن الشعور القومي أصاب رضىة من هاتين الوثيقتين
لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا وقبل أي اتفاق لحسب بل ولان المفاوضات
المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأي تعهد سابق

أما وقد حزنا هذا الدور بخير فلم يبق على مصر الا أن تثبت لبريطانيا العظمى
أن ليس بها في سبيل حماية مصالحها من حاجة للتشدد في طلب ضمانات قد يكون فيها
مساس باستقلالنا وأن خير الضمانات في هذا الصدد وأجلها أراها حسن نية مصر
ومصلحتها في حفظ العهود

على أن الوزارة ترى انه لكي تكون جهود البلاد في سبيل تحقيق كامل أمانها
بحيث تؤتي جميع ثمرها يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تنوب
عن الامة وأن تسعى الهيئتان متساندتين لأغراض متحدة
ولذلك فان الوزارة عملاً بأوامر عظمكم ستأخذ في الحال في إعداد مشروع دستور

طبقاً لمبادئ القانون العام الحديث وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسؤولية الوزارية ويكون بذلك للمهينة النيابية حق الاشراف على العمل السياسي المقبل

وغنى عن البيان أن إنفاذ هذا الدستور يقتضي إلغاء الاحكام العرفية وأنه على أى حال يجب أن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية ولقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتا أخيراً الى عظمتكم وستتخذ الوزارة بلا إهمال ما يدعوا اليه الامر فى ذلك من التدابير كما انها ستبذل جهدها اعتماداً على حسن موقف الامة فى الحصول على الرجوع فيما آخذ من التدابير المقيدة للحرية عملاً بالاحكام العرفية

هذا وأن إعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر فى الخارج

ونظراً لان النظام الادارى الحالى لا يتفق مع النظام السياسي الجديد ومع الانظمة الديمقراطية التى ستمنحها البلاد فان الوزارة قد اعترفت أن تتولى الامر بنفسها وبلا شريك فى الحكم الذى ستتحمل كل مسؤوليته أمام الهيئة النيابية المصرية وسيكون رائدها فى ادارة شؤون الامة توجيهها الى المصلحة القومية دون غيرها

والوزارة موقنة بأن اكبر عامل لنجاح مصر فى تسوية المسائل التى بقى حلها وأقوى حجة تستعين بها فى تأييد وجهة نظرها هو أن تقبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب وأن تأخذ بدواعي النظام وتلتزم جانب الحكمة

والوزارة تحيي العصر الجديد الذى كان لعظمتكم أجل أثر فى طلوعه على الامة بفضل ما بذلته عظمتكم من المساعى الوطنية العالية وهى واثقة أن ستلقى من لدن عظمتكم كل تأييد فى عمل الغد وانها لترجو أن يحىء مكلاً للجهود البلاد

واننى لا أزال لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخدام الخالص الامين
القاهرة فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (١ مارس سنة ١٩٢٢) ثروت

المرسوم السلطانى بتأليف الوزارة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر في ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (١ مارس سنة ١٩٢٢)
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

المادة الاولى عين : عبد الخالق ثروت باشا
وزيراً للداخلية وللخارجية

اسماعيل صدقي باشا » للمالية

ابراهيم فتحي باشا » للبحرية والبحرية

جعفر ولي باشا » للاوقاف

مصطفى ماهر باشا » للمعارف العمومية

محمد شكري باشا » للزراعة

مصطفى فتحي باشا » للحقانية

حسين واصف باشا » للاشغال العمومية

واصف سميك بك » للمواصلات

المادة الثانية : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (١ مارس سنة ١٩٢٢) فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية رئيس مجلس الوزراء

ثروت

(إنعام) تفضل حضرة صاحب العظمة السلطانية فأنعم برتبة الباشوية على

حضرة صاحب المعالي واصف سميك باشا وزير المواصلات وتكرم عظمته بتسليم معاليه

براعة هذه الرتبة الرفيعة بيده الكريمة في ٧ رجب سنة ١٣٤٠ (٦ مارس سنة ١٩٢٢)

{ استقلال البلاد }

الى شعبنا الكريم

لقد من الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا وانا لنبتهل الى المولى عز وجل

بأخلص الشكر وأجمل الحمد على ذلك ونعلن على ملاء العالم أن مصر منذ اليوم دولة

متمتعة بالسيادة والاستقلال وتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون

لبادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية

وها نحن نشهد الله ونشهد أمتنا في هذه الساعة العظمى اننا لن نألو جهداً في السعي

بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم لخير بلادنا المحبوبة والعمل على إسعاد شعبنا الكريم
وانا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد لمصر ذكرى ماضيها المجيد
صدر بسرأي عابدين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ (١٥ مارس سنة ١٩٢٢) فؤاد

أمر كريم

عزيزي عبد الخالق ثروت باشا
في هذا اليوم السعيد الذي تم فيه الاعتراف باستقلال البلاد نشعر بأعظم الاحتياط
واكبر الارتياح لتوجيه الخطاب الى أمتنا العززة
وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم لتحيطوا هيئة الحكومة علماً بهذا الخطاب
المرسلة صورته مع أمرنا ولتعمموا نشره في جميع أنحاء القطر وتبلغوه بصفة رسمية
لمن يلزم تبليغه اليه

صدر بسرأي عابدين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ (١٥ مارس سنة ١٩٢٢) فؤاد
ترجمة المنشور المرسل من وزارة الخارجية المصرية الى الوكالات السياسية للدول
الاجنبية بتبليغها النطق الملكي المعلن لاستقلال مصر

الى حضرة صاحب السعادة المسيو . . . الوزير المفوض لدولة . . .
أتشرف بأن ارسل لكم طي هذا ترجمة النطق الملكي الذي أصدره مولاي ولي
الامر على أثر الغاء الحماية البريطانية على مصر معلناً به أن مصر أصبحت دولة متمتعة
بالسيادة والاستقلال ومتخذاً لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر
واننى أرجوكم التكرم بتبليغ هذا النطق الى حكومتكم وانتهز هذه الفرصة
لاكرر لجنابكم الاعراب عن عظيم احترامى
وزير الخارجية

وزارة الخارجية في ١٦ مارس سنة ١٩٢٢ ثروت
ترجمة المنشور المرسل من دار المندوب السامى الى الوكالات السياسية للدول الاجنبية
الى حضرة صاحب السعادة المسيو الوزير المفوض لدولة

يا جناب الوزير
أبلغ السير ملن شيتام وكلاء الدول الاجنبية في مصر بمنشور بعث به اليهم بتاريخ
٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٤ انه نظراً للمسؤوليات الجديدة التى أخذتها بريطانيا العظمى

على عاقبها في هذه البلاد فان العلاقات بين الحكومة المصرية وبين وكلاء الدول الاجنبية تجري بطريق ممثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية على انه نظراً لان الحماية البريطانية على مصر قد انتهت على أثر التصريح الذي أعلنته حكومة جلالته الملك وأقره البرلمان البريطاني فاني أتشرف بإبلاغكم بأن علاقات الحكومة المصرية مع وكلاء الدول سيتولاهما منذ الآن وزير الخارجية المصرية

وتفضل يا جناب الوزير بقبول عظيم احترامي
دار المندوب السامي في ١٦ مارس سنة ١٩٢٢
النبي (فيلد مارشال)
كانت الوزارة الثروتية وليدة تصريح ٢٨ فبراير فأعلن صاحب العظمة السلطان استقلال البلاد متخذاً لقب حضرة صاحب الجلالة الملك ووضع جلالته أدام الله بقاءه نظاماً دقيقاً مجيداً لتوارث عرش المملكة المصرية وقد احتفلت الوزارة بهذا الاستقلال احتفالاً رسمياً فخماً في ١٥ مارس واعتبرته عيداً وطنياً تسامح فيه دوائر الحكومة ومدارسها في مثل ذلك اليوم من كل عام وترك الكلام على مزايا ومساوي هذا التصريح فقد كتب كثير من كبار المفكرين في ذلك الموضوع ووفوه حقه على ان هذا التصريح نقل الحكومة المصرية من سلطنة الى حكومة ملكية اعتبرناه في أول كتابنا التطور الرابع من أنظمة الدولة المصرية التي طرأت عليها

بدأت الوزارة بعد ذلك بتأليف لجنة من ثلاثين عضواً لسن دستور للمملكة المصرية واعتذرت عن تشكيل جمعية وطنية طالبت بها الامة للقيام بهذه المهمة بحجة بخشية الارتباك والاضطراب وبالرغم من ذلك فانا نقر بالفضل لهذه اللجنة فقد جدت في عملها وأخرجت للامة دستوراً قبل أن تناوله أيدي الوزارات التالية بالحذف والتغيير يمكننا أن نعتبره مماثلاً لدساتير الامم المتعددة ثم شرعت الوزارة بعد ذلك بارسال البعثات العلمية والفنية الى أوروبا وأمريكا فامتلات بها جامعاتها وأصبح في يقيننا أن هذه البعثات ستغني البلاد بضع سنين عن الفنيين من الاجانب وتوفر على البلاد الاخصائيين منهم الذين يقومون باكبر الاعمال ولو أن هذه الوزارة أرجعت المنفيين وأطلقت سراح المعتقلين لكان موقفها من الامة غير الموقف الذي وقفه فقد كانت نفوس الامة قلقة على هؤلاء فلم تعب بهذا الشعور الفياض ولذلك كانت سياستها غير مستندة على تعزيد الرأي العام وأرادت أن تسير بسفيتها بين هذه الانواء العاصفة والامواج المتلاطمة

متحملة تبعه أعمالها امام التاريخ الذي لا يعرف في حكمة محابة ولا مراعاة

ولقد أثبتت الحوادث ولا سيما في مصر أن للرأى العام سلطاناً نافذاً على مصير
الوزارات بالرغم من عدم وجود برلمان تسأل أمامه

نعم ان هذه الوزارة ألغت وظائف المستشارين الانجليز ولم تستبق منهم الا مستشارا
المالية والحقانية وأبطلت ما جرى عليه العمل من حضور المستشار المالي لجلسات مجلس
الوزراء وأصبح الموظفون الاجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى ثم أخذت بعد ذلك
في إحلال المصريين محل من يخرج من الموظفين الاجانب

ولكننا نعيب على الوزارة الثروتية ضغطها على الحرية وكثرة انعقاد المحاكم
العسكرية الانجليزية في عهدها لمحكمة الوطنيين بالرغم من وعدها في برنامجها الوزارى بأنها
ستحكم البلاد بلا شريك ولا منازع وأهم تلك المحاكمات محاكمة أعضاء الوفد المصرى
حمد الباسل باشا ومرقص حنا بك (باشا) واصف غالى بك (باشا) ومراد الشريعى بك
وعلى الجزار بك وجورج خياط بك وويصا واصف بك بتهمة أنهم أصدروا منشوراً
وجدت فيه السلطة العسكرية إغراء وتحريضاً ضد نظام الحكم الحاضر فانهقدت المحكمة
العسكرية في ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٤٠ (٩ أغسطس سنة ١٩٢٢) لحاكمهم فطعنوا
بعدم اختصاصها ولم يجاوبوا على أسئلتها ونطق حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا
بالنيابة عن إخوانه أعضاء الوفد الذين معه بهذه الكلمات الوطنية الحارة التى شرفتهم
بين مواطنيهم والاجانب وأعلنت من كرامتهم وكرامة الوطن وهو فى قفص الاتهام وفى
آخر المحاكمة وانا ننشر لهم هذه الكلمة اعترافاً بتضحياتهم وإقراراً بشهامتهم
وإثباتاً باخلاص الامة لجلالة ملك البلاد وبرهاناً بما لجلالته من الاجلال والاعظام
فى نفوس أمتة المتفانية فى حبه

باسم الوفد المصرى إلتنا ونحن الوكلاء عن الشعب المصرى المكلفون بالمطالبة
باستقلاله لا نستطيع أن نعترف بأى حال من الاحوال بقضاء محكمة أجنبية ولو أن
هذه المحكمة تأخذ بتصريح حكومتها أو تعتبره تصريحاً جدياً وهو أن مصر دولة

مستقلة ذات سيادة لكان حقاً عليها أن تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها بمحاكمنا لكم أن تحكموا علينا ولكن ليس لكم أن تحاكمونا نحن لا نعرف مهمناً علينا غير ضامئنا وتوكيل الامة التي شرفتنا وقوانين بلادنا ومحاكمنا فأمامكم وأمام محكمة الضمير الانساني نعلن عالياً أن الوفد لم يجعل نصب عينه من يوم تأليفه غير السعي في استقلال وادي النيل بكل الطرق المشروعة القانونية وأنه استنكر دائماً الاجرام واستهجن العنف لاعتقاده أن القضية الحققة لا بد أن تفوز بنفسها وأن استعمال العنف لا يمكن الا أن يحط من شأنها ويصمها

إننا لم نحارب في يوم من الايام حكومة بلادنا لاننا جعلنا العرش فوق الاحزاب دائماً وقد أظهرنا في ظروف عديدة إخلاصنا للجالس على عرش محمد علي على أننا من جهة أخرى حاربنا الوزارة الحاضرة وهي غير الحكومة ولا تمثل البلاد بل أظهرنا جهاراً أعمالها وأغراضها وما نحن في ذلك الامستعملين حقاً تفره شرائع البلاد المتمدينة جميعها بما فيها مصر وانجلترا فهما تكن العقوبة التي يروق لكم أن تشرفونا بها فاننا سنقابلها بالسرور والفتخار لانها خطوة الى الامام في طريق المجد الذي تسير فيه مصر الى مصيرها الخالد

وقد حكمت المحكمة العسكرية عليهم بالاعدام ثم عدل الحكم الى سبع سنوات وبغرامة قدرها خمسة آلاف جنيه على كل منهم فقابلوا هذا الحكم بجنون ثابت وبالدماء لمصر فخلدوا لهم في تاريخها بحيفة طاهرة نقية

ولقد وقع سوء تفاهم بين حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد ورئيس الوزارة أدى الى أن الوزارة قدمت استقالتها الآتية

استقالة الوزارة الثروتية

الكتاب المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة صاحب الدولة

عبد الخالق ثروت باشا

مولاي صاحب الجلالة

تفضلت جلالتكم فشرفتني بثقتها العالية ودعتني الى تأليف الوزارة فتمكنت بموقتها السامية من السعي في تغيير الحالة السياسية للبلاد بالغناء الحماية التي ضربت

عليها فلما آذن بالنجاح ذلك السعي الذي تعهدته جلالتهكم بالرعاية والعطف شرفتي بأن عهدت اليّ رسمياً بتأليف الوزارة وكان أسعد افتتاح لعهدا ما أعلنه جلالتهكم على ملا العالم من استقلال البلاد الذي اعترفت به الدول فانتقلت بذلك مصر الى مصاف الامم الحرة المستقلة وتوطّد ملكها على دعائم ثابتة مكنة

ولقد كان من الواجب عليّ في تلك الظروف أن آخذ على نفسي بين يدي جلالتهكم وبدي البلاد عهداً بما اختطه من وجوه تحقيق أمانها لذلك رفعت الى سدتكم الملكية في الكتاب الذي أنهيت فيه الى جلالتهكم بقبولي تأليف الوزارة بياناً عن خطتها كان في مقدمة ما جاء فيه أنها تنفيذاً لارادة جلالتهكم ستعمل على إعداد مشروع دستور طبقاً لمبادئ القانون العام الحديث يقرر مبدأ المسؤولية الوزارية ويمكن الهيئة النيابية من الاشراف على العمل السياسي المقبل وانها ستتولى حكم البلاد بنفسها وتوجهه الى لمصلحة القومية دون غيرها كما انها ستعمل على إلغاء الاحكام العرفية

ومن دواعي الغبطة للوزارة انها وفقت في ظل عطف جلالتهكم الى تحقيق ما اختطته لنفسها فقد فرغت اللجنة التي نيط بها وضع مشروع الدستور من عملها وقدمت مشروعاً حاوياً لما ترجوه الوزارة للبلاد من مبادئ الحكم وهو الآن تحت النظر كذلك نجحت الوزارة في وضع أساس إدارة البلاد بواسطة حكومتها الوطنية دون غيرها فألغيت وظائف المستشارين في وزارات الحكومة ولم تستبق منهم الا مستشارا المالية والحقانية مع قصر مهمتها على إبداء الرأي والمشورة الا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة لأهلها وأبطل ما جرى عليه العمل من حضوره جلسات مجلس الوزراء كذلك أصبح الموظفون الاجانب تابعين لسلطة الوزير المصري دون سواه وأخذت الحكومة بعد ذلك في إحلال المصريين محل من يخرج من أولئك الموظفين الاجانب ثم أوفدت بعثات عدة الى أوروبا لتكوين الكفاءات اللازمة بين المصريين وليتسنى تعيينهم في وظائف الحكومة التي تقتضي كفاءة خاصة وعلى العموم فقد جرت الوزارة فيما يتعلق بموافق الامة ومصالحها على خطة توخت فيها المصلحة القومية دون غيرها

أما فيما يتعلق بإلغاء الاحكام العرفية فقد وفقت الوزارة فيه أيضاً اذ اتفق على

« قانون الاجراءات العسكرية » الذي اشترط لالغائها وأصبح أمر ذلك الالغاء مرهون بارادة حكومة جلالتهكم

ولقد عرض في أثناء تولي الوزارة لعملها أن أدى تغير الاحوال في الشرق الى تعديل معاهدة سيفر فطلبت الحكومة من الدول ذات الشأن أن تدعوها لحضور مؤتمر لوزان كي لا يقرر فيه شيء يمس مصر دون أن يسمع صوتها وعرضت على جلالتهكم برنامجها فيما يتعلق بتعديل ما يهمنها من نصوص تلك المعاهدة تعديلا يحقق أمانا للبلاد وقد كنت أرجو أن أمضي مع زملائي في تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكن أرى أن أترك الامر لغيري

لذلك أتشرف بأن أرفع استقالتي الى أعتاب جلالتهكم شاكرًا ما لقيته في عملي من العطف والتعاضد سائلا المولي عز وجل أن يهيء لبلادنا العزيزة من أمرها رشدا وأن يحقق في ظل جلالتهكم كل ما ترجوه من الخير والسعادة

وأني لجلالتهكم العبد الخاضع المطيع والخادم الخالص الامين

القاهرة في ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢) ثروت

أمر ملكي كريم بقبول استقالة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا
عززي ثروت باشا

إطلعنا على كتاب دولتهكم المرفوع اليها بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ المتضمن استقالتهكم من مهمتهكم وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتهكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم آدائه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتهكم

صدر بسرأي عابدين في ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢) فؤاد

وزارة محمد توفيق نسيم باشا الثانية { الوزارة الفسجية الثانية }

في ١١ ربيع الاول سنة ١٣٤١ هـ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

أمر ملكي صادر الى حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا

عززي محمد توفيق نسيم باشا

لما نالته في دولتهكم من عظيم الخبرة وكمال الكفاءة لادارة أمور البلاد وما تحققناه

في شخصكم من الاستقامة والولاء وما لنا فيكم من كامل الثقة اقتضت إرادتنا توجيه
مسند رياسته وزرائنا اليكم

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للاخذ في تأليف هيئة الوزارة وعرض مشروع
هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالي به

وانا نبتهل الى الله القدير أن يوفقنا جميعاً لعمل ما فيه خير بلادنا المحبوبة وسعادتها
وأن يعيننا على تحقيق آمال شعبنا العزيز أنه سميع مجيب

صدر بسراري عابدين في ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢) فؤاد

جواب حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا

مولاي حضرة صاحب الجلالة

لما كنت في سعة دأمة من فضل مولاي تعطف ودعاني لتولية الحكم والبلاد
رأى وضع نظامها وفق ما أنا لها وأعطاها وما أنا إلا عبد من رعاياه فرضت علي
طاعته وكان حقاً عليّ أن أخدم أمتي بما تصل اليه قوتي ولا قوة إلا بالله فإذا قضيت
بالعدل حق بلادي وبالولاء والطاعة حق ملكي قمت بواجبي وأديت أمانتي تلك التي
ما حملت عبثها يوماً الا على مضض وأنا أعلم ان حساب الله أعظم من حساب الناس
فبذلك القلب الوفي أقدم الى سدة العلية رافعاً آيات الشكر على ما أولاني من الثقة
السامية متقبلاً مسند الرياسة وأنا على منهاج الحق الذي سلكته من قبل مستعيناً بالله
في أمورنا علي ما يكون راجياً سيدي ومولاي أدامه الله عزاً لبلاده وشرفاً لأمته اذا وافق
رأيه العالي أن يصدر المرسوم الملكي بتقليدي وزارة الداخلية وباسناد الوزارات الاخرى
حسب البيان المذكور بعد الى الزملاء الذين اخترتهم لمشاركتي ومؤازرتي في العمل وهم

لوزارة الاشغال العمومية

اسماعيل سري باشا

» الحقانية

احمد ذو الفقار باشا

» المعارف العمومية

بجي ابراهيم باشا

» المواصلات

محمد توفيق رفعت باشا

» الخارجية

محمود نخري باشا

» المالية

يوسف سليمان باشا

احمد علي باشا
 محمد ابراهيم باشا
 محمود عزمى باشا
 » الاوقاف
 » الحربية والبحرية
 وانا نسأل الحق جل شأنه أن يوفقنا وقومنا الى ما فيه رضاء من الاقامة على
 العدل فى العباد والسعى بما أوتينا من جهد فى تحقيق أماني البلاد
 وانى على الدوام يا مولاي لجلالتكم الخادم الخاضع المطيع والعبد المخلص الامين
 القاهرة فى ١١ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢) محمد توفيق نسيم
 المرسوم المملوكى بتأليف الوزارة

نحن ملك مصر
 بعد الاطلاع على الامر الكرم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩
 وبعد الاطلاع على أمرنا الكرم الصادر فى ١١ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢)
 وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

المادة الاولى عين : محمد توفيق نسيم باشا وزيراً للداخلية
 اسماعيل سرى باشا » للاشغال العمومية
 احمد ذو الفقار باشا » للحقانية
 يحيى ابراهيم باشا » للمعارف العمومية
 محمد توفيق رفعت باشا » للمواصلات
 محمود فخري باشا » للخارجية
 يوسف سليمان باشا » للمالية
 احمد علي باشا » للزراعة
 محمد ابراهيم باشا » للاوقاف
 محمود عزمى باشا » للحربية

المادة الثانية : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا
 صدر بسرأى عابدين فى ١١ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢) فؤاد
 بأمر حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء
 محمد توفيق نسيم

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا من الاشخاص الممتازين بشدة اخلاصهم لحضرة صاحب الجلالة الملك ومن المتفانين في خدمة جلالته ولقد وقع اختيار جلالته السامى على دولته وأسند اليه رئاسة الديوان العالى الملكى أثناء تولي الوزارة الثروتية أزمة الحكم فجرى دولته على سياسة حكيمة رشيدة وقد كان عضده الايمن في ذلك حضرة صاحب السعادة الوطنى الغيور حسن نشأت باشا وكيل الديوان العالى الملكى فقرر بالوفد المصرى الى السراي العامة ولما سقطت الوزارة الثروتية ألقى جلاله الملك على دولته عبء تشكيل الوزارة فشكلها فكانت في سياستها أقرب الى الحزب السعدي من أي حزب آخر غير أن دولته لم يرد ان يتقدم للامة ببرنامج مفصل معتذراً عن ذلك بقوله لمدير جريدة الميريتيه الفرنسيه «لاأريد ان أقدم برنامجاً مفصلاً ولا أعتقد ان الساعه قد حانت في مصر لتبسط الوزارات الجديدة برنامجاً سياسياً دقيقاً في تفاصيله عند توليها الحكم ان جميع المصريين متفقون جميعاً على قواعد السياسة العامة فكلهم يبتغون تحقيق استقلال مصر بالاتحاد ولاجل الرقي على أن الجميع لا يستخدمون الوسائل نفسها والوسائل ليست عبارة عن برامج وزارية وإنما تعاريف الوسيلة والحكم عليها لا يكون الا بالعمل نفسه وسترى البلاد وسائلنا قريباً وتبدي حكمها فينا»

ولقد استقبلت الامة المصرية الوزارة النسيجية الثانية والأمل يملأ الجوانح والرجاء يفيض من الصدور وانتظرت منها خيراً كثيراً غير ان مدتها لم تدم طويلاً إذ لم تمكث على منصة الحكم غير شهرين اثنين حتى وقعت بينها وبين دار المندوب السامى مشادة شديدة بخصوص النصين الواردين في الدستور المصري عن السودان وهما تلقيب الملك بملك مصر والسودان والثاني أن يشمل تطبيق الدستور الأقطار السودانية أيضاً فعارضت في وجود هذين النصين الحكومة الانجليزية واعتبرتهما مخالفين لاتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وقدمت بلاغا نهائياً لجلالة الملك بهذا الخصوص فجاء عملها هذا مخالفا لمسؤولية الوزارات من منذ أن تشكلت سنة ١٨٧٨ كما أنها خالفت التقاليد السياسية ويرى القاريء تفصيل ذلك في كتاب الاستقالة المرفوع من حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا الى حضرة صاحب الجلالة الملك

مولاي

مرت على البلاد ظروف عدة أثناء تطورها السياسي وهي تتوقع في كل يوم

حكومة تطأ بها الطريق السوى فلما شرفنى مولاي أنا وزملائي بخدمة الامة قبلنا العمل على تحقيق آمالها التى جعلت أمانة بين أيدينا ولما كانت البلاد تجتاز دوراً من أدق أدوارها لحل جملة من مسائلها العامة المتعلقة بمؤتمر لوزان وعلان الدستور والفصل فى قانون التضمينات توطئة لالغاء الاحكام العرفية وما يترتب عليها أقدمنا على بحث هذه المسائل وابتغيتا الوسائل ملتصقين الخطا مبتدئين بمسألة لوزان تشعبت فيها آراء الناس بشأن التمثيل والممثلين ولما لم تكن قد وصلت الى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر سعت وزارة الخارجية المصرية على أثر تسلمنا ادارة البلاد للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن فى بعث هذه الدعوة ولكنها لم توفق ولم يقبل البروجرام التى قبلت هذه الحكومة أن تدخل المؤتمر على مقتضاه

وفى أثناء هذه المفاوضات كانت اللجنة التشريعية تفحص مشروعى قانون الانتخاب والدستور فلما فرغت منهما رفعتهما الى الحكومة فبحثتهما وأزالت من قانون الانتخاب بعض عبارات وأدخلت على بعض النصوص تعديلا وكان من وراء ذلك عدم حرمان المنفيين والمعتقلين او المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية بأحكام وفى جرائم معينة من التمتع بحقوق الانتخاب ولم تنقص من الدستور ما يمس بحقوق الامة بل أبقى فيه ما يتعلق باشتراكها فى الحكم اشتراكا فعلياً وتركها لاشراف ومسؤولية الوزارة امام مجلس النواب ولقد كان محل البحث والتعديل الى آخر لحظة وهو على وشك الصدور مطابقاً لغيره من دساتير الامم المتمدنة لولا ما صادفته الحكومة من اعتراض الحكومة الانكليزية على النصين الواردين فيه بشأن السودان طالبة تحرير أحدهما وقصر الآخر على تلقيب الملك بملك مصر وليس بملك مصر والسودان وقد كان البحث مقصوراً فى اول الامر على المادة ١٤٥ وقد اقتضى تبادل الراى فيما تقدم الى مناقشة طويلة أبنت فى غضونهما بالحجج القانونية والادلة الفعلية الناهضة على وجوب الاحتفاظ بنص المشروع وكان من أهم ما لاحظته بأن المادة ١٤٥ المقصودة بتبادل الراى لا تنطوي على شيء ما يخالف الحالة السائدة الآن فيما يتعلق بالسودان من جهة الواقع والقانون بل أن كل ما تحتويه انما هو مجرد تقرير ما هو لمصر من الحقوق

الشرعية بدون إدخال تغيير على الحالة الراهنة

وفي نهاية الامر اقترحت دار المندوب السامي نصاً جديداً طرح على بساط البحث والمناقشة فبعد تحويره تحويراً طفيفاً حاز الموافقة أبلغ الى وزارة الخارجية وخلاصة ما ورد فيه أن الدستور يتناول تطبيقه الاقطار المصرية ما خلا السودان بشرط ألا يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الاخرى فيه ثم جددت مناقشة بشأن تلقيب الملك بملك مصر والسودان وعرضت وزارة خارجية بريطانيا العظمى نصين آخرين يقضي أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر والآخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلاً جوهرياً ولما كان ذلك ماساً بحقوق البلاد ما وسعنى قبوله ولا تحمل مسئوليته وقدمت مذكرة لفخامة المندوب السامي مبيناً وجهة النظر والاسانيد في هذا الموضوع ولكن مع الاسف الشديد لم تصادف قبولاً لدى الحكومة الانكليزية التي قدمت اخيراً لجلالتكم مذكرات شديدة ما كانت حكومتكم تتوقع صدورها خصوصاً وقد كانت المفاوضات دائرة بينها وبين دار المندوب السامي بروح الوفاق والوئام فلما اطلعنا على هذه المذكرات لم أقبل بحمل تبعاتها وعرضت في الحال على أجلالتكم استقالاتي ولما كان المركز خطراً والوقت المضروب للاجابة على هذه المذكرات معدوداً بالساعات صار مده ريثما يجتمع بقية الوزراء في الصباح

ولقد جرت مخابرات بين الحكومة ودار فخامة المندوب السامي كانت تتيجهما وضع نصين ورد فيهما ان هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائي في نظام السودان بواسطة الممثلين المفوضين وان تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر في السودان ورفع فخامة المندوب السامي النصين الى وزارة خارجية انكلترا منتظراً الرد الذي لم يصل بعد

ونظراً لما اكده فخامة المندوب السامي في هذه المذكرات التي قدمها لجلالتكم بأن الحكومة البريطانية لا ترغب قط في ان تتعرض لحقوق مصر في السودان ولا لحقوقها في مياه النيل وصرح بأنه اذا لم تقبل وجهة نظر حكومته في اربع وعشرين ساعة فان الحكومة البريطانية تسترد كامل حريتها في العمل بأزاء الحالة السياسية في السودان ومصر وأورى بأنها تلجأ عند الضرورة الى أى تدبير تراه مناسباً

ونظراً للاخطار الجسيمة التي تستهدف لها البلاد في الحال من جراء هذا الانذار في حالة الرفض القطعي عند حلول الميعاد وما كانت تدعو اليه الحالة والظروف تلافت الحكومة الامر ووافقت على ان تكتب لجلالتكم بقبول هذين النصين المراد وضعهما في الدستور الذي لم يرفع لجلالتكم الى الآن ريثما يرد رد الحكومة الانكليزية وقد مضى ميعاد الاربع والعشرين ساعة المفروضة لوصوله

بقيت الوزارة غير قابلة الى آخر لحظة محدودة للرد المطلوب من مصر وهي اذا اجابت نداء الواجب نحو العرش فانها اجابت ايضاً من أول الازمة الى الآن واجبها نحو البلاد فقدمت استقالتها قبل ان تسجل في الدستور ما وافقت لجلالتكم عليه تحت تأثير الحوادث محافظة على العرش في أخرج المواقف وعلى حقوق البلاد

واما قانون التضمينات الذي علقت الحكومة الانكليزية عليه رفع الاحكام العرفية التي تئن منها البلاد منذ تسع سنوات شاكية آلامها وشدة وطأتها كل هذا الزمن فقد تباحثنا فيه وطلبنا لاقاراره من الكفالات والضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين المدنية والجنائية وخطونا في هذا السبيل خطوات واسعة ولكننا وقفنا وسط الطريق لاستطلاع رأي الحكومة الانكليزية فيما جددنا من الطلبات الخاصة بحفظ الحقوق المصرية ذلك من جهة ولعدم اتمام البحث من جهة أخرى ولقد جعلنا للمنفيين والمسيجونين والمعتقلين حظاً كبيراً من تفكيرنا وقسطاً من أعمالنا وطلباتنا من أول تولينا الحكم بل وفي كل فرصة تسنح فيحدث ما يحول دون اتمام النجاح تارة ولتعلق بعض الحالات على انتهاء تلك المسائل العامة أو بعضها تارة أخرى وما رجونا من وراء جهادنا جزاءً ولا شكوراً وتحملنا ألم السكوت ونقد

الناقدين ريثما تنتهي المفاوضات إلى نتيجة حسنة وما وهنت يوماً إرادتنا ولا نفوسنا من العمل لاننا ما كنا نبغي الحال بل نسعى جهداً لتحقيق آمال بلادنا وللتوفيق بين مصالح قومنا ومصالح غيرنا مؤملين ادراك النجاح فلما أبطأ علينا نزعت يدي من ولاية الحكم قبل أن يتم شيء بلا تثريب علينا سائلين الرحمن أن يكلاً لجلالتكم بعنايته وأن يهيئ للإمامة حكومة قديرة على تحقيق أمانها فتنبهوا في مجلس الحكم مقاماً محموداً راجياً قبول استقالتى ولا زالت لجلالتكم العبد الخاضع والخادم الامين

محمد توفيق نسيم

صباح الاثنين ٥ فبراير سنة ١٩٢٣

قبول استقالة الوزارة النسيمية الثانية

عزيزى محمد توفيق نسيم باشا
اطلعنا على كتاب استقالة دولتكم المرفوع الينا بتاريخ ٥ فبراير الحاضر فكان
أسفنا لاستقالتكم عظيما لما نعلمه عنكم من شرف القصد والاخلاص ولحسن مساعيكم
فى خدمة البلاد

وانا لشاكرين لكم ولحضرات زملائكم تلك الخدم الجليلة التى قتم بها للامة
والوطن فى عهد وزارتكم وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم بذلك
صدر بسراى عابدين فى ١٣ جمادى الثاني سنة ١٣٤١ (٩ فبراير سنة ١٩٢٣) فؤاد

(٣١) وزارة يحيى ابراهيم باشا أو {الوزارة الابراهيمية}

أمر كريم صادر الى حضرة صاحب الدولة يحيى ابراهيم باشا

عزيزى يحيى ابراهيم باشا

انه لما نعهد فيكم من صدق الرأى وكمال الروية ولما عرفناه عنكم من تمام
الخبرة لادارة أمور البلاد قد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع
رتبة الرئاسة الجليلة اليكم

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للاخذ بتأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا
لصدور مرسومنا العالى به

ولإنا نسأل الله العلى القدير أن يوفقنا جميعاً لما يعود على بلادنا بالخير والسعادة
فهو نعم المولى ونعم النصير

صدر بسراى عابدين فى ٢٧ رجب سنة ١٣٤١ (١٥ مارس سنة ١٩٢٣) فؤاد

جواب حضرة صاحب الدولة يحيى ابراهيم باشا

يا صاحب الجلالة

أتقدم الى عرش مولاي المفدى ملتمساً قبول آيات شكرى على ما أولاني به
من الثقة بتسليفي تشكيل الوزارة والانعام على برتبة الرئاسة الجليلة

ومع علمي بما يكتنف البلاد الآن من المصاعب وما تحوط مهمتى هذه من
المشاق لم يكن فى وسعي أمام ثقة مولاي السامية وقياماً بما يجب على من خدمة

الوطن إلا أن أصدع بالامر مستعيناً بالله عز وجل معتمداً على تعضيد جلالته في أداء كل ما يعود على البلاد من خير ورفاهية واني أتشرف بأن أعرض على العتبات العالية أسماء حضرات الوزراء الذين وقع اختياري عليهم لمعاونتي على القيام بهذه المهمة محققاً لنفسى بمنصب وزارة الداخلية وهم

أحمد حشمت باشا	وزارة الخارجية
محمد محب باشا	» المالية
أحمد زبور باشا	» المواصلات
أحمد ذو الفقار باشا	» الحقانية
محمد توفيق رفعت باشا	» المعارف
أحمد على باشا	» الاوقاف
محمود عز مى باشا	» الحربية والبحرية
حافظ حسن باشا	» الاشغال العمومية
فوزى جورجي المطيعى بك	» الزراعة

فاذا صادف ذاك قبولا لدى مولاي رجوت من جلالته التفضل باصدار المرسوم الملكي باعتماده سائلاً من الله التوفيق

ولا زلت لمولاي العبد الخاضع المطيع والخادم الخالص الامين
القاهرة في ٢٧ رجب سنة ١٣٤١ (١٥ مارس سنة ١٩٢٣) يحيى ابراهيم

المرسوم الملكي بتأليف الوزارة

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على الامر الكريم الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر بتاريخ هذا اليوم

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

المادة الاولى عين : يحيى ابراهيم باشا وزيراً للداخلية

وأحمد حشمت باشا » للخارجية

ومحمد محب باشا » للمالية

وأحمد زبور باشا » للمواصلات

واحد ذوالفقار باشا	وزيراً للحقانية
ومحمد توفيق رفعت باشا	» المعارف العمومية
واحد على باشا	» للأوقاف
ومحمود عزمى باشا	» للحريرية والبحرية
وحافظ حسن باشا	» للأشغال العمومية
وفوزي جورجى المطيعى بك	» للزراعة

المادة الثانية : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢٧ رجب سنة ١٣٤١ (١٥ مارس سنة ١٩٤٣) فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك رئيس مجلس الوزراء

يحيى ابراهيم

إنعام: تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فأ نعم برتبة الباشوية على حضرة صاحب المعالي فوزي جورجى المطيعى باشا وزير الزراعة فى ١٩ شعبان سنة ١٣٤١ (٦ أبريل سنة ١٩٢٣)

أوامر ملكية كريمة بتعديل وتعيين وزراء فى الوزارة ابراهيمية

فى يوم ٢٦ شوال سنة ١٣٤١ (١١ بونيه سنة ١٩٢٣) صدر أمر ملكي بتعيين حافظ حسن باشا وزير الاشغال العمومية وزيراً للأوقاف بدلا من احمد على باشا الذى قبلت استقالته وعين عبد الحميد سليمان باشا وزيراً للاشغال العمومية وفى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٣٤١ (٦ اغسطس سنة ١٩٢٣) عين احمد حشمت باشا وزير الخارجية وزيراً للمالية ومحمد محب باشا وزير المالية وزيراً للمعارف العمومية ومحمد توفيق رفعت باشا وزير المعارف العمومية وزيراً للخارجية

وفى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٤١ (٨ اغسطس سنة ١٩٢٣) كلف محمد توفيق رفعت باشا وزير الخارجية بالقيام باعباء وزارة المعارف العمومية إلى أن يعين لها وزير آخر بدلا من محمد محب باشا الذى قبلت استقالته

وفى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٤١ (١٢ اغسطس سنة ١٩٢٣) عين احمد زكى ابوالسعود باشا وكيل وزارة الحقانية وزيراً للمعارف العمومية بدلا من محمد توفيق رفعت باشا الذى كان مكلفاً بالقيام بأعباء هذه الوزارة

وفي ٧ صفر سنة ١٣٤١ (١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٣) عين محمود شكرى باشا ناظر
الخاصة الملكية وزيراً للمواصلات بدلا من احمد زيور باشا الذى عين وزيراً مفوضاً
لدى حكومة ايطاليا

برنامج الوزارة الابراهيمية وأعمالها

وُلد حضرة صاحب الدولة يحيى ابراهيم باشا فى سنة ١٨٦١ م وبعد أن أتم
تعليمه العالى وتحصل على شهادة الليسانس فى الحقوق وُوظف مدرساً بمدرسة الألسن
التي أنشأها المغفور له الخديو اسماعيل باشا ثم نُقل وكيلا لمدرسة الحقوق الخديوية
فى سنة ١٨٨٤ ومن ثم قاضياً بالحكام الاهلية فرئيساً لمحكمة بنى سويف الاهلية ثم
عين مستشاراً بمحكمة الاستئناف الاهلية فى سنة ١٨٩٢ ثم صدر الأمر العالى
فى سنة ١٩٠٧ بتعيينه رئيساً لمحكمة الاستئناف الاهلية ونيطت به رئاسة المجلس الحسبي
وبقى يشغل هذا المنصب السامى الذي يُعتبر أكبر مركز فى القضاء مدة أربعة عشر عاماً
يؤدي أعماله بالذمة والأمانة والنشاط هذا مع ما هو مشهور به من دماثة الاخلاق
وقوة الحجة والاستقلال فى رأى حتى لقب « بشيخ القضاة فى مصر »

وفي ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ عين وزيراً للمعارف فى الوزارة الوهبية فنشط التعليم وأفاد
الطلبة إفادة تذكر له بالحمد والثناء إذ ذل لهم كثيراً من العقبات التي كانت تعترضهم والتي
كان يقصد بها تعجيزهم فقط ولما سقطت الوزارة النسيمية الثانية التي كان أحد اعضائها
ووزير المعارف بها أسند اليه جلالة الملك رئاسة الوزارة فشكّلها على الوجه السابق
وقد نشرت جريدة الاهرام الغراء حديثاً سياسياً ذا شأن عن سياسة
وزارته وبرنامجها عقب تشكيله الوزارة نذكره لاهميته إذ قال « لما تفضل على
جلالة ملكنا المعظم حفظه الله بثقته الغالية وأمرني بتأليف الوزارة بسطت لجلالته
آرائى فى الخطة التي تتبع فلقيت من جلالته القبول فأقدمت على العمل وأنا عارف أنه
عمل شاق ولكن بخفف العبء عن عاتقى وعاتق زملائى ثقة جلالته وإرشاده ثم
فاوضت فى الامر نخامة اللورد النبي فوعد بمساعدتى بكل ارتياح جهد ما تصل اليه
الطاقة فأنا واثق بأنى برضاء جلالة ملكنا وحكمته وبمساعدة نخامة المندوب السامى
أتمكن من تذليل الصعاب ونصل جميعاً إلى الغرض الذى نسعى اليه أما خطة الوزارة
فأنى لا أتمنى إلى حزب من الاحزاب ولكن احترم آراء جميع الأحزاب لاعتقادي

بأنها جميعاً ترمى إلى مصلحة البلد وخيره وكل ما يندرج من خلاف فهو في الطريق التي تتبع لخدمة البلد وإيصاله إلى آماله وأمانه فما دام مقصد الجميع خير البلد فإن هذا القصد من جانب الجميع هو الرابطة التي يصح للحكومة «الحابدة» أن تأمل استخداماً للتوفيق بين جميع الآراء واستخدامها فيما يعود على البلاد بالنفع والفائدة والخير وتحقيق الأمانى هذه هي خطة الوزارة السياسية وأما مهمتها فهي إصدار الدستور بشكل يحقق رغبات الأمة كل التحقيق وتنفيذ قانون الانتخاب بعد إلغاء الأحكام العرفية حتى تجرى الانتخابات في جوهر حراً»

ولقد كانت الوزارة الإبراهيمية من خيرة الوزارات المصرية بالرغم من كونها تشكلت في ظروف صعبة عقب الانذار البريطاني المشهور إذ عاجلت الحالة بحكمة تشهد لرجائها بعلو كعبهم في مضمار السياسة فقد تمكنت من رفع الأحكام العرفية الإنجليزية ثم أصدرت الدستور وسنت قانون الانتخاب ونشرته وأفرجت عن معظم المسجونين السياسيين وأرجعت المنفيين وفي مقدمتهم رئيس الوفد المصرى وأعضاءه الذين كانوا في جزيرة سيدشل غير أن التاريخ يؤاخذها على سنّها عدة من القوانين المقيدة وأهمها قانوني التعويضات والتضمينات والحقيقة أن هذه الوزارة سارت بالبدروح تساهل لم تعهده في أي وزارة أخرى فلم تحيز لحزب معين خصوصاً عند إدارتها دفة الانتخابات التي أسفرت عن فوز السعديين ومما يسجل لرئيسها بالفخر هو أن دولته عند مارشح نفسه بجهة الصنافين مديرية الشرقية بناء عن رغبة بعض أهاليها لم يقبل دولته أن يؤثر بمركزه السامى وسطوته الحكومية ففاز منافسه على دولته فكان هذا دليلاً واضحاً وبرهاناً قاطعاً على احترامه لارادة الأمة وعلى حيده الوزارة التامة في الانتخابات وكذلك نسجل بالفخر لوزير المعارف الجليل العامل معالي زكى أبو السعود باشا تنشيطه التعليم وقيامه بعدة مشروعات قيمة كمشروع الجامعة والمكتب الفنى وتذليله الصعوبات الكثيرة التي كانت تعترض الطلبة في امتحاناتهم العمومية والمدرسية

ولقد استقالت الوزارة الإبراهيمية بمجرد أن ظهرت نتيجة الانتخابات وكانت في جانب السعديين فاستدعى حضرة صاحب الجلالة الملك على حسب العرف الدستوري المتعارف حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا وأسند إليه برئاسة الوزارة فقبل تشكيلها

استقالة الوزارة الابراهيمية

كتاب الاستقالة المرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة من حضرة صاحب الدولة

يحي ابراهيم باشا

مولاي صاحب الجلالة

أوليتموني جلالتم ثقتكم العالية باسناد رئاسة مجلس وزرائكم في وقت كانت فيه البلاد تحتاز أزمة لا تزال ذكرها حاضرة في الاذهان فصعدت بالامر قياماً بواجبي نحو الوطن مستعيناً بالله عز وجل ومعتمداً على تعضيد جلالتم وقت بتأليف الوزارة على الوجه الذي حاز القبول وقد آمنت الوزارة في عهدنا مهمة الدستور وقانون الانتخاب الذين كانت تتوق اليهما الامة في عصركم السعيد ومهدت السبيل لتنفيذهما برفع الاحكام العرفية عقب اصدار قانون التضمينات الذي روعيت فيه مصلحة البلاد وتلا ذلك تحقيق جملة أمانى أعادت إلى البلاد حريتها الشخصية فسادت بذلك الطمأنينة والسكينة واتخذت لدوام هذه الحالة الوسائل المشروعة التي تلجأ اليها الحكومات المتمدينة وتوصلا إلى تحقيق مبدأ إحلال المصري محل الاجنبي عاجلت الوزارة مشكلة خروج الموظفين الاجانب من وظائف الحكومة بكيفية تضمن عدم الاخلال بسير العمل وبالحالة الاقتصادية والمالية في البلاد وذلك باصدار قانون التعويضات الذي خفف كثيراً من وطأة الطريقة التي رسمت لتعويض الموظفين الذين يعتزلون خدمة الحكومة ودفع مضار خروجهم دفعة واحدة بما كان يترتب عليه وقوف حركة الاعمال في مختلف الادارات ولما تمهد السبيل لانقاذ الدستور جرت الحكومة في اجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات في جميع أدوارها بالضمانات الكافية لتحقيق حرية الآراء إلى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب وبسعد الوزارة أن تكون عملية الانتخاب قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضاء العام وقد كان في عزم الوزارة أن تتم عملها في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بوسائل الحياد والضمانات التي اتبعت في انتخاب أعضاء مجلس النواب غير أن فريقاً من الاعضاء المنتخبين لهذا المجلس أظهروا نزوعاً إلى الرغبة في تغيير الوزارة قبل اتمام عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ ولو أن هذه الرغبة ليس من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوزارة إلا اني رأيت أنا

وزملائي عملاً بمبدأ الحياد الذي لزمناه إلى الآن أن نرفع إلى جلالته هذه الاستقالة
وأني لجلالته على الدوام العبد الخاضع والخادم الأمين
القاهرة في ١١ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (١٧ يناير سنة ١٩٢٤) يحيى إبراهيم
قبول استقالة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا

عزيزي يحيى إبراهيم باشا
إن ما أعربتم عنه في كتاب دولته المرفوع الينا بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ من
التماس إقالتكم من مهمته كان له عظيم الأسف لدينا وأنا لمقدرون صدق إخلاصكم
وشاكرون لكم ولحضرات زملائكم تلك الأعمال الجليلة التي أدبتموها أثناء قيامكم
بمهمته وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم بذلك
فؤاد

صدر بسرأى عابدين في ٢١ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (١٧ يناير سنة ١٩٢٤)

أمر ملكي صادر إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا

عزيزي سعد زغلول باشا
لما كانت أمانتنا ورغائبنا متجهة دائماً نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهته وبما أن
بلادنا تستقبل الآن عهداً جديداً من أسمى أمانينا أن تبلغ فيه مانرجوه لها من رفعة
الشأن وسمو المكانة ولما أتم عليه من الصدق والولاء وما تحققناه فيكم من عظيم الخبرة
والحكمة وسداد الرأي في تصريف الأمور وبما لنا فيكم من الثقة التامة قد اقتضت
لإرادتنا توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم
وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ في تأليف الوزارة وعرض مشروع هذا
التأليف علينا لصدور مرسومنا العالي به

ونسأل الله جل جلالته أن يجعل التوفيق رائداً فيما يعود على بلادنا بالخير
والسعادة إنه سميع مجيب
فؤاد

صدر بسرأى عابدين في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)

خطاب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا

مولاي صاحب الجلالة

إن الرعاية السامية التي قابلت بها جلالته ثقة الأمة ونوابها بشخصي الضعيف

توجب على والبلاد داخلة في نظام نيابي يقضي باحترام إرادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها ألا أنحى عن مسئولية الحكم التي طامتها هبتها في ظروف أخرى وأن أشكل الوزارة التي شامت جلالكم تكليف بتشكيلها من غير أن يعتبر قبولي لتحمل أعبائها اعترافاً بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصري الذي لا أزال متشرفاً برئاسة أعضائها الانتخاب لاجتماع الأمة على تمسكها بمبادئ الوفد التي ترمي إلى ضرورة تمتع البلاد بحقوقها الطبيعية في الاستقلال الحقيقي لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسياً ونفورها من كثير من التهميدات والقوانين التي صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدثت من حرية أفرادها وشكواها من سوء التصرفات المالية والإدارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم وال عمران فكان حقاً على الوزارة التي هي وليدة تلك الانتخابات وعهداً مسؤولاً منها أن توجه عنايتها إلى هذه المسائل الأهم فلهذا منها وتخصر أكبر همها في البحث عن أحكم الطرق وأقربها إلى تحقيق رغبات الأمة فيها وإزالة أسباب الشكوى منها وتلافي ما هناك من الأضرار مع تحديد المسئوليات عنها وتعيين المسئولين فيها وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب إلا بمساعدة البرلمان ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاهتمام بأعداد ما يلزم لانعقاده في القريب العاجل وتخضير ما يحتاج الأمر إليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمته خطيرة الشأن ولقد لبثت الأمة زماناً طويلاً وهي تنظر إلى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيدش للقائد وترى فيها خصماً قديراً يدبر الكيد لها ولا وكيلاً أميناً يسعى لحيرها وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيراً سيئاً في إدارة البلاد وأعاق كثيراً من تقدمها فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة في الحكومة وعلى اقناع الكافة بأنها ليست إلا قسماً من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدير شؤونها بحسب ما يقتضيه صالحها العام ولذلك يلزمها أن تعمل ما في وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات واحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم كما يلزمها أن تبث الروح

الدستورية في جميع المصالح وتعود الكل على احترام الدستور والحضوع لأحكامه وذلك
إنما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأي كان بالاستخفاف بها والاخلال بما تقتضيه
هذا هو بروجرام وزارتي وضعته طبقاً لما أراه وتريده الأمة شاعراً كل الشعور
بأن القيام بتنفيذه ليس من الهبات الهيئات خصوصاً مع ضعف قوتي واعتلال صحتي
ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمناً طويلاً ولاكني اعتمد في نجاحه على عناية
الله وعطف جلالته وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهل البلاد ونزلائها
فأرجو إذا صادف استحسان جلالته أن يصدر المرسوم السامي بتشكيل الوزارة
على الوجه الآتي مع تقليدي وزارة الداخلية

محمد سعيد باشا	وزارة المعارف
محمد توفيق نسيم باشا	» المالية
احمد مظلوم باشا	» الاوقاف
حسن حسيب باشا	» الحرية والبحرية
محمد فتح الله بركات باشا	» الزراعة
مرقص حنا بك	» الاشغال العمومية
مصطفى النحاس بك	» المواصلات
واصف بطرس غالي افندي	» الخارجية
محمد نجيب الغرابي افندي	» الحفانية

وأدعو الله أن يطيل في أيامكم ويمد في ظلالكم حتى تنال البلاد في عهدكم كل
ما تتمناه من التقدم والارتقاء

واني على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم
تحريراً في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤) سعد زغلول
المرسوم الملكي بتأليف الوزارة

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على الامر السكريم الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وبعد الاطلاع
على امرنا السكريم الصادر في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

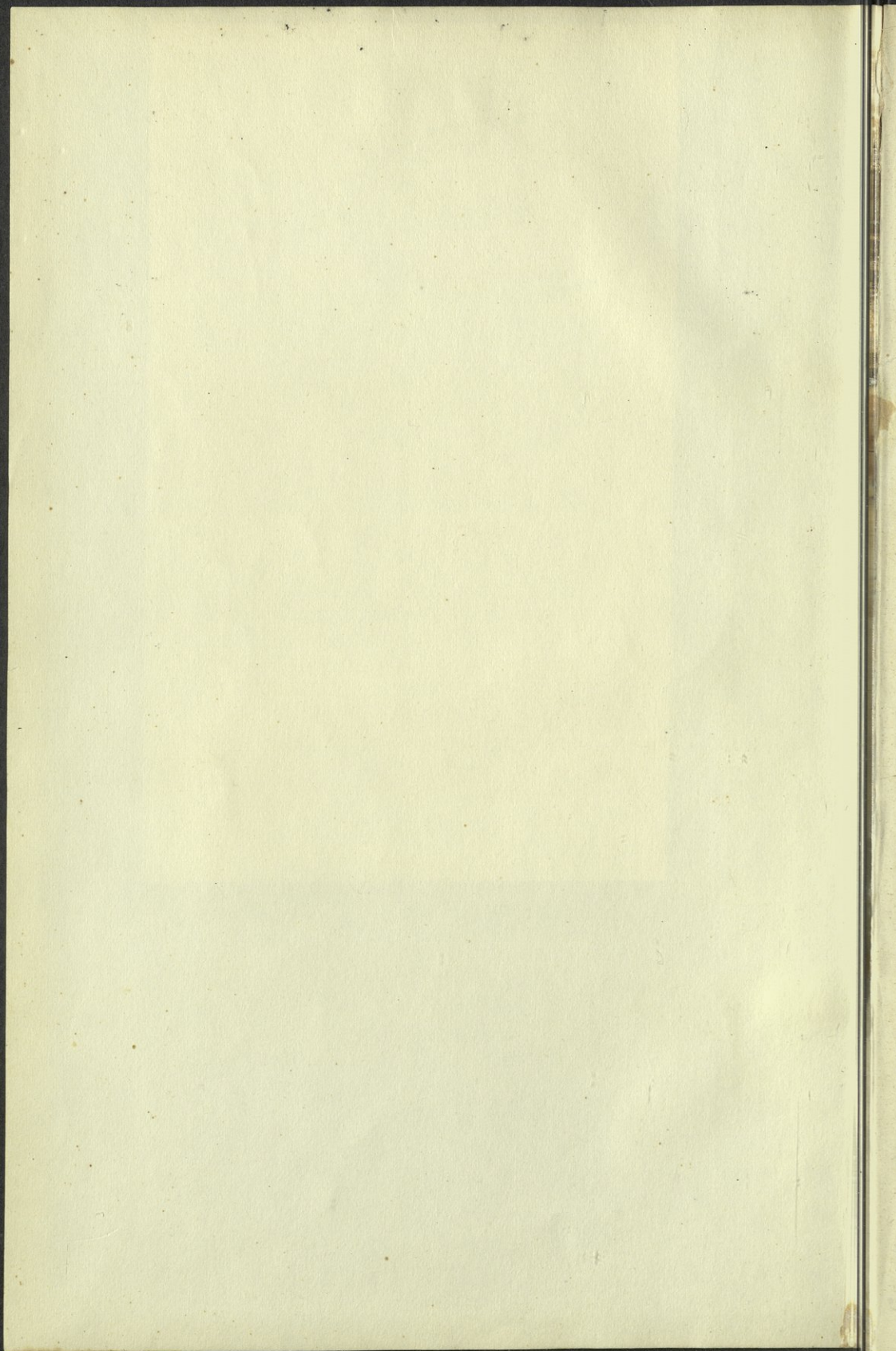
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية	المادة الاولى عين : سعد زغلول باشا
وزير المعارف العمومية	محمد سعيد باشا
» المالية	محمد توفيق نسيم باشا
» الاوقاف العمومية	احمد مظلوم باشا
» الحربية والبحرية	حسن حسني باشا
» الزراعة	محمد فتح الله بركات باشا
» الاشغال العمومية	مرقص حنا بك
» المواصلات	مصطفى النحاس بك
» الخارجية	واصف بطرس غالي افندي
» الحقانية	محمد نجيب الغرابي افندي

المادة الثانية : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء
صدر بمراسري عابدين في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤) سعد زغلول
إنعام : تعطف مولانا جلالة الملك المعظم فأنعم برتبة الباشوية على حضرة صاحب
المعالي مرقس حنا باشا وزير الاشغال العمومية وحضرة صاحب المعالي مصطفى النحاس باشا
وزير المواصلات وحضرة صاحب المعالي واصف بطرس غالي باشا وزير الخارجية
وحضرة صاحب المعالي محمد نجيب الغرابي باشا وزير الحقانية
في ١٨ رجب سنة ١٣٤٢ هـ (٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤)
تعديل الوزارة السعدية

في يوم ٢٥ شعبان سنة ١٣٤٢ (٣١ مارس سنة ١٩٢٤) صدر أمر ملكي بتعيين
محمد نجيب الغرابي باشا وزير الحقانية ووزيراً للأوقاف بدلاً من احمد مظلوم باشا الذي
انتخب رئيساً لمجلس النواب وعين محمد سعيد باشا وزير المعارف العمومية وزيراً للحقانية
مع قيامه بأعباء وزارة المعارف العمومية

كلمة الختام كان بودنا أن نذكر بهذا الكتاب (كما أوغنا في المقدمة) قسماً
خاصاً للهيئات النيابية ولترتب ولنباشرين المملوكة المصرية ولكن رأينا أن نفرّد لذلك
كتاباً خاصاً فيما بعد ونسأل الله أن يهيئ لنا من أمرنا رشداً وأن يهدينا سواء السبيل



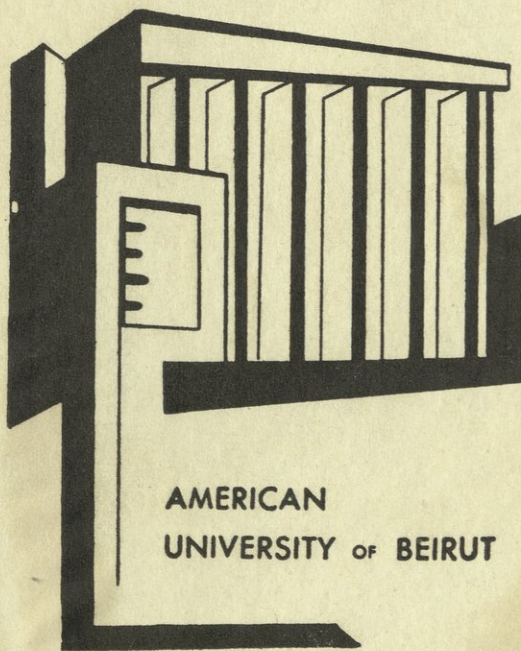
DATE DUE

[illegible]

درويش، حسن محمد
الوزارات المصرية في ظل حكم الاسر
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01020785



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

306.20962

D228wA

v.1